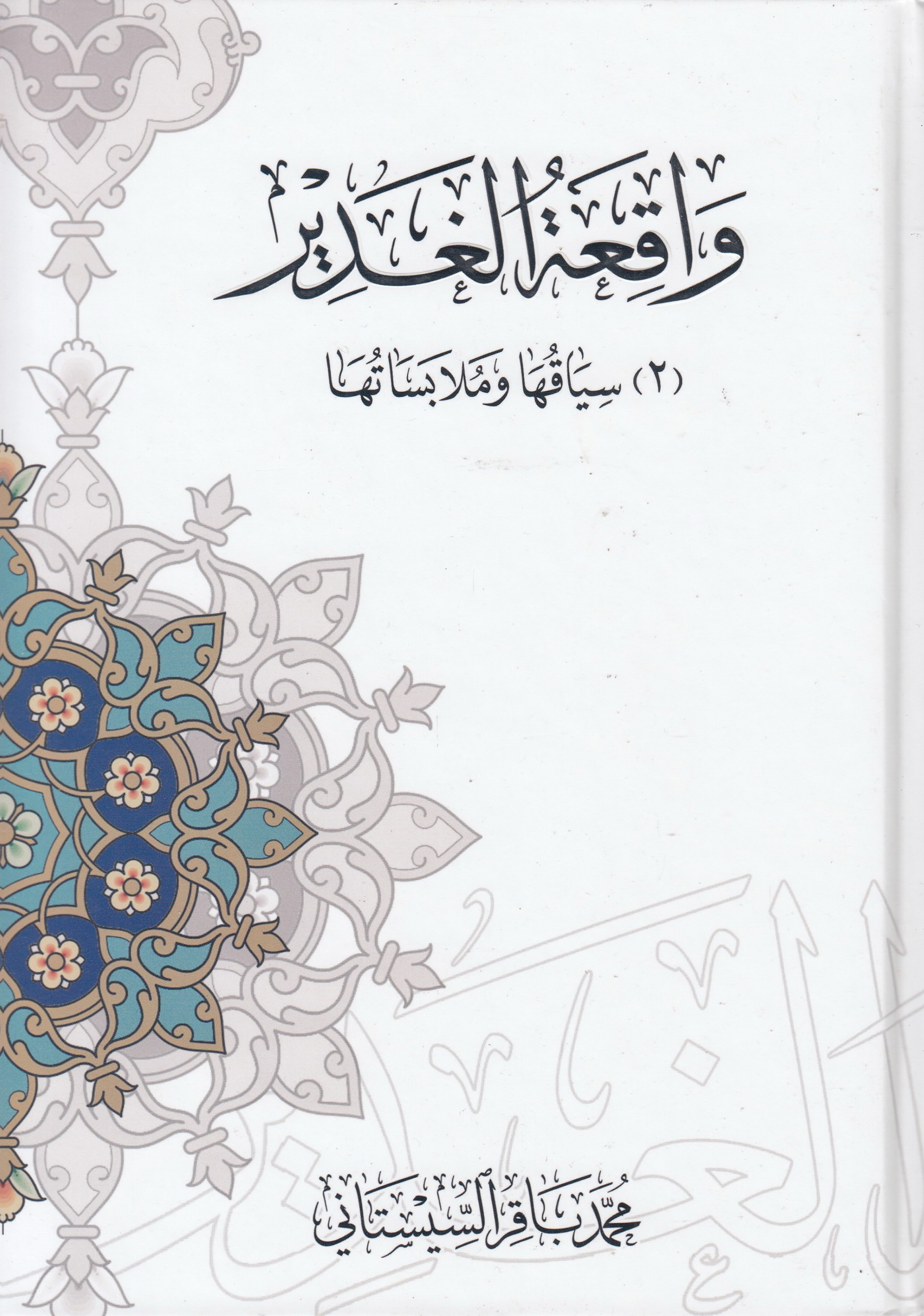


واقعة الغدير

(٢) سياقها وملابساتها

محمد باقر السيستاني


شبكة الفكر
alfeker.net


واقعة الغدير
(٢) سياقها وملابساتها

وَاقِعَةُ الغَدِير

(٢) سِيَاقُهَا وَمُلَابَسَاتُهَا

مُحَمَّد بَاقِر السِّيسْتَانِي

الطبعة الاولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

قد تقدّم في القسم الأوّل من هذا الكتاب جانب من الحديث عن واقعة الغدير، وقد وصفنا في ذاك الجانب أمرين:

الأمر الأوّل: ثبوت هذه الواقعة ثبوتاً بديهياً وواضحاً للغاية بجميع أنحاء الثبوت الثلاثة المعهودة في الوقائع والأقوال وهي:

١.الثبوت التاريخي المعتمد في إثبات الحوادث التأريخية في العصور السابقة.

٢.الثبوت المتواتر المعتمد على كثرة الرواة والأخبار للواقعة الواحدة بحيث يوجب الثقة بوقوعها.

٣.الثبوت الصحيح المعتمد على رواية الثقات طبقة بعد طبقة.

وقد كان ثبوت هذه الواقعة في هذا المستوى الواضح والمؤكّد أمراً طبيعياً ومتوقعاً؛ لأنّ هذه الواقعة هي من الحوادث الكبار والحساسة والمميزة في السيرة النبويّة التي حضرها ألوف من الصحابة ـ المهاجرين والأنصار ـ وسائر المسلمين، ولقد قال زيد بن أرقم الأنصاري لمـّا سُئل عن أنّه هل سمع هذا الحديث: (ما كان في الدوحات رجل إلا رآه [أي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)] بعينه وسمع بأذنه)، بل لولا بعض المساعي في كتمان الحديث لكانت الآثار الواردة فيها أضعافاً مضاعفة لما جاء فعلاً.

الأمر الثاني: مدلول الخطبة التي ألقاها النبي (صلى الله عليه وآله) في هذه الواقعة.

وقد لاحظنا من خلال تأمّل ذلك وضوح دلالة هذه الخطبة من خلال ألفاظها على الإعلان عن إناطة الأمور من بعده بالأشراف المصطفين من بني هاشم وأوّلهم الإمام علي (عليه السلام)، كما كان عليه الأمر في الأنبياء الحكام ـ ونعني بهم الذين كونوا مجتمعاً جديداً غير خاضع لحكم سابق ـ مثل موسى (عليه السلام) الذي أنقذ بني إسرائيل من فرعون وذهب بهم إلى الأرض المقدسة، وخلف فيها الأشراف المصطفين من رجالهم الذين اختارهم الله سبحانه لهذه المهمة، وإلى ذلك أشير في الآيات القرآنية بما آتاه الله سبحانه آل إبراهيم، كما قال عز من قائل: ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا**﴾[(١)].

ولقد كان بنو هاشم ـ قوم النبي (صلى الله عليه وآله) ـ وفق تاريخهم المعروف قبل الإسلام هم سراة الرجال حقاً في قريش وفي الجزيرة العربية في الحنيفية والنبل الطيب والأخلاق، وكلما اقتربت طبقة رجالهم من النبي (صلى الله عليه وآله) تجد مزيداً من الشرف والمجد والنبل، حتى بلغ جد النبي (صلى الله عليه وآله) المباشر ـ وهو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي ـ القمة في هذه المعاني، واشتهر بها في قريش وفي أنحاء الجزيرة، ولقب بـ(شيبة الحمد) ولذلك تفاصيل معروفة.

وقد اختار الله سبحانه رسوله من هذا الفرع المجيد الطيب النبيل من بني هاشم، إذ كانت هذه الرسالة هي الداعية إلى الحنيفية (التوحيد) ومكارم الأخلاق،

---

(١) سورة النساء: آية ٥٤.

وقد قال سبحانه في الجواب عن وجه جعل النبوة في النبي (ﷺ): ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(١).

ولقد وصف الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) هذا المعنى مكرراً في خطبه كما قال في خطبة له في ذكر النبي (ﷺ): (اخْتَارَه مِنْ شَجَرَةِ الأَنْبِيَاءِ، ومِشْكَاةِ الضِّيَاءِ، وذُؤَابَةِ الْعَلْيَاءِ، وسُرَّةِ الْبَطْحَاءِ، ومَصَابِيحِ الظُّلْمَةِ، ويَنَابِيعِ الْحِكْمَةِ)(٢).

وقال في خطبة أخرى له في ذكر الأنبياء: (فَاسْتَوْدَعَهُمْ فِي أَفْضَلِ مُسْتَوْدَعٍ، وأَقَرَّهُمْ فِي خَيْرِ مُسْتَقَرٍّ، تَنَاسَخَتْهُمْ كَرَائِمُ الأَصْلَابِ إِلَى مُطَهَّرَاتِ الأَرْحَامِ، كُلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ سَلَفٌ، قَامَ مِنْهُمْ بِدِينِ اللَّه خَلَفٌ، حَتَّى أَفْضَتْ كَرَامَةُ اللَّه سُبْحَانَه وتَعَالَى إِلَى مُحَمَّدٍ (ﷺ)، فَأَخْرَجَه مِنْ أَفْضَلِ الْمَعَادِنِ مَنْبِتاً، وأَعَزِّ الأَرُومَاتِ مَغْرِساً، مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي صَدَعَ مِنْهَا أَنْبِيَاءَه، وانْتَجَبَ مِنْهَا أُمَنَاءَه، عِتْرَتُه خَيْرُ الْعِتَرِ، وأُسْرَتُه خَيْرُ الأُسَرِ، وشَجَرَتُه خَيْرُ الشَّجَرِ، نَبَتَتْ فِي حَرَمٍ، وبَسَقَتْ فِي كَرَمٍ، لَهَا فُرُوعٌ طِوَالٌ، وثَمَرٌ لَا يُنَالُ، فَهُوَ إِمَامُ مَنِ اتَّقَى، وبَصِيرَةُ مَنِ اهْتَدَى، سِرَاجٌ لَمَعَ ضَوْؤُه، وشِهَابٌ سَطَعَ نُورُه، وزَنْدٌ بَرَقَ لَمْعُه سِيرَتُه الْقَصْدُ، وسُنَّتُه الرُّشْدُ، وكَلَامُه الْفَصْلُ، وحُكْمُه الْعَدْلُ، أَرْسَلَه عَلَى حِينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وهَفْوَةٍ عَنِ الْعَمَلِ، وغَبَاوَةٍ مِنَ الأُمَمِ)(٣).

وفي خطبة أخرى له: (ابْتَعَثَه بِالنُّورِ الْمُضِيءِ، والْبُرْهَانِ الْجَلِيِّ، والْمِنْهَاجِ الْبَادِي، والْكِتَابِ الْهَادِي، أُسْرَتُه خَيْرُ أُسْرَةٍ، وشَجَرَتُه خَيْرُ شَجَرَةٍ، أَغْصَانُهَا مُعْتَدِلَةٌ، وثِمَارُهَا

(١) سورة الأنعام: آية ١٢٤.

(٢) نهج البلاغة: ١٥٦، خطبة ١٠٨.

(٣) نهج البلاغة: ١٣٩، خطبة ٩٤.

مُتَهَدِّلَةٌ، مَوْلِدُه بِمَكَّةَ، وهِجْرَتُه بِطَيْبَةَ، عَلَا بِهَا ذِكْرُه، وامْتَدَّ مِنْهَا صَوْتُه، أَرْسَلَه بِحُجَّةٍ كَافِيَةٍ، ومَوْعِظَةٍ شَافِيَةٍ، ودَعْوَةٍ مُتَلَافِيَةٍ، أَظْهَرَ بِه الشَّرَائِعَ الْمَجْهُولَةَ، وقَمَعَ بِه الْبِدَعَ الْمَدْخُولَةَ، وبَيَّنَ بِه الأَحْكَامَ الْمَفْصُولَةَ)(١).

وجاءت واقعة الغدير قبيل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) لتؤكد أنّ مسيرة الهداية والولاء تستمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في الأطايب من أهل بيته وعترته ونسله، فهي من السلالات المصطفاة في الدين، وفيهم زرع الله سبحانه هداة هذه الأمة وولاتها.

وهذا هو الذي صرّح به الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في خطبه المعلنة المأثورة في التاريخ التي خطبها على منبر الخلافة في الكوفة، وخلق التشيع لأهل البيت (عليهم السلام) في أهلها، كما قال في بعض ما تقدم (عترته خير العتر)، وقال في خطبة أخرى: (أَيْنَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ دُونَنَا، كَذِباً وبَغْياً عَلَيْنَا أَنْ رَفَعَنَا اللَّه ووَضَعَهُمْ، وأَعْطَانَا وحَرَمَهُمْ، وأَدْخَلَنَا وأَخْرَجَهُمْ، بِنَا يُسْتَعْطَى الْهُدَى، ويُسْتَجْلَى الْعَمَى، إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ، غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، ولَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ)(٢).

وقال (عليه السلام) في خطبة له يذكر فيها آل محمد (صلى الله عليه وآله): (هُمْ عَيْشُ الْعِلْمِ ومَوْتُ الْجَهْلِ، يُخْبِرُكُمْ حِلْمُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ، وظَاهِرُهُمْ عَنْ بَاطِنِهِمْ، وصَمْتُهُمْ عَنْ حِكَمِ مَنْطِقِهِمْ، لَا يُخَالِفُونَ الْحَقَّ ولَا يَخْتَلِفُونَ فِيه، وهُمْ دَعَائِمُ الإِسْلَامِ، ووَلَائِجُ

---

(١) نهج البلاغة: ٢٢٩ ـ ٢٣٠، خطبة ١٦١.

(٢) نهج البلاغة: ٢٠١، خطبة ١٤٤.

الِاعْتِصَامِ، بِهِمْ عَادَ الْحَقُّ إِلَى نِصَابِه، وانْزَاحَ الْبَاطِلُ عَنْ مُقَامِه، وانْقَطَعَ لِسَانُه عَنْ مَنْبِتِه)(١).

وقال (عليه السلام) أيضاً في خطبةٍ له: (لَا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) مِنْ هَذِه الأُمَّةِ أَحَدٌ، ولَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْه أَبَداً، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ، وعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي، وبِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي، ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ، الآنَ إِذْ رَجَعَ الْحَقُّ إِلَى أَهْلِه ونُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِه)(٢).

وقال (عليه السلام) في خطبة أخرى: (أَلَا إِنَّ مَثَلَ آلِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) كَمَثَلِ نُجُومِ السَّمَاءِ، إِذَا خَوَى نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ، فَكَأَنَّكُمْ قَدْ تَكَامَلَتْ مِنَ اللَّه فِيكُمُ الصَّنَائِعُ، وأَرَاكُمْ مَا كُنْتُمْ تَأْمُلُونَ)(٣).

وليس هناك من غرابة في هذا التدبير لأمر الأمة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) من المنظور الاجتماعي ـ ونعني به تولية الأمر من بعده إلى الأشراف المصطفين من بني هاشم ـ وذلك لأنّ تأمل أحوال كثير من المجتمعات يدل على أن هذه الصيغة للحكم (وهي تصدي النبلاء الأشراف المُعْتَرَف بنبلهم ومكارم أخلاقهم لدى عامة المجتمع ـ من قرابة الأنبياء ـ للحكم) هي الصيغة الأكثر ملائمة للحكم فيها، والأكثر تقبلاً بين عامة الناس لاسيما في المجتمعات القبلية والدينية بالمقارنة مع أية صيغة أخرى حتى الشورى بين وجوه المجتمع أو زعماء العشائر أو عامة الناس، لأنّها تحفزهم على

---

(١) نهج البلاغة: ٣٥٨، خطبة ٢٣٩.

(٢) نهج البلاغة: ٤٧، خطبة ٢.

(٣) نهج البلاغة: ١٤٦، خطبة ١٠٠.

التنافس المحموم الذي يؤدي إلى القتال والفتنة كما وقع في الإسلام بعد ثلاثة عقود فقط من وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويبدو بتأمّل أحوال العرب قبل الإسلام وبعده أنّ هذه الصيغة كانت هي الأكثر ملائمة لجمع كلمتهم على ولاء واحد، فهم عموماً كانوا يذعنون بمكانة قريش ومحوريتها قبل الإسلام وموقع بني هاشم فيها، وكان تأسيس هذا الدين على يد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ من بني هاشم ـ موجباً لأولويتهم بحسب مسلمات المجتمع العام، وما طرأ كان تمرداً من الخاصة (من مهاجري قريش والأنصار) على بني هاشم.

والواقع أنّ ما تمسك به مهاجرو قريش في السقيفة وغلبوا به على حجة الأنصار وأذعن به جمهور العرب من أنّ خلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما هي في قريش كان قريباً من معنى تصدي الأشراف من بني هاشم، لكن مع توسعة الأمر من (بني هاشم) ـ ومن رجال مخصوصين من عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيهم ـ إلى عامة قريش، مع أنّ سائر فروع قريش لم يكونوا معروفين بالحنيفية والنبل ومكارم الأخلاق، وإن عدت قريش على الإجمال القبيلة الأشهر في العرب والمتصدرة للقبائل العربية من جهة سدانتها للحرم الذي يفد إليه الجميع.

إذاً كانت فكرة خطبة الغدير ـ حقيقة ـ على إرجاع الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى (النبلاء الأشراف المصطفين) من بني هاشم ومن عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منهم خاصة.

وإنّما قلنا (المصطفين) لدلالة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّ الأمة لا تضل إذا تمسكت بأهل البيت (عليهم السلام)، على أنّهم مسددون تسديداً خاصاً يؤمن معه من انحرافهم على وجه الخطأ أو الخطيئة، وكان النبلاء المصطفون المعنيون بطبيعة الحال رجالاً مخصوصين

غرسوا في هذا البطن؛ إذ لا يكون كل رجال من نسل أي شخص كان نبلاء ومؤهلين للقيادة والاصطفاء.

وقد تضمنت هذه الخطبة بيان ذلك من خلال أمرين:

الأمر الأوّل: في تحديد الفئة التي تكون مرجع الأمة في الهداية وملاذها في الأمور، والتي لن تضل الأمة إن تمسكت بها، وهذه الفئة هي أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)، وعنى (صلى الله عليه وآله) بهم الإمام علي (عليه السلام) وابنته الزهراء (عليها السلام) والحسنان (عليهما السلام) ورجال من نسلهم هم قرناء للقرآن الكريم إلى يوم القيامة.

ومن الملفت في هذا السياق أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) استخدم مفهوم أهل البيت (عليهم السلام) دون أهلي وقرابتي وآلي؛ لأنّ أهل بيت الرجل أخصّ من أهله وقرابته وآله؛ لأنهم سلالته الذين يعيشون معه في بيته، فهم ذريته ومن يكون بحكمهم، ولا يشمل عصبته، وقد عُلِمَ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد اعتنى بجعل بيت الإمام (عليه السلام) بين بيوته حول المسجد، وهذا بالرغم من أنّ بيوته كانت تحتوي على أزواجه، وهن لسن من محارم الإمام (عليه السلام)، ولم يكن الإمام متزوجاً إذ ذاك عندما خصّه ببيت بين بيوته، بينما جعل بيت حمزة في موضع مختلف، كما هو معروف في سيرته (صلى الله عليه وآله)؛ إذ كان هذا التخصيص في أوّل مجيئه (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة، بينما تزوج الإمام (عليه السلام) من فاطمة (عليها السلام) في السنة الثانية من الهجرة بعد غزوة بدر، فكان (عليه السلام) حقاً من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) من دون سائر قرابته وأبناء عمومته، وكان ذلك معروفاً، حتى سُئل ابن عمر عن الإمام (عليه السلام) فقال: (لا تسأل عن عليّ، ولكن انظر إلى بيته من بيوت النبي

صلى الله عليه وسلم)[١]. كما أنّ الإمام (عليه السلام) عاش في بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مكة منذ طفولته (بين الخامسة والسادسة)؛ إذ أودعه أبو طالب عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لقحطٍ طرأ في مكة حينها.

وقد كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يعبّر عن الإمام (عليه السلام) بأنه منه، كما في حديث شكوى بعض من كان مع الإمام عليّ (عليه السلام) في اليمن منه (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في السنة العاشرة، وكما جاء جبرئيل يوم إنذار المشركين بآيات البراءة في السنة التاسعة للهجرة، وقال للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يؤديها إلا أنت أو رجل منك).

نعم، قد يشمل (أهل البيت) زوجة الرجل لكن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) اهتم بالتصريح بأنّ أهل بيته (عليهم السلام) هم سلالته والإمام (عليه السلام)، وقد اختار (صلى الله عليه وآله وسلم) لفظ (أهل البيت) للتعبير عن هذا الجمع الذي عناه لذكره في القرآن الكريم في آية التطهير وتنبيهاً على أنهم محل عناية خاصة من الله تعالى.

والأمر الثاني: عقد الولاء للإمام علي (عليه السلام) على الأمة كولائه هو (صلى الله عليه وآله وسلم) على الأمة، والذي به كان أولى بهم من أنفسهم لقوله: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه)؛ إذ كان الإمام (عليه السلام) أوّل أهل بيته (عليهم السلام) المُعد للتصدي من بعده، وقد اعتنى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بإراءة الإمام (عليه السلام) للحضور جميعاً، حيث أخذه بيده وسماه باسمه؛ ليعرفه عامة المسلمين الحضور باسمه وبوجهه، وإذا كان بعض الحضور من جماهير المسلمين قد لا يعرفون كونه ابن عمه، فإن المهم فهم قرباه له، وقد كان ذلك

(١) السنن الكبرى (النسائي): ١٣٩/٥.

مفهوماً ـ بالنظر إلى دلالة سياق الحديث ـ على أنّ تعيين الإمام (عليه السلام) كان باعتباره من أهل بيته، فذكره بالولاء تخصيص بعد تعميم القول والإرجاع إلى أهل بيته (عليهم السلام).

فهذا ما سبق توضيحه في القسم الأول من الكتاب، وفي هذا القسم من الكتاب نتطرق لجانب آخر من الجوانب المتعلقة بدلالة هذه الواقعة وخطبتها على إثبات ولاية الأمر للإمام (عليه السلام)، وهو دلالة سياق هذه الواقعة وملابساتها على ذلك.

وملابسات الواقعة والكلام هي أمور حافة بالكلام في مشهد الخطاب ذات علاقة بمدلوله.

ولخطبة الغدير ملابسات متعددة تبلغ عشر ملابسات تؤكد ما ذكرناه في مدول الخطبة من أنها ناظرة إلى إيلاء الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في هداية الأمة والولاية عليها إلى الأشراف المصطفين من عترته ونسله، فكان هذا القسم في إيضاح هذه الملابسات وملاحظة دلالتها على هذا المعنى.

وقبل الخوض في الموضوع ينبغي التعرض لأمور تمهيداً لذلك:

١. دور ملابسات الكلام وسياقه في دلالة الكلام.

٢. أنواع ملابسات الكلام ومصاديقها في مورد واقعة الغدير.

٣. إيجاز عن هذا القسم من الكتاب والإيضاحات العشرة التي اشتمل عليها.



تمهيد



تمهيد

١ .دور ملابسات الكلام وسياقه في دلالة الكلام.

إنّ لملابسات الكلام دورين مختلفين في شأن معنى الخطاب:

أحدهما: دور تكوين الدلالة.

وثانيهما: دور التنبيه على الدلالة.

أمّا دور تكوين الدلالة: فهو بالنظر إلى أنّ العوامل المكوِّنة للدلالة في الكلام لا تنحصر بالعناصر اللفظية ومداليها اللغوية التي يتألف الكلام منها، بل لسائر الأمور الحافة بالكلام دخل في دلالة الكلام مثل السوابق الذهنية والاجتماعية والارتكازات القائمة والأعراف والأساليب التعبيرية السائدتين ونحوها.

ولذلك ذكر أهل العلم أنّ القرائن الدالة على معنى الكلام لا تنحصر بالقرائن اللفظية بل منها قرائن حالية ـ بالنظر إلى حال المتكلم والمخاطب ـ، ومقامية ـ بالنظر إلى البيئة التي ألقي فيه القول والأجواء التي تحيط به ـ، فذلك كله يحقق سياقاً للكلام مؤثراً على دلالاته، وفي وضوح هذا المعنى ما يغني عن إفصاحه بالأمثلة العرفية.

وأمّا دور التنبيه على الدلالة: فالمراد به ما يكشف عن معنى الكلام من غير أن يكون له دور في انعقاد دلالته.

مثلاً فهم المخاطبين لمعنىً ما من الخطاب منبّه محض على مدلول الخطاب،

وليس ممّا يكوّن هذه الدلالة؛ لأنّ هذا الفهم يأتي في المرتبة اللاحقة لتكوّن الدلالة وفي مقام رصدها وتلقّيها، فلا يكون دخيلاً في انعقادها.

ومن هذا القبيل اقتضاء اللياقات الخارجية الحكيمة لتطرّق المتكلّم في خطابه لموضوعٍ ما، فإنّ هذه اللياقات في حدّ نفسها لا تأثير لها في انعقاد الدلالة للكلام، ولكن تصلح أحياناً منبّهاً على مدلول الكلام ومقصود المتكلّم به.

ومن هذا القبيل ملاءمة مشهد الخطاب من حيث حضوره النوعي والكمّي لمضمونٍ ما، فإنّ ذلك أشبه بأن يكون من المنبّهات المحضة على الدوالّ، وليس من قبيل مكوّنات الدلالة.

وهذا بخلاف قسم آخر من الملابسات مثل الهواجس التي يثيرها المتكلّم بكلامه في نفوس المخاطبين، كما لو ذكر قرب موته ممّا يؤدّي إلى تفكير المخاطبين في المصير من بعده، فهذا يمكن أن يكون مكوّناً للدلالة أو مساعداً عليها.

وبذلك يظهر وجود فارق أساسي بين الملابسات المكوِّنة لدلالة الكلام والأخرى المنبهة، وذلك أنّ المناسبات المكوِّنة للدلالة يصحّ تعويل المتكلم عليها لانعقاد الدلالة المفهمة والمطلوبة للخطاب.

وأمّا الملابسات المنبهة فهي لا تصلح لذلك، ولكنها يمكن أن تكشف عن وجود دوال كافية في الخطاب وملابساته.

٢. أنواع ملابسات الكلام ومصاديقها في مورد واقعة الغدير.

وهي على أنواع نذكرها ونذكر مصاديقها في شأن هذه الواقعة.

النوع الأوّل: ما يمثّل استجابة الحضور للخطاب وفهمهم إيّاه.

وهذا النوع ليس من العناصر المؤثّرة في انعقاد دلالة الخطاب، ولكنّه يصلح منبّهاً إجماليّاً على مداليل الخطاب؛ لأنّ الفهم العام المسترسل للخطاب من قبل الحضور يكون تلقّياً صافياً لمدلول الخطاب بعيداً عن التكلّفات والشبهات والتأويلات التي يمكن أن تحدث لاحقاً في إثر الشبهات المطروحة لا سيّما في الأجواء السياسية المستقبلية أو الأروقة العلمية المجهّزة بالأدوات الفنّيّة التوصيفيّة للأدوات اللغويّة والعرفيّة.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة الحاضرين في مشهد الواقعة لخطبة الغدير، وهو الإيضاح الأوّل في هذا القسم من الكتاب.

والنوع الثاني: ـ من ملابسات الكلام ـ لياقات مناسبة تتوقّع رعايتها من قبل المتكلّم الحكيم في الخطاب.

بيان ذلك: أنّ اللياقات الحافّة بالخطاب على ضربين:

١. رغبات منفصلة غير مؤثّرة في دلالة الكلام، وهي قد تصيب وقد تتخلّف، فلا يتعرّض المتكلّم في خطابه لما يتوقّع المرء بدواً أنّه ممّا ينبغي أن يتعرّض له في هذا المقام.

٢. مناسبات متّصلة ومؤثّرة في دلالة الكلام، وذلك حيث ينبغي للمتكلّم أن يتطرّق لموضوع، ويكون قد قارب ذلك الموضوع في كلامه، فتساعد تلك المناسبات على ظهور كلامه في التطرّق للموضوع.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن تأثير عدم وجود أيّ حديث آخر للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يرشد فيه المسلمين إلى الولاء البديل بعده، وقد اقترب في الخطبة من هذا الموضوع، حيث مهّدها بذكر قرب وفاته، وعبّر عن وداعه للأمّة، كما عبّر عن مخاوفه على الأمّة من الهلاك والضلالة بعده، وعمّا خلّفه فيهم ـ من الكتاب والعترة ـ ما إنْ تمسّكوا به لن يضلّوا، وتطرّق لولائه في حياته على الأمّة، ثمّ ذكر ولاء الإمام (عليه السلام)، فكان عدم وجود أيّ حديث آخر له (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الولاء البديل مساعداً على فهم ولاء الإمام (عليه السلام) من هذه الخطبة، وقد كان هذا الأمر موضوع الإيضاح الثاني في هذا القسم من الكتاب.

والنوع الثالث: ـ من ملابسات الكلام ـ هواجس يثيرها الخطاب نفسه في أوساط المخاطبين، فتمهّد لفهم اتّجاه الخطاب ومدلوله بعد إثارته لهذه الهواجس.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن اقتضاءات ملء الفراغ في الولاء المتوقّع بوفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، حيث إنّ كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أوّل الخطبة عن قرب وفاته وحديثه مع المسلمين الحضور حديث مودّع على وجه جازم، وكلامه عمّا خلّفه فيهم، يثير بطبيعة الحال هواجس الحضور حول مصيرهم من بعده، وأهمّ عنصر فيه وجود ولاء جامع لشخصٍ ما، أو تعيين منهج لاختيار البديل ولو كان هو الشورى، وهو ما لم يتحقق من قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا ما يساعد على فهم أنّ المراد بكون الولاء للإمام (عليه السلام) كالولاء للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إنّما هو ولاية الأمر من بعده، وذلك هو الإيضاح الثالث من هذا القسم من الكتاب.

والنوع الرابع: ـ من ملابسات الكلام ـ الحضور في مشهد الخطاب، وحضور

الخطاب من جملة ملابساته ومقوّماته، واختيار المتكلّم الحكيم لمشهدٍ ما من حيث نوع الحضور وعددهم يكون بطبيعة الحال ملائماً مع مضمون الخطاب، فيكون مشهد الخطاب منبّهاً بنحوٍ ما على طبيعة مدلول الخطاب.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن دلالات اختيار إلقاء هذه الواقعة في المشهد الجماهيري العام دون الاقتصار على بيانه لمن كان معه في الطريق أو عندما يصل إلى المدينة مثلاً، وهذا هو الإيضاح الرابع في هذا القسم من الكتاب.

والنوع الخامس: توقيت(١) الخطاب زماناً ومكاناً، فالزمان والمكان من جملة ملابسات الوقائع والخطابات، واختيار المتكلم الحكيم لهما يأتي ملائماً طبعاً مع مضمون الخطاب.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن اتفاق واقعة الغدير في أثناء الطريق عند رجوع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من مكة، وليس في اجتماعات مكة نفسها رغم أنّها المكان الملائم بالنظر الأوّلي، وهذا هو موضوع الإيضاح الخامس الآتي من هذا القسم من الكتاب.

وهذا التوقيت يلائم حدوث أمر طارئ خطير اقتضى إيقاف المسافرين وجمعهم والخطاب فيهم مجتمعين، وهو أيضاً يلائم النظر إلى تعيين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لمن يلي الأمر بعده؛ لأنّه الأمر الأخطر في نهاية حياته الكريمة قبل أن يفارق الأمّة، وهو أمر غير اعتيادي جدّاً، ومن المتوقّع أن يثير حساسيات في أوساط الخواصّ من المسلمين ممّا

---

(١) التوقيت يطلق على الزمان والمكان جميعاً ولو توسّعاً، ومن إطلاقه على المكان إطلاق (مواقيت الإحرام) على المواضع التي يُحرم منها.

اقتضى اختيار مشهد غير اعتيادي، كما سيأتي توضيح ذلك في محله.

والنوع السادس: ـ من ملابسات الخطاب ـ هو أن يكون هناك حديث سابق للمتكلّم حول نفس الموضوع، أو مسعى له للحديث في الموضوع ربّما اتّفق له مانع عن تحقيق مسعاه، فالوقوف على الحديث السابق أو السعي إليه وطبيعة موانعه قد يساعد على فهم مدلول الخطاب الحاضر على وجه أوضح.

ويندرج في هذا النوع: الحديث عن واقعة مأثورة متفق على روايتها حصلت للنبي (ﷺ) في عرفات، حيث جاء أنّه تطرّق لقضية أنّ الخلفاء من بعده اثنا عشر كلّهم من قريش، فارتفعت ضوضاء الحضور ممّا منع من سماع كلامه، وجاء أنّ الناس أصبحوا يقومون ويقعدون، ومن المتوقّع أنّ النبي (ﷺ) قارب تعيين أوّل هؤلاء الاثني عشر، إلّا أنّ الجمع اللصيق بمكانه من القريشيين الحاضرين أثاروا الضوضاء لتوقّعهم أنّه سوف يجعله في بني هاشم وفي الإمام عليّ (عليه السلام) بالتحديد، فمانعوا من إلقائه وأشاروا بقيامهم وقعودهم إلى استعدادهم لإيقاع الفتنة فترك (ﷺ) ذلك إلى مغادرة مكة وألقاها في الطريق.

وهذا هو موضوع الإيضاح السادس الآتي.

والنوع السابع: ـ من ملابسات الكلام ـ وجود سبب خاص لإلقاء الخطاب وعدمه، فقد يأتي الخطاب عقيب حديث يقع بين الناس عن أمرٍ ما، فيكون باعثاً للمتكلّم على التطرّق لما يحدّد الموقف في ذلك الأمر، وحينئذٍ يكون للوقوف على ذلك الحديث دخل في فهم الخطاب، وقد لا يكون هناك أيّ سبب خاصّ استوجب الخطاب، وهذا الأمر بطبعه أيضاً قد يساعد على فهم دلالة الخطاب على أمر

مستوجب، من المعقول التطرق له ابتداءً، ولا يلائم نظره إلى أمور أخرى؛ لأنّها بطبيعتها إنّما تلائم الحديث عنها لأسباب خاصّة.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن دلالات غياب أيّ سبب خاص للواقعة في ملابساتها يصرفها إلى غير ولاية الأمر، كأن تكون هناك مباغضة وقعت بين بعض الصحابة وبين الإمام عليّ (عليه السلام)، فيكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد أراد الدفاع عن الإمام (عليه السلام) والتأكيد على مقتضى الولاء الإيماني العام بين المؤمنين في شأنه (عليه السلام).

وهذا هو موضوع الإيضاح السابع الآتي.

ويشتمل هذا الإيضاح على التطرق لما قيل من حدوث واقعة الغدير بسبب وقوع شكاوى على الإمام (عليه السلام) من قبل بعض من كان معه في سريّة اليمن ـ على ما ورد في طائفة من الروايات ـ ولكن لم يرد تاريخياً كون الواقعة بهذا السبب، ولا بلوغ هذه الشكوى إلى النبي (صلى الله عليه وآله) في أثناء الطريق، ولا كان عدد الشاكين بالذي يستوجب عقد هذا الاجتماع، ولا تعبّر مضامين الخطبة عن مستوى يلائم ردّ الشكاية بتاتاً كما سيأتي توضيح ذلك في محله.

والنوع الثامن: ـ من ملابسات الكلام ـ الأجواء الذهنية المسبقة للحضور تجاه مضمون الخطاب، فقد تكون تلك الأجواء مساعدة على تقبّل الخطاب، فيسترسل المتكلّم في خطابه دون بذل عناية إضافيّة، وقد تكون متحسّسة من مضمون الخطاب وممانعة له فيقتضي بذل المتكلّم عناية ملائمة في الإقناع.

ولذلك نستطيع أن نلاحظ من خلال استرسال المتكلّم في خطابه أو بذل عناية خاصّة بإقناع الحضور ومن خلال ملاحظة طبيعة الموضوع في حدّ نفسه أنّ الموضوع



المنظور له هل هو موضوع اعتيادي أو حسّاس.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن إلقاء خطبة الغدير في أجواء معارضة لتميّز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) من بين الأمّة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) وهو موضوع الإيضاح الثامن الآتي.

والنوع التاسع: ـ من ملابسات الكلام ـ يتعلّق بما قد يشتمل عليه الخطاب من مخاوف وتوقّعات وتنبّؤات بشأن حوادث تحصل إن لم تقع الاستجابة للخطاب.

فإنّ هذه التوقّعات والأحداث المستقبليّة التي توافقها قد تحدّد المضمون الملائم للخطاب من حيث طبيعة الموضوع المتلائم معها.

ويندرج في هذا النوع الحديث عن دلالات واقعة الغدير وخطبتها في ضوء الفتن التي وقعت بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، والأحاديث الواردة عنه (صلى الله عليه وآله) في إخباره بها.

وبذلك يتعلّق الإيضاح التاسع.

والنوع العاشر: ـ من ملابسات الكلام ـ موقع من يقع الحديث عنهم في الخطاب، فإنّ شخصيّة من يقع الحديث عنه لدى المتكلّم والحضور وموقعه الحاضر من جملة المؤشّرات على مضمون الخطاب في شأنه.

وفي هذا النوع يندرج الحديث عن مكانة أهل البيت (عليهم السلام) وموقع الإمام عليّ (عليه السلام) حين خطبة الغدير وفق السيرة والأحاديث النبوية المعهودة من قبل والذي كان حاضراً في وجدان الخاصّة من الحاضرين، وذلك هو الإيضاح العاشر.

فهذه أنواع ملابسات الكلام التي تؤثّر على فهم معنى الكلام وتطبيقها في شأن واقعة الغدير.

ووفق ما سبق جاء هذا القسم من الكتاب مشتملاً على إيضاحات عشرة ذكرنا كلّ واحدٍ منها في ضمن أحد الأنواع العشرة من الملابسات على الترتيب.

وقد مهّدت القول في كلّ إيضاح بإيضاح القاعدة الدلالية التي يبتني الإيضاح عليها ويتمّ تطبيقها فيه مع ذكر بعض النظائر والأمثال تقريباً لها إلى ذهن الباحث.

٣. إيجاز عن هذا القسم من الكتاب، والإيضاحات العشر التي اشتمل عليها.

ولنذكر إيجازاً عن الإيضاحات التالية لتكوين صورة كاملة عن دلالة ملابسات الواقعة، لتنضمّ إلى ما تقدّم في القسم الأوّل من دلالات ألفاظ خطبتها على ذلك.

ففي الإيضاح الأوّل: تحدثنا عن فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة لنص الغدير في العصر الأوّل.

ونظرنا أوّلاً إلى موقف الإمام عليّ (عليه السلام) في مرحلتين:

فالمرحلة الأولى: بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى آخر زمان الخلفاء، ولاحظنا أنه ليس من المتوقع ورود شيء عنه (عليه السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنّ الإمام (عليه السلام) أصبح حينئذٍ أمام الأمر الواقع في السقيفة من تعيين أبي بكر، لكن امتناعه (عليه السلام) عن البيعة لفترةٍ يلائم على الإجمال كونه معيّناً لولاية الأمر، وأما ما وقع بعد وفاة أبي بكر من تعيين عمر فقد كان في الحقيقة نحو استمرار للسقيفة، ففي السقيفة أرسي إبعاد أهل البيت (عليهم السلام)، بل أرسيت خلافة عمر بعد أبي بكر أيضاً، فلم يكن من المتوقع صدور شيء من الإمام (عليه السلام)، ولا يبعد عن ذلك ما وقع من تعيين عمر للستة من بعده بنحو ينتهي إلى تعيين عثمان.



والمرحلة الثانية: منذ خلافته إلى شهادته، فإنّ الإمام (عليه السلام) بادر إلى طرح واقعة الغدير عند وصوله إلى الكوفة في اجتماع أهلها بمسجدها الجامع، واستشهد عليها من حضره من الصحابة في الحادثة الشهيرة بحادثة الرحبة، كما أنه ذكر وصايته عن النبي (صلى الله عليه وآله) مكرراً على الملأ العام، كما ذكر (عليه السلام) أيضاً امتياز أهل البيت (عليهم السلام) عن سائر هذه الأمة في السداد ووراثة الرسول (صلى الله عليه وآله).

وذكرنا أنّ ذلك يلائم فهم سائر أهل البيت (عليهم السلام) - وهم فاطمة الزهراء (عليها السلام) والحسنان (عليهما السلام) - على ما يعلم من صريح بعض كلماتهم وفحاوى سائرها التي تجري دوماً على امتياز أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الأمة.

ولاحظنا أن سائر بني هاشم في الطبقة الأولى - ومنهم الصحابة مثل العباس، وأبناؤهم مثل ابني العباس الفضل وعبد الله - كانوا بحسب القرائن على هذا المبدأ على الإجمال، وقد روى جمهور المسلمين فيما صحّحه النقاد منهم عن ابن عباس ما يلائم ذلك.

كما لاحظنا أنّ الطبقات التالية من بني هاشم كانوا بانين على تعيين الإمام عليّ (عليه السلام)، وهو أساس ثوراتهم التي كانت بعد ثورة الحسين (عليه السلام) في سنة (٦١ هـ)، وهي تعد بالعشرات بل بالمئات، وقد ألّف أبو الفرج الأصفهاني كتاباً معروفاً في ثورات الطالبيين باسم (مقاتل الطالبيين)، وقد انتصرت إحدى هذه الثورات على بني أمية فأنهت حكمهم في سنة (١٣٣ هـ)، وهي ثورة العباسيين، فكانت هذه الثورات كلها تستند إلى وصاية الإمام عليّ (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله)، وتعيّن بني هاشم للحكم.

وبعد ذلك تعرضنا لفهم الصحابة لنص الغدير في مراحل زمنية أربع:

فكانت المرحلة الأولى: في زمان الواقعة نفسها، ولاحظنا أنّ القليل الذي روي حول ذلك يلائم دلالة الواقعة على ولاية الإمام عليّ (عليه السلام) على حدّ ولاية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مثل ما روي من تهنئة بعض الصحابة كعمر للإمام (عليه السلام) وما روي من أشعار حسان بن ثابت حين الواقعة.

وكانت المرحلة الثانية: بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى زمان خلافة الإمام (عليه السلام)، وذكرنا أنّ حوادث السيرة وأحاديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حول أهل البيت (عليهم السلام) كانت متروكة في هذه الفترة كجلّ الأحاديث النبوية الأخرى من حيث المنع العام عن تدوين الأحاديث وتداولها.

وكانت المرحلة الثالثة: في زمان خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) الذي بدأ فيه (عليه السلام) في الكوفة بنقل بعض سوابقه ومنها واقعة الغدير، وقد روى بعض الصحابة هذه الواقعة وشهدوا عليها ـ على استحياء من بعضهم ـ باستشهادٍ من الإمام (عليه السلام)، وحرّك ذلك نقل هذه الواقعة في الكوفة، كما أنّ أصحاب الإمام من الأنصار والمهاجرين ـ وفيهم من البدريين ـ هتفوا بين يديه في الجمل وصفين بوصايته للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل ذكر بعضهم واقعة الغدير كقيس بن سعد بن عبادة، وسعد كان شيخ الخزرج وأحد نقباء الأنصار في مبايعتهم للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في العهد المكي.

وكانت المرحلة الرابعة: بعد شهادة الإمام (عليه السلام)، حتى سعى معاوية وجماعة من الصحابة من مدرسة الخلفاء إلى ردّ عقارب الساعة إلى الوراء وتغيير سوابق الإمام (عليه السلام) واضطهاد الشيعة، إلّا أنّ ذلك قد ساعد على انتشار تلك السوابق،

ومنها واقعة الغدير، وحدّث بها بعده عدد من الصحابة في الكوفة والمدينة ولو اضطراراً لتفسير موقف أو سؤال سائل.

وفي الإيضاح الثاني: تعرضنا لواقعة الغدير ودلالات غياب أي إرشاد من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الولاء البديل من بعده.

وبيّنا أن واقعة الغدير هي الموقف النبوي الوحيد الذي يتعرض للأمر من بعده، ثمّ بداهة الحاجة إلى بيان النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك، ثمّ ملائمة واقعة الغدير للإرشاد إلى ولاية الأمر من بعده، وفي ضوء ذلك بيّنا دلالة خطبة الغدير بما اشتملته من ذكر كون الإمام (عليه السلام) مولى للمسلمين على عقد ولاية الأمر للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده.

وفي مزيد إيضاح للموضوع تعرضنا لمدى احتمالية تعويل النبي (صلى الله عليه وآله) لولاية الأمر بعده على الشورى، وذكرنا مقدمة حول أنّ منهج الشورى ليس هو المنهج الأرشد للحكم دائماً، بل يختلف الأمر حسب الظروف والأحوال، ثمّ بيّنا أنّ المجتمع العربي آنذاك لم يكن يحتمل الشورى بين جميع الناس والقبائل بتاتاً من جهة العصبيات الضيقة، ثمّ بيّنا عدم تعويل النبي (صلى الله عليه وآله) على الشورى؛ إذ لم يرد أي نصٍ عنه باتفاق عامة مؤرخي السيرة والمحدثين في توجيه المسلمين إلى الشورى لا في خطبة الغدير التي تعرض فيها لأمور المسلمين من بعده، وودّع المسلمين فيها، وأبدى قلقه من الضلالة والهلاك، ولا في مرض وفاته، وإنّما النص المعهود عنه هو ما جاء في واقعة الغدير من الأمر بالتمسك بأهل بيته (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام)، كما أنّ ما وقع بعده حتى في السقيفة لم يكن تطبيقاً للشورى، وإنما كان

مغالبة بين مجموعتين من الخاصة وهم الأنصار وبعض المهاجرين من قريش من غير بني هاشم مع تغييب بني هاشم وسائر الناس، وكانت الأغلبية مع الأنصار، ولكن عمر ضرب على يد أبي بكر فبايعه من غير سابق اتفاق، ولذا أسماه لاحقاً بالفلتة فيما صحّ عنه، وأمّا بعد ذلك فقد عيّن أبو بكر عمر، ثمّ عيّن عمر ستة الشورى من المهاجرين من قريش على نظمٍ ينتهي إلى تعيين عثمان المقرّب منه على وجه الاستبداد بالرأي بلا مشورة لأحد من الصحابة.

وفي الإيضاح الثالث: تعرضنا لواقعة الغدير ودلالات الهواجس التي يثيرها إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقرب وفاته ووداعه للناس فيها.

وتضمّن هذا الإيضاح أنّ إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقرب وفاته في أوّل الخطبة ووداعه للناس وإبدائه الخوف من تعرضهم للهلاك والضلالة من بعده يوجب ظهور الولاء الذي أثبته للإمام عليّ (عليه السلام) في ولاء الحكم على حد ولائه، من جهة تناسب هذا الولاء مع إخباره وتوجسه، ومن جهة الهواجس التي يثيرها هذا الإخبار، مضافاً إلى قيام المناسبة الأكيدة لسؤال الصحابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عند إعلان وفاته في هذه الواقعة أو ما بعدها حتى مرض وفاته عن الأمر من بعده، ممّا يقتضي وضوح الموقف عندهم، ولن يكون ذلك إلا بواقعة الغدير.

وفي مزيد بيان ذلك تعرضنا لإيضاح عدة نقاط، وهي أهمية الولاء العام في شعور عامة الناس، وضرورة تصدي متولي الأمر ـ لا سيما المؤسس لوضع جديد ـ لتحديد من يليه بعد وفاته ولو وفق ضوابط يحددها، وشدّة حاجة المجتمع العربي لتحديد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولاية الأمر من بعده، وإخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه في هذه الخطبة

وسائر أقواله للصحابة والمسلمين عن التحديات التي تتوجه إليهم من بعده، ثمّ بيّنا دلالات الخطبة في ضوء ما تقدم على النظر إلى الولاء العام للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده.

وكان الإيضاح الرابع: حول واقعة الغدير ودلالات اختيار إلقائها في المشهد الجماهيري العام.

وتضمّن هذا الإيضاح بيان العلاقة القائمة بين موضوع الخطاب ونوع المشهد، ثمّ جاء بيان اختلاف أقوال النبي (صلى الله عليه وآله) حسب المشهد الذي كان يختاره لها، وعوامل هذا الاختيار، ثمّ جاء توصيف اختيار النبي (صلى الله عليه وآله) المشهد الجماهيري العام لخطبة الغدير، وبيّنا خلال ذلك اشتمال مشهد واقعة الغدير على جماهير من المسلمين من غير أهل المدينة.

وفي ضوء ذلك أوضحنا دلالات اختيار هذا المشهد لواقعة الغدير على النظر إلى الولاء العام بين المسلمين.

وكان الإيضاح الخامس: حول واقعة الغدير ودلالات تأخيرها عن مشاعر الحج إلى أثناء الطريق.

وتضمّن هذا الإيضاح بيان أنّ اختيار وسط الطريق لإلقاء الخطبة خيار اضطراري، ثمّ جاء بيان تفسير سبب تأخير خطبة الغدير عن مشاهد الحج.

وفي ضوء ذلك بيّنا ملائمة هذا الاختيار لقصد تبليغ أمر مهم، وهو مرجعية أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمة وعقد الولاء العام للإمام (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله).

وكان الإيضاح السادس: حول واقعة الغدير، وعلاقة تأخيرها بما حدث من الضوضاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله) بعرفات ودلالات ذلك.

وتضمن هذا الإيضاح بيان حدث غريب اتفق في حجة الوداع في يوم عرفات أي قبل يوم الغدير، اتفق على روايته المحدثون من أصحاب الصحاح وغيرهم من طريق جابر بن سمرة، وهو إحداث ضوضاءٍ من قبل جماعة من الحضور عند تطرق النبي (صلى الله عليه وآله) فيها لكون الأئمة من بعده اثنا عشر إماماً وكلهم من قريش، بل صاروا يقومون ويقعدون فيما يبدو أنه إشارة لاستعدادهم لإثارة الفتنة.

ولاحظنا أنّ التفسير الملائم لهذا الحدث هو أنّ من أحدث الضوضاء من الحضور يشعر أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) اقترب من تعيين قومه بني هاشم للأمر من بعده، ولا سيما مع الالتفات إلى ما جاء من طريق صحّحه غير واحد من أمره (صلى الله عليه وآله) بالتمسك بالثقلين، وأنه كان عازماً على ذكر الولاء للإمام (عليه السلام)، ومن ثَمّ حالوا دون ذلك بالتشويش على كلامه (صلى الله عليه وآله)، وبيّنا ما الذي أوجب حدسهم بذلك.

وقلنا إنه لا يبعد أن يكون هذا الحادث هو السبب الأساس في تأخير خطبة الغدير عن مشاعر الحج، وذكرنا الفرق بين مشهد الحج ومشهد الغدير في تعذر إيجاد التشويش في مشهد الغدير.

وذكرنا أنّ الترابط بين خطبة الغدير وخطبة عرفات يؤكد أنّ مدلول خطبة الغدير هو عقد ولاء الحكم للإمام (عليه السلام) من بعد النبي (صلى الله عليه وآله)؛ لأنه الأمر الحساس الذي يعتبر أمراً لا يطاق لدى رجال قريش.

وكان الإيضاح السابع: حول واقعة الغدير وغياب سبب خاص للواقعة في



ملابساتها يصرفها إلى غير ولاية الأمر للإمام (عليه السلام).

وتضمّن الإيضاح أوّلاً توضيح قاعدة العلاقة بين الكلام ومقتضى المقام، ودورها في دلالة الكلام في حال غياب السبب الخاص، وبيّنا ظهور خطبة الغدير في ضوء هذه القاعدة في ولاء الإمام (عليه السلام) بعد غياب سبب خاص لإلقائها.

وتعرضنا في هذا السياق إلى ما قيل من صدور هذه الخطبة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تعليقاً على شكوى على الإمام (عليه السلام) في سرية اليمن، وبيّنا عدم صحة ذلك؛ إذ لم يذكر في الحكاية التأريخية لأي من الحادثين ارتباطه بالآخر، مضافاً إلى اختلاف الواقعتين مكاناً، ومعالجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الشكاية في وقتها، مع عدم ملائمة هذا المستوى من الشكاية لحدوث واقعة الغدير بسعتها، وإلقاء الخطبة المروية فيها بمضمونها وشكلها، إلى ملاحظات أخرى.

وختمنا القول في ذلك ببيان أنّ مضمون الخطبة على كل حال ليس بحدّ ردّ اتهام الشكاة للإمام (عليه السلام)، بل تضمن توديع المسلمين وإبداء القلق على مستقبلهم ونصب أهل البيت (عليهم السلام) أدلة لا يضلّون ـ أي هم مسددون ـ، وعقد الولاء للإمام (عليه السلام) كما هو (صلى الله عليه وآله وسلم) مولى المسلمين وأولى بهم من أنفسهم، ولا ينبغي تحجيم مدلول الكلام وفق الملابسة التي تبدو مؤثرة في إلقائه.

وكان الإيضاح الثامن: حول واقعة الغدير وأجواء معارضة تمييز النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام عليّ (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام).

وتضمّن هذا الإيضاح مقدمةً حول تأثير حساسية الموضوع على صياغة الكلام ودلالاتها.

ثمّ بيّنا حساسية موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) على الأمة في أوساط المسلمين، وأوضحنا أنواع الشواهد على ذلك، وهي ثلاثة ـ مضافاً إلى لحن الخطبة نفسها ـ:

النوع الأوّل: الاعتبارات العامة المبنية على ملاحظة طباع المجتمع القبلية آنذاك، وهي صفات هذا المجتمع في إباء خضوع بعض قبائله لبعض، والتنافس الداخلي في فروع القبيلة الواحدة، واستحقاقات النصرة في المنظور القبلي، وذكرنا ما توجبه هذه الاعتبارات من حساسية تجاه امتياز بني هاشم عامة والإمام عليّ (عليه السلام) خاصة، يضاف إلى ذلك عوامل اجتماعية مثل حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) ناشئة من التنافس والحسد والحزازة الناشئة عن قتل الإمام (عليه السلام) للمشركين من قرابة رجال قريش، وكذلك صفات الإمام (عليه السلام) في الالتزام بالمبادئ وعدم المداهنة في الحق.

وأوضحنا بالمناسبة سبب تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إبلاغ ما أبلغه في واقعة الغدير إلى قبيل وفاته.

والنوع الثاني: ظواهر وحوادث وقعت في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تدل على أجواءٍ معارضةٍ لامتياز أهل البيت (عليهم السلام)، منها ظاهرة معاداة المنافقين للإمام (عليه السلام)، وإثارة الضوضاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وممانعة عمر وأنصاره ـ وهو ما عرف برزية الخميس وذلك بعد شهرين من واقعة الغدير ـ من كتابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عند مرض موته وصيته إنْ تمسكوا بها أنقذتهم من الضلالة.

والنوع الثالث: شواهد الحساسية تجاه امتياز بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) من

خلال الحوادث بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، مثل حادثة السقيفة التي تعمّد أهلها إغفال بني هاشم عن إبرام الأمر لأبي بكر، ثمّ واقعة ستة الشورى التي عُني بترتيبها على وجه ينتهي إلى تعيين عثمان، وحط المناصب عن بني هاشم في زمان حكم الخلفاء الثلاثة.

وفي ضوء ما تقدم تضمّن الكلام ترتيب الحديث وصياغة الخطبة ولحنها على حساسية موضوعها.

فكان من كيفية ترتيب الحدث غياب جمهور أهل مكة المشركين إلى الأمس القريب والمتعصبين ضد بني هاشم عن الحدث بوقوع الحدث بشكل غير متوقع في أثناء الطريق.

وكان من صياغة الخطبة الاهتمام بإشباع نفس المخاطب بالفكرة من خلال الأساليب المتعددة من وجوه التمهيد والتدرج والتأكيد والتجديد والدعاء والتقرير.

وفي توضيح ذلك تمّ التعرض لأساليب ثلاثة، وهي التمهيد لذكر التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص بالإمام (عليه السلام) بإقرار الحضور على الأصول الثلاثة الكبرى في الدين، وتفريع وجوب التمسك بالخطبة على أمور، ثمّ أخذ الإقرار بها وقرن التكليف بالترغيب والترهيب الشديد.

فكان في أسلوب صياغة الخطبة دلالة على خطورة بالغة لمضمونها يلائم نصب أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هدى في الأمة، وعقد الولاء للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) كمثل ولائه الذي كان به أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وكان **الإيضاح التاسع**: حول واقعة الغدير ودلالاتها في ضوء التحديات الاجتماعية المتوقعة عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) التي تحدثت عنها هذه الخطبة، وأكدت

عليها سائر الأحاديث التي رويت عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) بشأنها.

وقد تضمن هذا الإيضاح بيان أنّ الخطبة تضمنت تعبير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن مخاوفه في ضلال الأمة وهلاكها وصيانتهم عن ذلك بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) مع القرآن الكريم وما يتفرع عنه من ولاء الإمام (عليه السلام).

وأوضحنا أنّ الضلال والهلاك ينشأ عن التشتت في الآراء وفي الولاءات، وهو بدوره ينشأ عن التنافس على كسب الجاه والمال، وهذا يوضح نظر هذه الخطبة إلى جعل مرجعية مصونة عن الضلال، وولاء مركزي تتوحد به الأمة على حد ولاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وفي توضيح هذا الموضوع بيّنا أنّ الضلال والهلاك الذي تكون الأمة مظنة له بعد وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما هو التفرق في تحديد الحق وفي الولاء، وذكرنا في هذا السياق أنّ السبب في ذلك أمران:

أحدهما: الانقسام الاجتماعي الحاد في المجتمع العربي الذي كان عليه قبل الإسلام، وما يوجبه من صعوبة التئام هذا المجتمع على كيان مركزي واحد.

والآخر: الثنائيات التي حدثت بالإسلام وهي أربعة: ثنائية الخاصة والعامة، وثنائية المهاجرين والأنصار داخل الخاصة، وثنائية بني هاشم وسائر فروع قريش، وثنائية المسلمين والمنافقين.

وعقّبنا ذلك بذكر إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالفتن التي سوف تقع من بعده أثر تفرّق المسلمين في الولاء كما ورد في طوائف من الأخبار:

منها: ما تضمّن الإخبار عن اقتتال الصحابة في إثر افتتانهم بالدين.

ومنها: ما تضمّن الإخبار عن افتتانهم من بعده (صلى الله عليه وآله) وارتدادهم على أدبارهم إلّا القليل النادر حتى يأمر الله تعالى بهم غداً إلى النار، ولقول الرسول (صلى الله عليه وآله): (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)، وهو يلائم فتنة الصحابة في حرف الأمر عن أهل البيت (عليهم السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

ومنها: ما تضمن الإخبار عن الفتن التي تتفق في زمان خلافة الإمام عليّ (عليه السلام)، مثل ما ورد من إخباره (صلى الله عليه وآله) بقتال عليّ (عليه السلام) على تأويل القرآن، وإخباره في الخوارج، وهو إشارة إلى حرب النهروان، وإخباره بفتنة بعض نسائه ونباح كلاب الحوأب عليها، وأخباره بمقاتلة الزبير للإمام (عليه السلام) وهو له ظالم، وهي إشارات إلى حرب الجمل، وإخباره بقتل عمار من قبل الفئة الباغية في إشارة إلى صفين، وكذلك إخباره بشهادة الإمام عليّ (عليه السلام).

ونبّهنا على أمر ملفت للناظر، وهو عدم إخباره عن مقتل عمر ولا عثمان ولا عن إنجازاتٍ لأبي بكر وعمر وعثمان رغم حروب الردة والفتوحات، ولا عن ما يشير إلى حقانية عثمان في الفتنة التي أدّت إلى قتله، كما أخبر (صلى الله عليه وآله) في شأن الإمام عليّ (عليه السلام)، بل في حديث القتال على تأويل القرآن أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لمّا أخبر عن أنّ فيكم من يقاتل على تأويله، قال أبو بكر: أنا هو، فقال (صلى الله عليه وآله): لا، ثمّ قال عمر: أنا هو، فقال (صلى الله عليه وآله): لا، ولكنه خاصف النعل، ويقصد بخاصف النعل عليّ (عليه السلام)، فدلّ ذلك على أنّ قتال أبي بكر وعمر لم يكن محل ثناء النبي (صلى الله عليه وآله)، ولعل من أسباب ذلك عدم كونهما في الموقع الصحيح، مضافاً إلى النظر في شرعية بعض ما وقع، مثل قتال مانعي الزكاة، وذكرنا في خاتمة ذلك عدة أمور نافعة تظهر من

الالتفات إلى الارتباط بين خطبة الغدير وأحاديث الفتن.

وفي تطبيق لما وقع الإخبار عنه مع الواقع بيّنا ما وقع بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من الفتن التي أدت إلى الضلال والهلاك في الأمة، وهي طبعاً وفق خطبة الغدير كانت نتيجة عدم التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام) من فتنة السقيفة ومتمماتها، ثمّ ما وقع في آخر زمان عثمان من الفتنة الكبرى، ثمّ ما وقع في زمان الإمام عليّ (عليه السلام) من فتنة الناكثين والقاسطين والمارقين.

وفي ضوء ذلك كله لاحظنا أنّ خطبة الغدير تضمنت الإخبار عن كل ما وقع، وأرادت صيانة الأمة عن ذلك بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام)، ولو طُبِّق ذلك لم يقع شيء من تلك الفتن بطبيعة الحال.

وكان الإيضاح العاشر: حول واقعة الغدير ودلالات مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) في القرآن والسنة من قَبْل هذه الواقعة.

وفي هذا السياق بيّنا أنّ وقوع الحديث في خطبة الغدير عن أهل البيت (عليهم السلام) وعن الإمام (عليه السلام) يقتضي الوقوف على شخصياتهم ومكانتهم قبل هذه الواقعة في كلمات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقواله.

وقد لاحظنا وجود نصوص كثيرة قبل هذه الواقعة في الثناء على أهل البيت (عليهم السلام) ومكانة الإمام (عليه السلام)، وتحدثنا عن حقيقة الفارق بين مضمون ما جاء في خطبة الغدير وما جاء في تلك النصوص.

ورجحنا أنَّ النصوص السابقة على الواقعة في شأن أهل البيت (عليهم السلام) كانت

تدل على امتيازهم من هذه الأمة من غير نصبهم صريحاً[١] أعلاماً لهداية الأمة لما بعده، وإنما جاء ذلك في واقعة الغدير أو خطبة عرفات من قبلها، وهو ضرب من التدرج في بيان الأمر من جهة حساسيته، وقد عُلِمَ اتباع منهج التدرج في إبلاغ تعاليم الدين في القرآن الكريم وسيرة النبي (صلى الله عليه وآله).

وأمّا في شأن الإمام (عليه السلام) فإنه ـ مضافاً إلى ما تقدم من امتيازه المعنوي ـ كان له مع ولاء الإيمان ولاءات أربعة مع النبي (صلى الله عليه وآله): ولاء شامل لسائر بني هاشم وهو ولاء القربى، وولاءات ثلاثة خاصة: وهي ولاء المؤاخاة، وولاء الوزارة، وولاء المناصرة.

وبناء على ذلك فإنّ عقد الولاء للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في واقعة الغدير كان ترقيةً وتتويجاً لموقعه (عليه السلام) من قبل من مؤاخاة ووزارة، وتنفيذاً لعقد المناصرة بينه (صلى الله عليه وآله) وبين الإمام (عليه السلام) في يوم إنذاره (صلى الله عليه وآله) لقرابته في أوّل إظهاره لدعوته في السنة الثالثة للبعثة.

وبهذا تمّ استنطاق ملابسات الحادث عن مدلول واقعة الغدير، وتبيّن أنها ملائمة مع نصب أهل البيت (عليهم السلام) عباداً مصطفين لهداية الأمة من بعده (صلى الله عليه وآله)، ونصب أوّلهم ـ وهو الإمام عليّ (عليه السلام) ـ مولى للأمة من بعده كما كان (صلى الله عليه وآله) مولاهم في حياته.

---

(١) إنما وقع التقييد بالصراحة من جهة أنّ من قرأ ما بين أسطر الوقائع وأقوال النبي (صلى الله عليه وآله) يفهم منها ذلك كما يظهر من بعض ما تقدم.



الإيضاح الأوّل

فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة لهذا النص في العصر الأوّل

١-فهم الإمام عليّ (عليه السلام) لواقعة الغدير.

* موقف الإمام (عليه السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وحادثة السقيفة.

* موقف الإمام (عليه السلام) بعد مقتل عثمان.

* طرح الإمام (عليه السلام) موضوع تعيين أهل البيت (عليهم السلام) لخلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأساليب مختلفة.

٢-ما ورد عن سائر أهل البيت (عليهم السلام).

٣-ما ورد عن سائر بني هاشم.

٤-ما ورد عن الصحابة عند واقعة الغدير.

* ما ورد عنهم عند الواقعة وما بعدها في زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

* موقف الصحابة من واقعة الغدير بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى تولي الإمام علي (عليه السلام) للخلافة.

* موقف الصحابة من واقعة الغدير بعد خلافة الإمام (عليه السلام) ثمّ بعد شهادته.

الإيضاح الأوّل

فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة لهذا النص في العصر الأوّل

وهذا موضوع مهم، وذلك لأنّ الفهم المسترسل لمن خوطب بهذا الخطاب في زمانه يمثل علامة حقيقية على مدلول الخطاب؛ لأنّه يَسْلَم من التأثّر بالشوائب المستجدّة والمتكلّفة المؤثرة سلباً على فهم الخطاب.

والواقع أنّ الشواهد المأثورة عن فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة الشهود على واقعة الغدير ـ على قلّةٍ في بعض أقسامها، وذلك أمر متوقع في شأن هذه الواقعة كما سيأتي وجهه ـ تدلّ وتلائم أنّهم فهموا من الولاء للإمام (عليه السلام) معنى يزيد على الولاء العام بين المؤمنين، أو ولاء المحبة والمودة للإمام (عليه السلام).

ويحسن الالتفات:

أوّلاً: إلى أنّ فهم هؤلاء لهذه الواقعة لا يتمثّل حصراً في خصوص ما تضمّن ذكرهم لحديث الغدير كما يُظنّ في بادي النظر، بل يتمثّل أيضاً في أقوالهم في حق الإمام (عليه السلام)، حيث نجد أنّ بعضهم يصفه بوصي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإنّه يدلّ دلالة غير مباشرة على تنصيصٍ عليه (عليه السلام) بوصيّة من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وليست هناك من وصيّة معلنة للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عدا خطبة الغدير التي سبق منّا بيان أنّها وصيّته بالأمر إلى الإمام (عليه السلام) كما أنّها وصيّة إلى الأمّة.

وكذلك يتمثّل في مقتضى سيرتهم وعملهم في مسألة استحقاق الإمام وأهل

البيت (عليهم السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فإنّه أيضاً يدلّ على الاعتقاد بتعيينه (عليه السلام) لهذا الأمر، ولم يتم ذلك إلا من خلال واقعة الغدير.

وعليه فإنّه يمكن تبيّن فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة لواقعة الغدير بأساليب ثلاثة:

١. ما تضمّن ذكرهم لحديث الغدير على وجه يعبّر عن فهمهم ولاية الأمر منها.

٢. أقوالهم في شأن الإمام (عليه السلام) بما يقتضي أنّه وصيّ النبي (صلى الله عليه وآله) للأمر من بعده.

٣. مقتضى سيرتهم وعملهم في مسألة استحقاق الإمام (عليه السلام) لتولي الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

وهنا نقاط أربع:

١-فهم الإمام عليّ (عليه السلام) لواقعة الغدير.

٢-ما ورد عن سائر أهل البيت (عليهم السلام).

٣-ما ورد عن سائر بني هاشم.

٤-ما ورد عن الصحابة عند واقعة الغدير.

الأولى: فهم الإمام عليّ (عليه السلام) لواقعة الغدير.

في فهم الإمام عليّ (عليه السلام) لهذه الواقعة، وهو الذي عقد له الولاء فيها.

وسوف نتابع موقفه (عليه السلام) في مرحلتين:

المرحلة الأولى: منذ وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى توليه للخلافة.

المرحلة الثانية: منذ توليه للخلافة حتى شهادته (عليه السلام).

موقف الإمام (عليه السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) وحادثة السقيفة.

أمّا عن المرحلة الأولى: فقد يظن بدواً أنّ موقف الإمام (عليه السلام) فيها لا يلائم أن يكون قد اعتقد أنّه صاحب الحق الشرعي بتعيينه يوم الغدير، لأنّه لو كان يعتقد ذلك فالمفروض أن يملأ المدينة احتجاجاً على ما وقع عليه من الانقلاب، ويخاطب المهاجرين والأنصار في مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) بإرجاع الحق إليه ويثور ضد بيعة أبي بكر، ولكنه لم يفعل ذلك، بل دارى ما وقع في السقيفة من بيعة أبي بكر وعمل على هذا المنهج.

ولكن هذا الانطباع غير صحيح، وذلك لأنّ الإمام (عليه السلام) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) فوجئ بتعيين أبي بكر وبيعته في السقيفة من قبل صاحبيه عمر وأبي عبيدة، ثمّ من جهة جمهور الأنصار من غير إعلام الإمام (عليه السلام) وبني هاشم وآخرين من مهاجري قريش، وتُعدّ البيعة إبراماً غير قابل للتراجع بحسب العرف العربي العام ولو لم يكن على الموازين، إلا بالقتال والغلبة على أصحاب البيعة، ولم يكن موقف أصحاب البيعة جهلاً بما اتفق في يوم الغدير حتى يكون أثر للاحتجاج عليهم؛ إذ كانوا عموماً حضوراً في تلك الواقعة، ولم يكن للإمام (عليه السلام) ـ بعد مبايعة جمهور الأنصار والمهاجرين لأبي بكر ـ ناصر على القتال، وربما لم يكن يُقدر الصلاح فيه لأنّ القتال الداخلي في المدينة ربما أدى إلى ارتداد العرب في سائر البلاد ممّن لم يستقر فيهم الإسلام تمام الاستقرار، وقد أوضح الإمام حقيقة موقفه بعد خلافته حين تأتى له

التعبير عنه، على أنه قد صدرت عنه أقوال ومواقف بعد مباغتته ببيعة أبي بكر تدلّ عند إنعام النظر فيها على أنّه كان يرى أنّ ما وقع انتهاك لحقه.

ومن تلك المواقف ما يلي:

الأوّل: أنّ الإمام (عليه السلام) امتنع من مبايعة أبي بكر لعدّة أشهر؛ وذلك ليُظْهِر بشكل واضح للجميع عدمَ قبوله بما وقع، ثمّ رأى بعد وفاة فاطمة (عليها السلام) أنّ الأصلح أن يبايع لعدم وجود ناصر له، مضافاً إلى خشيته الفرقة بين المسلمين وأن يلحق الإسلام وهن، وحذراً من اتساع الردة عن الإسلام كما جاء ذكر ذلك في خطبه ورسائله المأثورة في التأريخ، ومِن جملتها ما جاء في نهج البلاغة[1]، فجاء وبايع أبا بكر كارهاً ـ من دون طيب بالنفس بتاتاً ـ معبّراً عن أنّه كان يرى أولويته بالأمر وأنّه قد تمّ الاستبداد بالأمر من دونه، وهذا ما اتفق على روايته المحدّثون كالبخاري من طريق المعرضين عنه من الصحابة مثل عائشة، ولم يذكروا عنه (عليه السلام) أنّه ذكر في هذا المقام ما يزيد على ذلك، ولكن عدم ذكر ذلك عنه إن كان من جهة أنّه (عليه السلام) لم يزد على ذلك، فإن السبب فيه أنّ المقام حين ذاك لم يكن مقام حِجاج بعد ما حدث، وأصبحت السلطة وسطوتها واقع حال.

الثاني: أنّ قوله لأبي بكر إنّه كان يرى نفسه (عليه السلام) أولى بالأمر أو أنّه كان يرى لنفسه نصيباً في هذا الأمر يشير بملاحنه ـ على الإجمال الذي جاء وفق مقتضى الحال ـ إلى أنّه كان لا يرى شرعية بيعة أبي بكر، بالنظر إلى مجموع أمور:

---

(١) نهج البلاغة: ٤٥١.

١. إنّه لابدّ أن تكون أولويته (عليه السلام) بالأمر في منظوره أولوية تصحّح له أن يمتنع من مبايعة أبي بكر.

٢. إنّه لا يجوز تخلّف مثل الإمام (عليه السلام) من الوجوه والأعيان ممّن طولب بالبيعة عن مبايعة الخلافة الشرعية؛ لأنّه يكون خذلاناً للحق، كما قال (عليه السلام) بعد مبايعته من قبل جمهور المهاجرين والأنصار عند امتناع قومٍ عن بيعته مثل سعد بن أبي وقّاص وعبد الله بن عمر: (لم ينصروا الحق ولم يخذلوا الباطل).

٣. إنّه لن يكون عدم شرعية بيعة أبي بكر من جهة أولوية الإمام (عليه السلام) إلا فيما إذا كان قد تمّ تعيينه من قبل النبي (صلى الله عليه وآله)، فإنّ من غير الممكن الالتزام بأنّ وجود شخص أصلح للحكم يوجب شرعية خلافة غير الأولى واقعاً إذا كان قد جرى تصدّيه وفق أصول التصدي كالشورى والانتخاب.

الثالث: أنّه قد ورد في بعض الأخبار أنّ الإمام علياً (عليه السلام) بعد اطلاعه على بيعة السقيفة دار مع الزهراء ليلاً على بيوت أربعين رجلاً من الأنصار ينبههم على حقه في الأمر ويطلب نصرتهم في نيله، ولكنهم اعتذروا بمبايعتهم لأبي بكر، ولو كان عرضه (عليه السلام) قبل ذلك لاستجابوا له، ومن الناس من يواجه مثل هذا الخبر بالاستبعادات الأوّلية إلا أنّ الواقع أنّ ذلك غير مستبعد، وقد جاء في أخبار صفين أنّ معاوية عيّر الإمام (عليه السلام) بذلك[1].

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٤٧/٢، ونص رسالة معاوية إلى الإمام عليّ (عليه السلام): (وأعهدك أمس تحمل قعيدة بيتك ليلاً على حمار، ويداك في يدي ابنيك الحسن والحسين يوم بويع أبو بكر الصديق، فلم تدع أحداً من أهل بدر والسوابق إلا دعوتهم إلى نفسك، ومشيت إليهم

وعلى كل حال، فإذا كان هناك غموض ما في نمط رد فعل الإمام (عليه السلام) على ما وقع بغتة من بيعة أبي بكر، فإنّ حديثه عند خلافته عن استحقاقه للأمر يوضح ذلك إيضاح المفصل للمجمل.

هذا عن موقفه من بيعة أبي بكر.

وأمّا بعد أبي بكر فإنّ الأمر كان أبعد عن أن يمكن تغييره؛ إذ قد أرسي أساسه ومساره منذ يوم السقيفة، فعمر تم تعيينه وفق المفهوم السياسي مع تعيين أبي بكر في يوم السقيفة، بل حقيقة ما وقع في السقيفة ـ وفق الفهم السياسي للأمور ـ هو غلبة أحد جناحي قريش ـ وهو جناح سائر فروعها غير بني هاشم ـ على جناح بني هاشم، واستطاعتهم أخذ زمام الأمر في شأن خلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد بادر أبو بكر إلى تعيين عمر من دون استشارة، ولم يبق للمهاجرين والأنصار خيار إلا البيعة أو شقّ الصف والقتال.

ويشبه ذلك الأمر بعد عمر، فقد عيّن عمر ستّة الشورى على ترتيب خاص يفضي إلى ترجيح عثمان، من الجناح نفسه، وكان عثمان ثالث الثلاثة في خلافة أبي بكر وعمر، وقد ورد في بعض الأخبار أنّ الإمام (عليه السلام) ناشد الخمسة أصحاب

بامرأتك، وأدليت إليهم بابنيك، واستنصرتهم على صاحب رسول الله، فلم يجبك منهم إلا أربعة أو خمسة، ولعمري لو كنت محقاً لأجابوك، ولكنك ادعيت باطلاً، وقلت ما لا يعرف، ورمت ما لا يدرك، ومهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان، لما حركك وهيجك: لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم، فما يوم المسلمين منك بواحد، ولا بغيك على الخلفاء بطريف ولا مستبدع).

الشورى، واحتج لأولويته بالأمر بما ورد في حقه، وعدّ ممّا احتج به نص الغدير[١]، وقد يتوقف بعضهم في ثبوت احتجاجه بذلك، وأياً كان فإنّ الاحتجاج في هذه المرحلة لم يكن بمؤثر في تغيير قناعة هؤلاء الخمسة بتاتاً، فإن كان الإمام (عليه السلام) قد احتج بما احتج به فذلك على منهجه في إتمام الحجة وتأكيد الاحتجاج في هذه المرحلة أيضاً.

فالأهم هو النظر إلى صنعه (عليه السلام) عند تولّيه الخلافة، وبعد استقرارها له.

موقف الإمام (عليه السلام) بعد مقتل عثمان.

وأمّا المرحلة الثانية من حياة الإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) هي منذ ترشيحه للخلافة بعد مقتل عثمان من قبل جمهور الناس، إلى شهادته (عليه السلام).

وهذه المرحلة تنقسم إلى جزئين:

١. من مقتل عثمان إلى مبايعته للخلافة.

٢. من مبايعته للخلافة حتى شهادته.

أمّا عن الجزء الأوّل: ـ أي عند تولّيه الخلافة ـ فقد يُتساءل عن أنّ الإمام (عليه السلام) لم يطالب بعد مقتل عثمان بحقّه رغم أنّه في هذه المرّة لم يكن هناك من يتحكّم في الأمر كما وقع في السقيفة، ثمّ عند استخلاف أبي بكر لعمر، ثمّ استخلاف عمر لواحد من ستّة الشورى، لأنّ عثمان لم يوصِ إلى أحد بعده، ولذلك كان بإمكان الإمام (عليه السلام) أن يجاهر بالمطالبة بحقّه وفق تعيينه والنصّ عليه في يوم الغدير، لكن

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٦/١٦٧.

عُرف عنه أنّه كان زاهداً في الخلافة كما تدلّ عليه أقواله في نهج البلاغة، وقد أقبل عليه الثوّار لمبايعته فلم يستجب حتى يبايع المهاجرون والأنصار، وقد اقترح لطلحة والزبير أن يبايعهما، وقال: (إنّي لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً)، فهذا لا يناسب أن يكون الأمر له حقّاً.

والجواب عن هذا السؤال بإيجاز: أنّ الأمر كان قد استقرّ في أوساط المسلمين من الخاصّة والعامّة على أنّ المناط في الشرعية شورى المهاجرين والأنصار أو مبايعتهم، وكان أيّ طرح مختلف يوجب إثارة الفتنة في أوساط الخاصّة والعامّة؛ لأنّه يعني عدم شرعيّة خلافة رجال سائر فروع قريش من قبله، كما يعني خطأ سائر أهل الحلّ والعقد ـ حتى الأنصار ـ في مبايعتهم، وهذا ما لا يحتمله فهم عامّة المسلمين، ولا يطيقه الخاصّة من مهاجري قريش والأنصار الذين كانوا قد أعرضوا عن الإمام (عليه السلام) في السقيفة، بل إنّه يعني أنّه سوف يجعل الأمر بعده أبداً في بني هاشم وفي عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالخصوص، وهذا يفتح حرباً لا هوادة فيها خاصّةً بين مهاجري قريش الذين لم يرضوا بإشراك بني هاشم في المشورة والانتخاب حذراً من غلبتهم في الاحتجاج، فكيف يتقبلون ذلك بعد خمس وعشرين سنة، وقد أسّسوا عرفاً يجعل الأمر في عامّة قريش ولا خصوصيّة لبني هاشم فيه.

على أنّ ظرف بيعة الإمام (عليه السلام) كان حسّاساً للغاية لعدة أسباب:

١. إنّ المجتمع بعد هياج الناس ضدّ عثمان في أواخر زمانه وعدم استجابته للإصلاح حتى مقتله أصبح مجتمعاً مفتوناً، وانتهى الهدوء والاستقرار الذي كان عليه المسلمون من قبل، وبرزت فيه مطامح الناس ومطامعهم، كما وصف ذلك

الإمام (عليه السلام) في بعض خطبه في نهج البلاغة[١].

٢.إنّ كثيراً من الأنصار والمهاجرين من قريش وغيرهم من المسلمين كانوا

(١) لاحظ: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٢/ ٢٧٢ وما بعد، حيث نقل قوله (عليه السلام): (ألا وإن بليتكم قد عادت كهيئتها يوم بعث الله نبيه [ص]، والذي بعثه بالحق لتبلبلن بلبلة، ولتغربلن غربلة ولتساطن سوط القدر، حتى يعود أسفلكم أعلاكم، وأعلاكم أسفلكم. وليسبقن سابقون كانوا قصروا، وليقصرن سباقون كانوا سبقوا. والله ما كتمت وشمة، ولا كذبت كذبة، ولقد نبئت بهذا المقام وهذا اليوم. ألا وإن الخطايا خيل شمس حمل عليها أهلها، وخلعت لجمها، فتقحمت بهم في النار. ألا وإن التقوى مطايا ذلل، حمل عليها أهلها، وأعطوا أزمتها، فأوردتهم الجنة. حق وباطل، ولكل أهل، فلئن أمر الباطل لقديما فعل، ولئن قل الحق لربما ولعل، ولقلما أدبر شيء فأقبل...)، ثمّ شرحه قائلاً: ((ولتغربلن) يجوز أن يكون من الغربال الذي يغربل به الدقيق، ويجوز أن يكون من غربلت اللحم، أي قطعته. فإن كان الأول كان له معنيان: أحدهما الاختلاط، كالتبلبل، لأن غربلة الدقيق تخلط بعضه ببعض. والثاني أن يريد بذلك أنه يستخلص الصالح منكم من الفاسد، ويتميز كما يتميز الدقيق عند الغربلة من نخالته. وتقول: ما عصيت فلاناً وشمة، أي كلمة. وحصان شموس: يمنع ظهره، شمس الفرس، بالفتح، وبه شماس. وأمر الباطل: كثر. وقوله: (لقديماً فعل) أي لقديماً فعل الباطل ذلك، ونسب الفعل إلى الباطل مجازاً. ويجوز أن يكون (فعل) بمعنى(انفعل) كقوله: (قد جبر الدين الإله فجبر) أي فانجبر...). وفي شرح الشيخ محمد عبده (١/ ٤٧) شرح هذه الفقرة قائلاً: (إنّ بلية العرب التي كانت محيطة بهم يوم بعث الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم هي بلية الفرقة ومحنة الشتات، حيث كانوا متباغضين متنافرين يدعو كل إلى عصبيته وينادي نداء عشيرته، يضرب بعضهم رقاب بعض، فتلك الحالة التي هي مهلكة الأمم قد صاروا إليها بعد مقتل عثمان، بعثت العداوات التي كان قد قتلها الدين، ونفخت روح الشحناء بين الأمويين والهاشميين واتباع كل منهما).



منحرفين عن الإمام (عليه السلام) منذ عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان ذلك سبباً لصرف الأمر عن الإمام (عليه السلام) في يوم السقيفة وقد وصفنا أسباب ذلك.

٣.انحراف أسر الخلفاء الثلاثة عن الإمام (عليه السلام) وكانوا قد أصبحوا ذوي مكانة بين المسلمين باعتبارهم (أسر هؤلاء الخلفاء)، فكان تصرفهم منظوراً للعامة ومؤثراً في الخاصة، وهم آل أبي بكر، ومنهم عائشة التي كانت تستقوي بكونها زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتتدخل في الشأن السياسي منذ أواخر زمان عثمان، وتحرض على عثمان لإيثاره بني أمية على سائر فروع قريش، وكذا آل عمر، مثل عبد الله بن عمر ـ وهو ممن امتنع من بيعة الإمام (عليه السلام) ـ وأخوه عبيد الله بن عمر الذي التحق بمعاوية وقتل في حرب صفين، ومنهم حفصة التي كانت تستقوي بكونها زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أيضاً، وهي قريبة في منهاجها من عائشة، ثمّ آل عثمان وبني أعمامه بني أمية الذين كانوا يرجون نيل خلافة عثمان وراثةً لأنّهم أقرب الناس إليه وهم أولياء دمه.

٤.إنّ هناك من يكره عدل الإمام (عليه السلام) وخشونته في تطبيق مبادئ الدين على سنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو عدم التزامه بسنّة الشيخين في العطاء التي تعود عليها الخاصة من المهاجرين والأنصار في عهد عمر وعثمان، كما كان هناك من يتوجّس أن لا يخرج الأمر عن بني هاشم إذا وصل إليهم، ولو استطاع بنو هاشم أن يزعموا أنّ الأمر كان لهم وقد غُصب منهم في زمان الخلفاء لفعلوا وهدموا مكانة الخلفاء بذلك.

٥.إنّ خلافته (عليه السلام) كانت شديدة على الثلاثة الذين جعلهم عمر بإزائه (عليه السلام) في ستّة الشورى مع الفاصل الكبير بين الإمام (عليه السلام) وبينهم في القرب والسابقة ـ

فضلاً عن النصّ والتعيين ـ وهم سعد بن أبي وقاص من بني زهرة من قريش، وطلحة بن عبيد الله من بني تيم، والزبير بن العوام من بني أسد وكانوا جميعاً مقاربين للإمام (عليه السلام) في السن، فهؤلاء وأقرباؤهم كانوا ينظرون إلى الإمام (عليه السلام) بعين المنافسة، ولم يكن أحد من هؤلاء موضعاً لقبول الثوّار ولا كثير من الخواص، فلم يكن لهم فرصة النجاح في تولّي الخلافة إلا أنّ سعداً تجنب الاقتراب من الإمام (عليه السلام) وامتنع من مبايعته، وأمّا طلحة والزبير اللذان كانا ناقمين على عثمان كانا يرغبان في أن يكونا صاحبي شأن في حكومة الإمام (عليه السلام) وقد بايعاه كما يبدو لأجل ذلك.

إذاً لم تكن هناك رغبة طوعيّة عند كثير من الخاصّة من رجال قريش وبعض الأنصار في مبايعة الإمام (عليه السلام)، ولكنهم كانوا مضطرّين إلى ذلك من جهة بروزه (عليه السلام) عند عامّة المسلمين واشتهار بعض سوابقه تدريجاً حتى أنّ الثوّار من مصر والكوفة كانوا يرجعون إليه دون غيره لإبلاغ رسائلهم إلى عثمان في سعيهم لإصلاح الأمور، فهو كان أبرز الباقين من ستّة الشورى، ولم يعد شاباً كما كان بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث كان عمره لا يزيد على (٣٣) سنة يوم السقيفة، ولا كان في المرشحين للحكم كالثلاثة الباقين من ستّة الشورى من هو أسنّ منه بفاصل كبير، كما كان أبو بكر وعمر وعثمان كلاً عند خلافته، فلم يكن هناك محيص من مبايعته.

إلا أنّه رغم مساعدة هذه العوامل على تعيين الإمام (عليه السلام) للخلافة كانت حساسية هذا الظرف تقتضي حذر الإمام (عليه السلام) من إبداء أيّ شيء يوجب إثارة مخاوف الخاصّة أو العامّة، أو ما يكون الإمام (عليه السلام) به معرضاً لإثارة الشبهة حوله

بأنّه كان وراء مقتل عثمان من جهة طرح اسمه بين الثوار على عثمان ومراجعتهم إياه فهو المنتفع بقتله.

على أنّ الإمام (عليه السلام) كان يتوقّع حدوث الفتن ضدّه، وقد صحّت الرواية عند الجمهور عن النبي (صلى الله عليه وآله) بإخباره أنّه سوف يقاتل على تأويل القرآن.

ولذلك كله نجد أنّه لم يدع إلى نفسه في هذه المرحلة، فهو كان يرى أنّ وظيفته في هذه المرحلة أن لا يبادر إلى دعوة الناس إلى نفسه، بل يزهد في الأمر إلا أن يدعوه الناس إلى ذلك ويلحّوا عليه فيه، فتقوم عليه الحجّة بوجود الناصر، فهو ـ كما قال ـ مستقبل أمراً له ألوان ووجوه، والفتن على قدم وساق، ولذلك كان يودّ ـ لو خُلّي ونفسه ـ الإعراض عن هذا الأمر.

فهذا ما كان من أمره (عليه السلام) منذ مقتل عثمان إلى بيعته على الخلافة.

طرح الإمام (عليه السلام) موضوع تعيين أهل البيت (عليهم السلام) لخلافة النبي (صلى الله عليه وآله) بأساليب مختلفة.

وأمّا الجزء الثاني: من عهد الإمام (عليه السلام) بعد عثمان ـ أي بعد استقرار الخلافة بمبايعته من قبل جمهور المهاجرين والأنصار ـ إلى شهادته، فقد اعتنى (عليه السلام) بإرشاد الناس إلى أولويته بالأمر وتعيينه له بكل من الأساليب الثلاثة المتقدمة:

الأسلوب الأوّل: ذكره لحديث الغدير.

فقد جاء أنّه أثار عند دخوله الكوفة سنة (٣٥هـ) ذكر حادثة الغدير، وذلك في واقعة تأريخية شهيرة عُرفت بواقعة الرحبة، وقد رُويت من طرق عديدة صحّح

النقّاد غير واحد منها، وقد استشهد أمير المؤمنين (عليه السلام) الناس في رحبة الكوفة أيهم سمع قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه) فشهد له جماعة من الأنصار وغيرهم كانوا في المجلس، قيل إنّهم كانوا ستة، وقيل: اثنا عشر، وقيل عشرون رجلاً، وقيل: ثلاثون رجلاً.

وجاء في بعض أخبار هذه الواقعة أنّ ثلاثة من الصحابة لم يشهدوا فسألهم الإمام (عليه السلام)، فكتموا فدعا عليهم، فاستجيب له(١).

ولا شك في أنّ مناشدة الإمام (عليه السلام) على هذا الوجه جاءت تأكيداً على شرعية حكمه في مقابل الشكوك والشبهات التي كانت قد أثيرت بعد خروج طلحة والزبير وعائشة عليه، وما أوجبه قتاله لهم وإنهاء بغيهم من سقوط الآلاف من أهل البصرة وكذلك من أهل الكوفة الذين كانوا قد ذهبوا لنصرته، حيث بعث إليهم ابنه الحسن (عليه السلام) وعمار بن ياسر لتحريضهم على نصرته فاستجابوا وقاتلوا من دونه أصحاب الجمل حتى انتصر في الحرب.

وقد كانت مناشدة الرحبة بعد حرب الجمل؛ لأنّه (عليه السلام) إنّما قدم إليها بعدها، ولم يأتِ الكوفة أوّلاً، بل ذهب من المدينة إلى ذي قار ثمّ البصرة، وإنّما كتب رسائل إلى بعض زعمائها، وأرسل إليهم رسولاً.

ومن المتوقع أنّ الحاضرين في الرحبة يومها صُدموا بهذه الحادثة وبقول النبي

---

(١) لاحظ مثلاً: مسند أحمد: ١/١١٩، قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: قلت: وهو صحيح بمجموع الطريقين عنه.

(صلى الله عليه وآله): (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه)، وكان من العجيب لديهم أن يكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد قال هذا القول في حق الإمام (عليه السلام)؛ إذ يبدو من سياق الواقعة أنّهم لم يكونوا يعلمون عموماً بواقعة الغدير، وكان مظنّةً لاستبعادهم واتّهامهم للإمام (عليه السلام) في روايته أو عدم اطمئنانهم بها رغم ما كانوا يرونه من مكانته التي مال سُراتهم من أجلها إلى مبايعته بعد عثمان، ولذلك بادر (عليه السلام) إلى الاستشهاد على هذا القول بمن حضرها حتى يطمئن الجميع بذلك.

وقد جاء في بعض الحديث أنّ من الحاضرين في اجتماع الرحبة من ذهب إلى بعض الصحابة الذين كانوا في الكوفة ـ وهو زيد بن أرقم ـ فسأله عمّا ذكره الإمام (عليه السلام) فصدّق نقل الإمام (عليه السلام)، وحكى لهم ما شهده بنفسه في واقعة الغدير، وذكر أنّ جميع من حضرها سمع ذلك من النبي (صلى الله عليه وآله)(١).

فالإمام (عليه السلام) في الحقيقة قد أحيا واقعة الغدير في أوساط أهل الكوفة بهذه الحكاية المقرونة بالاستشهاد عليها.

وكانت تلك أوّل بذرة للتشيع في الكوفة.

وقد يحتمل الباحث بدواً أنّ استدلال الإمام (عليه السلام) على شرعيته بهذا الحديث إنّما كان من زاوية دلالته على تزكية الإمام (عليه السلام)؛ ليكون حجة له أمام الشبهات والفتن التي أثيرت حوله (عليه السلام)، وتمهيداً لما كان أمامه من تحدي معاوية بن أبي

---

(١) لاحظ مثلاً: السنن الكبرى (النسائي): ٥/٤٥، وفيه قال زيد للسائل: (ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه) ـ كما تقدم ـ.

سفيان والي عمر وعثمان على الشام.

لكن يلاحظ بشأن هذا الاحتمال:

أوّلاً: أنّ مضمون ما حكاه الإمام (عليه السلام) هو عقد الولاء له، وليس تزكيته، ومعنى الولاء للشخص هو وشيجة تقتضي التزام جانبه ونصرته.

وإذا قدّر أنّ هذا الولاء لا يزيد على الولاء العام بين المسلمين لم ينفع الإمام (عليه السلام) في الخلاف الداخلي القائم بين المسلمين في زمان خلافته (عليه السلام).

وثانياً: أنّه لو كان الإمام (عليه السلام) بصدد نقل ما يدل على تزكيته فإنّه كان الأولى به الاستشهاد بفقرة التمسك بالثقلين من خطبة الغدير، وليس بفقرة الولاء؛ لأنّ فقرة الثقلين تدل على ملازمة أهل البيت (عليهم السلام) للهدى؛ لجعل التمسك بهم أماناً من الضلالة، والتفرق عنهم موجباً للهلاك.

وبذلك يُعلم أنّه (عليه السلام) أراد أن يبيّن أنّ له على الأمّة ولاءً يلزمهم بالوقوف إلى جانبه.

وليس هناك ولاء يوجب ذلك إلا أولويته بالمؤمنين من أنفسهم كما كان الأمر للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

وطرح إثبات ولاء خاص له يقتضي نصرته وإن لم يكن في موضع القيادة أمر غير ملائم جداً وإنّما هو تكلّف فحسب.

نعم، قد لا يتنبّه الحاضرون من أهل الكوفة إلى دلالة الحديث على عدم شرعية الخلافة منذ البداية؛ لأنّهم قد شابوا وشبّوا على شرعيتها، بعد أن مضى عليها (٢٥) سنة قبل أن يلي الإمام (عليه السلام) الأمر.

ولعلّهم كانوا يجمعون ابتداءً بين هذا القول وبين القول بأنّ الإمام (عليه السلام) رضي بخلافة الآخرين، ولولا رضاه (عليه السلام) لم يجز الأمر لهم، وقد حكي ما يشبه ذلك بعض الشيء عن طائفة من الشيعة في الكوفة[١].

والحاصل مما تقدم: أنّه لا شك في أنّ الإمام (عليه السلام) استشهد بواقعة الغدير وفقرة الولاء بالتحديد في خلافته في أوّل قدومه إلى الكوفة واجتماعه بأهلها، كما أنّ الحضور فهموا من هذا النص المعنى الذي يقتضي الانتصار للإمام (عليه السلام) والتزام جانبه، وسيأتي مزيد توضيح لذلك في البحث الخاص حول إحياء الإمام (عليه السلام) لواقعة الغدير.

الأسلوب الثاني: ذكره ما يفيد أنّ له الولاء على الأمّة، وهذا المعنى أيضاً تفيده كلمات الإمام (عليه السلام) التي رواها المؤرخون والمحدثون في الحديث عن سيرته فيما ألقاه من خطبه في أثناء حروبه في مشهد عامة أهل الكوفة، وقد جمع جملة منها الشريف الرضي في نهج البلاغة، وهي في مجملها وما يتكرر فيها موثوقة ومعتمدة، وقد اشتملت على صيغ ثلاث:

الصيغة الأولى: أنّه (عليه السلام) وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كقوله في خطبة له يشكو من أصحابه: (أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ بَثَثْتُ لَكُمُ الْمَوَاعِظَ الَّتِي وَعَظَ الأَنْبِيَاءُ بِهَا أُمَمَهُمْ، وأَدَّيْتُ إِلَيْكُمْ مَا أَدَّتِ الأَوْصِيَاءُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ)[٢].

---

(١) لاحظ: من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٥٤٤، المسائل الجارودية (المفيد): ١٠.

(٢) نهج البلاغة: ٢٦٣.

وقوله في خطبة له (عليه السلام) أيضاً يشكو: (لَا يَقْتَصُّونَ أَثَرَ نَبِيٍّ ولَا يَقْتَدُونَ بِعَمَلِ وَصِيٍّ)(١).

وقد هتف كثير من أصحابه في حروبه بين يديه بأنّه وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وثبت ذلك على وجه تأريخي ظاهر لا محل للشك والريبة فيه، كما يظهر بملاحظة ما جاء عن حرب الجمل وصفّين في كتب التاريخ، كما مرّ ذكر ذلك في إيضاح حول كون خطبة الغدير وصية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الأمّة من بعده.

ومن المعلوم أنّ المراد بالوصي في هذه السياقات من أُوصي إليه بالأمر على حد أوصياء الأنبياء من قبل، وليس هناك وصية شفوية للأمر إليه عدا حادثة الغدير، فإنّها وصية إليه على مرأى من الناس كما أنّها وصية للناس بموالاته.

الصيغة الثانية: ما يدل على أنّ الولاية في أهل البيت (عليهم السلام)، وهو (عليه السلام) منهم بطبيعة الحال، ومن ذلك قوله: (وهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ، الآنَ إِذْ رَجَعَ الْحَقُّ إِلَى أَهْلِه ونُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِه)(٢)، وكذلك ما يدل على وجوب نصرة أهل البيت (عليهم السلام)، فإنّ إيجاب نصرة الشخص تدل على إثبات أولويته بالأمر كما سبق.

الصيغة الثالثة: ما يفيد وجوب التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) لأنّهم أعلام الهدى في هذه الأمّة، وهذا كثير جداً في ما أُثر في التأريخ عنه من خطبه ورسائله المتنوعة،

(١) نهج البلاغة: ١٢١.

(٢) نهج البلاغة: ٤٨.

وقد تضمّن جملة منها نهج البلاغة، وفي غيره ما صحح إسناده النقّاد ورواه المؤرّخون في حوادث تأريخية واضحة، ومن أمثلة ذلك قوله (عليه السلام): (وإِنِّي لَعَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي، ومِنْهَاجٍ مِنْ نَبِيِّي، وإِنِّي لَعَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ، أَلْقُطُه لَقْطاً. انْظُرُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، فَالْزَمُوا سَمْتَهُمْ، واتَّبِعُوا أَثَرَهُمْ، فَلَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ هُدًى، ولَنْ يُعِيدُوكُمْ فِي رَدًى، فَإِنْ لَبَدُوا فَالْبُدُوا، وإِنْ نَهَضُوا فَانْهَضُوا، ولَا تَسْبِقُوهُمْ فَتَضِلُّوا، ولَا تَتَأَخَّرُوا عَنْهُمْ فَتَهْلِكُوا، لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله)، فَمَا أَرَى أَحَداً يُشْبِهُهُمْ مِنْكُمْ، لَقَدْ كَانُوا يُصْبِحُونَ شُعْثاً غُبْراً..)(١).

الأسلوب الثالث: هو الأسلوب العملي، فقد يتراءى أنّ الإمام (عليه السلام) لم يعمل بما يلائم دلالة حديث الغدير على جعله أولى بالأمّة من نفسها بعد النبي (صلى الله عليه وآله)؛ إذ لم ينفِ شرعية بيعة أبي بكر، ولا دعا المسلمين إلى نفسه، نعم أبدى امتعاضاً من بيعته، وذكر أنّه كان يرى نفسه أولى بالأمر وقد استبُدّ بالأمر من دونه، وعاد إلى بيعته من غير إثارة تشويش في خلافة الخلفاء الثلاثة.

ولكن هذا الفهم لموقف الإمام (عليه السلام) غير دقيق لوجهين:

١. ما بيّنّاه من أنّه (عليه السلام) لم يجد فرصة لذلك، وخشي الفتنة بين المسلمين بما يؤدي إلى الخطر على أصل الإسلام، لا سيما بعد وقوع حركات الردّة كما جاء عنه في بعض كلماته، وسيأتي مزيد بيانٍ لذلك في محله.

٢. إنّ فيما اتفق عليه ورواه الجميع من تصريحه (عليه السلام) بأنّه كان يرى نفسه أولى

---

(١) نهج البلاغة: ١٤٢ ـ ١٤٣.

بالأمر ما يدل بملاحنه ومعاريضه على أنّه كان متعيناً للأمر شرعاً كما ذكرنا ذلك.

وليس من المتوقّع من شخص مثله (عليه السلام) ـ يحذر إثارة الفتنة التي تضرّ بالإسلام ـ أزيد من ذلك تجاه أمر واقع.

وإنّما المهم هو ملاحظة موقفه العملي بعد خلافته، ومن الواضح جداً أنّه كان قد وجّه المسلمين في الكوفة إلى أولوية أهل البيت (عليهم السلام) بهذا الأمر، حتى أنّهم بعد وفاته رجعوا إلى ابنه الحسن (عليه السلام) دون نكير، ثمّ إلى ابنه الحسين (عليه السلام)، ثمّ كان الولاء لأهل البيت (عليهم السلام) مستمراً في أهل الكوفة كما عُلم ذلك في التأريخ، ولم يكن أصل ذلك إلا بتأسيس الإمام (عليه السلام) بما ذكره في خطبه كما جاء عنه في التأريخ على ما أشرنا، وقد جاء عنه في بعض كلامه: (أَلَمْ أَعْمَلْ فِيكُمْ بِالثَّقَلِ الأَكْبَرِ، وأَتْرُكْ فِيكُمُ الثَّقَلَ الأَصْغَرَ)[1]، وهو إشارة إلى حديث الثقلين، وأراد بالثقل الأصغر ابنيه الحسن والحسين (عليهما السلام).

فظهر أنّ التأمّل الجامع في مواقف الإمام (عليه السلام) ينبّه على أنّه تعامل مع واقعة الغدير على أنّها تدلّ على أنّه الأولى بأمر الأمّة.

الثانية: ما ورد عن سائر أهل البيت (عليهم السلام).

ما ورد عن سائر أهل البيت (عليهم السلام)، ونعني بهم ذرية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من الزهراء (عم) والحسنين (عما).

والواقع أنّ من الممكن مبدئياً اعتبار موقف الإمام عليّ (عليه السلام) ممثلاً لموقف

---

(١) نهج البلاغة: ١٢٠.

الزهراء (عليها السلام) والحسنين (عليهما السلام)، فإن موقفاً بهذا التأكد للإمام عليّ (عليه السلام) في اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمة وقيادتها بعد النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يمكن أن يختلف عنه موقف الزهراء (عليها السلام) والحسنين (عليهما السلام)، وفي ذلك ما يؤكد ويوجب الثقة بالأخبار الوارد في هذا الاتجاه.

إلى جانب ذلك فإننا نرى أنّ التأمّل الجامع في آثارهم يدلّ أيضاً على أنّهم تلقّوا واقعة الغدير إعلاماً بنصب الإمام (عليه السلام) والوصيّة إليه على اختلاف ما ورد عنهم في ذكر هذه الواقعة بالتحديد، أو توصيف الإمام (عليه السلام) بوصي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو ذكر ما يدلّ على أنّه كان الأحقّ بالأمر على الإجمال، أو ذكر ما يدلّ على أنّهم كانوا يرون امتياز أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الأمّة، على أنّهم كانوا يتكلّمون في كلّ مقام بحسبه؛ لأنّ ذلك حق قد أُضيع وجرى العرف في الوسط الإسلامي العامّ على التنكّر له وإضاعته والتأسيس للبديل عنه وهو مدرسة الخلافة.

وقد كانت فاطمة الزهراء (عليها السلام) ابنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حاضرة في واقعة الغدير؛ لأنّها حجّت مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بحجّة الوداع، وقد رويت عنها روايات تدل على أنّها كانت ترى أنّ الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام (عليه السلام)، كما رويت عنها روايات أخرى تذكر دلالة واقعة الغدير على ذلك.

أما القسم الأوّل: الذي يدل على موقفها من الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنّ الأمر للإمام (عليه السلام) فهي نصوص متعددة..

١. فقد جاء حمل الإمام (عليه السلام) إياها (عليها السلام) مع الحسنين (عليهما السلام) إلى بيوت الأنصار لإرجاع الحق إلى نصابه، وهي بطبيعة الحال كانت مدافعة عن الإمام

(عليها السلام)، وقد جاء أنّ الأنصار قالوا لها: (يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، لو كان ابن عمك سبق إلينا أبا بكر ما عدلنا به)، فقال عليّ: (أكنت أترك رسول الله ميتاً في بيته لا أجهزه، وأخرج إلى الناس أنازعهم في سلطانه!)، وقالت فاطمة: (ما صنع أبو حسن إلا ما كان ينبغي له، وصنعوا هم ما الله حسبهم عليه)(١).

٢.وفي خطبتها أمام الأنصار والمهاجرين المعروفة بالخطبة الفدكية؛ إذ احتجت فيها على استحقاقها فدكاً، قد جاء فيها: (حتى إذا اختار الله لنبيه دار أنبيائه ظهرت خلة النفاق، وسمل جلباب الدين، ونطق كاظم الغاوين، ونبغ خامل الآفلين، وهدر فنيق المبطلين، فخطر في عرصاتكم، واطلع الشيطان رأسه من مغرزه صارخاً بكم، فوجدكم لدعائه مستجيبين، وللغرة فيه ملاحظين، فاستنهضكم فوجدكم خفافاً، وأحمشكم فألفاكم غضاباً، فوسمتم غير إبلكم، وأوردتموها غير شربكم، هذا والعهد قريب، والكلم رحيب، والجرح لما يندمل بدار (وفي نسخة إنّما) زعمتم خوف الفتنة، **{أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ}**)(٢).

ومما قالته (عليها السلام): (ثمّ أنتم عباد الله (تريد أهل المجلس) نصب أمر الله ونهيه، وحملة دينه ووحيه، وأمناء الله على أنفسكم وبلغاؤه إلى الأمم زعمتم حقاً لكم الله فيكم عهد قدمه إليكم، ونحن بقية استخلفنا عليكم ومعنا كتاب الله بينة بصائره

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٦/ ١٣.

(٢) بلاغات النساء (ابن طيفور): ١٣ ـ ١٤، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٦/ ٢٥١، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي (عليه السلام): ١/ ١٥٩.

وآي فينا منكشفة سرائره، وبرهان منجلية ظواهره، مديم البرية اسماعه، قائد إلى الرضوان اتباعه، مؤد إلى النجاة استماعه، فيه بيان حجج الله المنورة، وعزائمه المفسرة، ومحارمه المحذرة، وتبيانه الجالية، وجمله الكافية، وفضائله المندوبة، ورخصه الموهوبة، وشرائعه المكتوبة، ففرض الله الإيمان تطهيراً لكم من الشرك، والصلاة تنزيهاً عن الكبر، والصيام تثبيتاً للإخلاص، والزكاة تزييداً في الرزق، والحج تسلية للدين، والعدل تنسكاً للقلوب، وطاعتنا نظاماً، وإمامتنا أمناً من الفرقة، وحبّنا عزاً للإسلام)(١).

٣.وفي خطبتها الأخرى في نساء الأنصار والمهاجرين في زيارتها في مرضها انتقدت صرف الأمر عن أبي الحسن (عليه السلام) بغير حق(٢).

وأمّا القسم الثاني: ـ وهو ما ورد من حديثها عن واقعة الغدير ـ ففيه عدد من الأخبار أورد بعضها بعض أهل الأخبار من أهل السنة..

١.ففي حديث رواه ابن الجزري (ت٨٣٣ هـ) في أسنى المطالب بإسناده إلى أم

---

(١) بلاغات النساء (ابن طيفور): ١٦.

(٢) بلاغات النساء: ١٩، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٦/٢٣٣ ـ ٢٣٤، نهج الإيمان (ابن جبر): ٦٢١، قال في شرح النهج: (لما اشتد بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله الوجع وثقلت في علتها اجتمع عندها نساء من نساء المهاجرين والأنصار فقلن لها: كيف أصبحت يا ابنه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: ...ويحهم! أين زحزحوها عن رواسي الرسالة وقواعد النبوة ومهبط الروح الأمين والطيبين بأمر الدنيا والدين ألا ذلك هو الخسران المبين وما الذي نقموا من أبي حسن! ... استبدلوا والله الذنابى بالقوادم والعجز بالكاهل..).

كلثوم بنت فاطمة بنت النبي (صلى الله عليه وآله) عن فاطمة (عليها السلام) أنّها قالت: (أنسيتم قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم غدير خم: من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، وقوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)(١).

٢. وفي بعض آخر من الأخبار أنّها لمّا مُنعت فدك وخاطبت الأنصار فقالوا: (يا بنت محمد لو سمعنا هذا الكلام منك قبل بيعتنا لأبي بكر ما عدلنا بعليّ أحداً، فقالت: وهل ترك أبي يوم غدير خم لأحد عذراً)(٢).

ومهما نوقش في اعتبار بعض الأخبار فإنها معتضدة بثوابت من مواقف الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، فضلاً عن دلالة خطبة الغدير نفسها.

وأمّا الإمامان الحسن والحسين (عليهما السلام) فقد كانا عند واقعة الغدير في السنة السابعة والسادسة من عمريهما الكريمين، وقد أثر عنهما في مطاوي أقوالهما المأثورة من ذكر أهل البيت (عليهم السلام) ما يدل على اصطفائهم من هذه الأمة على حد ما عهد عن أبيهما الإمام (عليه السلام)، وذلك أمر معروف، وقد ذكرناه في كتاب آخر خصصناه بذكر منهج أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في تبليغ الإمامة(٣).

الثالثة: ما ورد عن سائر بني هاشم.

إنّ التأمّل الجامع في التأريخ يقتضي أنّ بني هاشم ـ قوم النبي (صلى الله عليه وآله) ـ كانوا على

---

(١) لاحظ: أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٥٠.

(٢) الخصال (الصدوق): ١٧٣، وورد أيضاً في دلائل الإمامة (محمد بن جرير الطبري): ١٢٢.

(٣) كتاب مخطوط.

رأي واحد في تعيّن الإمام عليّ (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) واستحقاقه لهذا الموضع استحقاقاً ينفي المشروعية عن تصدّي غيره لهذا الأمر.

وإذا أردنا أن ننظر إلى هذا الموضوع فإنّنا يمكن أن ننظر إلى طبقتين من بني هاشم:

الأولى: طبقة الصحابة منهم.

والثانية: طبقة التابعين منهم ومن بعدهم.

أمّا عن الطبقة الأولى: فكان الباقون منهم عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) هم بقية حماة النبي (صلى الله عليه وآله) في مكة، حيث لم يحمه فيها عن قتل قريش إياه إلا بنو هاشم، وقد شهدوا هؤلاء اتخاذ النبي (صلى الله عليه وآله) عند إظهار دعوته لقومه علياً (عليه السلام) مؤازراً له وظهيراً ووارثاً ووصياً وتوصيته لهم باتباعه وطاعته، كما رواه عبد الله بن عباس، وقد عوّل في ذلك فيما يبدو على نقل أبيه العباس أو ابن عمه الإمام علي (عليه السلام)، ثمّ استمر وجوه منهم على نصرته بعد انتقاله إلى المدينة حتى وفاته، وقد اعتبرهم الله سبحانه عصبة النبي (صلى الله عليه وآله) دون سائر قريش وسائر القبائل، وجعل لهم حصة في الغنائم والفيء منذ السنة الثانية للهجرة إلى المدينة.

وكان أبرز الحاضرين منهم عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) بحسب الأخبار بعد الإمام عليّ (عليه السلام) العباس عمّ النبي (صلى الله عليه وآله) وابناه الفضل وعبد الله، وكان عبد الله صبياً لم يبلغ الحلم حين وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) ولكنه كان نابهاً، وروي أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) دعا له، وكان العباس والفضل وجماعة من بني هاشم هم الذين قد ثبتوا، وأحاطوا النبي (صلى الله عليه وآله) يوم غزوة حنين في السنة الثامنة للهجرة إذ تفرّق عنه (صلى الله عليه وآله) سائر الناس،

فكانوا حمىً له عن النبال والسهام، وكان الإمام عليّ (عليه السلام) يقاتل دونه قتالاً شديداً حتى انكسر الأعداء من هوازن ومَن معهم.

وكان هؤلاء ـ من العباس وولديه ـ حول النبي (صلى الله عليه وآله) عند وفاته، وقد شهد ابن عباس رزية الخميس ـ عندما أراد النبي (صلى الله عليه وآله) أن يوصي وصية لا تضل الأمّة بعده فمانعه عمر عن ذلك ـ، وكان راوياً لهذا الحدث الكبير.

وقد كان ولاء هؤلاء للإمام عليّ (عليه السلام) كما يبدو من الأخبار، حيث كانوا في بيت عليّ (عليه السلام) عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) في جملة الممتنعين من بيعة أبي بكر حسب ما أشير إليه في بعض الأخبار.

وجاء في الأخبار أنّ العباس جاء إلى الإمام (عليه السلام) بعد السقيفة وطلب أن يبايع له بالخلافة[١]، وحُكي عنه أنّه قال: (إنّ الناس يقولون: عمّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بايع ابن عمّ رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلا يختلفون عليك)، وكذلك جاء إليه (عليه السلام) معه أبو سفيان فأجابهما بكلام جاء في نهج البلاغة[٢].

---

(١) لاحظ: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١/ ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) (أَيُّهَا النَّاسُ شُقُّوا أَمْوَاجَ الْفِتَنِ بِسُفُنِ النَّجَاةِ، وعَرِّجُوا عَنْ طَرِيقِ الْمُنَافَرَةِ، وضَعُوا تِيجَانَ الْمُفَاخَرَةِ، أَفْلَحَ مَنْ نَهَضَ بِجَنَاحٍ أَوِ اسْتَسْلَمَ فَأَرَاحَ، هَذَا مَاءٌ آجِنٌ ولُقْمَةٌ يَغَصُّ بِهَا آكِلُهَا، ومُجْتَنِي الثَّمَرَةِ لِغَيْرِ وَقْتِ إِينَاعِهَا، كَالزَّارِعِ بِغَيْرِ أَرْضِه، فَإِنْ أَقُلْ يَقُولُوا حَرَصَ عَلَى الْمُلْكِ، وإِنْ أَسْكُتْ يَقُولُوا جَزِعَ مِنَ الْمَوْتِ، هَيْهَاتَ بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي، واللَّه لَابْنُ أَبِي طَالِبٍ آنَسُ بِالْمَوْتِ مِنَ الطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّه، بَلِ انْدَمَجْتُ عَلَى مَكْنُونِ عِلْمٍ لَوْ بُحْتُ بِه لَاضْطَرَبْتُمْ اضْطِرَابَ الأَرْشِيَةِ فِي الطَّوِيِّ الْبَعِيدَةِ) (نهج البلاغة: ٥٢ الخطبة: ٥).

وجاء أنّ العباس امتعض من جعل عمر الإمام (عليه السلام) أحد ستة الشورى مع آخرين، وأوصى الإمام (عليه السلام) بأن لا يقبل بأن يكون منهم، ولكن الإمام (عليه السلام) لم يقبل بذلك، وكأنّه علم أنّه لو لم يشارك فيها طعن على ترشيحه لاحقاً عند نشوب الفتن بأنّه ليس من ستة الشورى الذين كانوا وصاة عمر لتعيين الخليفة فيهم من بعده.

وفي زمان الخلفاء لم يولَّ أحدٌ من بني هاشم، بينما ولي بنو أمية وغيرهم من فروع قريش مناصب عليا في الولاية على الأمصار والقيادة في العسكر وغير ذلك، وذلك أمر معروف، والسبب المتوقع لذلك أنّ الخلفاء لمّا كانوا من الجناح القرشي المقابل لجناح بني هاشم، وهو جناح كان ينطوي تحته سائر فروع قريش، فولّوا رجال هذا الجناح في المناصب دون جناح بني هاشم، إذ كان هذا الجناح يرى أنّ بني هاشم كانت لهم النبوّة فلتكن الخلافة والمناصب لسائر فروع قريش. ولعلّ السبب الأساس هو الاختلاف في الولاء، فبنو هاشم كان ولاؤهم لعلَمهم المميّز وهو الإمام عليّ (عليه السلام)، بينما كان ولاء سائر فروع قريش لنفسها من دون بني هاشم.

وبعد خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) كان معه بنو هاشم، وقد قاتل غير واحد منهم بين يديه في حرب الجمل وصفين، وارتجزوا أبياتاً وصفوا فيها الإمام (عليه السلام) بأنّه وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله) ـ كما ذكرنا بعضها من قبل[١] ـ كالمغيرة بن الحارث بن عبد المطلب، وعبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وعبد الله بن العباس

(١) لاحظ: ق١: ١/٤٦٥ ـ ٤٦٦.

بن عبد المطلب، وقد ولّى الإمامُ (عليه السلام) قثمَ بن العباس على مكة، وولّى عبد الله على البصرة، وكان عبد الله بين يدي الإمام (عليه السلام) في زمان خلافته، وقد بعثه لمحاجّة الخوارج، وأراد أن يجعله الحكَم من قبله عند الحكمين في الصلح، ولكن الخوارج ألحّوا على اختيار أبي موسى الأشعري، وقد وُصف ابن عباس بأنّه تلمّذ لدى الإمام (عليه السلام) وتعلّم منه الفقه والتفسير، وحُكي عن ابن عباس قوله: (إذا ثبت لنا عن علي قول لم نعده إلى غيره)[١]، وقد قام عبد الله بن عباس بعد شهادة الإمام (عليه السلام) بين يدي ابنه الحسن (عليه السلام)، وقال للناس: (إنّه وصي عليّ فبايعوه)[٢] فبايعه الناس.

هذا، ويعدّ عبد الله بن عباس من جملة رواة حديث الغدير ممّن صحّح النقاد روايته، ونصّ الحديث: (عمرو بن ميمون قال: إني لجالس إلى ابن عباس إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا أبا عباس إما أن تقوم معنا وإما أن يخلونا هؤلاء، قال: فقال ابن عباس: بل أقوم معكم، قال: وهو يومئذٍ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدؤوا فتحدثوا فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه، ويقول: أف وتف وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له النبي صلى الله عليه وسلم:... وقال: من كنت مولاه فإنّ مولاه عليّ..)[٣].

ويظهر من سياق ما حكي عنه أنّه إنّما حكى ذلك عندما دخل عليه قوم وطعنوا في الإمام (عليه السلام)، وكان ذلك في إثر ما نشره معاوية في الآفاق من الطعن في الإمام

(١) المغني: ٧/ ٢٣٣.

(٢) لاحظ: إعلام الورى بأعلام الهدى: ١/ ٤٠٧.

(٣) مسند أحمد: ١/ ٣٣٠-٣٣١.

(عليه السلام)، فذكر ابن عباس عدة أقوال للنبي (صلى الله عليه وآله) في حقه كان منه قوله هذا الذي قاله يوم الغدير، وهذا النصّ يناسب فهم ابن عباس للولاء الخاص، وأنّه لو أريد منه الولاء العام بين المؤمنين فإنّ ذلك لا يقتضي البقاء على هذا الولاء للمؤمن ومقتضياته حسب فهم المشهور؛ إذ من الجائز أن يخرج المؤمن عن الحق، ويصرّ على الباطل ويرتكب الموبقات، ويقاتل سائر المؤمنين بغير حق ولا يقبل الحكم بالعدل، وفي مثل هذه الحالات لا تبقى حرماته مصونة بحكم الولاء له، فيعلم من ذلك أنّه فهم من الولاء للإمام (عليه السلام) في هذا الحديث ما يكون ثابتاً لا يتغير، ويكون الإمام (عليه السلام) محوراً لولاء المؤمنين أبداً كما كان النبي (صلى الله عليه وآله).

وقد روي عن ابن عباس محادثات مع عمر، ويبدو أنّ عمر كان يستميل ابن عباس وهو آنذاك شاب في أوائل بلوغه ليأتي عنده ويتحدث معه، وكان ذلك سبيلاً له إلى أن يطلع على الأجواء في وسط بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) تجاه الخلافة[1].

---

(١) ومن جملة ذلك ما أخرجه الطبري في تاريخه (٣/٢٨٨ ـ ٢٩٠) تحت عنوان (من ندب عمر ورثاه)، قال ابن عباس فيه: (وأمّا قولك إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة فإنّ الله عز وجل وصف قوماً بالكراهية فقال: {**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ**}، فقال عمر: هيهات والله يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أفرك عنها فتزيل منزلتك مني، فقلت: وما هي يا أمير المؤمنين فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك وإن كانت باطلاً فمثلي أماط الباطل عن نفسه، فقال عمر: بلغني أنك تقول إنما صرفوها عنا حسداً وظلماً، فقلت: أمّا قولك يا أمير المؤمنين ظلماً فقد تبين للجاهل والحليم، وأمّا قولك حسداً فإنّ إبليس حسد آدم فنحن ولده المحسودون، فقال عمر: هيهات أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلا حسداً

وقد روى ابن عباس الواقعة التي اختصّ بحضورها بنو هاشم، وهي واقعة جمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قومه بني هاشم في أوّل إعلان منه لدعوته لإنذارهم ولطلب حمايتهم ولاتخاذ وزير منهم، فقال: (أيكم يؤازرني على أن يكون أخي ووزيري ووارثي ووصيي وخليفتي من بعدي)، فلم يجبه أحد إلا الإمام عليّ (عليه السلام)، وكان إذ ذاك فتى لم يبلغ الحلم، ثمّ كرر ذلك النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مرة ثانية وثالثة فلم يقم غير الإمام (عليه السلام)، فقال له: (أنت أخي وزيري ووارثي وخليفتي من بعدي)، وفي هذه الواقعة دلالة واضحة على تعيين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده مبكراً.

وأمّا الطبقة الثانية: من بني هاشم ـ ونعني بها الأجيال المتأخّرة منهم عن طبقة الصحابة وهم التابعون الذين أدركوا الصحابة ـ فإنّنا لو لاحظنا موافقهم من خلال الحركات والثورات السياسية ودلالاتها فإنّنا نجد أنّ كتب التأريخ تمثّل أنّ جمهور

ما يحول وضغناً وغشاً ما يزول، فقلت: مهلاً يا أمير المؤمنين لا تصب قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسد والغش فإنّ قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلوب بني هاشم، فقال عمر: إليك عني يا ابن عباس، فقلت: أفعل، فلما ذهبت لأقوم استحيا مني، فقال: يا ابن عباس مكانك فوالله إني لراع لحقك محب لما سرك، فقلت: يا أمير المؤمنين إن لي عليك حقاً وعلى كل مسلم فمن حفظه فحظه أصاب ومن أضاعه فحظه أخطأ، ثمّ قام فمضى). وفي محاضرات الأدباء (الراغب الأصفهاني) (٢/٤٩٦): (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنت أسير مع عمر بن الخطاب في ليلة، وعمر على بغل وأنا على فرس، فقرأ آية فيها ذكر علي بن أبي طالب، فقال: أما والله يا بني عبد المطلب لقد كان علي فيكم أولى بهذا الأمر مني ومن أبي بكر).

الهاشميين كانوا يتّفقون على ولاية الإمام عليّ (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، ويروي الرجال القادة الثائرون منهم في مختلف فروعهم وراثتهم للأمر من خلال الإمام عليّ (عليه السلام) وولديه الحسن والحسين (عليهما السلام) بالأولوية أو الوصاية. وأصول فروع الهاشميين بعد الحسين اثنان:

الأوّل: الفرع الفاطمي الذي كان يرى أنّ الأمر منحصر في عترة النبي (صلى الله عليه وآله) من فاطمة (عليها السلام)، وقد تولّوا بعد الإمام الحسين (عليه السلام) ابنه عليّ بن الحسين (عليه السلام).

ثمّ انقسم هذا الفرع إلى من يرى الثورة ومن لا يراها ويرى النص والوصية.

فكان من لا يرى الثورة هو الفرع الإمامي القائل بإمامة الإمام محمد بن عليّ الباقر (عليه السلام)، ثمّ ابنه الصادق (عليه السلام)، ثمّ الأئمة القادة من ذرّيّته.

وأمّا الفرع الثائر فيمثّله زيد بن عليّ بن الحسين (عليه السلام) الذي ثار واستشهد[1].

الثاني: الفرع الهاشمي الذي كان يرى أنّ أولى الناس بالأمر هم أولاد الإمام عليّ (عليه السلام) أو من أوصوا إليه من بني هاشم، وكان هذا الفرع يجمع العلويين غير الفاطميين وهم ذرية الإمام علي (عليه السلام) من غير فاطمة الزهراء (عليها السلام)، والطالبيين وهم أبناء أخوة الإمام (عليه السلام) مثل ذرية جعفر (عليه السلام)، والعباسيين وهم ذرية العباس عمّ النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد جاء أنّ هذا الفرع قال بإمامة محمد بن عليّ بن أبي

---

(١) على الحكاية المعروفة عن زيد، وقيل إنّه ثار على الحكم أمراً بالمعروف وليس لتولي الحكم إذا كتب له النصر.

طالب المعروف بابن الحنفية[1]، وذلك لعدم تصدّي الإمام عليّ بن الحسين (عليه السلام) لقيادة الثورة، وممّن اعتنق هذا المذهب وقال به الشاعر المعروف بالسيد الحميري ـ وهو ليس علوياً ولا هاشمياً ـ وله أشعار معروفة في مذهبه، وقالوا إنّ ابن الحنفية أوصى إلى ابنه عبد الله المكنّى بأبي هاشم، واختلفوا فيمن أوصى إليه أبو هاشم:

١ـ فقالت جماعة إنّ أبا هاشم أوصى إلى أخيه محمد.

٢ـ وقالت جماعة أخرى إنّه أوصى إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الذي خرج بالكوفة سنة (١١٧هـ) وقُتل سنة (١٢٩هـ).

٣ـ وقالت جماعة إنّه أوصى إلى محمد بن عليّ بن عبد الله بن العباس (عمّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم))، وهذا الفرع هو أصل خلافة بني العباس، حيث ذكروا إنّه أوصى إلى ابنه إبراهيم المعروف بإبراهيم الإمام، وإليه دعا أبو مسلم الخراساني، ثمّ أوصى هو إلى أخيه عبد الله بن محمد المعروف بأبي العباس السفّاح وهو أوّل من عُقدت له الخلافة من ولد العباس، ثمّ تولّى بعده أخوه الملقّب بالمنصور، وقد استطاعوا لاحقاً من هزيمة بني أميّة واستولوا على الحكم لمدّة ستّة قرون تقريباً.

فهؤلاء الثوار الفاطميون والهاشميون كلهم كانوا ينطلقون من ولاية الإمام عليّ (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ووراثتهم إياه بالوصيّة.

وهذا المعنى على العموم بديهي عن الثائرين من هؤلاء الرجال.

---

(١) هذا على الرواية المعروفة في التاريخ عن ابن الحنفية، وهو يستند إلى أنّ ابن الحنفية وإن لم يقم بالثورة مباشرة، ولكن روي عنه أنّه قبل أن تنطوي تحت اسمه أوصى بالأمر إلى ولده أبي هاشم، وهناك رواية أخرى مختلفة عن ذلك، وترى أنّ ذلك مما ألصق بابن الحنفية.

ولا ينافي ذلك ما يحكى عن زيد بن عليّ من أنّ جماعة من الشيعة أتوه وسألوه عن موقفه من الشيخين أبي بكر وعمر فلم يرضَ زيد بإظهار سبّهما، فتركوه ولم يشاركوا في ثورته وسُمّوا لذلك بالرافضة.

ذلك أنّ الذي يبدو بالنظر في مجموع الشواهد والآثار المتعلّقة بالموضوع ـ فيما لو قدرت صحة هذه الحكاية ـ أنّ زيداً كان حرجاً من هذا السؤال، وهو الذي يريد أن يحلّ محلّ الإمام عليّ (عليه السلام) والحسن والحسين (عليهما السلام) في الكوفة وسائر الأقطار، ولم يكن يسعه أن يتقبّل سبّ الشيخين فيختص بالشيعة الذين كانوا بهذه الدرجة من التجاهر تجاه الشيخين ويوجب التفرقة بين جمهور المسلمين في الكوفة نفسها فضلاً عن سائر الأمصار، ولذلك يبدو أنّ كلام زيد في جواب السائلين لا يخلو عن تورية حيث لم يدافع عنهما إلا بأنّه لم يسمع سبّهما من آبائه، ومن المعلوم أنّ لغة أهل البيت (عليهم السلام) لم تكن لغة السبّ تجاه من ظلمهم، وذلك لا ينفي عدم مشروعية حكمهم والبراءة من تبوُّئهم للخلافة.

نعم إنّ بعض الزيدية تأثروا تدريجاً بمذاهب أهل السنة في مسائل اعتقادية وتأريخية وفقهية على خلاف ما كان عليه الزيدية الأولون من جهة أنّه لم يكن للزيدية تراث مستقل عن تراث أهل السنة الذي ينتهي إلى مدرسة الصحابة وما يتعلق بها من أدوات تصحيحية مثل جرح الرجال وتعديلهم، وكان من البيّن في ذلك اهتمام الأئمة الأوّلين لهذا المذهب بالثورة أكثر من توريث العلم، فأصبحوا عيالاً على أهل السنة في التراث النبوي، ولذلك وقع جماعة منهم في مذاهب أهل السنة حتى فيما أثر عن زيد بن عليّ وعن أئمة الزيدية الأوّلين خلافه، وذلك ضرب من الارتباك الذي

نشأ في أوساط الزيدية.

وهذا بخلاف أئمة الإمامية (عليهم السلام) الباقر والصادق (عليهما السلام)، فإنّهما اهتما مبكراً بإيجاد تراث للإمامية عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يكون مستقلاً عمّا بأيدي جمهور المسلمين، وهو أوجب استقلال الشيعة الإمامية عن تراث أهل السنة ومحافظتهم على ثوابت أهل البيت (عليهم السلام) في العقيدة والفقه والسيرة والتفسير، وذلك أمر مشهود بالنظرة التأريخية إلى التراث الإمامي.

إذاً يتضح بهذا العرض التأريخي أنّ بني هاشم كانوا يتفقون في العصر الأوّل على أنّ ولاية الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كانت للإمام علي (عليه السلام).

نعم، هناك طرحان مذهبيان جديدان استحدثهما الخليفة العباسي الثاني (المنصور) في منتصف القرن الثاني يختلفان عن الأساس الذي تسنّم بنو العباس على أساسه موقع الحكم باقتضاء الضرورات الطارئة بعد تسنّم هذا الموقع:

أحدهما: طرح وراثة الخلافة عن جدهم العباس لا عن الإمام عليّ (عليه السلام).

وقد كان هذا الطرح بعد ثورات العلويين ضد العباسيين مثل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) وأخيه إبراهيم اللذين خرجا على المنصور، وكانا أوجه عند أهل الكوفة وسائر الشيعة؛ لأنّهما كانا من ذرية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام عليّ (عليه السلام).

فأدى ذلك إلى استحداث المنصور عقيدة جديدة، وهي أنّ العباس كان الأولى بالأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لطرح ذلك في أوساط شيعتهم بخراسان ومحاججة مع العلويين به، فكان هذا الطرح للحاجة الداخلية في أوساط شيعة (آل محمد) في

مقابل طرح الفاطميين المبني على أنّ الأمر كان بعد النبي (ﷺ) للإمام (عليه السلام) وهو الطرح الذي كان ينطلق منه العباسيون في أوان التخطيط للثورة، وقد كانت الحاجة إلى هذا الطرح في أوائل الدولة العباسية عندما كان الجمهور المؤمن بهم ما زال مشتركاً بينهم وبين الهاشميين الفاطميين (من ذرية النبي (ﷺ))، وكذلك في الأوساط الكلامية للاحتجاج ضد الفاطميين والجدال معهم، ثمّ انتهى سريعاً بعد استقرار دولتهم ولم يعد يطرح في أوساطهم وأوساط أهل العلم المرتبطين بهم بتاتاً.

والطرح الآخر: ـ الذي استخدمه المنصور ـ هو تغيير خطابهم إلى الخطاب العام الموجه إلى عامة المسلمين بدلاً من الخطاب الشيعي.

ثمّ اضطر العباسيون تدريجاً إلى تغيير خطابهم من الخطاب الشيعي الرافض للخلافة إلى الخطاب القابل للخلافة، لأنّ ذلك كان من مقتضيات الحكم على عامّة المسلمين؛ لأنّ محافظتهم على الخطاب الشيعي الذي انتصروا به منطلقين من بلاد خراسان لا يتيح لهم الحكم على الحرمين اللذين هما مركز بلاد المسلمين، وكذلك على سائر بلاد المسلمين من الشام ومصر واليمن، بل على العراق أيضاً لوجود فريق كبير من جمهور المسلمين بين أهله، فاضطروا إلى تغيير خطابهم، وأوصى المنصور مالكاً بتأليف كتاب في الفقه يتجنّب فيه خصائص الإمام علي (عليه السلام) وتلميذه ابن عباس، ولكن يبدو من القرائن أنّ العباسيين لم يزالوا في داخلهم على اعتقادهم في

شأن الإمام عليّ (عليه السلام)، كما يساعد عليه ما روي عن بعض خلفائهم كالمأمون(١)، وقد حكي عن بعض أواخر خلفاء بني العباس الذين كانوا بعد الغيبة العامة للإمام المهدي كالناصر لدين الله(٢)، وكان يتشيع ولم يكن في أهل بيته من يتشيع غيره سوى ما كان من المأمون وما كان من المعتضد أحمد بن الموفق(٣).

---

(١) وممّا نقله ابن عبد ربه الأندلسي في الجزء الرابع من العقد الفريد، عن حماد بن زيد قال: (بعث إليَّ يحيى بن أكثم وإلى عدّة من أصحابي وهو يومئذ قاضي القضاة فقال: إنّ أميرَ المؤمنين [أي المأمون] أمرني أن أحضر معي غداً مع الفجر أربعين رجلاً كلهم فقيه... ثمّ قال: إني لم أبعث فيكم لهذا، ولكنني أحببتُ أن أنبئكم أن أمير المؤمنين أراد مُناظرتكم في مَذهبه الذي هو عليه ودينه الذي يَدين الله به. قلنا: فليَفعل أمير المؤمنين وفقّه الله. فقال: إن أمير المؤمنين يَدين الله على أن عليّ بن أبي طالب خيرُ خلق الله بعد رسوله؟ وأولى الناس بالخلافة)، وغير ذلك.

(٢) الخليفة العباسي أبو العباس أحمد بن المستضئ بأمر الله أبي محمد الحسن، توفي في سنة ٦٢٢ هـ، ومدة خلافته ٤٦ سنة و١٠ أشهر و٢٨ يوماً.

(٣) وفي أعيان الشيعة أيضاً: ٢/٥٠٥ وما بعد: (الناصر هو الذي بنى سرداب الغيبة في سامراء وجعل فيه شباكاً من الآبنوس الفاخر أو الساج كتب على دائره اسمه وتاريخ عمله وهو باق لهذا الوقت وكأنما فرع منه الصناع الآن وهذا صورة ما كتب عليه: (بسم الله الرحمن الرحيم، قل لا أسألكم عليه اجراً لا المودة في القربى ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسناً إنّ الله غفور شكور... ونقش في خشب الساج داخل الصفة في ظهر الحائط ما صورته: بسم الله الرحمن الرحيم محمد رسول الله أمير المؤمنين علي ولي الله، فاطمة، الحسن بن علي، الحسين بن علي، علي بن الحسين، محمد بن علي، جعفر بن محمد، موسى بن جعفر، علي بن موسى، محمد بن علي، علي بن محمد، الحسن بن علي القائم بالحق (عليهم السلام)).



إذاً كان للعباسيين طروح متعددة:

الطرح الأوّل: ما انطلقوا منه في الأصل من الوصاية عن الإمام عليّ (عليه السلام) وأولاده، ويبدو أنّه كان مستمراً في داخل البيت العباسي.

والطرح الثاني: ما استحدثوه عند معارضة العلويين مِن وراثة الموقع عن جدهم العباس وعدم كون الإمام عليّ (عليه السلام) أولى بالأمر، وهذا بالرغم من أنّ العباس لم يكن من المهاجرين.

والطرح الثالث: ما استحدثوه مداراة لجمهور المسلمين من الإذعان بالخلفاء، فهذان الطرحان الأخيران كانا تغيّراً في وجهة نظر العباسيين.

هذا عن الثائرين من الفاطميين والهاشميين بأصنافهم، وقد ظهر بناء عامتهم على أنّ الأمر كان بعد النبي (صلى الله عليه وآله) متعيناً في الإمام علي (عليه السلام) من جهة القربى وفق السنن العرفية ومن جهة واقعة الغدير.

وأمّا غير الثائرين منهم وهم الإمام السجاد فالباقر فالصادق إلى آخر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) للشيعة الإمامية فربّما تراءى لبعض الناظرين أنّ هؤلاء الأئمة كانوا علماء وفقهاء على مذهب أهل السنّة كسائر أئمة العلم والفقه فيها كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، ولم يكونوا يتبوّؤون موقع الإمامة، ولا يصح ما ادعاه الشيعة الإمامية من الرجوع إليهم على أنّهم الأئمة المشروعون للأمة.

والباعث على هذا الانطباع هو أنّهم لم يثوروا لتبوّء موقع الخلافة كما فعل إخوانهم وبني أعمامهم من الثائرين، كما أنّهم تميّزوا بحسن المداراة لجمهور المسلمين.

ولكن هذا الانطباع خاطئ بالمراجعة الشاملة والتأمّل الجامع، بل هؤلاء الأئمة كانوا كإخوانهم وبني أعمامهم من الثائرين على أنّ الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في عترته (عليهم السلام)، إلا أنّهم كانوا يختلفون عنهم في نوع الاصطفاء الإلهي، وفي تعيين المصطفين، وأولويات عملهم..

فقد كان الجناح الثوري من الفاطميين يرى أنّ الاصطفاء في ذرية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو اصطفاء سياسي للعدول منهم، ويرون أن الأولى بالأمر هو الثائر والساعي إلى القيام بهذا الأمر، وربما تعدد القائم بالأمر منهم واقتتلوا، وكانوا يرون أنّ الأولوية هي الثورة والحكم.

وأمّا الجناح الآخر كالإمام الباقر (عليه السلام) فكانوا يرون أنّ الاصطفاء يشمل البعد السياسي والمعنوي والعلمي كما كان عليه الأمر في شأن الإمام علي والحسنين (عليهم السلام) عند الجميع، فهناك رجال غرسوا في عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على طول الزمان يتميزون بالعلم والتسديد الخاص والأولوية بالحكم شأن المصطفين من آل إبراهيم، ويكون تعيين من يلي الأمر بعد الحسنين (عليهما السلام) منوطاً بالوصية من سابقه، ويرون أنّ الثورة ليست أولوية ولا شرطاً في الاستحقاق، بل ذلك مرهون بما تقتضيه الحكمة كما لم يسعَ الإمام علي (عليه السلام) طوال (٢٥) عاماً بعد السقيفة إلى الخروج على الحكم، وكذلك فعل الحسن (عليه السلام) من خلال الصلح وبعده حتى وفاته، وكذلك الحسين (عليه السلام) في زمان معاوية وكذلك الإمام السجاد (عليه السلام)، وإمامة كلهم موضع إقرار الزيدية.

إذاً أئمة الإمامية كأئمة الزيدية كانوا يرون الاصطفاء الإلهي لعترة الرسول

للأمر، وكان نفوذهم جميعاً في أوساط شيعة الإمام علي (عليه السلام) في الكوفة ومن لحق بهم من أهل سائر البلاد، ولذلك لوحظ أنّ عامة التابعين لهؤلاء الأئمة والحاملين لتراثهم كانوا تأريخياً من الشيعة.

ولم يحمل السنة شيئاً من فقه هؤلاء الأئمة كما حملوا فقه أبي حنيفة ومالك والشافعي بالرغم من إذعانهم بمكانة الباقر والصادق (عليهما السلام) وذريتهما في العلم والفقه، نعم ربما رووا عنهم روايات ليست كثيرة ولا ملائمة للنشاط العلمي والحديثي الواسع لهؤلاء الأئمة.

والحاصل: أنّ مرجعية هؤلاء الأئمة للشيعة الراجعين إليهم بديهة تاريخية وفق مؤشرات واضحة، منها:

١. المؤشر الاجتماعي، حيث تدل المؤشرات التأريخية على تواصل هؤلاء الشيعة مع هؤلاء الأئمة على أساس أنّهم أئمة في الدين وقادة وهم أصحاب الحق السياسي في قيادة الأمّة وهم مرجعيتهم العلمية، وأنّ لهم دولتهم التي تقوم على يد المهدي منهم.

٢. المؤشر السياسي، وهو أنّ السلطة كانت ترى هؤلاء قادة لجماعة كبيرة ونافذة من الشيعة رغم عدم خروجهم على الحكم، ولذا اهتمت بفرض الرقابة عليهم وسجنهم وقتلهم وأخذهم إلى مراكز السلطة مثل أخذ المأمون للرضا (عليه السلام) إلى خراسان، وأخذ من بعده الجواد والهادي والعسكري (عليهم السلام) إلى بغداد وسامراء.

٣. المؤشر الثقافي والعلمي بالنظر إلى دلالة حركة التأليف والتصنيف على اتصال هؤلاء بأئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وقد أوضحنا ذلك في بحث حول سيرة أئمة

أهل البيت (عليهم السلام) في تبوُّء الإمامة وإبلاغها.

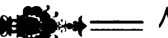
وعلاوة على ذلك فإنّنا عرفنا أنّ الإمام عليّ (عليه السلام) بلّغ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) بشكل ظاهر في أهل الكوفة، وعلى ذلك جرى خطاب ابنيه الحسن والحسين (عليهما السلام)، ومن غير المعقول أن يُفرض أنّ هؤلاء الأئمة القادة من أولادهم وأحفادهم القريبين منهم كانوا يرون غير ذلك.

وهناك سؤال يُطرح حول عدم كثرة روايات الشيعة الإمامية حول واقعة الغدير وبعض آخر من حوادث السيرة النبوية المتضمّنة لفضائل الإمام (عليه السلام) ومكانته.

والجواب عن هذا السؤال: أنّ هنا روايات صحيحة متعددة تذكر واقعة الغدير ودلالتها، ولكن ما أوجب قلّة هذه الروايات مجموع أمرين:

١. إنّ روايات الإمامية حسبما يظهر من سبرها كانت ناظرة إلى الآثار والأخبار المتداولة عن السنّة النبوية لدى جمهور المسلمين، وكان رواة الشيعة مطّلعين عليها، ولذلك ربّما استغنوا عن الاهتمام برواية ما اشتهر من الوقائع المعروفة في السيرة النبوية.

٢. إنّ كثيراً من كتب الشيعة الإمامية في شأن السيرة النبوية اندثرت ولم تبقَ، وكان لذلك أسباب عدّة كما يعلمه الباحثون عن تأريخ التراث الشيعي، منها: الضغط على علماء الشيعة ومحدّثيهم في أغلب العصور ممّا أوجب نحو تزاحم بين اهتمام الشيعة بآثارهم، فكان الاهتمام الغالب بكتب الحديث المؤلفة في الفقه؛ لأنّها مدار العمل، ومنها إحراق كثير من آثار الشيعة من قبل المخالفين باعتبارها كتب ضلال.



هذا ومن الملفت في هذا السياق أنّ هناك كتباً للشيعة لم تصل من طريق الشيعة، ولكن نجد أنّها كانت لدى أهل السنّة وقد نقلوا عنها.

وقد يظن أنّ موقف بني هاشم في تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) لم يكن على أساس وصية النبي (صلى الله عليه وآله) إليه بالأمر في واقعة الغدير، بل كان على أساس أنّه يستحق ذلك بالوراثة؛ لأنّه من قومه بني هاشم، وهو أولى من سائر بني هاشم لمكان سابقته وهجرته، ولذلك نجد تعليلهم استحقاقهم في خطابهم العام بأنّهم قوم النبي (صلى الله عليه وآله) فهم أولى به من سائر قريش وعامة المسلمين.

وهذا الظن ليس صحيحاً كما يظهر بالالتفات إلى عدة أمور:

١.إنّنا قد نجد مثل هذا الخطاب، وهو أولوية قرابة النبي (صلى الله عليه وآله) بمقامه في كلمات الإمام عليّ (عليه السلام) في بعض كلماته، بينما عرفنا أنّه في مقامات أخرى صرّح بوصايته للنبي (صلى الله عليه وآله)، وذكر واقعة الغدير وأكّد اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) وتسديدهم في الدين، وكان خطاب الإمام (عليه السلام) ـ وهو أبرز قومه وقوم النبي (صلى الله عليه وآله) بني هاشم ـ يمثل خطاب قومه؛ إذ هو المتكلم فيهم الذي تولى الخلافة وجاهر ـ حسبما تأتى له ـ بحق أهل البيت (عليهم السلام)، وكان خطاب الهاشميين بعد الإمام عليّ (عليه السلام) مرتكزاً على الخطاب المعلوم للإمام (عليه السلام) الذي عرفه شيعة أهل الكوفة، وحملوه إلى سائر الأقطار كبلاد خراسان، كما أنّ ثورتهم كانت مرتكزة على حركة الإمام الحسين (عليه السلام) وذكر مظلوميته، فخطاب الإمام عليّ (عليه السلام) في الكوفة وحركة الإمام الحسين (عليه السلام) فيها كانا مرتكزاً وأساساً لجميع ثورات العلويين والهاشميين حسبما يعلم بحسب مجموع الشواهد التأريخية.

٢. إنّ واقعة الغدير في منظور عامة الهاشميين تمثل تأكيداً وتحصيلاً لأمر حاصل؛ لأنّ استحقاق قوم النبي (صلى الله عليه وآله) لمكانته أمر بديهي بحسب العرف العام، ولا حاجة فيه إلى نص خاص، كما لا حاجة في اقتناع جمهور الناس بأولوية بني هاشم بالأمر إلى أكثر من بيان أنّهم قوم النبي (صلى الله عليه وآله) وقرابته دون ما يزيد على ذلك.

وقد كان واقع الحال هكذا، فإنّ ثورات الهاشميين في الأقطار المختلفة ـ ومنها بلاد خراسان التي كانت مركز الثورة العباسية ضد بني أمية والتي انتهت بانتصارهم ـ كانت تركز على أنّ آل محمد (صلى الله عليه وآله) أولى به، ولذا كان شعار العباسيين في ثوراتهم الدعوة إلى (الرضا من آل محمد) وذلك معروف في التاريخ، وقد جاء في نهج البلاغة أنّ بعض بني أسد قال للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): (كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به)[1]، فأجابه (عليه السلام) بجواب فيه تورية وتعريض باقتضاء المقام.

٣. إنّ الاستناد إلى القرابة والوراثة كان غنياً عن أي إثبات، بينما كان الاستناد إلى واقعة الغدير بحاجة إلى إثبات هذه الواقعة التأريخية الخاصة التي ربما لم يطلع عليها كثير من الناس في الأمصار التي كان الهاشميون يثورون فيها، وكان المخالفون للهاشميين يخفونها حتى أخفاها البخاري، بل ومسلم في القسم الأساسي من

---

(١) لاحظ نهج البلاغة: ٢٣١ (كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به فقال: يَا أَخَا بَنِي أَسَدٍ إِنَّكَ لَقَلِقُ الْوَضِينِ، تُرْسِلُ فِي غَيْرِ سَدَدٍ، ولَكَ بَعْدُ ذِمَامَةُ الصِّهْرِ وحَقُّ الْمَسْأَلَةِ، وقَدِ اسْتَعْلَمْتَ فَاعْلَمْ، أَمَّا الِاسْتِبْدَادُ عَلَيْنَا بِهَذَا الْمَقَامِ، ونَحْنُ الأَعْلَوْنَ نَسَباً والأَشَدُّونَ بِالرَّسُولِ (صلى الله عليه وآله) نَوْطاً...).

الخطبة، كما أخفاها ابن هشام صاحب السيرة النبوية فيها، وكان تقوي العلويين بها في ثوراتهم ـ التي تعتبر في منظور مثل هؤلاء من أهل السنة من قبيل الفتن المهلكة ـ من جملة العوامل المتوقعة لصنيعهم في كتمانها.

ولهذا السبب بعينه نلاحظ أنّ الهاشميين لم يكونوا يذكرون الطريقة التي يستحقون بها الحكم، فالعباسيون مثلاً من دون شك كانوا يستندون إلى ما يدعونه من وصية محمد ابن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم ومنه إلى جدهم محمد بن عليّ بن عبد الله بن العباس ومنه إلى ابنه إبراهيم ثمّ ابنيه السفاح والمنصور، ولكن كان شعارهم الرضا من آل محمد.

٤. إنّ واقعة الغدير تفيد ولاية الإمام عليّ (عليه السلام) بشكل واضح، بينما كان المهم عند الهاشميين من بعده إثبات استحقاقهم بعد الإمام (عليه السلام) وهو ما كان يثبت إلا من خلال مبدأ الوراثة.

٥. إنّ العديد من الهاشميين من الطبقة الأولى وما بعدها كانوا يسمّون الإمام علياً (عليه السلام) وصي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما ورد في أشعار الفضل بن العباس والمغيرة بن الحارث بن عبد المطلب، وعبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وعبد الله بن العباس بن عبد المطلب على ما تقدم في بحث سابق، وهذا ينبّه على أنّ الاستناد إلى القرابة لا ينافي مبدأ التعيين بالوصية.

وبذلك كله ظهر أنّه ليس في استناد الهاشميين في استحقاق الحكم إلى القرابة ما ينفي بناءهم على واقعة الغدير ودلالاتها في تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) لولاية الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

الرابعة: ما ورد عن الصحابة عند واقعة الغدير.

فيما ورد عن الصحابة، ولا بدّ هنا من النظر إلى مراحل زمنية ثلاثة:

١. موقفهم من الواقعة زمان وقوعها، وما بعده في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

٢. موقفهم من الواقعة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى تولي الإمام عليّ (عليه السلام) للخلافة.

٣. موقفهم من الواقعة زمان خلافة الإمام (عليه السلام) وما بعده.

ما ورد عنهم عند الواقعة وما بعدها في زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

أمّا عن المرحلة الأولى:

فالواقع أنّ هناك مؤشراً ذكياً وقوياً للغاية على فهم عقد ولاية الأمر للإمام عليّ (عليه السلام) في واقعة الغدير، وهو أنّنا لا نجد أيّ سؤال للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من عامة المسلمين ولا من الصحابة من المهاجرين والأنصار عن الأمر من بعده، لا في هذه الواقعة التي أعلن فيها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قرب وفاته ووداعه للناس، ولا بعد رجوعه إلى المدينة، ولا في مرض وفاته، بل إنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما أراد أن يكتب في مرض موته كتاباً لا يضلّ المسلمون بعده منعه عمر، وقال: (قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله)، ولو أنّ الصحابة كانوا قد سألوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن ذلك لكان نصّاً مهماً ومنقولاً لا محالة، ولكان مضمونه محل استشهاد واستدلال للجميع.

ومن غير المعقول أن يسكت جميع الصحابة عن مصير الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يسألوه عن ذلك بتاتاً؛ إذ من البديهي قلق الخاصة والعامة جميعاً من وفاة رئيس

الدولة من غير تعيين من يتولى الأمر من بعده، سواء كان ذلك بتعيين شخصٍ ما أو بتحديد نظام عملي يفضي إلى تعيين الناس بعده للأمر.

فهذا السكوت يدلّ دلالة واضحة على وجود تنصيص في البين من قبلُ أغنى الصحابة عن السؤال، وليس ذلك إلا نصّ الغدير.

والحاصل: أنّ عدم سؤال أيّ واحد من الصحابة للنبي (ﷺ) في شأن الأمر من بعده لَهُو لغزٌ كبيرٌ في سيرة النبي (ﷺ) وأصحابه في أواخر حياة النبي (ﷺ) منذ إعلانه عن قرب وفاته في خطبة الغدير حتى وصوله بعد عدّة أيام إلى المدينة إلى بدايات مرضه بعد عدّة أسابيع من وصوله، ثمّ طوال مدّة مرضه، وكأنّه استمرّ أسبوعاً إلى وفاته، فلم يسأله أحد منهم طيلة هذه المدّة ـ وهم يشهدون أمامهم قرب وفاته ـ عن مصير الناس من بعده وعمَّن يلي الأمر بعده.

ولا ينحلّ هذا اللغز إلا إذا كان قد سبق من النبي (ﷺ) على هذا السؤال بيانُ مَن يكون له الأمر من بعده.

وعدا ذلك فقد وردت بعض الأخبار بأقوال عن بعض الصحابة تلائم فهم ولاء خاص للإمام (عليه السلام)، ولسنا نوردها على سبيل الاحتجاج والبرهان، ولكنها تصلح للتأييد، ومن ذلك:

١. ما ورد عن حسان بن ثابت الأنصاري في شأن هذه الواقعة ـ وكان حسان يقول الشعر بين يدي النبي (ﷺ) في المناسبات ـ وقد أورده جماعة من أهل الأخبار

من أهل السنة[١] وغيرهم عنه:

يناديهم يوم الغدير نبيهم ... بخم وأسمع بالرسول مناديا
يقول ومن مولاكم ووليكم ... فقالوا ولم يبدوا هناك التعاديا
إلهك مولانا وأنت ولينا ... ولن تجدن منا لك اليوم عاصيا
فقال له قم يا عليّ فإنني ... رضيتك من بعدي إماماً وهاديا
فمن كنت مولاه فهذا وليه ... فكونوا له أنصار صدق مواليا
هناك دعا اللّهم وال وليه ... وكن للذي عادى عليّاً معاديا

وهذا الخبر وإن لم يوردوه بطرق مسندة يعترفون بصحتها على حد صحة الأحاديث التي يحتج بها في العقيدة والفقه، ولكنه مع ذلك قد يصلح للتأييد من المنظور التأريخي؛ إذ أورده جمع من أهل الأخبار وسائر أهل العلم من مختلف المذاهب ـ منهم الشريف الرضي[٢] ـ من غير إنكار له واستبعاد لصدوره ولم يعتبروه اعتبار الموهون والمريب.

ومضمون هذه الأشعار صريح في إفادة الخطبة لإمامة الإمام (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

٢.ما روي من تهنئة بعض الصحابة الإمام عليّ (عليه السلام) يوم الغدير بذلك، كما جاء في مسند أحمد في ذيل الحديث: (فلقيه عمر بعد ذلك فقال: هنيئاً يا ابن أبي

---

(١) لاحظ ما ذكره في الغدير من مصادر: ١/٢٣١ـ٢٣٢، ٢/٣٤ـ٣٩.

(٢) خصائص الأئمة: ٤٣.

طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة)[١].

وفي لفظ آخر: (بخٍ بخٍ لك يا علي، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة)[٢]، وهو يناسب إرادة الولاء الخاص له (عليه السلام) دون الولاء العام بين المؤمنين، أو ولاء المحبة الثابت لأهل البيت (عليهم السلام) من دون اختصاص بالإمام (عليه السلام).

وقد عدّ هذا الخبر بعضهم صحيحاً لغيره[٣].

فهذا بعض ما ورد من الأخبار عن الصحابة عند الواقعة.

وليس من المتوقع ورود شيء معلن يتم نقله عن الصحابة في حديثهم عن واقعة الغدير في زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

نعم، من المتوقع أنّه كان هناك نجوى بين أهل الحل والعقد من الصحابة من الأنصار والمهاجرين من سائر فروع قريش في عدم تقبّل ما جاء في هذه الواقعة والتحضير لترتيب الأمر بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على وجهٍ آخر، ولا تُنقل مثل هذه

---

(١) لاحظ: مسند أحمد: ٤/٢٨٢، وقال شعيب الأرنؤوط في هامشه في تحقيقه على مسند أحمد: (صحيح لغيره)، ولاحظ أيضاً: الرياض النضرة في مناقب العشرة: ٣/١٢٧، نظم درر السمطين: ١٠٩، تحفة الأحوذي: ١٠/١٤٨، وغيرها.

(٢) لاحظ: المصنف (ابن أبي شيبة): ٧/٥٠٣، تاريخ بغداد: ٨/٢٨٤، تاريخ مدينة دمشق: ٤٢/٢٢٠، وغيرها.

(٣) تقدم في هامش سابق عن الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه على مسند أحمد: ٤/٢٨١، ح ١٨٥٠٢.

النجوى عادة في التأريخ.

ويؤيد ذلك ما رواه أحمد في مسنده مما يفيد أنّ العباس عمّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) شكى إليه أنّه إذا دخل مجلس رجال من قريش سكتوا أمامه[١].

ولا يبعد أنّ بعض مثل هذه النجوى وصل إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) شهد علائم على عدم تقبّل القوم في وجوههم وملاحن أقوالهم وحركاتهم، فدعاه ذلك إلى أن يخطو خطوة معروفة ومتفق عليها من المنظور التأريخي بدت أيضاً لغزاً محيراً وتصرفاً غامضاً وغريباً جداً، وتلك الخطوة هي اهتمامه (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو في مرض موته بإخراج جميع وجوه المهاجرين والأنصار من المدينة بجعلهم تحت جيش أسامة، وأمره بالتعجيل في تنفيذه، فإنّ هذه الخطوة تعني أنّه أراد غيابهم عن المدينة، وشلّ قدرتهم على توجيه الأمور إلى المسار الذي خططوا له، وإلا كان حضور وجهاء المسلمين والخاصة منهم لازماً في إبرام الأمر بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) على الوجه الأمثل، لكن أهل الحل والعقد من الصحابة لم يستجيبوا، فقد بقوا في المدينة ولم يلتحقوا بجيش أسامة أبداً.

وهناك خطوة أخرى يظهر أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أخذها بعد أن وجد وجوماً على وجوه أهل الحل والعقد من الصحابة، أو بلغ إليه بعض نجواهم فيما بينهم مما يدل على عدم تقبّلهم لذلك، وهي السعي إلى الوصية الكتبية بما ذكره يوم الغدير، وذلك في حادث عرف برزية يوم الخميس، حتى طلب دواة وقلماً يكتب للقوم كتاباً لا

(١) لاحظ مثلاً: مسند أحمد: ٢٠٧/١، ١٦٥/٤.

يضلون بعده أبداً، فمانعه عمر، وقال: (إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله)[١]، وهو كناية عن الهجر، وفي لفظ آخر (فقالوا يهجر)[٢]، ولم يذكر القائل، ولا شك أنّه إشارة إلى عمر، أو هو القدر المتيقن منه بالالتفات إلى سائر ألفاظ الحديث، ولكن يبدو أنّ ابن عباس ربما كنّى عن عمر عند حكاية هذه الحادثة وكره التصريح باسمه، وحاشا الرسول (صلى الله عليه وآله) من الهجر، وقد دلّ مضمون الفكرة والتعبير في طلبه (صلى الله عليه وآله) هذا على أنّه (صلى الله عليه وآله) إنّما أراد أن يقي الأمة من الضلالة بالأمر بالتمسك بأهل بيته (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام) تطبيقاً لهذا التمسك ولكن لم يتيسر له ذلك، ولمزيد توضيح ذلك محل آخر من الأبحاث القادمة.

فالحاصل أنّه ليس من المتوقع أن يرد عن الصحابة في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) شيء معلن حول واقعة الغدير، وعامة ما ورد عنهم في شأن واقعة الغدير إنّما ورد بعد تولي الإمام (عليه السلام) للخلافة إمّا في حياته أو بعد شهادته.

---

(١) مسند أحمد: ١/٣٢٥ و٣٣٦، صحيح البخاري: ٥/١٣٨، و٧/٩، صحيح مسلم: ٥/٧٦، وغيرها.

(٢) مسند أحمد: ١/٣٥٥، و٢٢٢، صحيح البخاري: ٤/٦٦، ٥/١٣٧، صحيح مسلم: ٥/٧٥ و٧٦، شرح صحيح مسلم (النووي): ١١/٩٠، وغيرها.

موقف الصحابة من واقعة الغدير بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى تولي الإمام علي (عليه السلام) للخلافة.

وأمّا المرحلة الثانية: ـ أي ما بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) ـ فقد علم إعراض النافذين من الخاصة من الصحابة ـ وهم رؤوس المهاجرين والأنصار ـ عن أهل البيت (عليهم السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عملاً، حيث سارع الأنصار إلى عقد الاجتماع دون إطْلاع الإمام (عليه السلام) وبني هاشم ولا سائر قريش وباقي المهاجرين، ثمّ أسرع المهاجرون الثلاثة من قريش أبو بكر وصاحباه إلى السقيفة بعد أن نُقل إليهم خبرها، واستطاعوا إبرام الأمر لأحدهم من دون اطّلاع الإمام (عليه السلام) وبني هاشم، فلم تكن لهم مصلحة في حكاية مثل واقعة الغدير، وبذلك أسدل الستار على موقع أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) في الأمة.

وقد منع عمر الصحابة من رواية الحديث، وذكر ما معناه أنّه يأخذ منهم ما يشاء، كما منع من تدوين الحديث مطلقاً، وجرت سنّته في عهد عثمان وما بعده أيضاً، ولذلك لم ينقل عقد حلقات لرواية الحديث في عصر الخلفاء، وبقي ذلك فيما بعدهم إلى زمان متأخر.

وعليه ليس من المتوقع مع هذا الإعراض المتعمد والمنع المقصود أن يُحكى عن خاصة الصحابة شيء كثير حول تفاصيل هذه الواقعة ومجرياتها في هذه المرحلة بعد أن أعرضوا عنها عملاً؛ إذ أصبحت أحاديث فضائل أهل البيت العامة حسب الشواهد التأريخية مسكوتاً عنها نوعاً طيلة (٢٥) عاماً من عهد الخلفاء، وإنّما أحياها الإمام عليّ (عليه السلام) في زمان خلافته القصيرة المبتلاة بالفتن والحروب، كما لاحظنا

نموذجاً متفقاً عليه من ذلك في روايته حادثة الغدير عند مجيئه إلى الكوفة في حديث الرحبة المعروف، فأثار ذلك سؤال بعض المتبصّرين من الناس فيها، ثمّ نقلها بعض آخر من الصحابة على زهد فيها من أكثر أهل الحل والعقد منهم.

وقد يُظنّ بأنّ عدم جري الصحابة عملاً على وفق الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) واختيارهم غيره للخلافة في السقيفة ثمّ خارجها يدلّ على أنّهم لم يفهموا من هذه الخطبة تعيّن الإمام (عليه السلام) للخلافة من بعده، فهذه قرينة نافية لدلالة هذه الخطبة على الولاء الخاص للإمام (عليه السلام).

وهذا الظن خاطئ، والوجه فيه على الإجمال:

أوّلاً: أنّ بعض وجوه الصحابة لم يعملوا بموجب هذه الخطبة على كل حال؛ إذ لا أقل من دلالتها على وجوب الولاء له (عليه السلام) بمعنى نصرته وحظر معاداته[1]، وقد علم ما وقع من بعض الصحابة ونساء النبي (صلى الله عليه وآله) في حرب الجمل، ثمّ صفين، ثمّ النهروان، ثمّ بعد وفاته (عليه السلام) من السب والطعن الذي أمر به معاوية وجرى عليه بنو أمية ومن تأثر بهم وطاوعهم من المسلمين.

على أنّ ما وقع من أبي بكر وعمر تجاه الإمام (عليه السلام) بعد بيعة أبي بكر أيضاً يخالف مدلول أمر النبي (صلى الله عليه وآله) في واقعة الغدير بنصرته لو تأمّله المرء جيداً، فقد جاء أنّ عمر هجم مع عصابة مرافقة له على بيت فاطمة (عليها السلام)، وقد كان فيه الإمام عليّ (عليه السلام) وجماعة من المهاجرين ممن لم يبايع أبا بكر، وهدد المجتمعين بإحراق

---

(١) لاحظ ما مرّ في القسم الأوّل: الإيضاح الثامن.

الدار عليهم وإن كانت فاطمة بنت النبي (صلى الله عليه وآله) ـ وهي سيدة نساء العالمين ـ فيها[١]، وأخذ من كان مع الإمام (عليه السلام) إلى المسجد فبايعوا أبا بكر كرهاً، وحاول إكراه الإمام (عليه السلام) فلم يستجب حتى بايع بعد أشهر عند وفاة الزهراء (عليها السلام) كارهاً ـ من دون طيب بالنفس بتاتاً ـ لعدم وجود ناصر له، مضافاً إلى خشيته الفرقة بين المسلمين وأن يصيب الإسلام وهن وحذر اتساع الردة عن الإسلام كما جاء ذكر ذلك في خطبه ورسائله المأثورة في التأريخ، ومِن جملتها ما جاء في نهج البلاغة، مصرحاً بأنّه أولى بالأمر وقد وقع الاستبداد به من دونه (عليه السلام)، فهل كان ذلك منهم تمسّكاً بأهل البيت (عليهم السلام) وامتثالاً لعدم التقدم عليهم، أم كان موافقاً مع كون الإمام مولى أبي بكر وعمر وهذه العصابة جميعاً بالولاء الخاص المستوجب للنصرة والمانع من المعاداة والخذلان؟!

وثانياً: أنّ هناك شواهد واضحة من خلال الحوادث والوقائع المتفق عليها تدلّ على طمع أهل الحل والعقد من الصحابة في الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وعدم تحملهم لتصدي الإمام عليّ (عليه السلام) للأمر من بعده على كل حال.

وليس هناك ما يدل على صيانة الصحابة عن الوقوع في مثل ذلك، كما أحدثوا الضوضاء المانعة عن إتمامه (صلى الله عليه وآله) لخطبته في عرفات عندما تطرق للحديث عن الأئمة من بعده؛ إذ توقعوا أنه سوف يجعل الأمر في عشيرته (بني هاشم)، وتخلّفوا

---

(١) لاحظ مثلاً: أنساب الأشراف (البلاذري): ١/٥٨٦، العقد الفريد (ابن عبد ربه): ٥/١٣، إثبات الوصية (المسعودي): ص ١٥٤ وما بعد.

عن جيش أسامة الذي أمر النبي (ﷺ) بالتعجيل فيه تخلّصاً من وجود أهل الحل والعقد في المدينة حين وفاته، وحالوا دون كتابته ما يصونهم عن الضلالة متهمين النبي (ﷺ) بالهجر للحدس بأنّ غرضه الوصية بأهل البيت (عليهم السلام)، كما أنهم واجهوه في مواقف له في حياته مراراً، واستعملوا الاجتهاد في مقابل النص بعد مماته كثيراً.

وثالثاً: أنّنا عرفنا أنّ سكوت الصحابة طراً عن سؤاله عن الأمر من بعده بعد إخباره بقرب وفاته، ثمّ في مرض موته يشير إلى أنّه (ﷺ) كان قد عيّن لهم مسار الأمور من بعده، وفي سعيه إلى غيابهم عن المدينة في ضمن جيش أسامة، وسعيه إلى كتابة الوصية التي حالوا دونها دلالات مؤكدة على ما تقدم.

موقف الصحابة من واقعة الغدير بعد خلافة الإمام (عليه السلام) ثمّ بعد شهادته.

وأمّا المرحلة الثالثة: ـ أي بعد خلافة الإمام (عليه السلام) ثمّ ما بعدها ـ فقد اختلف الأمر بعض الشيء؛ لأنّ الإمام (عليه السلام) بدأ في الكوفة يذكر بعض النصوص النبوية في حقه في اجتماعه العام وخطبه على منبر المسلمين، مع مداراة الناس الذين نشؤوا في زمان الخلفاء وفق مبنى شرعية الخلافة جاهلين بأيّ موقع لأهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) في الدين، وقد تقدم إيجاز عن إثارته خطبة الغدير في الاجتماع العام لأهل الكوفة بالرحبة في أوّل نزوله بالكوفة، واستشهاده عليها من حضرها من الصحابة، وتكرار ذلك في خطبه، والإشارة إلى أنّه وصي رسول الله (ﷺ)، وأنّ الأمر من بعده في أهل بيته، والتصريح بأنّ أهل البيت (عليهم السلام) هم منار الهدى ومدار

الرشد والواقي عن الضلالة في هذه الأمة.

وهذا أدّى إلى انفتاح أجواء الكوفة تدريجاً على رواية فضائل الإمام (عليه السلام) ممن لم يكونوا مسبوقين بذلك من التابعين، وعلى السؤال والتحري عنها باعتبارها أمراً جديداً لم يقرع مسامعهم رغم مضي (٢٥) عاماً على وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وكان الصحابة الذين شهدوا واقعة الغدير في الكوفة فريقان:

فريق غير قليل: كانوا قد هاجروا إلى الكوفة من قبل خلافة الإمام (عليه السلام) لأجل المشاركة في حرب القادسية ثمّ استقروا فيها بعد تمصيرها سنة (١٧ هـ) في عهد عمر، أو قدموا إليها بعد ذلك.

وفريق آخر غير قليل أيضاً: جاؤوا إلى الكوفة من المدينة مع الإمام (عليه السلام) أو لحقوا بالإمام (عليه السلام) إعانة له في أموره وقتاله مع من عاداه، حيث إنّ الإمام (عليه السلام) بعد أن بلغه اجتماع طلحة والزبير وعائشة في البصرة واستيلاؤهم عليها خطب في المدينة، وخرج مع بعض المهاجرين والأنصار ممن استجاب له إلى البصرة عن طريق ذي قار، ثمّ جاء إلى الكوفة.

وقد قاتل هذا الفريق الثاني مع الإمام (عليه السلام)، بل كان معه من الفريق الأوّل أيضاً جمع من الصحابة، وقد قيل إنّ الذين قاتلوا مع الإمام عليّ (عليه السلام) في حروبه من الأنصار الوافدين من المدينة يبلغون سبعين نفساً، وجملة منهم من مشاهير الأنصار ووجوههم مثل خزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وأبي أيوب الأنصاري صاحب مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما كان معه جماعة من المهاجرين منهم عمار بن ياسر، وقد استشهد كثير ممن كان في الكوفة من الأنصار والمهاجرين بين يديه في

حروبه مثل خزيمة وعمار.

وقد أدت إثارة الإمام (عليه السلام) خطبة الغدير وسائر نصوص مكانته ومكانة أهل البيت (عليهم السلام) إلى روايتها من جماعة ممن كان قد وقف عليها من الصحابة، على ما تدل عليه أسانيد حديث الغدير، وذلك لعوامل مختلفة:

فمنهم: من تحدث عن ذلك ابتداءً بعد انفتاح الجو على رواية مثله.

ومنهم: من تحدث بعد مناشدة الإمام (عليه السلام) كما هو الحال في من شهد بواقعة الغدير عند مناشدة الإمام في الرحبة من حضرها ـ ممن شهد تلك الواقعة ـ بأن يدلوا بشهادتهم أمام الناس فاستجاب له قوم كما تقدم.

ومنهم: من تحدث عنها بسبب ما رآه من استجابة دعاء الإمام (عليه السلام) على من كتم شهادته في اجتماع الرحبة، وقد قيل إنّ زيد بن أرقم كان ممن كتم شهادتهم فدعا عليه الإمام (عليه السلام)، وكان يحدّث بها بعد ذلك ـ كما تقدم ـ.

ومنهم: من تحدّث بسبب سؤال الناس وإلحاحهم؛ لأنّ من الناس من كان يراوده شك أو وسواس في صدق الإمام (عليه السلام) في حكايتها؛ لأنّهم لم يسمعوا بها من قبل فكان عندهم أمراً عظيماً، ولذلك بدأوا يسألون بعض الصحابة كما جاء من سؤال بعضهم زيد بن أرقم عن واقعة الغدير بعد أن سمعها من الإمام (عليه السلام) فحكاها له.

على أنّ من الصحابة من كتم الشهادة على ما شهده من واقعة الغدير كما حكي في شأن بعض حضور اجتماع الرحبة في الكوفة، وربما تجرّأ بعضهم من المعاندين للإمام (عليه السلام) على إنكاره.

وبعد شهادة الإمام (عليه السلام) ثمّ صلح الحسن (عليه السلام)، واستيلاء معاوية وبني أمية وولاتهم على الأمر بدأت حملة شديدة لتشويه صورة الإمام (عليه السلام)، حتى بلغ الأمر بسبه ولعنه على المنابر والمنع عن رواية فضائله وإنكارها، وذلك معروف في التأريخ.

إلّا أنّ هذه الحركة حفّزت بعض الصحابة حتى في المدينة على رواية هذه الواقعة، كما جاء في رواية سعد بن أبي وقاص التي سيأتي ذكرها، وأوجبت اهتمام الباحثين عن الحق في شأن أهل البيت (عليهم السلام) على تحري تلك الأحاديث ورواياتها، بينما أعرض جلّ أهل المدينة من ورثة مدرسة الخلافة عن أيّ شيء من هذا القبيل لاستقرار الأمر فيها على المسار الذي أسسه الخلفاء قبل الإمام (عليه السلام).

فهذه نبذة عن رواية الصحابة لواقعة الغدير وأحاديث فضائل الإمام (عليه السلام) بعد خلافته.

ولكن الحديث هنا عمّا فهموه منها وفهمه التابعون الذين سمعوها منهم ومن الإمام (عليه السلام)، ولنتأمّل هنا فهمهم بالأساليب الثلاثة:

الأسلوب الأوّل: ما يدل عليه سياق روايتهم للحديث.

ونذكر هنا روايتين:

١ـ ما روي عن أبي أيوب الأنصاري ونفر من الأنصار برواية رباح بن الحارث قال: (جاء رهط إلى عليّ بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا. قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب. قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم يقول: من كنت مولاه فهذا مولاه. قال رباح: فلما مضوا تبعتهم فسألت من

هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار منهم أبو أيوب الأنصاري)[١].

ويلاحظ أنّ من الظاهر بحسب هذه الرواية أنّ الإمام (عليه السلام) فهم من مخاطبته بالولاء ولاءً خاصاً غير ولاء الإيمان، ولذا حمله على ولاء المولى والعبد المعتق، ولذا سألهم كيف يكونون موالي له وهم عرب ولم يكن الإمام (عليه السلام) أو بعض بني هاشم قد أعتقهم.

كما أنّ أبا أيوب ومن معه من الأنصار أيضاً فهموا الولاء الخاص، ولذا استندوا إلى واقعة الغدير، وأمّا ولاء الإيمان فذلك ولاء عام متكافئ معروف، ولا خصوصية فيه لأحد الطرفين، كما لا اختصاص لولاء أهل البيت (عليهم السلام) بالإمام (عليه السلام).

والذي يظهر أنّ الإمام (عليه السلام) إنّما أراد استثارتهم بهذا السؤال بالنظر إلى غرابة قولهم في بادئ النظر؛ إذ كان ولاؤه الخاص الذي أعلن عنه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في يوم الغدير قد أهمل منذ (٢٥) عاماً من هذا الزمان ـ وهو زمان خلافته في الكوفة ـ رغم أنّ الأنصار كأبي أيوب ومن معه والمهاجرين أيضاً كانوا قد شهدوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في يوم الغدير، ولم تكن خلافته (عليه السلام) مبنية لدى جمهور من بايعه على أساس ذلك الولاء لتكون إحياء له، بل على أساس رضا أهل الحل والعقد به (عليه السلام)، لكن الذي يظهر ـ كما ذكرنا ـ أنّ كلماته (عليه السلام) في خلافته والفسحة التي حصلت عندها أحيت ولاء الغدير وبعضاً آخر من سيرته وتأريخه وسوابقه المنسية في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد عرفنا أنّه (عليه السلام) قد استثار ذكريات من حضره من الأنصار

---

(١) مسند أحمد: ٥/٤١٩، البداية والنهاية: ٥/٢٣١.

والمهاجرين عن واقعة الغدير في حادثة الرحبة.

٢ـ ما رووه وصححوه بغير واحد من طرقه[١] عن سعد بن أبي وقاص في رواية هذه الواقعة حيث يبدو من مجموع رواياته أنّه كان عندما طالبه معاوية ـ بعد استيلائه على الحكم بعد صلح الإمام الحسن (عليه السلام) أو شهادته أيضاً ـ بسبّ الإمام عليّ (عليه السلام)، فاعتذر عنه بأقوال سمعها من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حقه (عليه السلام) من أحدها (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه).

وهذا النص أيضاً يلائم فهم الولاء الخاص الذي يقتضي الإبقاء عليه (عليه السلام) كمحور للولاء في جميع الأحوال أبداً، ولا يلائم فهم الولاء العام بين المؤمنين، أو الولاء العام لأهل البيت (عليهم السلام) على مستوى المحبة.

ونص الواقعة عن سعد: (قال أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له خلفه في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما ترضى أن

---

(١) منها ما روي عنه من طريق عبد الرحمن بن سابط أخرجه ابن ماجة (سنن ابن ماجة: ١/ ٣٠)، وقد قالوا عنه إنّ إسناده صحيح.

ومنها ما رووه من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، أخرجه النسائي في الخصائص، قالوا إسناده صحيح أيضاً، رجاله ثقات رجال البخاري غير أيمن والد عبد الرحمن وهو ثقة (السلسلة الصحيحة للألباني).

تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي، وسمعته يقول يوم خيبر لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله قال فتطاولنا لها فقال ادعوا لي علياً فأتى به أرمد... ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال اللّهم هؤلاء أهلي)[١].

وهنا سؤالان:

السؤال الأول: أنّه كيف يمكن أن يكون سعد بن أبي وقاص قد فهم من حديث الغدير ولاء الإمام (عليه السلام) بمعنى أولويته (عليه السلام) بالمؤمنين من أنفسهم، وهو الذي اختار عثمان في الشورى السداسية بعد وفاة عمر دون الإمام (عليه السلام)، وبعد مقتل عثمان كان ممن امتنع من بيعة الإمام (عليه السلام)، وقال عنهم الإمام (عليه السلام): (خَذَلُوا الْحَقَّ ولَمْ يَنْصُرُوا الْبَاطِلَ)[٢].

السؤال الثاني: أنّه كيف يمكن أن ينقل سعد هذا الحديث مع هذا الفهم؛ إذ يكون ذلك إقراراً منه بتعيين النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) من بعده، وهذا إقرار ضد نفسه وضد ما جرى عليه رجال قريش بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله).

والجواب عن السؤال الأوّل ـ تجاه مواقف سعد من الإمام (عليه السلام) ـ:

أوّلاً: أنّ عدمَ الانسجام بين موقف سعد من الإمام (عليه السلام) في ستة الشورى مع

(١) صحيح مسلم: ٧/ ١٢٠.

(٢) نهج البلاغة: ٤٧١.

إذعانه بتميّز الإمام بفضائل تمنى لو أنّ له واحدةً ـ منها حديث الغدير ـ **أمرٌ** قائم على كل حال، لأنّه رجح عثمان في ستة الشورى على الإمام (عليه السلام) مع أنّ عثمان مثل سعد في عدم اشتراكه مع الإمام (عليه السلام) في هذه الفضائل.

ثمّ هل ينسجم هذا الإذعان مع امتناعه لاحقاً بعد مقتل عثمان من بيعة الإمام (عليه السلام) في نفرٍ معدودين منهم عبد الله بن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة الأنصاري وهذا بالرغم من مبايعة جمهور المهاجرين والأنصار، علماً أنّه قد قيل بأنّه قد بايع معاوية بعد ذلك.

فهذا يشير إلى أنّ مواقف الرجل كانت متأثرة بالنوازع القبلية، لكنه لم يشأ أن ينزل إلى المستوى الذي أراده معاوية وهو سب الإمام (عليه السلام) بعد علمه بخصائص الإمام (عليه السلام) التي ميّزه بها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهي ذات دلالات كبيرة على موقع الإمام عند الله تعالى وعند رسوله.

وثانياً: أنّ العصبيات القبلية حين تهيمن على الناس فإنّها توجههم إلى وجهات لا يكونون مقتنعين بموافقتها للحق والعدل بالضرورة، فهم ينساقون إلى مقتضيات العصبية، حتى كأنهم لا اختيار لهم أمامها.

ومسألة خلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للأبد ـ ونعني بها أنّ بني هاشم لو تولوا الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأصبحوا حكّاماً على قريش وسائر العرب إلى آخر الدهر ـ كانت فيما يبدو عند رجال من قريش فوق مسألة الحياة والموت لشخصٍ ما منهم، ألا ترى التخلّف الشامل من وجوه المهاجرين والأنصار عن جيش أسامة رغم إصرار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو أمر يتفق لأوّل مرة في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث ترك القوم حتى

المصانعة والمسايرة لأوامره (ﷺ)، ثمّ ألا ترى مواجهة رسول الله (ﷺ) من قبل عمر في رزية يوم الخميس وانتصار جماعة له في المجلس في مُقابل رسول الله (ﷺ) وهو لم يزل حيّاً.

والجواب عن السؤال الثاني: ـ وهو أنه كيف يمكن أن ينقل سعد قول النبي (ﷺ) في الغدير وهو يفهم منه أولويته على حدّ أولوية النبي (ﷺ) بالمؤمنين من أنفسهم ـ أحد وجهين:

١. إنّ هذا النقل في أصله ربما كان فلتة من سعد في الكلام مع معاوية وقضية في واقعة ـ وذلك عند زيارة معاوية إلى المدينة بعد استقرار الخلافة له في (سنة ٤١) للهجرة عندما التقى بسعد، وطلب منه سبّ الإمام عليّ (عليه السلام)، وقد بررها سعد بأنّ معاوية في منظوره كان من أهل بيت الخلافة الذي لا مانع من الحديث معه عن الأسرار، وهو الذي أصبح يعلن الدفاع عن سنة الخلفاء في مقابل الإمام عليّ (عليه السلام)، ويتهمه بالخروج عنها كما في بعض ما حُكي عنه من رسائله إلى الإمام (عليه السلام)[1]، ويعلم ما جاء في جوامع سيرته وأقواله.

وقد حكى قول سعد هذا أولادُه الذين حضروا مجلسه مع معاوية، أو قد يكون بعضهم قد سمعه منه لاحقاً بعد أن علموا به، كما أنه قد سأله عنه غير أولاده، لكن لا يبدو أنّ اطلاع الآخرين عليه كان أمراً مقصوداً له منذ البداية إلا أنّه حيث صدر منه نقل ذلك لمعاوية، فإنّه لم يكن له أن ينكر ذلك.

---

(١) لاحظ مثلاً: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٥/ ٧٤.

على أنّ بعض الروايات عن سعد لم تتضمن ذكر حديث الغدير واقتصرت على ذكر فضائل ثلاثاً أخرى، ولا نعلم أنّ ذلك كان من سعد ندماً أو من الرواة عنه أم ممن تلاهم من الرواة، ويساعد على ذلك ما يتوقع بالنظر في سيرة سعد من أنه طيلة نيف وثلاثين سنة من وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل هذه الحادثة لم ينقل هذا الحديث.

٢. إنّ هذا النص (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه) وإن كان يعني بوضوح جعل مثل ولاء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إلا أنّه كان يتلقى كنص رمزي بعد أن زويت الخلافة عن الإمام (عليه السلام) وأصبحت خلافة الشيخين واقع حال، وحصلت على الإذعان العام من جمهور المسلمين، وفتحت في عهدها البلاد، فهو لا يتلقى إلا كولاء رمزي يعبّر عن موقع مميّز للإمام (عليه السلام) على المسلمين من غير أن يُبحَث عن حقيقة مدلوله ومغزاه، وقد تتبدل النصوص التي جرى العرف القائم على خلافها إلى نصوص رمزية حتى كأنّها لا معنى لها، كما أنّ الحقوق التي ضاعت وأهملت وجرى الأمر على ذلك زماناً قد تذكر ولكن لا يعبأ أحد بها حتى كأنّها ليست حقاً، والله أعلم.

والمتحصل من هذه الروايات دلالتها على أنّ الصحابة قد فهموا من قول رسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في واقعة الغدير أمرين:

الأوّل: أنّ هذه الواقعة أثبتت ولاء خاصاً للإمام (عليه السلام) تجاه المسلمين لم يثبت الحديث مثله لغيره من أهل البيت (عليهم السلام)، ولم يثبت مثله لأحد من المؤمنين، فهو فضيلة خاصة بالإمام (عليه السلام) وليس إشادة بمعنى مشترك بين الإمام (عليه السلام) وغيره.

الثاني: أنّ هذه الواقعة أثبتت للإمام (عليه السلام) مزية باقية له (عليه السلام) إلى آخر حياته،

وتشهد له في غضون الفتن الطارئة في عصره وما اتفق فيه من القتال بين المسلمين.

وهذه المزية لن تتحقق بتأكيد الولاء العام بين المسلمين في حق الإمام (عليه السلام)؛ إذ من الجائز لبعض المسلمين أن يخرج عن استحقاق مقتضيات هذا الولاء من جهة ظلم وإفساد وإثارة فتنة وغير ذلك، وأمّا ولاء المحبة لأهل البيت (عليهم السلام) فهو حسب المشهور عند أهل السنة ليس شهادة بصيانة أهل البيت (عليهم السلام) عن ارتكاب الخطايا والأخطاء لا سيما عند من يعممه لغير الأربعة الإمام عليّ وفاطمة والحسنين (عليهم السلام) من قرابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو أزواجه؛ إذ من الواضح أنه ليس هناك شهادة من الله لجميع قرابة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أبد الآباد، فإنّ ذلك خلاف سنة الله تعالى في الحياة، وقد ابتلي بعض من قرابته وأزواجه بالأخطاء والخطايا سواء الذين كانوا في العصر الأوّل كعائشة في إثارتها لحرب الجمل، أو في العصور اللاحقة، وعليه فمبدأ ولاء المحبة لأهل البيت (عليهم السلام) لا يقتضي عند الجمهور تزكيتهم أبداً.

الأسلوب الثاني: توصيف الصحابة والتابعين الذين اطلعوا على حادثة الغدير في خلافة الإمام (عليه السلام) لمكانته بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من غير ذكر حديث الغدير.

والواقع أنّه ليس لدينا حكايات تأريخية كثيرة حول ذلك، عدا ما ورد في أخبار الجمل وصفين من أنّ العديد من أصحاب الإمام (عليه السلام) ـ وفيهم جمع من الصحابة من الأنصار والمهاجرين ـ كانوا يذكرون أنّه وصي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أخبار رواها المؤرخون من أهل السنة، ونعني بهم من يقول بشرعية الخلافة من غير اختلاف ولا ريبة، كقول خزيمة بن ثابت الأنصاري ذي الشهادتين وكان بدرياً:

يــا وصي النبــي قــد أَجْلَــتِ الحـر ... ب الأعــادي وســارت الأظعــان[١]

وقال لعائشة في أبيات:

وصي رســـول الله مـــن دون أهلـــه ... وأنت على ما كان من ذاك شاهدة[٢]

وقال أبو الهيثم بن التيهان يوم الجمل وكان بدرياً من أجلة الأنصار:

إنّ الــــوصي إمامنــــا وولينـــــا ... بـــرح الخفـــاء وباحـــت الأسرار[٣]

وقوله: (برح الخفاء وباحت الأسرار) ملفت، فهو يشير إلى ما أخفي من موقع الإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) وكان قد أصبح من الخفايا والأسرار، وقد استخدم لفظ (ولينا) كأنه إشارة إلى الولاء الذي عقد النبي (صلى الله عليه وآله) له في يوم الغدير.

هذه نماذج من أقوال الأنصار وفيهم مِن أنصار الإمام (عليه السلام) ولها أمثال أخرى، كما سبق في القسم الأوّل في إيضاحٍ حول كون واقعة الغدير مشهداً عاماً لوصية النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الأمة في الأمر من بعده.

وقد قال الشريف الرضي: (واتفق حملة الأخبار على نقل شعر قيس بن سعد بن عبادة [٤] وهو ينشده بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام، بعد رجوعه من البصرة في قصيدته التي أولها:

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي حديد): ١/ ١٤٥.

(٢) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١/ ١٤٦.

(٣) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١/ ١٤٤.

(٤) وسعد هذا سيد الخزرج من الأنصار وكان أحد النقباء الاثني عشر من قومه ممن بايع النبي (صلى الله عليه وآله) قبل هجرته إلى المدينة وقيس صحابي كأبيه.

قلت لما بغى العدو علينا حسبنا ربنا ونعم الوكيل
حسبنا ربنا الذي فتح البصـ ـرة بالأمس والحديث طويل

إلى أن بلغ فيها إلى قوله:

وعلي إمامنا وإمام لسوانا أتى به التنزيل
يوم قال النبي من كنت مولا ه فهذا مولاه خطب جليل)[١].

وقد روي عن عمرو بن العاص في بعض محاجاته مع معاوية عندما طالبه بخراج مصر وقد امتنع منه بأبيات تضمنت ذكر واقعة الغدير والإقرار بدلالتها على تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) للأمر[٢].

---

(١) خصائص الأئمة: ص ٤٣.

(٢) عُرفت بالقصيدة الجلجلية، ومنها:

نصرناك من جهلنا يا بن هند على النبأ الأعظم الأفضل
وحيث رفعناك فوق الرؤوس نزلنا إلى أسفل الأسفل
وكم قد سمعنا من المصطفى وصايا مخصصة في علي؟
وفي يوم (خم) رقى منبراً يبلغ والركب لم يرحل
وفي كفه كفه معلنا ينادي بأمر العزيز العلي
ألست بكم منكم في النفوس بأولى؟ فقالوا: بلى فافعل
فأنحله إمرة المؤمنين من الله مستخلف المنحل
وقال: فمن كنت مولى له فهذا له اليوم نعم الولي
فوال مواليه يا ذا الجلال وعاد معادي أخ المرسل

وقد يقول قائل: إنّ هؤلاء الأنصار كانوا مع النبي (صلى الله عليه وآله) في واقعة الغدير، فإذا كانوا قد فهموا منها وصاية الإمام عليّ (عليه السلام) فكيف سعوا إلى إبرام الأمر لأنفسهم في السقيفة؟ ثمّ كيف بايعوا أبا بكر ولم يذكروا اسم الإمام (عليه السلام)؟ فهل خفي عليهم مؤدى حديث الغدير إلى زمان خلافة الإمام (عليه السلام) وإبانته عن معناه؟ وذاك أمر بعيد!

والجواب:

أوّلاً: أنّا لا نستطيع من خلال هذا السؤال أن نشكك في هذه النصوص؛ لأنّها ليست نصاً واحداً، بل هي نصوص متعددة لها نظائر في أراجيز المقاتلين في صفّ الإمام (عليه السلام) في حربي الجمل وصفين، وقد وردت هذه النصوص في ضمن حوادث تأريخية مشهودة في ضمن هاتين الواقعتين، وحكاها رواة التاريخ حكاية الأمور المشهودة المعلنة، وعامة رواتها حتى وإن كانوا من أهل الكوفة بالنظر إلى وقوع الحدث فيها، لكنّهم لم يكونوا منكرين لشرعية خلافة الخلفاء بعد الرسول

ولا تنقضوا العهد من عترتي ... فقاطعهم بي لم يوصل
فبخبخ شيخك لما رأى ... عرى عقد حيدر لم تحلل
فقال: وليكم فاحفظوه ... فمدخله فيكم مدخلي

قال في الغدير (٢/١١٧): (روي جملة منها ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، قال رأيتها بخط أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي المتوفى (٥٠٢ هـ) وذكر بعضها الإسحاقي في لطائف أخبار الدول ص١٤١) اه ملخصاً.

(صلى الله عليه وآله) كما صرّح بذلك ابن أبي الحديد المعتزلي في تعليق حول هذه الأخبار[١]. وهو أيضاً من القائلين بشرعية خلافة الخلفاء..

وثانيا: أنّ هذا الأسلوب من الحديث عن الإمام (عليه السلام) يحتاج إلى تفسير على كل حال؛ لأنّه لا يلائم سعي الأنصار بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى إبرام الأمر لأحدهم ومباغتة الإمام (عليه السلام) أو بني هاشم وسائر المسلمين بذلك، فهذا يكشف إجمالاً عن أنّ ما اتفق بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) تجاه الإمام (عليه السلام) نشأ عن عوامل اقتضت الاندفاع نحو السيطرة على الأمر.

والتفسير الملائم لذلك أنّ هذا الاندفاع من الأنصار نحو إبرام الأمر لأنفسهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) إنما كان برجاء أن يكون الأمر لهم في مدينتهم ويخرجوا عن سيطرة المهاجرين، وهي سيطرة لو تمت بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) لكانت إلى الأبد ولم يكن موقفهم هذا موجهاً ضد الإمام (عليه السلام) خاصة، على عكس الحال في كثير من المهاجرين من قريش مثل أبي بكر وعمر وعثمان، فلما خسروا الأمر للمهاجرين واضطروا إلى بيعة أبي بكر ثمّ عمر، ولم يحصلوا على ناقة ولا جمل انفتح العديد منهم على الإذعان بالإمام (عليه السلام)، فكانوا من المبادرين إلى بيعته في المدينة ثمّ هاجروا معه إلى الكوفة وقاتلوا بين يديه حتى استشهد العديد منهم.

نعم، كثير من الأنصار بقوا على مسيرتهم الأولى خاصة الذين كان لهم موقع في

---

(١) تقدم ذكره في ق١، الإيضاح السابع (واقعة الغدير مشهد لوصية النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الأمّة حول الأمر من بعده).

زمان الخلفاء مثل زيد بن ثابت الأنصاري الذي تولى القضاء لعمر في المدينة، وكان مقرباً من الخلفاء دوماً.

هذا، على أنّ من المهم في الحديث عن موقف الأنصار في السقيفة الالتفات إلى أنّ آحاد الأنصار لم يكونوا أصحاب القرار المنفرد في أمر الخلافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل ربما كان بعضهم متابعاً ومضطراً وإن كان من وجوههم..

ويتضح ذلك بالالتفات إلى أمرين..

١. إنّ موقف الأنصار في السقيفة كان موقفاً قبلياً جماعياً، وكان يُطرح فيما يتوقع أنّ الأنصار هم أحق بالأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنهم الذين آووا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ونصروه بعد أن هجره قومه وكادوا يقتلونه، ثمّ إنّ هذه المدينة هي وطنهم، والمهاجرون أقوام من قبائل أخرى، وهم غرباء قدموا إليها، ورضوخ الأنصار لحكم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان باعتباره رسولاً من الله سبحانه، وذلك أمر قد انتهى فكيف يرضخون لحكم غيرهم في وطنهم، ولو رضخوا لحكمهم في هذه المرحلة ـ وهي تأسيسية ـ لاقتضى أن يكونوا تحت حكم المهاجرين إلى الأبد.

ومن المحتمل أن يكون موقفهم هذا متأثراً بعض الشيء بالاطلاع على ما يجري في مجالس المهاجرين من قريش (غير بني هاشم) من الرغبة عن الإمام (عليه السلام)، بل كانت هناك شواهد واضحة على توجه قريش هذا بما شهدوه من ضوضاء قريش عند اقتراب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع في خطبة عرفات من ذكر من يكون لهم الأمر من بعده، وإصرار رجال قريش على تخلفهم عن جيش أسامة الذي عقده النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مرضه، وممانعة عمر من الوصية الكتبية للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في رزية يوم

الخميس قبل وفاته (ﷺ) بخمسة أيام، على أنّ هناك أموراً كثيرة تجري داخل المجتمع الخاص بين أهل الحل والعقد في مقدمات الخطوات السياسية والاجتماعية التي يقومون بها لا تُنقل في التأريخ، وهو بديهي.

٢.إنّ قرارات جمعية في القبيلة من هذه الشاكلة، والتي تنطلق من العصبية لها ويفترض فيها تحري مصلحة القبيلة ورفعتها وشموخها قد لا يتأتى فيها انحياز من يرغب إلى الحق والعدل فيها إلى مخالفة القرار، حتى لو كان من وجوه قومه، بل يكون الصوت الأعلى والمتبع لمن يدعو إلى قرابات من هذا القبيل، ولو خالف أمرها بعض الوجوه لاتهم بعدم ولائه لقومه ولوصم بالضعف وعدم الجرأة، والاستسلام للدنيّة، والانحياز إلى الغريب ونحو ذلك، ومع ذلك قد لا تنفع المخالفة؛ لأنّ الغلبة سوف تكون للصوت المتشدّد فيها، وهذا أمر معروف لدى القبائل، ولذلك كانت المقولة المعروفة فيها (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)، وقد لا يراد بالأخ خصوص الأخ من الأبوين، بل هو كناية عن المنتمي إلى القبيلة، كما يقال: (أخو تميم) و(أخو طي) ونحو ذلك.

إذاً من المتوقع أنّ موقف الأنصار في السقيفة لم يكن يعبر عن موقف آحادهم جميعاً، ولكنه كان الموقف الغالب الذي لا محيص لهم عن قبوله والعمل على وفقه.

لكنهم بعد دخول المهاجرين الثلاثة في السقيفة، وتكلمهم عن لسان قريش ومجادلتهم بأنّ قوم النبي (ﷺ) أولى بالأمر، ومباغتة عمر وأبي عبيدة بضرب أيديهما على يد أبي بكر مبايعين إياه، سقط ما في أيدي الأنصار، وحدث التنافس والفرقة بينهم كما كان قبل الإسلام فغُلِبوا على الأمر، ولم يكن الحال كذلك من قبل حين

كانوا لوحدهم في السقيفة.

وعلى ذلك، فإننا لا نستطيع أن نقول إنّ جميع الأنصار في السقيفة كانوا على قناعة بموقفهم فيها، بل ربما كان الأساس فيها المرشحين منهم للقيادة كسعد بن عبادة وبعض المتعصبين منهم للقبيلة من قبيل المنافقين الذين دعا بعضهم - في السنة السادسة للهجرة في غزوة بني المصطلق أثر منازعة مهاجر مع أنصاري - إلى إخراج المهاجرين من المدينة وقال: (سمّن كلبك يأكلك)، وتلك حادثة معروفة، وقد أدّت إلى خروج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة مع جماعة من المهاجرين ليتجهوا إلى مكة، ولكن تبعهم بعض الأنصار وصرفوهم عن هذا القرار.

وقد كان للمنافقين في المدينة من الأنصار دور كبير في الأحداث كما يتضح في السيرة النبوية، وكان هذا الدور مستمراً حتى أواخر حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث نجد حديثاً مستفيضاً عن المنافقين في آيات سورة التوبة التي نزلت في السنة التاسعة للهجرة بمناسبة غزوة تبوك، وحكيت بعض سلوكياتهم في تلك الغزوة في السيرة، ومنها معاداتهم للإمام عليّ (عليه السلام)، وطعنهم فيه بعدم اصطحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إياه في تلك الغزوة، وفيها قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي)، لكن المنافقين في المدينة لم يعد لهم ذكر بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، حتى أنّ عمر ألغى سهم المؤلفة قلوبهم.

وقد يتوقع أن يكون استبعاد الإمام (عليه السلام)، وتوليتهم المناصب في زمان الخلفاء من العوامل المساعدة على ذلك، مما أغنى عن تأليف قلوبهم بمال خاص بهذا العنوان، وقد ولّى عمر الطلقاء على مواقع مهمة عسكرية ومدنية من أبرزها تولية

معاوية على الشام، والإرفاق الخاص به دون سائر الولاة في المحاسبة والمؤاخذة على ما هو مذكور في سيرته أيام خلافته.

فالمتحصل مما ذكرناه: أنّه لا غرابة في إذعان جماعة من الأنصار من البدريين وغيرهم بوصاية الإمام عليّ (عليه السلام) للرسول (صلى الله عليه وآله) وأولويته بأمر هذه الأمة.

الأسلوب الثالث: ملاحظة عمل الصحابة منذ خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) فهل في ذلك ما يوافق أولويته (عليه السلام) وأهل بيته (عليهم السلام) بالأمر من سائر المسلمين؟

والجواب: أنه لا يمكن اختبار هذا الأمر في شأن خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) نفسه؛ لأنّ خلافته جاءت على أساس مبايعة جمهور المهاجرين والأنصار والثوار في المدينة جرياً على معيار الشريعة منذ السقيفة ـ وهو مبايعة أهل الحل والعقد ـ وليس على أساس أولويته المنصوصة، علماً أنّ حقيقة الشرعية بالشورى تحققت لأوّل مرة في مبايعة الإمام عليّ (عليه السلام)، ولم تتحقق في خلافة الخلفاء الأوّلين، وقد أوضحنا ذلك في إيضاح آخر في الكتاب.

ولكن يمكن اختبار ذلك بعد الإمام (عليه السلام)، وهو يكشف عن اعتقادهم بأولوية أهل البيت (عم) بالأمر حيث نجد أنّ جماعة من الباقين على قيد الحياة بعد الإمام (عليه السلام) من أوليائه من الأنصار والمهاجرين وأولادهم والتابعين لهم تولوا بعده الإمام الحسن (عليه السلام) وبايعوه، ثمّ من بعده بايع مَن بقي منهم الإمام الحسين (عليه السلام) واستجاب له وقاتل معه في كربلاء.

وذلك يدل على أنّهم فهموا من خطبة الغدير أنّها الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في أهل بيته (عليهم السلام) وهم الإمام عليّ (عليه السلام) ثمّ الحسنان، فلاحظ.

وهكذا اتضح من مجموع ما تقدم أنّ فهم أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة لواقعة الغدير يوافق دلالتها على الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) ولأهل البيت (عليهم السلام).

وهناك مواضيع أوجزناها في هذا الإيضاح إيكالاً إلى إيضاحات ألصق بها.



الإيضاح الثاني

حول واقعة الغدير ودلالات غياب أي إرشاد من قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو سؤال له (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الولاء البديل من بعده.

١.إنّ واقعة الغدير هي الموقف النبوي الوحيد الذي تعرض فيه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمر من بعده.

٢.بداهة الحاجة إلى بيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في تحديد لمن يكون الأمر من بعده.

٣.ملائمة واقعة الغدير ومضمونها للإرشاد إلى ولاية الأمر من بعده (صلى الله عليه وآله وسلم).

٤.دلالة خطبة الغدير في ضوء ما تقدم على عقد ولاية الأمر للإمام عليّ (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

* هل يحتمل تعويل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمر بعده على الشورى؟

عقد أمور أربعة:

١.هل منهج الشورى هو المنهج الأرشد للحكم دائماً؟

٢.هل كان منهج الشورى عملياً بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؟

٣.هل عوّل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على مبدأ الشورى لنظم الحكم فيما بعده أم على تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام)؟

٤.هل عمل أهل الحل والعقد من الصحابة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمبدأ الشورى؟

الإيضاح الثاني

حول واقعة الغدير ودلالات غياب أي إرشاد أو سؤال للنبي (صلى الله عليه وآله) عن الولاء البديل من بعده.

ويتضمّن هذا الإيضاح أوّلاً بيان عدة نقاط:

١-إنّ واقعة الغدير هي الموقف الوحيد الذي تعرّض فيه النبي (صلى الله عليه وآله) للأمر من بعده.

٢-بداهة الحاجة إلى بيان النبي (صلى الله عليه وآله) في تحديد لمن يكون الأمر من بعده.

٣-ملاءمة نصّ الغدير في مواصفاته وخصائصه لأن يكون التنصيص المتوقع من النبي (صلى الله عليه وآله) في شأن مصير أمته من بعده.

٤-دلالة هذا النص في ضوء ذلك على النظر في جعل الإمام عليّ (عليه السلام) مولى للمسلمين ـ كما أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) هو مولاهم ـ إلى ولاية الأمر من بعده.

وبعد إتمام هذه النقاط سوف نتطرق بمزيد من التفصيل لمدى احتمالية إيكال النبي (صلى الله عليه وآله) الأمر من بعده إلى الشورى، وهو يتعلق بالنقطة الأولى.

ويتضمّن هذا القسم من البحث التطرق لعدة أمور حول:

أنّ منهج الشورى هل هو المنهج الأرشد في الحكم دائماً؟

ثمّ هل كان هذا المنهج ملائماً وعملياً بعد النبي (صلى الله عليه وآله)؟

ثمّ هل عوّل النبي (صلى الله عليه وآله) فعلاً على مبدأ الشورى لنظم الحكم فيما بعده، أم على

تعيين الإمام عليّ (عليه السلام)؟

ثمّ هل عمل أهل الحل والعقد من الصحابة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمبدأ الشورى؟

وتتضمن هذه الجهة الأخيرة توضيحاً ميسراً لوقائع السقيفة المتفق عليها، مما يوضح عدم العمل فيها بمبدأ الشورى.

الأولى: أنّ واقعة الغدير هي الموقف النبوي الوحيد الذي تعرّض فيه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمر من بعده.

إنّ الذي يظهر بملاحظة السيرة النبوية وحوادثها ومواقف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقواله فيها أنّ واقعة الغدير هي الموقف النبوي الوحيد الذي تعرض فيه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لمصير المسلمين من بعده، والذي يمكن أن يكون قد يتعرض فيه لولاية الأمر ـ أو قل للنظم السياسي ـ فيما بعده؛ إذ ليس هناك أي موقف أو نصّ آخر منقول عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) تطرّق فيه لذلك بتاتاً، ولا نعني بتعرضه لولاية الأمر أنّ يعيّن شخصاً لذلك بالضرورة، بل نعني أيَّ نظم يقدّره (صلى الله عليه وآله وسلم) لذلك ولو كان بإرشاد المسلمين أو الصحابة إلى الشورى في الأمر بين الخاصة (من المهاجرين من قومه والأنصار) أو بين الناس جميعاً.

وقد يفترض بعض أهل العلم ـ ممّن لا يتقبّل دلالة خطبة الغدير على تعيين الإمام (عليه السلام) ـ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد ترك الأمر شورى.

إلا أنّ مثل هذا القائل يذعن بأنّه لم يرد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) توجيه بهذا الشأن، وإنّما يفترض التعويل فيه على آية قرآنية حيث ذكرت في صفات المؤمنين: ﴿وَأَمْرُهُمْ

شُورَى بَيْنَهُمْ﴾(١).

ولكن نلاحظ على ذلك بإيجاز ما يلي:

١ـ إنّ هذه الآية ليست توجيهاً للمؤمنين في أمر الحكم، بل وردت في سياق الخصال الفاضلة للمؤمنين، وهي قد نزلت في مكة المكرمة، وقد كان النبي (ﷺ) والمسلمون مستضعفين فيها من قبل المشركين، ولم يكن النبي (ﷺ) ولا المسلمون يملكون أمر أنفسهم، حتى هاجر كثير من المسلمين إلى الحبشة ثمّ المدينة، وكان النبي (ﷺ) معرَّضاً للقتل.

وبذلك يتضح أنّه ليس من المعقول الاكتفاء منه (ﷺ) في شأن الأمر من بعده بهذه الآية بحيث يستغني حتى عن التذكير بهذه الآية في شأن الأمر من بعده، لا سيما أنّه (ﷺ) ـ حسبما تمثّل الروايات الكثيرة الواردة عنه ـ دائماً ما يبدي القلق من القتال والفتنة من بعده ويحذّر الصحابة عن ذلك.

٢ـ إنّ دراسة المجتمع العربي آنذاك بشكل عام والمجتمع المدني ـ نسبة إلى المدينة المنورة ـ على وجه خاص تؤدي إلى أنّ تعيين من يلي الأمر بالشورى العامة لم يكن أمراً عملياً آنذاك بتاتاً.

٣ـ إنّه ليس هناك أي مؤشر على أنّ الصحابة فهموا نظام الشورى في الحكم أو قصدوا تطبيقه في السقيفة وما بعدها، بل يجد الباحث أنّ السقيفة ثمّ ما بعدها تنفي ذلك تماماً.

---

(١)سورة الشورى: آية ٣٨.

وسيأتي توضيح هذا الإيجاز بعد إكمال الموضوع.

وعليه فليس هناك أيّ نصّ ولا طرح آخر من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ في خطابه هذا وسائر خطاباته وأقواله (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ يمكن أن يفهم منه أيُّ توجيه للصحابة والمسلمين حول ولاية الأمر والنظم السياسي لأمور المسلمين من بعده عدا ما جاء في هذه الخطبة، فليس في ما جاء عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ غير هذه الخطبة ـ تعيين أيّ شخص آخر يتعين الولاء الخاص ـ السياسي ـ له على الأمة، ولا بيان أنّ الولاية الخاصة تنعقد لمن يختاره عامة الناس، أو بمشورة أهل الحل والعقد منهم خاصة، ولا تعيين مَن يكون أهل الحل والعقد مِن بين القبائل وعامة المسلمين، ولا الموقف عند تعارض الآراء كما هو المتوقع في معظم الحالات، ولم يروِ أحد شيئاً من هذا القبيل عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ادعى وجوده، ولا هو موجود في شيء مما أُثِر عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في التاريخ والتراث الروائي، مع أنه لو كان لبان واتضح لمسيس الحاجة إلى ذلك، بل واقعة الغدير وخطبتها هي الموقف الوحيد الذي جاء عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في بيان الأمر بعده، كما أنّه لا حديث عن أي سؤال من الصحابة عن مصير الأمة من بعده لا في هذا الموقف ولا في أي موقف آخر قبله.

وهذا المعنى بنفسه يصلح منبّهاً أكيداً على نظر هذه الخطبة إلى الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) الذي يغطي تلك الحاجة السياسية بالالتفات إلى النقطة الثالثة.

الثانية: بداهة الحاجة إلى بيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في تحديد لمن يكون الأمر من بعده.

إنّ مِن الضروريات البديهية ـ عند أدنى تأمل في طبيعة الأمور بشكل موضوعي

من أي ناظر ومتأمل حتى لو كان من جمهور المسلمين الذين لا يرون النصب الإلهي للإمام ـ أن يتصدى النبي (ﷺ) قبل وفاته لإرشاد المسلمين إلى مَن يقوم مقامه في قيادة المجتمع، أو يبيّن كيفية تعيين المسلمين له.

والوجه في ذلك: أنّه لا يجوز لأي شخص يقوم بتدبير أمرٍ ضروري ولو محدوداً ـ وهو يملك صلاحية تعيين مَن يقوم به بعده، ولا توجد آلية معهودة لتدبيره ـ أن يترك بيان مصير الأمر بعده ويسكت عنه؛ فذلك يعتبر إهمالاً، بل إخلالاً ذميماً للغاية من المنظور الحكيم واللائق، حتى أنّ الأب الحكيم إذا كان له أولاد قُصَّر فإنه عادة يعيّن مَن يقوم بأمورهم مِن بعده خشيةً مِن ضياعهم ولو لم يفعل ذُمّ على ذلك، وكذلك الحال في شيخ العشيرة إذا لم يكن هناك تحديد معروف لَمن يخلفه فإنّه يُعيّن من يليه أو يحدد طريقة لتعيينه، فما بالُك بقيادة كيان اجتماعي سياسي حديث الولادة قد جمع مجموعة مِن أشدّ الفئات الاجتماعية صراعاً واختلافاً وأسرعها استثارة وانفعالاً وأشدها فتكاً واستباحة للحرمات، ألا وهي القبائل المتفرقة المتنافسة التي لها تأريخ طويل من الصراع والتقاتل عبر مئات السنين، كما كان عليه الحال في الجزيرة العربية[1]، وللمرء أن يقرّب ذلك إلى ذهنه بملاحظة صراع العشائر عند ضعف الدولة في بعض البلاد في هذا العصر، مع فارق كبير في وضع العشائر في أوّل الإسلام عن وضعها في هذا العصر بالنظر إلى استقرار نظام الدولة فيها منذ زمن

---

(١) وهو أمر يحسن الاطلاع عليه لمن لا يعلم وضعها قبل الإسلام، ويمكن للاطلاع عليه الرجوع إلى كتاب المفصل في تاريخ العرب فيل الإسلام.

طويل، ولم يكن الأمر كذلك في أوّل الإسلام.

إذاً مِن أبده الأمور وأوضحها وأوجبها وأشدّها ضرورة أن يتصدى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لتحديد أساسٍ لنظام الحكم مِن بعده؛ فهل هو يكون مِن وظيفة وصلاحيات الحاكم الفعلي، أو يكون الأمر فيه لأهل الحل والعقد بالمشورة، وماذا يكون المرجّح في حال الاختلاف بينهم كما يتوقع ذلك عادة، أو يكون الأمر في قبيلة معينة على نظم خاص يقيهم مِن الخلاف، أو يكون في جمع معيّن كأهل البيت (عليهم السلام) مثلاً؟

وقد كانت سيرة الرسل الذين كانوا قادة سياسيين لمجتمعاتهم دائماً على أن يكون هناك تعيين للأمر من بعدهم على ما يتضح من خلال القرآن الكريم وما يشير إليه ما جاء في التوراة المشتملة على كتب أنبياء بني إسرائيل وفق النسخة الباقية كما هو الحال في موسى (عليه السلام) والذين من بعده كداود وسليمان (عليهما السلام).

الثالثة: ملائمة واقعة الغدير ومضمونها للإرشاد إلى ولاية الأمر من بعده (صلى الله عليه وآله وسلم).

إنّ نص الغدير لهو نص ملائم للغاية من حيث مضمونه ومواصفاته ليكون هو الإرشاد المتوقع للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى تحديد الأمر من بعده.

أمّا من حيث المضمون فمِن جهات عدّة:

١. إنّ الخطبة تضمنت مقدماً نعي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه إلى المسلمين، وهو يلائم نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا الولاء إلى ما بعد وفاته، وهذا يناسب محل الولاء الخاص الذي

كان المسلمون بحاجة إليه؛ لأنّ محل هذا الولاء الخاص هو ما بعد وفاة النبي (ﷺ).

٢. إنّ موضوع هذه الخطبة كان هو ولاء المسلمين جميعاً لشخص واحد وهو الإمام عليّ (عليه السلام)، وهذا يقترب مما يحتاج إليه المسلمون من تعيين النبي (ﷺ) شخصاً معيناً يكون له ولاء خاص على المسلمين على حدّ الولاء السياسي الخاص له (ﷺ).

٣. إنّ الخطبة تضمنت المقارنة بين ولاء النبي (ﷺ) على الأمة وولاء الإمام (عليه السلام) عليها، وهذا يناسب نوع الولاء الذي كان المسلمون بحاجة إليه، وهو الولاء السياسي؛ لأنّ رمز هذا الولاء السياسي عند المسلمين كان هو النبي (ﷺ).

٤. إنّ الخطبة تضمنت الاهتمام البالغ بالولاء للإمام (عليه السلام)، مِن خلال أساليب تأكيدية في ذات هذه الفقرة (فقرة الولاء) وتوابعها، وهي أخذ النبي (ﷺ) الإقرار من الحضور بولائه على المؤمنين بما يكون به أولى بهم من أنفسهم، ومثل عقد الملازمة بين الولاء له (ﷺ) وبين الولاء للإمام (عليه السلام)، وكذلك الدعاء لِمَن والاه ونصره (عليه السلام) بموالاة الله تعالى إياه ونصره له، وعلى مَن عاداه وخذله بمعاداة الله تعالى له وخذلانه إياه.

وهناك تأكيدات شديدة على الولاء من خلال ارتباطه بالفقرة السابقة وهي فقرة حديث الثقلين، ففي هذه الفقرة مؤكدات قوية للغاية بالأمر بالتمسك بالعترة بالنظر إلى قرنهم بالقرآن، والتعبير بالتمسك، والتأكيد على عدم افتراق القرآن والعترة إلى يوم القيامة، والتعليل بالوقاية عن الضلالة، والتحذير عن التفرق عنهم بالتقدم

عليهم أو التقصير في حقهم بأنّه يؤدي إلى الهلاك جزماً، والنهي عن تعليمهم لعدم حاجتهم إلى علم الأمّة.

فهذه المؤكدات كلها تنعكس على فقرة الولاء من جهة أنّها تفريع على فقرة الثقلين، فإنّ كون أهل البيت (عليهم السلام) بتلك المثابة في الأمن من الضلالة وصيانة التمسك بهم من الهلاك هو الذي اقتضى عقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) وهو أوّل أهل البيت (عليهم السلام) والمؤهل منهم لتولي الأمر من بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أهلية تامة ومعروفة للجميع، وقد شرحنا من قبل[1] هذا الارتباط بين فقرة الولاء وبين حديث الثقلين.

كما يؤكد هذا الولاء ما جاء في بداية الخطبة من التذكير بالحقائق الكبرى من توحيد الله وصدق الرسول وحقانية الموت والبعث والقيامة، وهذا أيضاً يلائم أهمية الولاء الخاص الذي كان المسلمون بحاجة إليه؛ لأنّ هذا الولاء يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو ينتج الاستقرار الديني؛ لأنّ الاستقرار الديني في دولة مبنية على الدين ـ لا سيما إذا كان الناس حديثي عهد بالدين ـ يتوقف على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

فهذا عن تطابق خطبة الغدير من حيث المضمون مع الخطاب الذي كان يحتاج إليه المسلمون قبل وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم).

---

(١) لاحظ: ق١، الإيضاح الثالث.

وأمّا تطابق ما جاء في الخطبة مِن حيث المواصفات مع حاجة المسلمين فمن جهات:

١. إنّ الخطبة خاطبت كلَّ المسلمين مِن الحاضرين وغيرهم؛ إذ من الواضح أنّ مخاطبة الحضور لم يكن لخصوصية فيهم، بل باعتبار إيمانهم وإسلامهم، فهو يعمّ الغائبين عن هذا المشهد من المؤمنين والمسلمين، وقد ورد في بعض ألفاظه: (فليبلّغ الشاهد الغائب)، وهذا يلائم الولاء الخاص الذي يحتاج إليه المسلمون؛ لأنّ طرف هذا الولاء هم المسلمون جميعاً.

٢. إنّ الخطبة أُلقيت في مجمع جماهيري يتجاوز الأقوام والمواطن والبلاد، وهذا يناسب نوع الولاء الذي يحتاج إليه المسلمون؛ لأنّ هذا الولاء الخاص يتجه إلى الناس جميعاً.

٣. إنّ الخطبة أُلقيت في آخر فرصة متاحة للنبي (صلى الله عليه وآله) في مخاطبة الناس، وهذا يلائم نوع الولاء الذي يحتاج إليه المسلمون؛ لأنّ المناسب إلقاؤها في فرصة مِن هذا القبيل خشية أن يكون تقديم إعلان تعيينه (عليه السلام) موجباً للفتنة بإجهار مخالفيه رفضهم إياه؛ لكونه شاباً مثلاً، أو شديداً في ذات الله تعالى لا يحيد عن مبادئ الدين، أو لأنّه من بني هاشم والمفروض أن تكون الخلافة في باقي بطون قريش، أو لنحو ذلك مما دار مثله بين الصحابة لاحقاً، وبذلك يكون إعلان تعيينه ـ مبكراً ـ مستوجباً لإثارة القيل والقال حوله حتى يتم إفساد أمر التعيين قبل أن يحين وقته، كما قد يؤدي إعلان التعيين المبكّر إلى تدبير مَن تطمح نفسه إلى هذا الأمر أو مَن لا يرغب في تصدي مَن عيّنه (صلى الله عليه وآله) لإعاقة تصديه (عليه السلام) للأمر بعده (صلى الله عليه وآله).

ولمثل ذلك نلاحظ أنّ سيرة الخلفاء جرت على تعيين مَن يخلفهم في أواخر حياتهم أو في مرض موتهم، كما فعل ذلك كلّ مِن أبي بكر وعمر وغيرهما.

إذاً نلاحظ مِن خلال ما تقدم أنّ الخطبة التي ألقاها النبي (صلى الله عليه وآله) قريبة في مضمونها ومواصفاتها مِن الذي يحتاج إليه المسلمون آنذاك، وهو بيان الولاء الخاص ـ السياسي ـ بعد وفاته (صلى الله عليه وآله).

الرابعة: دلالة خطبة الغدير في ضوء ما تقدم على عقد ولاية الأمر للإمام (عليه السلام).

إنّ ما تقدم من بداهة الحاجة إلى بيان النبي (صلى الله عليه وآله) لمن يكون الأمر من بعده، وعدم معهودية نصّ آخر يتعرض لذلك، وملائمة نصّ الغدير بحسب مضمونه ومواصفاته لأن يكون هو النص الذي تعرض فيه النبي (صلى الله عليه وآله) لتوضيح الأمر من بعده يكون منبهاً ومساعداً على دلالة نص الغدير فيما تضمنه من جعل الإمام (عليه السلام) مولى المسلمين كما أنّ الرسول (صلى الله عليه وآله) مولاهم على نصبه (عليه السلام) لولاية الأمر من بعده وذلك لأنّ الحاجةَ إلى عقد ولاء خاص للمسلمين من بعده (صلى الله عليه وآله) هي مناسبةٌ حافة ببيانه (صلى الله عليه وآله) لولاء الإمام عليّ (عليه السلام) على المسلمين، وتوجب دلالته على نظره (صلى الله عليه وآله) إلى جعله (عليه السلام) ولي الأمر بعده.

توضيح ذلك: أنّ المتكلم إذا اقترب في خطابه من موضوع شائك، وكان المخاطبون في ظرف توقعٍ وحالة انتظار لعلاج ملائم يتناوله المتكلم بخصوص ذلك الموضوع، فإنّ الفهم العام سيتلقى أي كلام ملائم لمعالجة الموضوع بأنّه ناظر

إلى إفادة علاج ذلك الموضوع الشائك فعلاً، خاصة مع عدم وجود أي قرائن أو مؤشرات أخرى في نفس خطاب المتكلم أو خطاباته الأخرى توحي بوجود علاج آخر.

وهذا معنى محسوس لنا بالممارسة والتأمّل في الأمثلة العرفية التي يعيشها الإنسان، فكم يتفق أن يستند المرء في فهمه لمعنى ما مِن الكلام إلى أنه ليس مِن الوارد إهمال المتكلم لموضوع ضروري قد اقترب لفظ الكلام منه.

وقد عرفنا من قبل أنّ موقف الغدير موقف ملائم ليكون هو الموقف الذي عالج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه موضوع مصير المسلمين من بعده؛ لأنّه صدر منه في آخر اجتماع جماهيري عام له بين المسلمين، وقد نعى إليهم نفسه، واعتنى بالحديث عن وقاية الأمة من الضلالة والهلاك، وتضمّن تميّز أهل البيت (عليهم السلام) عن باقي الأمة بالهدى، وإثبات ولاء خاص للإمام عليّ (عليه السلام) على عامة المسلمين، فيكون ذلك منبّهاً ومساعداً على نظره في إثبات جعل الإمام (عليه السلام) كما هو (صلى الله عليه وآله وسلم) مولاهم إلى تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) للأمر من بعده، ثمّ يكون الأمر بعد الإمام (عليه السلام) في أهل البيت (عليهم السلام) بالتحديد الذي يبديه الإمام (عليه السلام) في حينه وهو المؤتمن على أمر الأمة.

هذا ومن جملة ما ينطوي عليه عدم بيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمر من بعده في غير هذه الواقعة وخطبتها ويؤكد دلالة هذه الخطبة على النظر إلى الولاء بعده هو غياب أي سؤال من الصحابة لا بعد هذه الخطبة التي أعلن فيها عن قرب وفاته ولا في باقي أيامه إلى وفاته (والتي تبلغ شهرين وعدة أيام) حتى في مرض موته عن ولاية الأمر

من بعده.

وهذا تقريباً أمر مستحيل لو لم يكن الموقف معلوماً لديهم؛ إذ كل قوم يسألون رئيسهم عن مصير الأمر من بعده إذا لم يكن هناك نظم واضح قد بلّغه إليهم، وإذا كان هناك ما حال دون سؤال بعض الصحابة من غفلة أو هيبة، فإنّ من غير المعقول أن يتحقق ذلك في ألوف الصحابة وعشرات الألوف من الناس جميعاً في مدة شهرين وأيام كان قد أعلن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها عن قرب وفاته.

على أنّ الصحابة لم يكونوا يهابون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما يدل عليه ما ورد من تصرفاتهم وأسئلتهم في القرآن الكريم والسيرة النبوية حتى بأنّهم كانوا يقولون ما يوجب أذاه ويطيلون الجلوس في بيته بعد الأكل بما يتأذى به وغير ذلك مما ورد النهي عنه.

وإذا قُدِّر أنّ الأمر كان معلوماً للصحابة، فلا بدّ أن يكون النص واضحاً ومعروفاً أن ليس هناك نص منه (صلى الله عليه وآله وسلم) على ذلك إلا واقعة الغدير.

وعليه يكون غياب نصٍ يفي بالولاء الخاص على وجهٍ آخر كاختيار الناس مثلاً منبهاً على نظر الخطبة ـ فيما أثبتته من الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) على المسلمين ـ إلى الولاء الخاص ـ السياسي ـ الذي كان المسلمون بحاجة إليه ويتوقع بيانه (صلى الله عليه وآله وسلم) إياه قبيل وفاته.

هل يحتمل تعويل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمر بعده على الشورى؟

ولكن قد يطرح في مقابل ما تقدم أنّ من الجائز أن يكون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أوكل

تعيين مَن يخلفه في الولاء الخاص إلى المشورة بين المسلمين، وهو ما أشير إليه بقوله تعالى في أوصاف المؤمنين: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[١]، علماً أنّ المشورة تمثّل خياراً عقلانياً ملائماً للمجتمع الإنساني عبر الأزمان، وعليه تكون الدولة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منوطة بالناس، لا يرأسها مقام ديني، بل الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم.

وقد طُبّق هذا الخيار بالفعل مِن قبل الصحابة مِن غير أن يحدث أي محذور، وانتهى إلى الاتفاق على أبي بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ عليّ (عليه السلام)، ثمّ حدثت فتن أدّت إلى كون الحكم بالقهر والغلبة.

وهذا هو جوهر الفكر الآخر في نظرية الحكم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والذي طرح في زمن متأخر لتصحيح ما وقع في السقيفة من قبل.

والواقع أنّ هذا الطرح خاطئ؛ لعدة أسباب سبق ذكرها على وجه الإيجاز..

الأوّل: أنّ منهج الشورى لم يكن منهجاً ملائماً عملياً في المجتمع الإسلامي بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حسبما يظهر بملاحظة طبيعة المجتمع العربي آنذاك.

الثاني: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يعوّل على مبدأ الشورى لنظم الحكم لما بعده؛ إذ ليس هناك أيّ مؤشر على توجيهه أو إشارته إلى هذا المبدأ بتاتاً، بل الذي تشير إليه كل المؤشرات والدلائل أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) عوّل على مبدأ الإرجاع إلى أهل البيت (عليهم السلام).

الثالث: أنّ الصحابة لم يعولوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على مبدأ الشورى بتاتاً.

وقبل توضيح هذه الأمور الثلاثة نتعرض لأمور أربعة ينبغي ذكرها ـ تمهيداً ـ:

---

(١) سورة الشورى: آية ٣٨.

١. هل منهج الشورى هو المنهج الأرشد للحكم دائماً؟

الأمر الأوّل: لا شك على الإجمال في أنّ الشورى ـ في مقابل الاستبداد ـ هو الأقرب لدى العقلاء إلى الرشد والاستحقاق العام.

لكن لا يكون ذلك على الإطلاق، بل على وجه محدود بحدود عدة:

الحدّ الأوّل: أن لا يكون هناك تعيين شرعي من قبل الله سبحانه ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنّهما أولى بالإنسان مِن نفسه، وأدرى وأرعى لمصالح الناس ممن يتعين بالمشورة، ولذلك كان تعيين الله سبحانه من يلي للناس أمورهم أولى من إيكال أمر الناس إلى أنفسهم؛ لأنّهم لا يعلمون بكوامن النفوس وتغيّر الأحوال وعواقب الأمور، ولو كان من يعيّنه الله سبحانه عبداً صالحاً من المصطفين من عباده فذلك غاية المنى للمجتمع المؤمن، وهي الحالة الأصل التي سنّ الله سبحانه الحياة عليها وجعل الطريق إلى صلاح الإنسان والمجتمع منوطاً بها، ولم يخل زمان من وجود من ينصبه الله تعالى، ولكن قد توجد عوامل تمنع من تمكن من ينصبه الله سبحانه ويريده لتولي الأمر.

هذا، ولما ذكرنا لا تكون مشروعية حكم الأنبياء الذين آتاهم الله تعالى الملك ـ بحسب القرآن الكريم ـ بالشورى بين الناس، وكذلك الحال في مشروعية حكم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فإنّها لا تبتني على الشورى بين الناس، وإن كان الله سبحانه قد اختاره لما اتصف به من النبل والسماحة والحلم ومكارم الأخلاق، كما أنّه تعالى قد أكّد عليه مضافاً إلى ذلك بحسن الأخلاق ورعاية اللين والرحمة والرأفة والمداراة والعفو والمشورة والرفق والموعظة والمجادلة بالتي هي أحسن وحسن الإصغاء ونحو

ذلك، كما نُهي عن الفظاظة والقسوة والشدة ونحو ذلك.

نعم، إذا لم يكن هناك تعيين إلهي في البين تعيَّن كون الحكم بالشورى بين الناس في مقابل استبداد شخص ما به على رغم إرادة الناس.

الحدّ الثاني: أن تكون الشورى الخيار الأكثر ملاءمة للعدالة في المجتمع؛ إذ قد يتفق أن تكون الشورى المبنية على ترجيح رأي الأكثرية أسوأ من الحكم الفردي أو مثله في السوء لكونه سبيلاً إلى ظلم الأقليّة، أو الاعتداء على الآخرين، كما قد تؤدي إلى تجاوز المبادئ الفطرية والأخلاقية مِن جهة عدم وعي الأكثرية نتيجة أحاسيس وانفعالات معينة تولّد حركة شعبوية تتجاوز مبادئ أخلاقية لازمة واستحقاقات ثابتة، وهو حالة مشهودة في العصر الحاضر، وليس المقصود بذلك أنّه يتعين في الشورى الأخذ برأي الأقلية؛ إذ لا محيص في الشورى من ترك رأي الأقلية في نهاية الأمر، لكن من الضروري التفريق بين عدم الأخذ برأي الأقلية في الشورى وهو أمر لا إشكال فيه، وبين ظلم الأقلية والاعتداء عليها وهو أمر قبيح.

لكن ينبغي الالتفات إلى أنّ العبرة في النظم إنّما هي بالحالة النوعية التي يتم تأسيسها، ولا عبرة بتفضيل حالة جزئية على أخرى.

الحدّ الثالث: أن تكون الشورى أمراً عملياً في المجتمع المفروض، وذلك أنّه قد لا تكون الشورى عملية أصلاً مِن جهة وجود قوى متعارضة لن تتفق على خيار ملائم، ولا سبيل إلى إجبارها على ذلك، وهو أمر يتفق في المجتمعات المنقسمة كالمجتمعات القبلية بطبيعتها كثيراً؛ لأنّها لا ترضى بتخويل شخص منتمٍ إلى أحدها دون الآخرين.

وقد يكون الحل في بعضها الاجتماع على ولاية الأشراف من الناس، وهم قوم يعترف الناس جميعاً بشرفهم ومكانتهم ونبلهم، ويتقبلون قيادتهم للمجتمع من دون الآخرين، وهذا هو الأساس الأوّل للنظام الملكي في بعض الدول، ولا نقول إنّ كل نظام ملكي يبتني على ذلك.

٢. هل كان منهج الشورى ملائماً وعملياً بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؟

والأمر الثاني: أنّ منهج الشورى لم يكن ملائماً عملياً بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على خلاف ما قد يتراءى للباحث في بادي النظر.

بيان ذلك: أنّه قد يتوقع المرء في نظره الأوّل في الموضوع أنّ منهج الشورى كان منهجاً ملائماً للمجتمع الإسلامي بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كنظام للحكم من بعده؛ لأنّ هذا المجتمع قد نشأ على أساس أنّ الناس سواسية جميعاً ولا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى، ولا فرق في الإسلام بين عربي وأعجمي ولا بين أسود وأبيض، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿**إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾[١].

وهذا التوقع والانطباع خاطئ بأدنى تأمل في تكوين المجتمع المسلم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفي الوقائع التي اتفقت فيه بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

أمّا تكوين المجتمع آنذاك، فلأنّ المجتمع العربي إذ ذاك كان مجتمعاً بدوياً مبنياً على الولاءات القبلية الضيّقة، ولذلك فإنّ كل قبيلة كانت تفكر في مكسبها، وتريد

---

(١) سورة الحجرات: آية ١٣.

القيادة لها؛ لأنّها ترى أنّ كل شخص تولّى الأمر وهو من قبيلة أخرى فإنّه سوف يكون ولاؤه الأوّل لقومه، ويفكر في مصالحهم ويميزهم عن الآخرين بالمال والجاه وسوف يجعل الأمر فيهم من بعده، فيتعين على القبائل الأخرى أن تخضع لتلك القبيلة وتنقاد لها، كما حصل ذلك فعلاً في زمان عثمان وما بعده من أمراء بني أمية وبني العباس، وهذا أمر يستحيل القبول به من القبائل نوعاً، ولو اتفق ابتداء لم يستقر الأمر عليه، بل يؤدي إلى الفتنة والقتال، وليتأمّل المرء ما لو أُريد تعيين رئيس الدولة في هذا العصر باجتماع شيوخ العشائر واتفاقهم على رجل منهم فهل يؤدي ذلك إلى الاتفاق المستقر على واحد يترأس الآخرين وتكون له السلطة على أموالهم وأنفسهم وينقاد له الآخرون؟

ولقد كانت شبه الجزيرة العربية مؤلفة منذ قرون قبل الإسلام من قبائل كبيرة متعددة تقاتل بعضها بعضاً قتالاً قد يستمر دهراً من الزمن، وقد تتحالف بعض القبائل حماية لأمنها، ولكن التحالف بينها غير ترأّس رجل من قبيلة على قبيلة أخرى.

بل إنّ القبيلة الواحدة إذا كبرت وتفرعت ترى أنّ بعض فروعها تنهض في مقابل القبيلة الأم وتقاتل لأجل تحصيل موقع قيادي لها.

فالأنصار كانوا قبيلة واحدة، ولكن غدوا قبيلتان متقاتلان ردحاً من الزمن قبل الإسلام، حتى أنّه جاء[1] أنّ من الأسباب التي سهلت إذعانهم واستقدامهم للنبي

---

(١) السيرة النبوية (ابن هشام): ٢/ ٢٩٢.

(ﷺ) من مكة هو رجاؤهم أن يجمع الله سبحانه به (ﷺ) بينهم على الإلفة، وبقيت بعض الحساسيات بينهم في الإسلام، بل ربما كانت تظهر فيطفئها النبي (ﷺ) بثقله ومكانته.

ولقد اجتمع الأنصار بعد وفاة النبي (ﷺ) في سقيفة بني ساعدة لاختيار واحد منهم، فتشاح الأوس والخزرج على القيادة ولم يتفقوا حتى لحقهم المهاجرون الثلاثة (أبو بكر وعمر وأبو عبيدة)، ثمّ لما جاء هؤلاء عمد ابن عمّ لمرشح الخزرج سعد بن عبادة إلى بيعة أبي بكر قبل أي اتفاق عليه منافسةً لسعد بن عبادة حتى يخرج الأمر من يده، وعمد رئيس الأوس بعده إلى مبايعته أيضاً لهذه الغاية، ووقع بينهم مشادة مذكورة في التأريخ[١]، فلم تكن الأوس تحتمل رئاسة واحد من الخزرج عليها، وكذا الخزرج لم تحتمل رئاسة واحد من الأوس عليها، وهما من أصل واحد.

وهذه قريش وهي قبيلة واحدة ذات فروع متعددة أنبلها وأشرفها فرع بني هاشم الذي بُعث منه النبي (ﷺ)، وكان ينافسه في الجاهلية فرع بني أمية الذي كان معروفاً بالمكر والدهاء، وكان لقريش فروع أخرى بعضها خامل كفرع بني تيم (الذي ينتمي إليه أبو بكر)، وفرع بني عدي (الذي ينتمي إليه عمر)، ولقد جاء المهاجرون الثلاثة من سائر فروع قريش (أبو بكر وعمر وأبو عبيدة) إلى سقيفة بني ساعدة التي اجتمع فيها الأنصار لتعيين من يتولى الأمر بعد النبي (ﷺ)، واحتجوا

---

(١) لاحظ: الإمامة والسياسة (ابن قتيبة): ١/٢١ وما بعد، تاريخ الطبري: ٢/٤٥٥ وما بعد، وغيرهما.

لأولوية قريش بأنّهم قبيلة النبي (صلى الله عليه وآله)، ولم يخبروا سائر فروع قريش ـ حتى عشيرته (صلى الله عليه وآله) الأقربين وهم بنو هاشم ـ فيما يبدو أنّه من جهة الخشية من غلبتهم في الاحتجاج، ثمّ هؤلاء الأنصار والمهاجرون الثلاثة الذين احتجوا في سقيفة بني ساعدة تشاجروا واحتدوا حتى اقترح بعض الأنصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، وهدّد بعضهم بعضاً حتى استقر الأمر على أبي بكر بالتهديد والوعيد والمباغتة، ولم تجر المشورة على أساس المؤهلات بتاتاً كما سيأتي توضيح ذلك في الأمر الرابع.

وقد امتنع الإمام عليّ (عليه السلام) من بيعة أبي بكر لعدة أشهر باتفاق المؤرخين والمحدثين إلى أن استجد ما خاف معه اتساع الردة والفتنة بين المسلمين.

ثمّ كانت حروب المنع من الزكاة والردة التي لا يبعد أنّ أساس بعضها كان سياسياً من جهة عدم استعداد بعض القبائل للخضوع لأبي بكر أو لحكم قبيلة أخرى، وعبّروا عن ذلك بالامتناع من أداء زكاتهم إلى الحكومة أو ارتدادهم من الدين.

ثمّ مقتضى الشورى في النظام القبلي جمع زعماء القبائل من جميع الجزيرة العربية من عمان إلى اليمن إلى المدينة إلى نجد إلى مكة إلى أطراف الشام والعراق؛ لأنّ زعيم كل قبيلة يمثل تلك القبيلة كما يقع مثل ذلك عند تحالف القبائل، ثمّ الأخذ برأي الأكثرية منهم بعد المشورة، ومن الواضح لكل من اطلع على التكوين القبلي بشكل عام والتكوين القبلي في تلك الفترة بشكل خاص أنّ ذلك أمر لم يكن عملياً ولا كان من المتوقع أن يؤدي إلى اتفاق مستقر بينهم على رئاسة واحد ما دام العمر، بل لو

عقدت المشورة على هذا الوجه لم تكن مؤثرةً إلا في فتح شهية كل قبيلة للرئاسة وشعورها بالهوان والذل من الخضوع لشخص من قبيلة أخرى، واقتراح صيغ للمحاصصة بينهم.

وأمّا الوقائع التي اتفقت بعد النبي (ﷺ) فهي توضح وضوحاً مؤكداً للغاية أنّ أحداً لم ير طريق المشورة سبيلاً إلى تعيين الحاكم، فقد لاحظنا الآن أنّ السقيفة لم تبتنِ إلا على الاجتماع بين ثلاثة من المهاجرين تكلموا باسم قريش ـ وهم ينتمون إلى بعض فروعها من غير إخبار باقي فروعها ومنها الفرع الأبرز وهو بنو هاشم فرع النبي (ﷺ) ـ وبين قبيلتي الأوس والخزرج (المعبّر عنهم بالأنصار) دون سائر القبائل العربية التي كانت خارج المدينة حتى المهاجرين منها إلى المدينة، كما لم يشمل الاجتماع المهاجرين من غير العرب من قبيل سلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي، فهؤلاء كلهم لم يشتركوا لا في الترشيح ولا في إعطاء المشورة.

وأمّا بعد السقيفة فمن الواضح جريان السيرة على التعيين أو المغالبة، فأبو بكر عين عمر بلا استشارة لأحد، وعمر عيّن الأمر في ستة الشورى بلا استشارة أحد وعيّن نظاماً للترجيح يؤول إلى تعيين عثمان حسب رأيه الشخصي.

والحالة المفردة التي تحققت فيها مشورة حقيقية بين أهل الحل والعقد وجمهور الناس هي خلافة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد فلت الأمر من يد الخليفة السابق عثمان، ولو استطاع لحال دون ذلك، لكنه قُتِل، وهو يأمل البقاء، فلم يعهد إلى أحد بالخلافة.

كما أنّ الأمر في العهد الأموي والعباسي جرى ـ بعد الاستيلاء ابتداء على الأمر

بالغلبة - على التوريث والتعيين.

فكيف يمكن أن يتوقع أي باحث مطلع أنّ الشورى كانت أمراً عملياً لتعيين الحاكم بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، مضافاً إلى ما أشير إليه سابقاً من أنّ الأصل هو وجود تعيين وتنصيص إلهي في الدين حسب دلالة مجموع النصوص الشرعية، وعلى ذلك جرت السنة الإلهية، فالخروج عن ذلك لن يكون إلا لموانع تعيقه.

٣. هل عوّل النبي (صلى الله عليه وآله) على مبدأ الشورى لنظم الحكم فيما بعده، أو على تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام)؟

والأمر الثالث: في أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لم يُعوّل على مبدأ الشورى بين الناس لنظم الحكم فيما بعده، بل على مبدأ الإرجاع إلى أهل البيت (عليهم السلام).

إنّ مِن الخطأ الواضح الذي يجده أي باحث بعد الاطلاع على سير الحوادث التأريخية والآثار الروائية ادعاء تعويل النبي (صلى الله عليه وآله) في أمر تعيين الولاء الخاص - السياسي - على مبدأ الشورى بين الصحابة، وذلك لوجوه ثلاثة:

الوجه الأوّل: إجمالي، وهو أنّنا على الإجمال لا نجد تلقي الصحابة لهذا المبدأ؛ إذ لا نجد ذكره والاحتجاج به في الحديث عن مَن ينبغي أن يتولى الأمر، فلا تجد في السقيفة ذكراً للشورى ولا طرحاً لها في سائر مراحل انتقال الحكم بعدها، بل لا نجد العمل بها؛ إذ لو فرض تحقق المشورة في السقيفة - وهو فرض خاطئ كما أشرنا إليه من قبل وسيأتي مزيد تفصيله - فإنّا نجد بعد سنتين فقط من وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) أنّ أبا بكر بادر إلى تعيين صاحبه ووزيره عمر دون مشورة أحد بتاتاً، وفي الانتقال الثالث

للحكم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) بادر عمر إلى تعيين ستة فقط لشورى الحكم والخلافة من دون أن يكون لسائر الصحابة حق الترشيح ولا الانتخاب، فلو كانت الشورى في وصية النبي (صلى الله عليه وآله) في الحكم فلماذا لم يتم تطبيقها إلا مرة واحدة مفترضة فحسب؟!

الوجه الثاني: أنّ النصوص التأريخية الصادرة مِن النبي (صلى الله عليه وآله) تتضمن بجلاء أنّه (صلى الله عليه وآله) كان يعوّل في سلامة الأمّة مِن الفتن الاجتماعية والسياسية والدينية الناشئة عن تعارض الولاءات بين الناس على الولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، والتمسك بهم مع القرآن الكريم، وهو يدل على أنّ القرآن يفي بالجانب النظري الصامت، وأهل البيت (عليهم السلام) يمثلون الجانب العملي الناطق بما يقتضيه القرآن الكريم، كما هو مفاد حديث الثقلين الذي تضمّنته خطبة الغدير وخطبة عرفات من قبل، كما أنّ سائر الوقائع والأقوال الصادرة من النبي (صلى الله عليه وآله) من قبل تمثل إرهاصات واضحة إلى هذا المبدأ تدرجاً في بيان ذلك للناس.

كما أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) عند توليه الخلافة جاهر بمبدأ تفرد أهل البيت (عليهم السلام) وفي سائر خطبه ورسائله مجاهرة واسعة لا يستطيع تجاهلها أيّ مؤرخ موضوعي، كما وصفنا جانباً من ذلك في موضعه من هذه الأبحاث، وقد أدّى ذلك إلى حدوث ظاهرة التشيّع في الكوفة التي اتخذها (عليه السلام) عاصمة له، ومنها انتشر التشيّع إلى سائر الأقطار بعد اضطهاد الشيعة فيها، وكان سائر الأئمة مِن آل البيت (عليهم السلام) يبلّغون مبدأ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) ويجرون عليه مع مداراة جمهور المسلمين.

الوجه الثالث: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لو كان قد عوّل على الشورى بين الصحابة

لبلّغهم ذلك، ومقتضى هذا التبليغ أن يبيّن لهم موضوعين:

الموضوع الأوّل: أن يرجعهم (صلى الله عليه وآله) إلى مبدأ المشورة فعلاً، ويهتم ببيانه والتأكيد عليه، فيقول ـ مثلاً ـ في مجتمع جماهيري كحجة الوداع: (إنّي أكاد أدعى فأجيب، فإذا مضيت إلى ربي فعليكم بالمشورة فيما بينكم وأجمعوا رأيكم على رجل منكم يكون لله فيه رضا وللناس فيه رغبة حتى يلي أمركم، فإذا فعلتم ذلك وجب ولاؤه عليكم ومبايعتكم إياه، كما يجب ذلك لي عليكم، فمَن نزع يده من طاعته فقد ردّ عليّ ومَن ردّ عليّ فقد ردّ على الله عزّ وجل).

ومن المعلوم أنّه لم يُنقل عنه (صلى الله عليه وآله) أي نصّ مِن هذا القبيل أو ما يشبهه بتاتاً.

كما لم يستند الصحابة إليها عند الاختلاف في السقيفة وما بعدها، بل لم يعملوا بمبدأ المشورة فيما بعد السقيفة حيث استبدّ أبو بكر قرب وفاته بتعيين عمر بعده مِن غير أن يستشير أحداً، وكذلك استبدّ عمر بتعيين ستة فقط.

وقد يخطر في الذهن إمكان تعويل النبي (صلى الله عليه وآله) على الآية القرآنية التي تصف المؤمنين بأنّ أمرهم شورى بينهم.

ولكنّ ذلك غير واردٍ ـ كما أشرنا من قبل ـ لوجوه ثلاثة:

١. إنّ مِن المعلوم أنّ هذا المقدار لا يكفي في التأسيس لمنهج جديد في الحكم في مجتمع حديث عهد بالتوحّد وقريب مِن الاختلاف كما كان عليه حال المجتمع العربي بعد الإسلام، حيث لم يتجاوز على انعقاده أكثر من عشر سنوات، بل لم يمرّ على انطواء أكثرهم تحت هذا الكيان الجديد أكثر من سنة أو سنتين أو ثلاث؛ إذ كان هذا الكيان قبل فتح مكة في السنة السابعة للهجرة محصوراً بالمدينة، ثمّ انضم إليه

أهل مكة الذين أسلم كثير منهم كرهاً لا طوعاً فكانوا في حقيقة الأمر أقرب إلى النفاق منهم إلى الإيمان، ثمّ لما فتحت مكة التي كانت بمثابة عاصمة الجزيرة العربية انكسرت شوكة الشرك في نواحي الجزيرة كلها وعظمت شوكة الاسلام فأصبحت القبائل تدخل في دين الله تعالى أفواجاً وتفِد على النبي (ﷺ) لإعلان إسلامها، حتى سُميت السنة العاشرة بعام الوفود من جهة كثرة وفود القبائل عليه (ﷺ) في المدينة.

إذاً كان مِن الضروري في مثل هذه الحالة التأكيد على هذا المبدأ بذكره والتثقيف عليه لجمهور الناس، وخصوصاً مَن يكون مِن أهل الحل والعقد أو يكون مظنة لتصدي الأمر، ولو بذكر هذه الآية وتلاوتها على مسامع المسلمين ليكون لها الوقع المناسب في أذهانهم ونفوسهم، لا سيما أنّ هذا الأمر يعارض نزعات الاستئثار والاستبداد التي هي الحالة الغالبة لدى القبائل والحكام، بل يتصدى الحاكم نوعاً لتعيين مَن بعده دون أن يشاور فيه الآخرين كما فعل أبو بكر وعمر وعامة الخلفاء.

٢. إنّ الآية لم تُشر إلى مقام الحكم خاصة، بل يمتنع نظرها إلى ذلك خاصة؛ لأنّها نزلت في أواسط العهد المكي الذي كان المسلمون حينه عدداً قليلاً يعيشون بين جمهور المشركين، وهم مستضعفون خائفون لا يجدون أفقاً أمام أعينهم إلا التمسك بالأمل في تغيير الله تعالى للأمور، وربما كانوا لا يحلمون بأن يكونوا في يوم من الأيام كياناً مالكاً لزمام الأمر في الجزيرة العربية، بل كان أقصى حلمهم أن يتركهم المشركون وشأنهم ولا يفتنونهم عن دينهم.

إذاً لا نظر في الآية إلى خصوص مقام الحكم، وإنما وصفت المؤمنين بالمشورة في

أمرهم بنحو عام، وقد يكون النظر إلى المشورة من جهة ما فيها من معاني الرشد والفضيلة والحكمة؛ لأنّ الإيمان ـ بحسب تأكيد القرآن الكريم والنصوص النبوية وكلمات الأئمة مِن أهل البيت (عليهم السلام) مثلما جاء في نهج البلاغة ـ يساوق الرشد والفضيلة والحكمة التي جعلت غاية لإرسال الرسل وبعث الأنبياء (عليهم السلام)..

أمّا معنى الرشد في المشورة مع الآخرين؛ فذلك من حيث انتفاع المرء بالمشورة بعقول الآخرين.

وأمّا معاني الفضيلة فيها؛ فلأنّها تعبّر عن التواضع وعدم الأنانية، كما أنّها تمثّل الرفق والمداراة مع الناس وذلك أمر مستحسن، وإذا كان المرء متولياً لشأن خاص أو عام يتعلق بغيره مثل القاصرين ففي المشورة رعاية للنصح الواجب عليه تجاه مَن وَلِيَ أمره.

وأمّا موافقة ذلك للحكمة؛ فلأنّها تقي مِن الفتنة والاختلاف لأنّها توجب تقريب النفوس وطيب خاطرها، كما قال تعالى لرسوله: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾(١)

ولذلك فإنّه يستحسن مِن المرء المشورة في أموره الخاصة أو التي يشارك غيره فيها من أجل هذه المعاني المذكورة، ومِن ثمّ يحسن لولي الأمر الذي تمت الولاية له على وجه مشروع أن يشاور غيره في قرارته المتعلقة بالأمور والمهام المناطة به رغم أنه

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

يملك صلاحية البتّ بالموضوع.

٣.إنّ معنى المشورة لا تعني بتاتاً اتخاذ موقف جماعي ليكون بمعنى رأي الأكثرية كما يلائم ذلك المعنى الصالح لأن يكون أساساً للحكم المشروع.

بل تطلق المشورة على تبني الشخص موقفاً ورأياً في ضوء استشارة الآخرين عن وجه الحكمة ومقتضى الوظيفة والسبيل الملائم لبلوغ الغاية المنظورة له، فيكون هو بنفسه صاحب القرار فيما يفعله ولا يفعله، وإنّما يستعين برأي الآخرين استرشاداً لا مشاركة منهم في القرار.

وبهذا المعنى حثت الآية السابقة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على المشورة مع الناس، ليبتّ هو وحده في الموضوع وفق تشخيصه للصلاح مِن غير أن يكون ملزماً بتبني ما أُشير به عليه.

ولذلك يصحّ القول: أنّ الآية لم تتضمن بشكل خاص أنّ المشورة دخيلة في مشروعية تولي الأمر واكتساب صلاحية الحكم، كما لا تفيد دخالتها ودخالة الأخذ بها في مشروعية القرار، بل يكون تقييم الموقف في ضوء المشورة من صلاحيات مَن يلي الأمر أو يحق له أن يليها.

على أنّنا لا نريد أن ننفي بذلك كله أنّ هذه الآية هي آية ملهمة فعلاً، وأنّها قد تشتمل في جملة مداليلها على ما كان مركوزاً ولا يزال في أذهان العقلاء والمسلمين جميعاً من ذمّ الاستبداد في تولي الحكم، والتوصية بالمشورة فيه، والإشارة إلى ما تنطوي عليه المشورة في الشأن العام مِن رعاية لحقوق الناس في المشاركة في الأمر والقرار.

لكن الغرض أنّ هذه الآية المفردة ـ والتي جاءت في سورة مكية نزلت في زمان كان المسلمون فيه أفراداً مستضعفين قبل نحو خمسة عشر سنة مِن وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) ـ لا تكفي في الدلالة على النظر إلى تعليم المسلمين مبدأ المشورة في الحكم كصيغة يجب اتباعها ـ بعد رحيله (صلى الله عليه وآله) ـ لمن يجب ولاؤه على المسلمين.

الموضوع الثاني: مما كان يلزم بيانه من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) لو كان ناظراً إلى الشورى أن يبيّن لهم ولو على سبيل الإجمال حدوداً ضرورية مهمة للشورى لا يُستغنى عنها، ويقي من الإبهام والتفرق والفتنة والأَوْل إلى الاستبداد كما وقع ذلك فعلاً بعده منذ السقيفة وما بعدها، وقد كان (صلى الله عليه وآله) يتوقع حدوث التفرق والفتنة والقتال من بعده، وذلك يؤكد ضرورة الحاجة إلى ذلك.

وهذه الحدود التي يفترض بيانها من قبله (صلى الله عليه وآله) للشورى إذا كان يعول عليها هي كما يلي:

أوّلاً: أن يحدّد (صلى الله عليه وآله) مَن يصحّ أن يترشح ويتولى الأمر مِن المسلمين بالمشورة من جهات:

١.إنه هل يكفي أن يكون المرشح من المسلمين فيشمل المستسلمين المنافقين غير المؤمنين بالدين كما في بعض أهل المدينة، وكثير من الأعراب من حولها، وكما في الطلقاء الذين أسلموا كرهاً يوم فتح مكة مثل أبي سفيان وابنه معاوية، أو يعتبر أن يكون المرشح من المؤمنين حقاً.

٢.وإذا اختصّ المرشح بالمؤمنين فهل يشمل مطلق المؤمنين سواء كانوا عدولاً أم فسّاقاً أم يختص بالعدول منهم.

٣.ثُمّ إذا اختص بالعدول فهل العدول يشمل الجميع ولو كانوا حديثي عهد بالإيمان، أم يختص بالسابقين إلى الإيمان، أو خصوص مَن كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) راضياً عنه منهم حتى وفاته كما حُكي عن عمر استناده في تعيين ستة الشورى إلى أنّ هؤلاء الستة قد مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو راضٍ عنهم، وإن كان هذا التحديد غريباً جداً.

٤.ثمّ هل يعتبر في المرشح صفات كمالية مساعدة على تولي الأمر مثل العلم والفضل والشجاعة والأخلاق الكريمة والحزم والعمر الخاص، أو لا يعتبر شيء من ذلك.

٥.ثمّ أن يكون المرشّح مِن قبيلة خاصة أو قوم خاص حيث هناك وجوه متعددة مال إلى كل واحد فريق من المسلمين:

الأوّل: أن يكون المرشح من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وذريتهم والمراد بهم الإمام عليّ وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، وعلى هذا جرت الزيدية لاحقاً لفهمهم ذلك من النصوص النبوية والآثار الواردة عن الإمام عليّ (عليه السلام) التي تتضمن امتياز أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فحملوا ذلك على الامتياز السياسي لا الاصطفاء المعنوي والعلمي والسياسي جميعاً كما عليه الإمامية.

الثاني: أن يكونوا من بني هاشم الذين كانوا هم أنصار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مكة وقد حموه ووقوه من كثير من الاضطهاد ومن القتل من قبل قريش، وعانوا من حصار قريش عليهم في شعب أبي طالب لمدة ثلاث سنوات عناء شديداً، وكان أحدهم وهو الإمام (عليه السلام) هو الذي وقاه من القتل بالمبيت في ليلة هجرته (صلى الله عليه وآله وسلم) سراً إلى المدينة، ثمّ كانوا في المدينة أيضاً أصحاب ثقل مميز في حفظ الإسلام حتى حموا

المسلمين عن أخطار لم يستطع غيرهم حمايتهم منها، مثل قتال الإمام عليّ (عليه السلام) يوم الأحزاب، وقد ميزهم الله منذ السنة الثانية للهجرة بأن جعل لهم سهماً في الخمس وفي الفيء.

وعلى هذا الوجه جرى فريق من الهاشميين ومن جملتهم العباسيون الذين استولوا على الحكم منذ الثلث الثاني من القرن الثاني واستمر حكمهم لعدة قرون.

الثالث: أنّه لا بدّ أن يكون المرشح من قريش[1] التي كانت تعتبر أشرف القبائل العربية، كما جاء في بعض الروايات وأخذ بها بعض أهل الحديث والفقه، ويوافق ذلك رغبة فروع قريش غير بني هاشم، فهم كانوا يرون أنّهم أحق بالأمر لأنّهم قوم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان ذلك حجّة المهاجرين الثلاثة ـ أبي بكر وعمر وأبي عبيدة ـ في السقيفة إذ عارضوا الأنصار بأنّ الأمر في قوم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعشيرته.

الرابع: أنّه يعتبر أن يكون من الأنصار الذين آووا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ونصروه، كما يناسب احتجاج الأنصار في السقيفة على هؤلاء المهاجرين.

الخامس: أنّه لا بدّ أن يكون المرشح من العرب، ويجوز أن يكون من أيّة قبيلة من قبائلها فلا يجوز الخلافة لمثل سلمان الفارسي وبلال الحبشي وصهيب الرومي.

السادس: أنّه يجوز أن تكون الخلافة في أيّ شخص ومن أيّ قوم، ونُسب ذلك إلى جماعة منهم أبو حنيفة، وقيل إنّ العثمانيين الأتراك اختاروا المذهب الحنفي لأجل ذلك.

---

(١) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ١٢٧/٨.

وهكذا يلاحظ أنّ النصوص المتشابهة والعصبيات القومية أدّت إلى احتمالات ووجوه كان لها حضور في الفتن والصراعات التي وقعت في الإسلام.

وثانياً: أن يبيّن النبي (ﷺ) أيضاً حدود مَن يحقّ له المشاركة في الشورى وانتخاب الخليفة، فهل هم عامة الناس مباشرة، أم خصوص الوجهاء والشخصيات النافذة منهم بمختلف قبائلهم وانتماءاتهم، أم خصوص الوجوه والزعماء مِن قبائل معينة، مثلاً خصوص القبائل التي كان لها الدور الأبرز في المنظور القبلي في إيجاد هذا الكيان، ونعني قبيلة قريش التي ينتمي إليها النبي (ﷺ)، وقبائل الأنصار التي نصرته وآوته حتى نشأ هذا الكيان واتسع، كما جرى عليه الأمر لاحقاً في السقيفة، حيث كانت العبرة بموافقة المهاجرين والأنصار، واشتهر أنّها أصبحت سُنّة بعد ذلك، ولكن عمر في ستة الشورى التي عقدها لتعيين الخليفة بعد وفاته حرم الأنصار من المشاركة في الشورى، حيث أناط الاختيار بستة من مهاجري قريش، ولم يبق للأنصار إلا تنفيذ ما تختاره قريش.

وثالثاً: أن يبيّن النبي (ﷺ) الترجيح في حال الاختلاف والانقسام وإصرار كلّ فريق على رأيه وترشيحه، فهل يكون الترجيح بالعدد، أم بالانتماء، أم بالفضائل مِن قبيل العلم والسابقة والجهاد، أم بغير ذلك.

ورابعاً: أن يبيّن النبي (ﷺ) أمَد عملية الشورى فهل يكون مفتوحاً؟ وهو لا يبدو معقولاً؛ لأنه قد ينجرّ إلى التسويف ثمّ القتال بين الأطراف. أم لا بدّ أن تنتهي إلى نتيجة خلال فترة محددة كثلاثة أيام مثلاً كما جعلها عمر في ستة الشورى الذين عينهم قرب مماته؟

وما هي الضمانة الإجرائية في حال عدم البتّ في الأجل المضروب، وقد أمر عمر بقتل مَن يتخلّف مِن الستة بعد ثلاثة أيام ضماناً لعدم تجاوز الفترة التي حدّدها.

خامساً: أن يبيّن أمد الولاية، فهل هي مؤقتة أو يبقى مَن تولى الأمر على ولايته ما دام حياً؟ ثمّ هل ينعزل مَن تولى الأمر إذا طرأ عليه الفسق بالظلم أو الفجور، أو رأى الناس الذين كانوا أطرافَ المشورة في تعيينه أنه خرج عن صلاحية الحكم؟ وقد اتفق في آخر عهد عثمان مطالبة كثيرٍ مِن المهاجرين والأنصار عثمان بالكفّ عن إيثار قومه أو الاستقالة، فامتنع، وحُكي عنه أنّه قال: (لا أنزع قميصاً ألبسنيه الله تعالى)[1].

وسادساً: أن يبيّن أنّه هل يحق لمن عُيِّن بالشورى أن يعيَّن من بعده من شاء؟ وهذه هي المعضلة التي وقعت في الإسلام وأدّت إلى الحكم الوراثي حيث إنّ أبا بكر عيّن عمر من بعده دون استشارة أحد، وعمر جعل الأمر في ستة أيضاً من دون استشارة أحد، ثمّ معاوية بعد تغلّبه على الأمر جعل الحكم وراثياً، فكان كذلك في بني أمية حتى انقرض حكمهم.

فهذه الحدود الستة لمشروعية الشورى هي حدود مهمة للغاية، وهي مرشحة لحدوث الاختلاف فيها، بل لاحظنا أنّ ما اعتبر مشورة في السقيفة بين الحاضرين فيها وقع فيه الخلاف في من يتعيّن بالشورى ويحق له المشاركة فيها، فالأنصار زعموا أوّلاً أنّ الأمر فيهم ويكون بالمشورة بينهم دون الآخرين، والمهاجرون الثلاثة زعموا

(١) لاحظ تاريخ الطبري: ٣/٤٠٩.

أنّ الأمر في قريش والمشورة تكون فيهم، وعلى ذلك استقر الأمر في السقيفة كما سيأتي إيضاحه.

وقد لوحظ أنّ عمر قُبيل وفاته تصدّى لتحديد الشورى فجعلها في ستة مِن قبيلة النبي (ﷺ) وهي قريش، ومِن المهاجرين منهم خاصة، فكان الاختيار منهم وإليهم دون غيرهم من رجال قريش والأنصار وسائر القبائل، واعتبر خصوصية هؤلاء أنّ النبي (ﷺ) توفي وهو راضٍ عنهم، كما أنّه جعل للشورى أجلاً لا تتعداه، وهو ثلاثة أيام، وأمر بقتل مَن يتخلف عنها، وجعل الترجيح في حال الانقسام على وجه متساوٍ برأي عبد الرحمن بن عوف، وهو ما أدّى إلى تعيين عثمان.

إذاً مِن الخطأ جداً القول بأنّ النبي (ﷺ) قد عوّل على المشورة بين المسلمين في تعيين مَن ينعقد له الولاء من بعده، ولم يَفهم أحدٌ أنه (ﷺ) وجّه إلى ذلك توجيهاً خاصاً، ولم يُنقل عنه (ﷺ) شيء يفي بذلك.

٤.هل عمل أهل الحل والعقد من الصحابة بعد النبي (ﷺ) بمبدأ الشورى؟

والأمر الرابع: أنّ الصحابة هل عملوا بعد النبي (ﷺ) وفق مبدأ الشورى؟

فقد يظن أنّ الصحابة جروا على مبدأ الشورى بعد النبي (ﷺ) ولكن الواقع أنّ هذا الظن خطأٌ واضح للغاية أيضاً:

فأمّا أبو بكر فقد استبدّ في المرحلة الثانية من نقل السلطة بعد سنتين من وفاة النبي (ﷺ) بتعيين عمر دون مشورة.

وأمّا عمر فقد عيّن أيضاً في المرحلة الثالثة من نقل السلطة بعد أربعة عشر سنة

من وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) مَن يتولى أمر الأمّة دون مشورة لأحد، لكنّه جعل التعيين في ستة أشخاص على أن يتشاوروا في ذلك فيما بينهم، ومع ذاك جعل الترجيح بأحد الستة وهو ابن عوف، وذلك ترجيح شخصي وليس وفق معيار عام.

وقد اقتفى أثرهما عامة خلفاء بني أمية وبني العباس، حيث كان الخليفة يعيّن مَن يتولى الأمر بعده، بعد أن ابتنت الخلافة في أولها على الاستيلاء بالغلبة.

وأمّا ما جرى في السقيفة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) مباشرة - وهي المرحلة الأولى من عقد السلطة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) - فهو الذي قد يظن أنّه كان مبنياً على الشورى وقد وجهت بذلك مشروعية بيعة أبي بكر فيما بعد..

ولكن من الواضح بأدنى تأمّل فيما جرى في السقيفة أنّه لم يكن مصداقاً للشورى بين المسلمين، ولا مبنياً عليها في منظور الحضور فيها، بل لم يكن أمر الشورى مطروحاً في المحادثات التي جرت فيها؛ وذلك لأنّ عملية الشورى تقتضي أن يُدعى جميع المسلمين مِن القبائل كلها، أو ممثليهم بحسب العرف، وهم الوجوه والوجهاء مِن القبيلة إلى الحضور في اجتماع عام لأجل مداولة الموضوع، وتحري الأصلح، ثمّ يُبنى على ما تمخض عنه بالاتفاق أو ما بمثابته من الغلبة الساحقة، فيذعن به الجميع، وهذا ما لم يتحقق في اجتماع السقيفة كما رواه المحدثون والمؤرخون[1] بحال؛ وذلك من وجوه متعددة:

---

(١) لاحظ: صحيح البخاري: ٨/٢٦، تاريخ الطبري: ٢/٤٤٦، و٤٥٨ و٤٥٩، فقد روى البخاري: بإسناده إلى عبد الله بن عباس عن عمر أنه قال في خطبة له في أواخر أمره على المنبر: (ثم إنه بلغني أنّ قائلاً منكم يقول والله لو مات عمر بايعت فلاناً، فلا يغترن امرؤ أن يقول إنما

كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وأنها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا، وأنه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة وخالف عنا علي والزبير ومن معهما واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لقينا رجلان منهم صالحان فذكرا ما تمالى عليه القوم فقالا أين تريدون يا معشر المهاجرين، فقلنا نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا لا عليكم أن لا تقربوهم اقضوا أمركم، فقلت والله لنأتينهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم، فقلت من هذا، قالوا هذا سعد بن عبادة، فقلت ماله، قالوا يوعك، فلما جلسنا قليلا تشهد خطيبهم فأثنى على الله لما هو أهله ثم قال أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام وأنتم معشر المهاجرين رهط، وقد دفت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر فلما سكت أردت أن أتكلم وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت أداري منه بعض الحد فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر على رسلك فكرهت أن أغضبه، فتكلم أبو بكر فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديهته مثلها أو أفضل حتى سكت، فقال ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ولم يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش هم أوسط العرب نسباً وداراً وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر اللّهم إلا أن تسول إليّ نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن، فقال قائل الأنصار أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، فكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده

الوجه الأوّل:

إنّ ما جرى في السقيفة ابتنى على اعتبار هذا الأمر من صلاحية جماعة معروفين محدودين عدداً اعتبرت نفسها أنّها أهل الحل والعقد في هذا الشأن لمزيد خصوصية لهم بالنبي (صلى الله عليه وآله)، وليس جميع المسلمين، وهي طائفتان:

إحداهما: الأنصار الذين آووا النبي (صلى الله عليه وآله) ونصروه.

والأخرى: المهاجرون قبل الفتح من قبيلة النبي (صلى الله عليه وآله)؛ بالنظر إلى أنّهم كانوا قومه (صلى الله عليه وآله) مع هجرتهم معه ولأجله.

وأمّا باقي العرب كالذين كانوا حول المدينة أو في مكة أو سائر نواحي الجزيرة العربية كالطائف فلم يكونوا مشمولين لا عامتهم ولا خاصتهم من شيوخهم ووجهائهم وأهل الحل والعقد منهم، لا بالترشيح ولا بالاختيار في اجتماع السقيفة.

إذاً فما يمكن أن يطرح بدواً في ادعاء ابتناء الأمر في السقيفة على الشورى ليس هو الشورى بين المسلمين كلهم، بل بين طائفتين محدودتين جداً فحسب، هما أنصار النبي والمهاجرون قبل الفتح من عشيرته فقط.

فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار، ونزونا على سعد بن عبادة فقال قائل منهم قتلتم سعد بن عبادة فقلت قتل الله سعد بن عبادة، قال عمر وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكون فساد فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا).

الوجه الثاني:

إنّ هؤلاء الجماعة المعروفة والمحدودة عدداً ـ وهم الأنصار والمهاجرون من قريش قبل الفتح ـ لم يرغبوا ولم يدعوا إلى اجتماع جامع لكلّ مَن يكون مِن هاتين الطائفتين، بل كانوا منقسمين إلى فئات ثلاث..

فئتان منها تريدان إبرام الأمر لنفسها دون إطلاع الباقي، وقد تيسر لهم ذلك بعض الشيء.

والفئة الثالثة كانت غائبة عن المشهد تماماً.

وهذه الفئات الثلاثة هي كما يلي:

الأولى: الأنصار، وهما أغلبية قبيلتين عربيتين كانتا ساكنتين في المدينة قبل الإسلام، وقد لقوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في بعض زياراتهم إلى مكة للحج بعد البعثة وآمنوا به وبايعوه على أن يحموه، ثمّ لمّا كادت قريش أن تقتله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذهب إلى المدينة فآوته الأنصار، ولمّا تعقّبته قريش إلى المدينة حمته وقاتلت مِن دونه.

وإنّما قلنا أغلبية هاتين القبيلتين؛ لأنّ من الواضح تاريخياً أنّ جميعهم لم يكونوا من المؤمنين ولا السابقين، بل كان فيهم جماعة غير قليلة ـ تبلغ المئات ـ عُدّوا من المنافقين، ويُذكر أنّ رأسهم كان (عبد الله بن أبي ابن سلول) وكان من الخزرج، وكان له موقع مميز فيها قبل الإسلام حتى قيل إنّه كاد أن ينصب ملكاً إذ ذاك، فحال دونه الإسلام، وكان له أتباع بالمئات، وهم قد يشاركون في الحروب بتثاقل ويثيرون الشبهة، وقد يمتنعون كما عرض ذلك القرآن الكريم في سور متعددة منها سورة التوبة التي نزلت في السنة التاسعة للهجرة، أي قبل وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بسنة

واحدة فقط.

الثانية: المهاجرون الثلاثة ـ أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ـ الذين بلغهم اجتماع الأنصار لأجل البتّ في ولاية الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فحضروه وقالوا: إنّ حق ولاية الأمر إنما هو لقريش؛ لأنّهم عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله)، من المتوقع أنّ أجواء قبيلة قريش (غير بني هاشم) كانت متوافقة في العمق مع المهاجرين الثلاثة في تصدي رجل من قريش غير بني هاشم للأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وربما كان متوافقاً مع تصدي أبي بكر لأنّه أسن هؤلاء، وربما كان أسبقهم إلى الإسلام، على أنّه شيخ كبير، وكان عمره قريب من عمر النبي (صلى الله عليه وآله)، فلا يتوقع بقاؤه بعد النبي (صلى الله عليه وآله) كثيراً، ولم يبق فعلاً أكثر من سنتين.

الثالثة: الإمام عليّ (عليه السلام) ومَن معه مِن بني هاشم وغيرهم كالزبير بن العوام، وهُم لم يطّلعوا على اجتماع السقيفة ولا ما جرى فيها مِن البيعة لأبي بكر، وكانوا يتمسّكون بالإمام عليّ (عليه السلام).

وهناك فئة رابعة كانت غائبة عن الأمر في ظاهر الحال وهي عامة المهاجرين من غير بني هاشم من فروع قريش ويعد من أبرزهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله، وهم الذين اختارهم عمر قبيل وفاته كأبرز رجال قريش في ستة الشورى مع الإمام عليّ (عليه السلام) والزبير.

ومِن الملحوظ بالنظر إلى ما جرى في السقيفة:

أنّ الفئة الأولى ـ وهُم الأنصار الذين بادروا إلى الاجتماع فيما بينهم لمداولة الموضوع ـ لم يكونوا راغبين في إشراك غيرهم في البتّ في شأن ولاية الأمر، ولذلك لم

يبلّغوا الآخرين بهذا الاجتماع، بما فيهم المهاجرون من قبيلة النبي (صلى الله عليه وآله) مِن أهل البيت (عليهم السلام) وسائر بني هاشم وغيرهم مِن بطون قريش مثل أبي بكر وعمر، كما أنّهم لم يرشحوا فيما بينهم أحداً مِن غيرهم لتولي الأمر، بل كانوا في صدد إبرام الأمر بأنفسهم ولأنفسهم بالبيعة لواحد منهم؛ ليسبقوا المهاجرين بالأمر ويجعلوهم أمام الأمر الواقع، وأمّا مجيء المهاجرين الثلاثة المذكورين إلى السقيفة فإنّما كان مباغتة للأنصار بعدما بلغهم انعقاد هذا الاجتماع.

ثُمَّ إنّ الفئة الثانية ـ أي المهاجرين الثلاثة الذين اطلعوا على اجتماع الأنصار وحضروه ـ كانوا أيضاً على هذه الصفة تجاه من غاب من باقي المهاجرين مِن أهل البيت وبني هاشم ومَن معهم، فهم وإن تمسّكوا بحق قريش في ميراث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، إلّا أنّهم لم يُطْلعوا غيرهم من المهاجرين على هذا الاجتماع، ولا طرحوا اسم غيرهم كمرشح لولاية الأمر، بل سعوا ـ وهم على قلب رجل واحد ـ على إبرام الأمر لأحدهم.

وقد تيسر لهم ذلك فعلاً، وبايعوا أسنَّهم وأسبقهم إلى الإسلام ـ وهو أبو بكر ـ مِن غير أخذ المشورة مِن أهل البيت (عليهم السلام) وباقي المهاجرين.

والحاصل: أنّ عملية الشورى في الحكم تستدعي إطلاع مَن يحق له المشاركة فيها ترشحاً واختياراً، واجتماعهم جميعاً لمداولة الموضوع والبناء على مَن يتفق عليه الحضور.

وهذا أمر لا هو مما سعى إليه الحضور في السقيفة ولا هو مما وقع فعلاً..

أمّا عدم سعي الحضور في السقيفة إلى ذلك فلإخفاء الأنصار اجتماعهم عن

المهاجرين وأهل البيت (عليهم السلام)، ثمّ إخفاء المهاجرين الثلاثة حضورهم في هذا الاجتماع عن باقي المهاجرين.

وأمّا أنّه مما لم يقع؛ فلأنّ باقي المهاجرين مِن أهل البيت (عليهم السلام) ومَن كان معهم من بني هاشم وغيرهم كالزبير لم يطلعوا على الاجتماع إلى نهايته، ولم يشاركوا في القرار فيه، بل تمّ إنجاز البيعة لأبي بكر مِن غير حضورهم ومشورتهم، وقد يبدو الأمر كذلك في ظاهر الأمر بالنسبة إلى سائر فروع قريش عدا المهاجرين الثلاثة؛ إذ لم يرد اطلاع مثل عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله، وغيرهم من مهاجري قريش.

إذاً تمّ إهمال قسم مهم مِن أهل الحل والعقد مِن المهاجرين؛ إذ لم يجر اجتماع السقيفة والبيعة لأبي بكر فيها باتفاق المؤرخين على اطلاع ولا مشورة مع الإمام عليّ (عليه السلام) الذي كان مشغولاً بتجهيز النبي (صلى الله عليه وآله)، ولا سائر بني هاشم ولا العديد من المهاجرين الآخرين مثل الزبير.

وهذا بالرغم من أنّ الحجة التي احتجّ بها النفر مِن المهاجرين على أولويتهم بالأمر مِن الأنصار ـ وهي حق قوم الرجل بخلافته ـ كان يوجب أولوية الإمام عليّ (عليه السلام) من بني هاشم عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله)؛ لأنّه مِن فرع النبي (صلى الله عليه وآله)، بل هو (عليه السلام) ابن عمه (صلى الله عليه وآله) مباشرة، كما أنّه صهره، وقد كان ربيبه منذ صغره، وأوّل من أسلم وآمن به، وهو يده الضاربة في الحروب كلها، وللنبي (صلى الله عليه وآله) فيه أقوال مميزة ومعروفة في حوادث تأريخية متّفق عليها في سيرته الكريمة، منها مؤاخاته إياه في مكة المكرمة ثمّ في المدينة المنورة، وكقوله (صلى الله عليه وآله) له (عليه السلام) قبيل غزوة تبوك: (أنت مني

بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)[١]، وكقوله في خطبة الغدير هذه ـ أمام جماهير حجاج المسلمين ـ: (مَن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه)، وغير ذلك.

فكيف تكتمل المشورة بين أهل الحل والعقد مِن قوم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ الذي لم يكن له ولد ذكر ـ من دون أن يُبلَّغ ابن عمه الذي كان منه بهذه المنزلة منذ بداية البعثة حتى لحظة وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويستمع إلى رأيه وحجته، ولا أن تُبلَّغ به عشيرته الأقربون (بنو هاشم)، وهل يقبل بمثل ذلك في الأعراف القبلية التي احتجّ القوم بها؟!

لكن المهاجرين الثلاثة لم يفعلوا شيئاً من ذلك، فلم يُشركوا أمير المؤمنين (عليه السلام) ولا بني هاشم في المشورة، ولا اقترحوا البيعة له (عليه السلام) على الأنصار، بل اقترح كل واحد منهم ـ في السقيفة بمحضر الأنصار ـ أن تكون البيعة لأحد صاحبيه، فاستقر الأمر على أبي بكر وكان ذلك طبيعياً؛ لأنّه كان أسنّ الثلاثة وأسبقهم إلى الإسلام، وقد عاش أبو بكر سنتين، ثمّ جعل الأمر لعمر، وتمنى عمر عند موته لو أنّ أبا عبيدة كان حياً ليجعل الأمر له مِن بعده، وكأنه من جهة أنّه ثالث الثلاثة من بُناة الوضع القائم في الحكم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويبدو السبب في هذا الأمر ـ وهو عدم إشراك الإمام (عليه السلام) وبني هاشم ومَن

---

(١) لاحظ: صحيح البخاريّ: ٢٠٨/٤، ١٢٩/٥، صحيح مسلم: ١٢٠/٧، المصنف للصنعاني: ٤٠٦/٥، مسند أحمد: ٣٣١/١، مناقب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) (محمد بن سليمان الكوفي): ٥٢٧/١، فضائل الصحابة (النسائي): ١٣، سبل الهدى والرشاد: ٤٤١/٥، السيرة الحلبية: ١٠٤/٣.

معهم في المشورة حول مَن يلي الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ـ واضحاً مِن المنظور التاريخي؛ إذ لو كان أمير المؤمنين (عليه السلام) حاضراً آنذاك لانحصر أمر ولي الأمر فيه؛ لامتلاكه (عليه السلام) للحجج والبراهين التي تثبت انحصار الأمر فيه (عليه السلام) بشكل لا يمكن للطرف المقابل دحضها لا من حيث المنظور الاجتماعي القبلي ولا من حيث النصوص النبوية المختصة به (عليه السلام)، كما يشهد عليه تعامله الشديد مع البيعة حينها ـ رغم وقوعها ـ وذلك باعتراضه على البيعة لأبي بكر والاستبداد بها دون أهل البيت (عليهم السلام)، وامتناعه من مبايعته لعدة أشهر، كما رواه أحمد في المسند والبخاري ومسلم في الصحيحين[1]، ثمّ إبداؤه هذا الاعتراض علناً عند توليه الخلافة من منبر الكوفة بما أدى إلى وجود التشيع وانتشاره فيها كما تكرر ذكر ذلك في هذه الأبحاث، وقد أوضحناه في بعضها.

وقد روي عن الإمام (عليه السلام) في نقد مشروعية بيعة أبي بكر كما جاء في نهج البلاغة:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم   فكيف بهذا والمشيرون غُيّب
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم   فغيرك أولى بالنبي وأقرب[2]

وهو كلام ملائم لروح سائر كلماته ومواقفه الثابتة في التاريخ.

---

(١) لاحظ: مسند أحمد: ١/٥٥، صحيح البخاري: ٥/٨٢ ـ ٨٣، وصحيح مسلم: ٥/١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) نهج البلاغة: ٥٠٢.

الوجه الثالث:

إنّ ما جرى في السقيفة مِن مداولات بين الأنصار والمهاجرين الثلاثة في شأن ولاية الأمر بعد النبي (ﷺ)، لم يكن في حقيقته مداولة ومشورة لعقد الولاء لرجل منهم باعتباره من المسلمين الذين ينبغي لأحدهم تولي الأمر بعد رحيل رسول الله (ﷺ) بالمشورة وفق أسس ومعايير موضوعية، بل كان كلّ فريق ينطلق من ولاء معين سلفاً، ويسعى إلى إتمام البيعة وفقه بعد فراغه عن أنّ الأمر هو مِن حقه حصراً.

وذلك لما بيّناه ونؤكد عليه مرة أخرى من أنّ ما جاء عن حادثة السقيفة وملابساتها يمثل بجلاء أنّ الصحابة انقسموا بعد النبي (ﷺ) في أمر ولاية الأمر من بعده إلى ولاءات ثلاثة مختلفة:

الأوّل: الولاء للأنصار.

فقد أبدى جمهور الأنصار الولاء لأنفسهم دون المهاجرين، حيث بادروا إلى الاجتماع في السقيفة ليبتّوا في تعيين مَن يخلف النبي (ﷺ) منهم حصراً من دون أن يُطْلعوا أو يشركوا أو يستشيروا أهل البيت (عليهم السلام) ولا سائر المهاجرين في البت في الموضوع.

وكان موقفهم هذا ـ كما عللوه بأنفسهم في النصوص التأريخية المتفق عليها ـ على أساس أنّهم أولى بالأمر مِن المهاجرين؛ لأنّهم الذين آووا النبي ونصروه بعد أن عارضه قومه وخلعوه مِن العشيرة وكادوا يقتلونه، فلولا إيواؤهم ونصرتهم لم يقم هذا الكيان، فهم أولى بتولي أمر هذا الكيان من بعده، وهو يرجع إلى التمسك بحق النصرة والإيواء.

على أنّهم قد انقسموا فيما بين أنفسهم إلى ولائين؛ لأنّهم كانوا مؤلفين من عشيرتين مختلفتين هما الأوس والخزرج، وكان بينهما قبل الإسلام عداء وخصومة ربما أدت إلى القتال، ولكنهم اجتمعوا على ولاء واحد للنبي (صلى الله عليه وآله) بفضل الإسلام، على أنّه ربما هاجت الولاءات الضيقة لديهم في زمان النبي (صلى الله عليه وآله) فتخاصم الأوس والخزرج، فهدأهم (صلى الله عليه وآله)، وذلك أمر معروف في السيرة النبوية.

لكنهم رجعوا إلى الولاءات الضيقة لهم حيث تشاجروا في تحديد مَن يتولى الأمر منهما، فكان كل مِن الأوس والخزرج يريد أن يتولى هذا الشأن ويمتنع من إبرام الأمر للآخر بالرغم من أنّ الخزرج كانوا الأكثر عدداً، وقد اختار النبي (صلى الله عليه وآله) في بيعة العقبة اثني عشر رجلاً من الأنصار ثلاثة منهم من الأوس وتسعة منهم من الخزرج، واستمر التشاجر بينهم إلى أن دخل عليهم عدد من المهاجرين وانتزعوا الأمر منهم.

الثاني: الولاء لقريش من غير بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام).

وهذا ما جرى عليه المهاجرون الثلاثة المذكورون، فقد بلغهم اجتماع الأنصار لتعيين مَن يتولى الأمر منهم، فبادروا إليهم وأبوا عليهم أن يكون الأمر فيهم، واحتجوا عليهم بأنّهم قوم النبي (صلى الله عليه وآله) وعشيرته، وعشيرة المرء أولى به وبمقامه، وهو تمسك بالاستحقاق القبلي؛ لأنّ رئيس العشيرة إذا مات قام مقامه بعض عشيرته دون غيرهم.

الثالث: الولاء للإمام عليّ (عليه السلام).

لقد مثّل الإمام (عليه السلام) ـ ومَن معه مِن المهاجرين مِن بني هاشم وغيرهم مثل

الزبير وعمار والمقداد ـ محوراً آخر في الولاء، فهؤلاء لم يطلعوا على اجتماع السقيفة وما جرى فيها لأبي بكر، وكانوا يرون الأمر للإمام عليّ (عليه السلام)، وعندما اطلعوا على ما وقع ساءهم إتمام الأمر لأبي بكر بهذه الطريقة، ويبدو أنّهم لم يكونوا يرون أنّ البيعة بهذه الطريقة شرعية وملزمة، بل كان ذلك عندهم ـ كما يتراءى للناظر في مواقفهم المنقولة في التأريخ ـ أشبه بانتزاع الأمر على وجه الفلتة والمكر والتدبير السياسي البعيد عن تحري الموازين الشرعية والعرفية المقبولة، ولذلك امتنعوا بإجماع المؤرخين عن بيعة أبي بكر ابتداء، ثمّ بايع مَن عدا الإمام (عليه السلام) مُكرهين على ذلك، لكن الإمام (عليه السلام) باتفاق الروايات التأريخية ـ ومنها ما ورد في الصحيحين المعتمدين تماماً عند جمهور أهل السنة[1] ـ لم يبايع أبا بكر لعدة أشهر حتى استشهاد فاطمة (عليها السلام) رغم أنّهم طالبوه بالبيعة غداة دفن النبي (صلى الله عليه وآله) وألحّوا عليه في ذلك حتى اقتحموا بيته وساقوه إلى المسجد، لكنه (عليه السلام) أبى أن يستجيب للإكراه، ثمّ بايع كارهاً ـ من دون طيب بالنفس بتاتاً ـ لفقدان الناصر، مضافاً إلى خشيته وقوع الفرقة بين المسلمين وحذر اتساع الردة عن الإسلام كما جاء ذكر ذلك في خطبه

---

(١) لاحظ صحيح البخاري: ٥/ ٨٢ ـ ٨٣، بإسناده عن عائشة وتضمن ذكر منع أبي بكر فاطمة ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما نحلها من فدك، وهجران فاطمة إياه حتى وفاتها وصلاة علي (عليه السلام) عليها دون إخبار أبي بكر، وجاء فيه: (..وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر..)، ثمّ جاء: (ولكنك استبددت علينا بالأمر وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيباً)، ولاحظ صحيح مسلم: ٥/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

ورسائله المأثورة في التأريخ، ومِن جملتها ما جاء في نهج البلاغة.

وبذلك نلاحظ أنّ التأريخ المتفق عليه يمثل بوضوح أنّ المسلمين اختلفوا بحسب ولاءاتهم بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) مباشرة خلافاً شديداً، وإن لم ينتهِ إلى القتال في بداية الأمر.

وما يصوّر أحياناً ـ مِن أنّهم كانوا على قلب رجل واحد متفقين على الأخذ بالمشورة بين أهل الحل والعقد مِن المسلمين وعاملين بموجبها ـ هو تجميلٌ للتأريخ وفق ما يتمناه الإنسان المسلم ويوجبه حسن الظن بالجيل الأوّل مِن المسلمين وأنّ عملهم كان على الموازين العقلائية والشرعية من غير اطّلاع على التاريخ، ولكن مجريات الحوادث التأريخية المتفق عليها لا تساعد على ذلك بحال، وذلك أمر واضح وبديهي للغاية.

إذاً تبيّن مما ذكرناه أنّ أهل الحل والعقد مِن الأنصار والمهاجرين مِن قبيلة النبي (صلى الله عليه وآله) كانوا منقسمين إلى ثلاث فئات، ولم تكن أيّة فئة منهم تنتظر في ولائها الشورى ونتائجها، بل كان ولاء كلّ فريق لنفسه بحجة له يحتج بها، ولكنها كانت تريد أن تفرض هذا الولاء على الآخرين بجعلهم في مقابل الأمر الواقع حتى يبايعوا من تعينه وتواليه، فولاء الأنصار كان لأنفسهم بحجة أنّهم أولى بالأمر لأنّهم الذين آووا النبي (صلى الله عليه وآله) ونصروه حتى ولي أمر العرب في الجزيرة، واجتمعوا اجتماعاً داخلياً في غياب المهاجرين وفي غفلة منهم ليعيّنوا أحدهم، ولكن فوجئوا بحضور المهاجرين الثلاثة، وهؤلاء الثلاثة كان ولاؤهم لأنفسهم أو لقريش غير بني هاشم، ولم يكونوا يرون أنّ الأمر يمكن أن يكون للأنصار؛ لأنّ قريشاً هم قوم النبي

وعشيرته، وعشيرة المرء أولى بمقامه، كما لا يقبلون بكون الأمر لبني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) وأنصارهم، ومِن ثَمّ لم يبلغوهم بالاجتماع، ولا طرحوا اسمهم للترشيح، بل جعلوهم في مقابل الأمر الواقع بالبيعة لأحدهم وهو أبو بكر، وأمّا أهل البيت (عليهم السلام) ومَن معهم فكانوا يوالون الإمام علياً (عليه السلام) ويرون أنّ الحجة قائمة لهم.

لكن لم يؤد هذا الانقسام في الولاء إلى القتال؛ لأنّ مبادرة عمر إلى الضرب على يد أبي بكر مبايعاً إياه ـ وهما معدودان مِن مشايخ قريش بعد الإسلام ـ أدّى إلى وقوع الأنصار في السقيفة في مقابل الأمر الواقع تقريباً فاستجاب جلّهم لبيعة أبي بكر، ثمّ اضطر المتمسكون بأهل البيت (عليهم السلام) أيضاً إلى مبايعته بالإكراه، والاضطرار إلى مجاراة ما وقع بعد وقوعه؛ لأنّهم صاروا أيضاً في مقابل الأمر الواقع ببيعة أبي بكر.

إلا أنّ عدم أداء الانقسام في الولاء في النهاية إلى القتال لا يعني أنّ هؤلاء كانوا يدفعون إلى الشورى ويتجهون في ولائهم إليها، ولا أنّ الجري العملي في النهاية على بيعة أبي بكر كان استجابة لنتائج الشورى، وإذعاناً بها وبجريها على أصولها، بل كان قبولاً اضطرارياً بالأمر الواقع.

الوجه الرابع:

إنّ المفروض في عملية الشورى ألا يبادر بعض المجتمعين إلى بيعة مَن يُرشَّح إلا بعد اتفاق المجتمعين، ولكن الذي اتّفق في السقيفة خلاف ذلك، فقد بادر عمر وصفق على يد أبي بكر على البيعة له قبل أن يتّفق الحضور على ذلك.

وكأن ذلك أدى إلى جعل الآخرين أمام الأمر الواقع بنحو ما كما أسلفنا؛ لأنّ مَن بايع آخر على الأمر لا يمكن أن يتخلّف عن بيعته بحسب العرف العربي القائم آنذاك، لا سيما إذا كان مَن بويع له ومَن بايع شخصيةً ذات وجاهة ومكانة، حتى ولو كانت بيعته تلك بغير ميزان مقبول عرفاً، كما لو أكره على ذلك، أو سبق إلى البيعة قبل استكمال المشورة والاتفاق على مَن بايعه، ومِن ثمّ كان الخلفاء حريصين على انتزاع البيعة مِن الوجوه والشخصيات الاجتماعية ولو بالإكراه؛ لأنّ من بايع لا يستطيع بحسب العرف القائم عندهم أن يتخلّف عن البيعة أو يدعو إلى نفسه على كل حال، وذلك أمر واضح من العرف العربي المتمثل في سيرة مَن تولى الأمر والخلافة في الإسلام مِن الخلفاء، ولذا سعى عمر ـ بعد السقيفة ـ إلى إجبار الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) على مبايعة أبي بكر، ولكن الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أصرّ على عدم المبايعة حينها.

وبذلك كانت مبايعة عمر لأبي بكر موجبةً لاختلال المشهد؛ إذ أصبح هناك من بويع له لخلافة النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بالفعل، وهو أمر لا يسهل رفضه مِن الآخرين نوعاً بغير اشتباك وقتال، لا سيما أنّ الذي بويع له ـ وهو أبو بكر ـ كان رجلاً مسناً (يبلغ ستين سنة) مِن قبيلة النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ومِن جملة المهاجرين في الدين، والنبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مِن أصهاره، كما أنّ الذي بايع أيضاً ـ وهو عمر ـ كان أيضاً رجلاً يبلغ الخمسين من العمر حينها تقريباً، وكان أيضاً مِن المهاجرين، وقد كان النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مِن أصهاره أيضاً.

فهذا متغير جديد طرأ على المشهد قبل استكمال المشورة.

وكان مِن شأن ذلك أن يوقع الأنصار في الحرج ويجعلهم في مقابل الأمر الواقع،

رغم أنّ هذه البيعة كانت بغير ميزان تبتني عليه لعدم قبول أيٍّ مِن الحضور بها بعدُ، ومِن ثمّ وصفها عمر نفسه بعد ذلك ـ في حديث محكوم بالصحة ـ بأنّها كانت فلتة(١)، وكان هذا الكلام قد صدر منه بعد جرحه واقتراب وفاته تعليقاً على قول بلغه عن الزبير ـ الذي كان مِن الموالين للإمام عليّ (عليه السلام) آنذاك ـ: (لئن مات عمر لنبايعن علياً)، فصعد عمر المنبر وقال: ألا لا يقولن أحدٌ لئن مات عمر لنبايعن فلاناً، ألا إنّ بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه(٢).

ومفاد قوله هذا أنّ بيعة عمر نفسه لأبي بكر في السقيفة ـ قبل القبول بها والاتفاق عليها من قبل الآخرين ـ لم تبتن على أساس مقبول، ولذلك كان من الممكن أن تؤدي إلى الفتنة بين المسلمين، بأن تتمسك بها فئة وترفضها فئة أخرى فتتقاتلان، لكنها عبرت بسلام، فمَن عاد إلى مبايعة آخر بغير اتفاق فاقتلوه؛ لأنّه مثير للفتنة والفرقة، ومثله يستوجب القتل.

ولذلك وجد الأنصار بعد مبادرة عمر فجأة إلى مبايعة أبي بكر أنّهم لو خالفوا ذلك ولم يبايعوه وقع الانقسام بين وليٍّ بويع له باسم قريش وبين الأنصار، وهو مؤد إلى الشجار والقتال لا محالة، فبادر أحد الخزرجيين (وهو بشير بن سعد) إلى مبايعة أبي بكر، ثمّ اندفع زعيم الأوس أسيد بن حضير إلى بيعته أيضاً.

وكانت مبادرة بشير بن سعد، ثمّ أسيد إلى بيعة أبي بكر فلتة أخرى في هذه البيعة

---

(١) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ٨/٢٥ ـ ٢٦، ومسند أحمد: ١/٥٥.

(٢) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٢٠/٢١، ولاحظ: نهاية الأرب في فنون الأدب: هامش ٧/٢٩٤، مقدمة فتح الباري: ٣٣٧.

تخالف موازين المشورة بين أهل الحل والعقد؛ لأنّ هذه البيعة لأبي بكر أيضاً وقعت قبل أن تمخض المشورة عن نتيجة، وقبل أن يبدي سائر مشايخ الأوس وسيّد الخزرج سعد بن عبادة رأيهم بهذا الأمر.

وقد كان أسيد شيخ الأوس هذا أقل حظاً في نيل المنصب في الأنصار من منافسه شيخ الخزرج سعد بن عبادة لو صارت الولاية بيد الأنصار؛ لأنّ جلّ الأنصار كانوا قد انحازوا إلى سعد قبل دخول المهاجرين إلى السقيفة، وتقدّم أنّ الخزرج كانوا أكثر عدداً من الأوس، كما أنّ سعداً كان أقوى شخصية وأنسب لتولي الأمر من أسيد من المنظور القبلي السائد، ومِن ثمّ فإنّ أسيداً بمبادرته إلى بيعة أبي بكر كان يعطي لأبي بكر أمراً لا يتوقع أن يناله هو بحال، وإنّما يسدد بذلك ضربة لسعد ويبطل ترشيحه للمنصب، وقد امتنع سعد من مبايعة أبي بكر دون تراجع، فبايع جمهور قومه، على أنّ الذي يبدو أنّه وجد الأوضاع غير ملائمة في المدينة بعد استقرار الأمر لأبي بكر ورفضه البيعة له، فغادر المدينة إلى الشام، وقد توفي في السنة الخامسة للهجرة في خلافة عمر، وقيل إنّه وجد مقتولاً، وشاع أنّ الجن قد قتلوه، ولكن يغلب على الظن أنّه كان مِن القتل السياسي.

وبهذه الطريقة انساق جمهور من حضر السقيفة من الأنصار والنفر القليل الذين دخلوا إليهم من المهاجرين إلى بيعة أبي بكر بعد مبايعة عمر وأسيد بن خضير شيخ الأوس، وامتعاض شيخ الخزرج سعد بن عبادة.

ولم يجر ذلك على قواعد الشورى وموازينها القائمة عرفاً.

ومن الضروري أن يقع التمييز بين تحقق المبايعة من الجميع وبين تحقق الشورى

بينهم، فمبايعة الجميع لا تعني تحقق الشورى منهم ولا الاختيار المعتبر في مثل ذلك، ومن أمثلة ذلك أنّ أبا بكر عيّن عمر لما بعده بغير مشورة، وتعامل مع الخلافة تعامل المرء بإرثه وجاهه مثل زعامة القبيلة حيث إنّ له بحسب العرف أن يوصي بها إلى من شاء، فلم يكن للمهاجرين والأنصار بعد تعيينه لعمر من بعده إلا أن يبايعوه على كراهة عرفت من بعضهم، ولم يكن ذلك خياراً لهم؛ لأنّ عدم البيعة يُتلقى شقاً للصف وإثارة للفتنة ويتعامل معه على هذا الأساس، فلا مجال للمخالفة في مثله، ومبايعة كثير ممن في السقيفة لأبي بكر كانت قريبة من ذلك، فلا يصح اعتبار مبايعة الجميع شورى منهم كما يجري عليه بعض الباحثين.

والواقع أنّنا لو اعتبرنا في الشورى رأي الأكثرية، فإنّ أكثرية من كان في السقيفة كانوا يرون أن يكون الأمر في الأنصار؛ إذ لم يكن في مقابلهم إلا المهاجرون الثلاثة، بل لو أنّ جميع المهاجرين من قريش وغيرهم حضروا كان الأنصار هم الأغلبية عدداً لقلة عدد المهاجرين إلى المدينة بالقياس إلى أهلها من الأنصار.

ثمّ كان رأي أكثرية الأنصار فيما يبدو على تولي سعد بن عبادة شيخ الخزرج للأمر وكان من سابقي الأنصار إلى الإسلام ومن أصحاب البيعة في مكة.

الوجه الخامس:

إنّ المشورة تقتضي تحرّي الصلاح، وهي لم تتحقق بهذا المعنى بين الحضور في السقيفة.

بيان ذلك: أنّ المشورة ليست هي بمعنى مطلق الانتخاب والاختيار، ولو كان

لدواعٍ شخصية أو على وجه اعتباطي، كما يجري عليه الأمر في الزمان الحاضر في النظم الانتخابية، بل تعني المشورة تحري الصلاح، فلو طلبت من أحد أن يشير عليك في أمر لم يكن معنى ذلك أن يختار لك وفق ذوقه أو لأي سبب كان أحد الخيارات المتاحة، بل كان مرجعه إلى طلب تحري الأصلح لك وإرشادك إليه، ولذلك إذا لم يمحض المستشار النصيحة للمستشير عدّ ذلك خيانة منه للمشورة.

وبناء على ذلك فإنّ تعيين من يتولى الشأن العام من خلال المشورة يعني أن ينطلق المشير من تحري الصلاح العام، دون الصالح الشخصي أو العشائري أو المحلي.

ولذلك قد يرجح أنّ حق الفرد في المشاركة في الحكم في حال غياب التعيين الإلهي يعني حقه في أن يشهد على أنّ فلاناً أوفق بالصلاح العام، فيجب عليه تحري ذلك، ولو انطلق من غير هذا المبدأ فقد خان.

وعليه يتضح عدم جريان اختيار الأنصار والمهاجرين في يوم السقيفة على مبدأ الشورى الحقيقية؛ لأنّ كلاً من المهاجرين والأنصار احتجوا لدعوتهم إلى أنفسهم بأعراف عشائرية معروفة تتحرى بالأساس صلاح العشيرة ومصالحها، ولذلك لم يجرِ الحديث فيها عن الكفاءة والدين والفقه والشجاعة ونحوها من المبادئ والخصال الراقية، ولا قناعة الناس بالشخص المنتخب ومقبوليته عندهم وتمكينهم له وتوفيقه بذلك في مزيد من الصلاح والإصلاح كما هي مبادئ تحري الصالح العام.

أمّا المهاجرون: فقد احتجّوا صريحاً على أولويتهم بمقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنّهم قومه

وعشيرته، فهم أولى بسلطانه، فهم كانوا ينظرون إليه بأنّه زعيم عشائري ينتمي إلى عشيرة متحالفة أو متوحدة مع عشائر أخرى، تأهل بجهوده لأنْ يكون زعيماً لها جميعاً، فجمعهم في كيان واحد يحميهم ويوحد مصالحهم، فإذا مات كان وارث مقامه مِن عشيرته دون سائر العشائر وإن جاهدت تلك العشائر تحت رايته وبذلت وضحت في سبيل نصرته، فإنّه كان هو الرئيس بالفعل، فيرثه قومه دون الآخرين. وهذا احتجاج قبلي نافذ في العرف العشائري.

وأمّا الأنصار: فقد احتجوا لذلك بأنّهم آووا النبي (ﷺ) ونصروه[1] كما جاء في القرآن الكريم، وذلك بعد أن استضعف (ﷺ) من قبل قومه حتى خلعوه مِن العشيرة وهدروا دمه وكادوا يقتلونه، بل تعقبوه إلى المدينة وقاتلوه، فلجأ (ﷺ) إلى الأنصار، فتعاقد (ﷺ) معهم على نصرته، وقد وفروا له الملاذ الآمن، ودافعوا عنه، وتحملوا في سبيل ذلك من الأذى ما تحملوه، وقتل منهم من قتل حتى صار (ﷺ) قائداً لهذا الكيان.

وليس لأهل المخلوع وعشيرته حقّ في مقام مَن خلعوه وحاربوه، بل ترث مقامه العشيرة التي لجأ إليها ورفعته بينها، وحصل على موقعه في ديارها وبأموالها وجهودها، وإن طاوعته عشيرته بعد ذلك.

وهذا احتجاج مفهوم مبدئياً في المنطق القبلي والعرف العشائري، ولقد كان الرجل في العرف العربي قبل الإسلام إذا خلعه قومه يذهب إلى قبيلة أخرى فيواليهم

---

(١) سورة الأنفال: آية ٧٢.

فيدافعون عنه ويكون كأحدهم، بل ينسب إليهم ويكون لهم ميراثه وتركته، وهذا حكم ألغاه الإسلام؛ لأنّ حق الأرحام حق فطري لا سبيل إلى إلغائه، نعم لا يجب الدفاع عن الظالم ولو كان رحماً قريبةً فيما لو كان في رقبته حق للآخرين وأرادوا استيفاءه منه، لكن الإسلام أقرّ هذا الحكم فيمن لا قريب لديه، وهو ما يعرف في الفقه بولاء ضمان الجريرة.

فهذه هي حجة الأنصار على أولويتهم بمقام النبي (صلى الله عليه وآله).

إذاً نلاحظ من خلال ما ذكرناه أنّ الصحابة لم يجروا على مبدأ الشورى في الحكم، لا في السقيفة، ولا عند وفاة أبي بكر، ولا عند وفاة عمر، فلا يصح جعل عملهم مصداقاً للتمسك بالشورى، ولا ما يُفرّع عليه أحياناً من احتمال اكتفاء النبي (صلى الله عليه وآله) بفكرة الشورى عند تحديد شخص لقيادة الأمة سياسياً من بعده.

بل قد يظهر من ذلك أنّهم لم يكونوا مؤهلين للعمل بالشورى، بل طرح حق الجميع في المشورة ربما كان يؤدي إلى أن يصير منبعاً للنزاع ومنشأ للفتنة، لتمسّك كل فريق بنفسه، ولذلك لم يرَ أبو بكر ولا عمر عند وفاتهما إيكال الأمر إليها.

وقد يغري الباحث ابتداءً عدم وقوع فتنة في اتفاق السقيفة، فيظن أنّ السبب في ذلك جريان الشورى.

وهذا الانطباع خاطئ كما ذكرنا من قبل، فقد كان الموقف مرشحاً ـ في الأصل ـ لأنْ يوجب فتنة بين الأنصار والمهاجرين الثلاثة، ثمّ بين المهاجرين الثلاثة ومن لم يكن يوافقهم كبني هاشم، ولكن لم تقع الفتنة في حينها كحالة اتفاقية، من جهة التنازع بين الأنصار في داخلهم فسقط ما بأيديهم، ورعاية الإمام عليّ (عليه السلام) وبني

هاشم لمصلحة الإسلام في تجنب السعي العملي لإلغاء ما وقع وإصلاح الأمر[١]، وكانت بيعتهم لأبي بكر ـ ولو بعد حين ـ على كرهٍ جمعاً للكلمة ودرءاً للفرقة، فكان عدم وقوع الفتنة لا من جهة وجود نظم ومنهج يقي منها، بل كان شأن هذا المنهج أن يوجب الفتنة، وهو ما عبّر عنه عمر في كلامه المعروف بأنّ (بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها).

يضاف إلى ذلك أنّ ما وقع في السقيفة كان في الحقيقة ـ وفق ما تقتضيه السنن الاجتماعية التي اعتمدت في السقيفة وما بني عليها ـ أساس جميع ما وقع من الفتن والأحداث والجور من مقاتلة الإمام عليّ (عليه السلام) عند توليه الخلافة واستشهاده أخيراً، وتسلط بني أمية على الخلافة، وفاجعة كربلاء، وسائر ما وقع من الظلم والحيف على الناس عامة وعلى أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم خاصة.

---

(١) لاحظ مثلاً: نهج البلاغة: ٤٨، الخطبة الشقشقية: (أَمَا واللهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ وإِنَّه لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى، يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ، ولَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ، فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً، وطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً، وطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ، يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، ويَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ، ويَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّه، فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى، فَصَبَرْتُ وفِي الْعَيْنِ قَذًى، وفِي الْحَلْقِ شَجًا أَرَى تُرَاثِي نَهْباً)، وفي خطبة أخرى (ص٦٨): (فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي، فَضَنِنْتُ بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ، وأَغْضَيْتُ عَلَى الْقَذَى، وشَرِبْتُ عَلَى الشَّجَا، وصَبَرْتُ عَلَى أَخْذِ الْكَظَمِ، وعَلَى أَمَرَّ مِنْ طَعْمِ الْعَلْقَمِ)، وفي ثالثة (ص١٠٢): (ووَ اللهِ لأُسْلِمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، ولَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً، الْتِمَاساً لأَجْرِ ذَلِكَ وفَضْلِه، وزُهْداً فِيمَا تَنَافَسْتُمُوه مِنْ زُخْرُفِه وزِبْرِجِه).

وبذلك صحّ حقاً أنّه لا دليل على إعداد النبي (صلى الله عليه وآله) أي طرح بديل غير عقد الولاء الخاص لأمير المؤمنين (عليه السلام) بالنص والتعيين لتولي نظام الحكم السياسي من بعد رحيله (صلى الله عليه وآله)، بل ليس هناك ما يوهم ذلك.

وهذا ما يؤكد أنّ نظره (صلى الله عليه وآله) في عقد الولاء للإمام (عليه السلام) في خطبة الغدير ـ بعد ذكر قرب وفاته واستيثاقه من عقائد الأمّة وإقرارها على نصحه وعنايته بصيانتها عن الضلالة والهلاك وتذكيره بولاء نفسه عليها ـ إلى ولاء الأمّة للإمام (عليه السلام) بعده، ليصونها عن الفرقة والهلاك.



الإيضاح الثالث

واقعة الغدير ودلالات الهواجس التي يثيرها إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقرب وفاته ووداعه للناس فيها قبل عقد الولاء للإمام (عليه السلام).

١.أهمية الولاء العام في شعور عامة الناس.

٢.ما يثيره ذكر ولي الأمر لقرب وفاته من هواجس عند الناس حول الولاء العام من بعده.

٣.ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في واقعة الغدير قرب وفاته وما يثيره من هواجس عند الناس حول الأمر من بعده.

٤.تأكيد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في خطبته هذه وسائر أقواله العامة على مخاوف التفرق والرجوع إلى الولاءات الضيقة من بعده مما يزيد من هواجس الناس حول الأمر من بعده.

٥.دلالات الخطبة بما يثيره ذكره (صلى الله عليه وآله وسلم) لقرب وفاته وللإنذار بالضلالة والهلاك بعده من هواجس حول الولاء من بعده على النظر إلى عقد هذا الولاء للإمام عليّ (عليه السلام).

الإيضاح الثالث

واقعة الغدير ودلالات الهواجس التي يثيرها إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) بقرب وفاته ووداعه للناس فيها قبل عقد الولاء للإمام (عليه السلام)(١).

لقد تحدث النبي (صلى الله عليه وآله) مع الأمة في خطبة الغدير حديث مودّع مشرف على الفراق، فقد بدأ الخطبة بذكر قرب وفاته فدلّ على أنّ مكثه فيهم يكون قليلاً وأنّ لقاءه بهذا الجمع الغفير هو اللقاء الأخير، ثمّ استشهدهم على نصحه لهم وأقرّهم

(١) وهذا الإيضاح يقارب سابقه بعض الشيء إذ يشتركان في استظهار نظر خطبة الغدير فيما تضمّنته من ولاء الإمام علي (عليه السلام) إلى ولاية الأمر بعده على أساس الحاجة إلى تحديد النظم السياسي بعد وفاته (صلى الله عليه وآله)، لكن هذا الإيضاح ينظر إلى هذا الموضوع من زاوية أنّ هذه الحاجة حيث تمثّل هاجساً للمخاطبين الحاضرين بعد إعلانه (صلى الله عليه وآله) عن قرب وفاته، كما أنّه تطرّق لما يتعلّق به من صيانة الأمّة عن الضلالة والهلاك، فإنّ ذلك يكون ملابسة حافة بالكلام ومؤثّرة في الدلالة على كون مراده بالولاء للإمام (عليه السلام) الولاء السياسي من بعده.

وأمّا الإيضاح السابق فهو لا ينطلق في إثبات نظر النص إلى الولاء السياسي على الملابسات المذكورة الحافة، بل إلى مبدأ ضروري في نفسه، وهو تعيين النبي (صلى الله عليه وآله) للنظم السياسي من بعده وإرساء الأساس المنظور له في أوساط المسلمين، وأن ليس هناك نص يفي بهذه الضرورة البديهية غير خطبة الغدير، فيكون هذا الأمر منبّهاً منفصلاً على نظر هذه الخطبة إلى تعيين الولاء السياسي من بعده (صلى الله عليه وآله)، فلاحظ.

على الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر.

ثمّ تطرق (صلى الله عليه وآله) لمصير الأمة من بعده، ومعرضيتهم للضلالة والهلاك، فذكر ما خلّفه فيهم من كتاب الله وعترته، وأمرهم بالتمسك بعترته مؤكّداً ذلك كي لا يضلوا ويهلكوا بألفاظ تكرّر نقلها.

ثمّ تطرّق (صلى الله عليه وآله) بعد ذلك في نهاية كلامه لولائه على الأمة، والذي ينتهي ـ بمعناه المنظور ـ بوفاته (صلى الله عليه وآله) وقال: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقالوا: بلى)، وفي هذا السياق أثبت الولاء للإمام (عليه السلام) قائلاً: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللّهم والِ من والاه وعاد من عاداه).

وهذا السياق يوجب ظهور الولاء الذي أثبته للإمام عليّ (عليه السلام) في ولاء الحكم على حدّ ولائه (صلى الله عليه وآله)؛ لوجوه ثلاثة، وهي على وجه الإيجاز:

١. إنّ من المفروض بالقائد ـ وفق المناسبات التي يوجبها موضوع الكلام ـ أن يتطرّق في سياق حديثه الأخير عند وداعه لأمته ـ والذي تطرق فيه لمخاوفه عليها من بعده من الهلاك والضلالة ـ إلى تحديد الولاء البديل لولائه، أيّاً كان مناطه وضوابطه، فإن كان منظوره شخصاً معيناً حدّده، وإن كان منظوره اختياراً جماعياً من قبل الأمة على أساس الشورى بينهم أو بين وجوههم أو بين جماعة منهم ذكر ذلك.

والوجه في ضرورة التطرّق لذلك أنّ أمر الولاء هو الألصق بالحدث الذي أخبرهم عنه وهو قرب وفاته، وبالموضوع الذي اهتم به وهو صيانتهم عن الضلالة والهلاك، بل ذلك هو الأمر الأهم في صيانة الأمة؛ لأنّ إيجاد ولاء واحد والتأكيد عليه وعلى الالتزام به هو الأمر الذي يؤدي إلى صيانتهم عن الضلالة والفرقة

والاختلاف.

وعلى هذا فيكون المفهوم أنّ حديث النبي (صلى الله عليه وآله) عن ولاء الإمام عليّ (عليه السلام) في هذه الخطبة ـ بعد تطرّقه لقرب وفاته وعنايته بصيانة الأمة من بعده عن الضلالة والهلاك ـ هو حديث عن تعيين من يلي الأمر من بعده، ويجب على الأمّة موالاته كما والته (صلى الله عليه وآله) في حياته.

وتلك قرينة أخرى واضحة على أنّ مراده بولاء الإمام (عليه السلام) هو ولاء الحكم؛ لأنّه هو الذي يكون عقده ملائماً لهذه المناسبة الحافة بالكلام.

بل هذا المعنى ينبّه على أنّ أمره بالتمسك بأهل بيته (عليهم السلام) هو في الحقيقة تحديد للفئة التي يكون الولاء فيها، ليبيّن بذلك ـ فضلاً عن شخص الولي من بعده وهو الإمام (عليه السلام) ـ نظام الولاء من بعده، والدائرة التي يكون الولاء فيها، فكان تعيين الإمام عليّ (عليه السلام) باعتباره أوّل أهل بيته ممن يستوجب الولاء بعده.

٢. إنّ من البديهي أنّ خبر وفاة قائد الأمة يثير في نفوس الناس هواجس الفراغ واحتمالات التفرّق ووقوع الفتنة، كما يثير في عقولهم التفكير في البديل الذي يحل محله ويحفظ الكيان القائم، ولذلك ترى أنّ الناس بمجرد انتشار مرض القادة السياسيين والدينيين والاجتماعيين مثل شيوخ العشائر يتناجون فيما بينهم عمّن يخلفه بعد مماته.

وعليه فإنّه متى تطرّق القائد في الخطاب العام إلى قرب وفاته، وتطرّق لمصير الأمة من بعده، فإنّ الذي يتوقعه السامعون أنه سيعيّن مركز الولاء من بعده والذي يحل محله.

وتداعيات الكلام بحسب طبيعة مضمونه في نفوس السامعين تمثل مناسبة حافة بالكلام ومتفاعلة مع مضمونه، بما يؤدي إلى انسباق نظر الكلام إلى ما يلائم تلك التداعيات.

ولذلك فإنّه سيكون المفهوم من تطرّق النبي (صلى الله عليه وآله) لإثبات الولاء للإمام (عليه السلام) هو الولاء الذي يثير إخباره (صلى الله عليه وآله) بوفاته هواجس الحاجة إليه ويقوم مقامه بعد موته.

٣.إنّه لو قدّر أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لم يتعرض للأمر من بعده رغم ذكر قرب وفاته وإبداء القلق والتخوف على المسلمين بعده من الضلالة والهلاك، فمن المتوقع جداً أن يسأله بعض المسلمين الحاضرين عن هذا الأمر، ولا سيما أنّه قد كان في جملة الحضور في الواقعة عموم أصحابه الذين كانوا معتادين على سؤاله، بل كان بعضهم مثل أبي بكر وعمر جريئاً في سؤاله والاعتراض عليه كما يعلم مما ورد في مواقفهما في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله)، كما أنّ الخطاب كان تفاعلياً، حيث إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان يسألهم لإقرارهم على معالم الدين، وعلى نصحه لهم، بل جاء أنّه قال في كلامه: (فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين، فنادى مناد: وما الثقلان؟)، وهذا مما يسهل للناس سؤاله (صلى الله عليه وآله)، بينما لم يوجد مثل هذا السؤال بعد هذه الواقعة، ولا في أي موقف آخر حتى في مرض موته (صلى الله عليه وآله)، فهذا مؤشر على أنهم فهموا من كلامه (صلى الله عليه وآله) جعل الإمام عليّ (عليه السلام) مولى المسلمين كما هو (صلى الله عليه وآله) مولاهم، فولاء الحكم له (عليه السلام) من بعده (صلى الله عليه وآله).

والحاصل أنّ الولاء الذي كان المسلمون الحضور في مشهد الخطاب يتوقعون

تحديد مركزه ومحله بعد تنبيهه على قرب وفاته ـ والذي كان من المفروض أن يتطرّق له في هذا السياق بعد أن عُني في كلامه بأمر المسلمين من بعده ـ هو ولاء الحكم من بعده.

عقد نقاط:

ولأجل زيادة توضيح هذا المعنى نتعرض لبيان نقاط خمسة:

١. أهمية الولاء العام في شعور عامة الناس.

٢. ما يثيره ذكر ولي الأمر لقرب وفاته من هواجس عند الناس حول الولاء العام من بعده.

٣. ذكر النبي (صلى الله عليه وآله) في واقعة الغدير قرب وفاته وما يثيره من هواجس عند الناس حول الأمر من بعده.

٤. تأكيد النبي (صلى الله عليه وآله) في خطبته هذه وسائر أقواله العامة على مخاوف التفرق والرجوع إلى الولاءات الضيقة من بعده مما يزيد من هواجس الناس حول الأمر من بعده.

٥. دلالات الخطبة بما يثيره ذكره (صلى الله عليه وآله) لقرب وفاته وللإنذار بالضلالة والهلاك بعده من هواجس حول الولاء من بعده على النظر إلى عقد هذا الولاء للإمام عليّ (عليه السلام).

الأولى: أهمية الولاء العام في شعور عامة الناس.

إنّ الولاء الذي كان موضوع هذه الخطبة هو ـ كما تقدم ـ علاقة اجتماعية تحدّد

تصرفات كلّ واحدٍ من الطرفين تجاه الآخر، وفق استحقاقات أو اتفاقات قائمة بينهما.

وينقسم الولاء إلى قسمين:

الأوّل: الولاء الخاص القائم بين أصحاب الوشائج الخاصة من قبيل الولاء بين الأرحام، والولاء بين الوالدين والأولاد، والولاء بين الجيران، والولاء بين الأصدقاء.

الآخر: الولاء العام القائم بين عامة الناس وجهةٍ مركزية مشتركة بينهم تتولى قيادتهم.

وهذا الولاء أمر اجتماعي وسياسي مهم للغاية، وهو يمثل هاجساً أساسياً لكل شخص راشد في المجتمع، فكل شخص راشد في المجتمع لا يجد غنى عن ولاء عام ينتمي إليه لحماية نفسه وذويه وتحقيق مصالحه، ويكون هذا الولاء للقبيلة في المجتمعات القبلية وللملك في النظم الملكية وهكذا، بل يعتبر هذا الولاء من جملة عناصر الهوية الاجتماعية للأشخاص، بمعنى أنّ الشخص يعرف بقبيلته وقومه ودولته، كما يُتعارف ذلك في العصر الحاضر، وهذا الولاء أساس السلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي، فإذا لم يكن هناك ولاء مركزي واحد في المجتمع من خلال التعاقد والالتزام بين الأفراد والجماعات يكون المجتمع عرضة للفساد والاقتتال، وما يقع في المجتمعات من اختلافات وصراعات اجتماعية وسياسية ينشأ عن تضارب الولاءات المختلفة، كما نجد ذلك في المجتمعات المضطربة التي لا توجد فيها جهة مركزية واحدة صالحة يكون ولاء الجميع لها.

ويُعبّر عن الجهة المركزية التي تتولى شأناً عاماً في العصر الأوّل بولي الأمر أو ما بمعناه، قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾(١)، وقال سبحانه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾(٢)، كما يعبّر عنها في العصر الحاضر برئيس الدولة.

كما يُعبّر عن الصراعات الاجتماعية والسياسية في لغة النصوص بالفتن، ويعبّر عن احتجاجات الفئات المتصارعة بالشبهات، وهي حجج يحتجّ بها الأطراف على ما يتمسكون به، وهي مقنّعة بأقنعة من الحق، ولكن يكون عمقها باطلاً.

وقد تحدّث الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في خطبه كثيراً عن ضعف الولاء العام المشترك للحاكم في مجتمعه، وغلبة الولاءات الخاصة التي تقسّم المجتمع، وأثر ذلك في الفتن التي حدثت في زمانه، والشبهات التي يُتستَّر بها، كقوله (عليه السلام): (إِنَّمَا بَدْءُ وُقُوعِ الْفِتَنِ أَهْوَاءٌ تُتَّبَعُ، وأَحْكَامٌ تُبْتَدَعُ، يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ اللَّه، ويَتَوَلَّى عَلَيْهَا رِجَالٌ رِجَالًا عَلَى غَيْرِ دِينِ اللَّه، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ مِنْ مِزَاجِ الْحَقِّ لَمْ يَخْفَ عَلَى الْمُرْتَادِينَ، ولَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ مِنْ لَبْسِ الْبَاطِلِ انْقَطَعَتْ عَنْه أَلْسُنُ الْمُعَانِدِينَ، ولَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِغْثٌ ومِنْ هَذَا ضِغْثٌ فَيُمْزَجَانِ، فَهُنَالِكَ يَسْتَوْلِي الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِه، ويَنْجُو الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّه الْحُسْنَى)(٣).

---

(١) سورة النساء: آية ٥٩.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٦.

(٣) نهج البلاغة: ٨٨.

الثانية: ما يثيره ذكر ولي الأمر لقرب وفاته من هواجس عند الناس حول الولاء العام من بعده.

إنّ كل مجتمع يشعر بقرب غياب الشخص الذي يكون محوراً للولاء العام فيه والجامع لشتاته فإنّه يترقب تعيينه لمن يلي الأمر من بعده إذا لم يكن هناك نظم قائم وواضح يحدد من يتصدى لذلك.

ويتأكّد ذلك عند حدوث تغيير سياسي جديد في المجتمع، وحدوث نظم مختلف عمّا كان من قبل، وتغيير الولاء فيه من جهة ما أو من جهات متفرقة ومستقلة إلى جهة جديدة، فيكون هناك توقع مؤكد في مثل هذه الحالة من جمهور الناس لتحديد وضع الاستخلاف السياسي من قبل القائد المؤسس له، ويرون أنّ من غير المعقول أن يهمل أي قائد مؤسس لنظام جديد نظم الوضع السياسي من بعده إلّا إذا توفي فجأةً من غير أن يتوقعه هو، أو كان غافلاً؛ لأنّ ذلك يكون مخاطرة بوقوع الفوضى في المجتمع وانهيار النظام الذي بناه، وضياع أهدافه وغاياته، بنشوب الصراع بين الجهات النافذة والطامعة في الحكم، لا سيما مع وجود الولاءات الضيقة في المجتمع التي تمثل أرضية للتنافس والصراع.

ولذلك نجد اهتمام الحكام في التأريخ الماضي والحاضر دائماً بوجود وضع محدد للاستخلاف بنحوٍ يكون مفهوماً عرفاً لعامة الناس والجهات النافذة فيه.

ويختلف هذا النظم بطبيعة الحال بحسب اختلاف توجهات القائد المؤسس، ومقتضيات الأساس الذي أسس له، والوضع الملائم للمجتمع الخاص الذي يتولى قيادته.

وأبرز وجوه النظم هو ما يلي:

١ـ إن يكون هذا النَظْم هو تعيين الحاكم الفعلي لمن يخلفه، فيحتاج حينئذٍ إلى قيام هذا الحاكم بتعيين خليفته في حياته.

٢ـ جعل القيادة وفق نظام التوريث لمن يكون أقرب الناس إليه، فإنّ تعدّد الأقرب كان الأمر للأكبر سناً.

٣ـ إناطة الأمر بأهل الحل والعقد في المجتمع من الوجوه والشخصيات النافذة والفاعلة وفق المؤثّرات والقواعد العرفية، وبيان ضوابط التعيين والترجيح في حال الاختلاف على وجه لا يوجب النزاع.

٤ـ إناطة الأمر بالانتخاب العام المباشر أو غير المباشر من الناس حيث توجد أدوات سياسية واجتماعية ضامنة لإجراء الانتخاب.

وقد كان الأسلوب السائد في الأزمنة السابقة ـ في غير موارد النظام الوراثي ـ هو أسلوب تعيين الحاكم الفعلي لمن يخلفه ويحل محلّه من بعده؛ لأنّ ذلك كان أقرب إلى مذاق الحاكم الفعلي إمّا من جهة شخصية؛ لأنّه يفكر في امتداد الحكم في نسله، أو من جهة نوعية؛ لأنّه أضمن لإدامة منهجه وغاياته، وأبعد عن الفوضى والصراع والانهيار، ولذلك جرى من تولى الخلافة منذ أبي بكر على تعيين من يخلفهم، إلا مَن فاته ذلك من جهة المباغتة بقتله أو نحو ذلك كما في عثمان.

كما أنّ سنّة الله تعالى جرت في الأديان السابقة على تعيين من يلي الأمر بعد النبي المتصدي لقيادة قومه، كما يدل عليه ما أثر عنها في النصوص الإسلامية، وما جاء عن التوراة وسائر ما أثر من تأريخها.

بل كان ذلك هو الجاري حتى في الأنظمة التي كانت تجري على النظام الوراثي، بمعنى أنَّ الحاكم الفعلي كان بنفسه يُعيِّن مَن يخلفه من قرابته، لأجل تثبيته وتمهيد الأمور له على وجه مستقر.

نعم، ربّما كان الحاكم يؤخر تحديد مَن يخلفه إلى آخر أزمنة الإمكان حيث يتراءى له قربُ أجله أو يخشى المباغتة بذلك حذراً من مضاعفات سلبية للإعلان المسبق عن ذلك، من قبيل امتعاض الوجوه والشخصيات البارزة والمؤثرة، وحدوث إحراجات كبيرة في إثر ذلك للقائد المؤسس، بل ارتداد بعضهم عن الولاء، أو طعنهم في شخصية القائد وحكمته؛ لاعتبار صنيعه انحيازاً غير موضوعي لمن يُعيّنه، وتفضيلاً لبعض على بعض، أو حدوث انقسام في المجتمع تجاه هذا التعيين وإثارة العصبيات والولاءات الضيقة لمواجهة ذلك، أو تدبير مكيدة للحيلولة دون تصدّي الشخص المعين، وإعاقة عملية تصديه للأمر، أو استهدافه وقتله، أو محاذير أخرى، وكل ذلك قد وقع في بعض موارد التسرّع في تعيين القائد المقبل حسبما نجده في التاريخ، ولأجل ذلك ربما كان القائد يؤخر تعيين خلفه في الحكم إلى آخر أزمنة الإمكان.

وقد لوحظ في الوصايا العرفية ـ وهي تتعلق بأمور غير خطيرة ـ أنّ الموصي إذا أراد إعطاء امتياز لبعض ورثته ـ كأحد أبنائه مثلاً ـ فإنّه كثيراً ما يخفي وصيته عن الباقين خشية سوء معاملتهم للموصي في باقي حياته، أو معارضتهم إيّاه صريحاً واتهامهم إيّاه بالانحياز إلى بعض أولاده وجفاء الباقين، والسعي إلى صرفه عن خياره، أو حدوث نزاع وتوتر بين الموصى له وبين الباقين من الورثة، أو غير ذلك

من المحاذير، رغم أنّ ترجيح الموصي لمن أوصى له قد يكون لسبب ملائم، مثل اهتمامه بالموصي في آخر حياته وتحمّل الجهد والعناء في مقام تمريضه ومداراته أو مزيد حاجته إلى ذلك، أو أيّ سبب آخر، لكن باقي الورثة لا يتفهمون هذه الأسباب، ولا يقبلون بترجيح بعضهم على بعض.

إذاً ظهر أنّ هناك حاجة مبرمة في كلّ كيان سياسي ـ عند بيان قرب وفاة القائد السياسي الذي يجمع المنضوين تحت هذا الكيان ـ إلى تعيين من يواليه الناس بعد وفاته، فهذا الأمر ـ فضلاً عن كونه حاجةً مستقبليةً بالنظر إلى ما بعد وفاة هذا القائد ـ يُمثّل حاجةً فعليّةً في داخل هذا الكيان حتى وإن لم يتوفَ القائد بعدُ.

وعليه، فإنَّ الولاء الذي كان المسلمون بحاجة ماسة إلى عقده وبيانه ـ عند إعلان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قرب وفاته ـ هو الولاء الخاص الذي يقوم مقام ولائه (صلى الله عليه وآله وسلم).

الثالثة: ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في واقعة الغدير قرب وفاته وما يثيره من هواجس عند الناس حول الأمر من بعده.

إنّ من البديهي أن يترقب المجتمع العربي المسلم الحاضر في مشهد واقعة الغدير ـ بعد سماع وداع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إياهم وإعلانه عن قرب وفاته وإبدائه القلق والتوجس عليهم من بعده ـ أن يحدد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من يتولى الأمر من بعده؛ إذ لم يكن هذا المجتمع مستثنى من القاعدة الاجتماعية المتقدمة، فهو كأي مجتمع آخر بحاجة إلى تحديد من يواليه خلفاً للقائد المؤسس لهذا المجتمع قبل وفاته بشكل واضح،

حتى يستمد قوته من هذا القائد الذي يدين الجميع له بالطاعة والولاء، وهو النبي (ﷺ) ويجمع الكلمة فيه ويقيه من التفرق والفوضى والعصيان.

بل كانت حاجة هذا المجتمع إلى تحديد من يلي أمره بعد النبي (ﷺ) حاجةً مؤكدة للغاية من جهة التغيير الكبير الطارئ فيه على النظم الاجتماعي والسياسي؛ لأنّ هذا المجتمع كان فاقداً للدولة قبل الإسلام، وإنّما كان الناس يعيشون فيه كقبائل، وكان الولاء الذي يعتمد عليه الناس في حماية أنفسهم هو الولاء القبلي.

إذاً لا شك في أنّ الاطلاع على قرب وفاة من يتولى أمر الناس يؤدي إلى إثارة هواجس الناس وسؤالهم عمن يلي الأمر من بعده وتوقعهم أن يحدد ولي الأمر من بعده ـ خاصةً إذا تحدث بنفسه عن قرب وفاته وأبدى قلقه على وضع المجتمع من بعده ـ ولو من خلال نظام محدد يفضي إلى تعيينه.

ولا يجد عامة الناس أنّ من المعقول في شأن أيّ قائد يتصف بأدنى درجة من العقل والحكمة أن يهمل تحديد أمر الأمة من بعده بتاتاً، لا سيما إذا كان مؤسساً لكيان جامع من أقوام وقبائل متفرقة ووقوع سنين من الحرب والقتال لأجل إيجاد هذا الكيان، وهذا أمر بديهي لمن تأمّله جيداً.

وكانت العديد من القبائل تلجأ إلى التحالف مع قبيلة أخرى لحماية نفسها، فيكون بعضهم أولياء لبعض، لكن رغم ذلك كانت الصراعات القبلية فيها على قدم وساق، من جهة العصبيات القبلية القائمة فيها، والأعراف الخاطئة الناشئة عن الانفعالات والحسد والتنافس، وهو ما عبّر عنه في القرآن الكريم بـ(حميّة الجاهلية)، وقد وصف القرآن وضع العرب قبل الإسلام بقوله تعالى: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ

﴿أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلفت بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(١).

ولما جاء الإسلام جعل النبي (صلى الله عليه وآله) المسلمين جميعهم كياناً واحداً وفق تعاقد اجتماعي عقده بينهم، كما جاء في ما أنشأه من وثيقة المدينة المذكورة في كتب السيرة النبوية(٢)، وكان هو المتولي لأمورهم، وجعل الولاء القائم بينهم بجامع الإسلام ولاءً مركزياً واحداً فوق الولاءات القبلية.

وقد أكد القرآن الكريم تأكيداً بالغاً على هذا الولاء.

فتكوّن بذلك ولاء عام متكافئ قائم بين المسلمين كلّهم كأنّهم من عشيرة واحدة، وولاء مختلف خاص بين الله تعالى ورسوله وبين كافة المؤمنين، كما أنّ هناك ولاءات للكفار واليهود والنصارى في مقابل ذلك، كما جاء ذلك كله في آيات لا تحصى.

وتدل نصوص القرآن الكريم والسيرة والأحاديث النبوية على حجم الجهد المبذول في تكوين هذا الولاء الموحد، والتحديات التي كانت تواجه توحد الولاء فيما بينهم على هذا الوجه، وهو ما يتمثل في القرآن الكريم من خلال تأكيده على الالتزام بهذا الولاء ومعالجة تلك التحديات في موارد منها ما يلي:

١ـ ما تضمن التأكيد على حفظهم لوحدة الكلمة، وتذكيرهم بما كانوا عليه من

(١) سورة الأنفال: آية ٦٣.

(٢) لاحظ: والسيرة النبوية لابن هشام: ١/٥٠١، والسيرة النبوية (عيون الأثر): ١/٢٦٠، السيرة النبوية لابن كثير: ٢/٢٣١، وسميت بالموادعة أو الصحيفة أو الدستور.

العداء والتنافر، فألف الله سبحانه بين قلوبهم كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تفرّقوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾(١).

٢ـ ما تضمن التأكيد على التعامل الحكيم والحازم مع من يقدّم ولاءً خاصاً على هذا الولاء العام، ويثير الفرقة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(٢).

٣ـ ما تضمن التأكيد على عدم النزاع وعلى الرجوع إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عند الاختلاف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تنازعوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾(٣)، وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تنازعتم فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾(٤).

---

(١) سورة البقرة: آية ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) سورة الحجرات: آية ٩ ـ ١٠.

(٣) سورة الأنفال: آية ٤٦.

(٤) سورة النساء: آية ٥٩.

وتتواتر الآيات في التأكيد الدائم على مركزية الرسول (صلى الله عليه وآله) في الولاء بالأمر بطاعة الرسول (صلى الله عليه وآله)، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وأطيعوا الرسول وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾(١)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وأطيعوا الرسول وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾(٢).

وقال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثم يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ * وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾(٣)، وقال تعالى أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وأطيعوا الرسول وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾(٤).

٤ـ التأكيد على الولاء بين فريقي الخاصة: الأنصار وهم الذين كانوا سكان المدينة، والمهاجرين وهم الذين هاجروا إليها من قريش وغيرها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) سورة النساء: آية ٥٩.

(٢) سورة المائدة: آية ٩٢.

(٣) سورة النور: آية ٤٧ ـ ٥٢.

(٤) سورة محمد: آية ٣٣.

الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أولياءُ بَعْضٍ﴾(١)

٥ـ ما تضمن التأكيد على المسلمين على عدم التأثّر بالولاءات القبلية بما ينافي الدين، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وأزواجكم وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾(٢).

٦ـ ما تضمن التأكيد على عدم ولاء المسلمين للكفار الطاعنين في الدين الكائدين به وبأهله، بما ينافي الولاء بين المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يتولهم مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أو أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾(٣).

وقد جاء التأكيد على مَن ينبغي أن يكون مركزاً لولاء المؤمنين في آيات جاءت عقيب الآيات السابقة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ

---

(١) سورة الأنفال: آية ٧٢.

(٢) سورة التوبة: آية ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) سورة المائدة: آية ٥١ ـ ٥٢.

يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يتولّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[١]، ومِن الملحوظ قصر الولاء في الآية على الله ورسوله ومَن آمن وزكّى وهو راكع، والمراد بهذا الأخير هو الإشارة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي كان قد تصدق راكعاً في حال الصلاة، كما جاء في شأن نزول الآية بلا خلاف في ذلك[٢]، وهذا القصر قد يلائم الولاء المميز الذي لا يثبت لعامة المؤمنين.

فهذه نماذج من نصوص القرآن الكريم في التأكيد على الولاء العام بين المسلمين والإشارة إلى تحديات هذا الولاء في المجتمع العربي الذي كان حديث عهد بالإسلام آنذاك.

وقد جاء في السيرة النبوية توصيف وقوع الحزازة مكرراً بين القبائل والعشائر المختلفة، كما وقع ذلك بين قبيلتي الأنصار، وهما الأوس والخزرج، وقد كان بينهما صراعات كثيرة قبل الإسلام.

كما جاء في السيرة أيضاً توصيف الحزازة بين الأنصار الذين كانوا أهل المدينة، وبين المهاجرين الوافدين إليها، كما في الفتنة التي وقعت بينهما في غزوة بني

---

(١) سورة المائدة: آية ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) لاحظ مثلاً: زاد المسير في علم التفسير (ابن الجوزي): ٢٩٢/٢، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ٢٢١/٦، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢٩٣/٢.

المصطلق[1]، وكان النبي (ﷺ) يهدئهم ويؤلّف بينهم.

وينبغي الالتفات ـ مع ما تقدم ـ إلى أنّ ذلك كله لا ينفي حصول حالات رائعة من الألفة والإيثار والأُخوّة والولاء بينهم، كما وصف ذلك في القرآن الكريم.

ولقد كان الإسلام عند تشكيل دولته في المدينة المنورة في السنة الثالثة عشرة من بعثة النبي (ﷺ) بعد هجرته إليها محدوداً بالمدينة التي كانت مجموعة قرى صغيرة متصلة، ورغم ذلك لم يكن يخلو الأمر فيها عن تنافسات قبلية مؤدية إلى الصراع والخصومة، بل التقاتل لولا ضبط النبي (ﷺ) للأمور كما يعلم من القرآن الكريم والسيرة النبوية، لكن توسع الإسلام تدريجاً بعد ذلك، لا سيما بعد فتح مكة المكرمة التي كانت بمثابة عاصمة العرب في الجزيرة والحامي الأوّل لعقيدة الشرك فيها، ثمّ تغيّرت الأمور حتى أصبحت وفود القبائل تفد في العام العاشر للهجرة من أنحاء الجزيرة إلى النبي (ﷺ) وتسلم طوعاً، وسُمّي بعام الوفود، وتمّ إسلام الجزيرة كلها تقريباً، وبلغ الإسلام اليمن، وجاور الشام والعراق، فكان كياناً عظيماً.

ومن الطبيعي أن لا يكون الولاء للإسلام الجامع بين هذه الأقوام كلها قد تجذّر في هذا المجتمع تماماً؛ لأنّ كثيراً من الناس كانوا حديثي عهد بالإسلام، وكان دخولهم فيه متأثّراً ـ بجانب دلائل حقانيته وصدقه ـ بهيبته وانكسار قريش في مقابله، وتمكّنه من إزالة الشرك في مكة التي كانت مجمع الأصنام للقبائل العربية.

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٦٠، مسند أحمد: ٣/٣٩٢ ـ ٣٩٣، سنن الترمذي: ٥/٩٠، البداية والنهاية: ٤/١٧٩ ـ ١٨٠، سبل الهدى والرشاد: ٤/٣٤٨.

يضاف إلى ذلك أنّ اجتماع هذه الأقوام على ولاء واحد بحيث يطيع الفرد الذي ينتمي إلى قبيلة فرداً آخر يكون من قبيلة أخرى ليس بالأمر السهل في قبائل كانت متناحرة منذ قرون، ولم يكن بالإمكان جمعها تحت ولاء واحد، بل غايته تحالف مجموعة من قبيلتين أو أكثر على وجه متكافئ، من غير أن يخضع بعضها لسلطان بعض، ولذلك كان من الصعب عليهم في الغزوات إطاعة قائد من قبيلة أخرى، لولا ثقل الرسول (ﷺ).

على أنَّ عرب الجزيرة شهدوا لأوّل مرّة كياناً واسعاً للعرب أشبه بالمُلك على حد مُلك الفرس ومُلك الروم، بحيث يكون مَن يتبوأ قيادة هذا الكيان قائداً للجزيرة كلها وللقبائل العربية جميعها، وهذا الأمر بطبيعة الحال يوجب كونه مطمحاً لأنظار الطامحين؛ إذ لم يذق أحد طعمه مِن قبل فيها، وإنّما كان أقصى مقام للمرء فيها هو أن يكون المرء شيخاً لقبيلة واحدة، وكان شيوخ القبائل من قبل يسعون إلى توسعة دائرة نفوذهم وسلطانهم وأراضيهم وأموالهم بالإغارة على القبائل الأخرى، لكن أصبح الجاه الذي تطمح إليه الأنظار بعد انعقاد هذا الكيان الواسع مختلفاً نوعاً، كما نجد مثل ذلك في الحياة الاجتماعية والسياسية المعاصرة.

إذاً اتضح أنّ من الطبيعي أن يتوقع جمهور المسلمين الحضور في مشهد واقعة الغدير ـ عند إعلان النبي (ﷺ) في أوّل خطبته بها عن قرب وفاته وتوديعه لهم ـ أن يحدد النبي (ﷺ) من يتعين محوراً لولاء المسلمين بدلاً عنه.

الرابعة: تأكيد النبي (صلى الله عليه وآله) في خطبته هذه وسائر أقواله العامة على مخاوف التفرق والرجوع إلى الولاءات الضيقة من بعده مما يزيد من هواجس الناس حول الأمر من بعده.

إنّ هاجس الحاجة إلى ولاء بديل لولاء النبي (صلى الله عليه وآله) عند ذكره (صلى الله عليه وآله) لقرب وفاته لم يكن هاجساً طبيعياً يثيره مجرد ذكره لقرب وفاته، بل إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) بنفسه أثار هاجس هذه الحاجة في نفوس المسلمين في هذه الخطبة وسائر أقواله التي ألقاها في أوساط المسلمين أو الصحابة، وليس من شك في أنّه (صلى الله عليه وآله) كان ـ فضلاً عن علمه الذي يمده به الله سبحانه ـ أعلم الناس بطبيعة التحديات التي يمكن أن تنشأ عن أي فراغ في الولاء في مجتمعه القبلي المتعدد الأهواء والولاءات؛ لأنَّ هذه الطبيعة كانت معروفة، وكان هو (صلى الله عليه وآله) عالماً بتلك البيئة القبلية ومعايشاً لها، بل قد عانى (صلى الله عليه وآله) من تلك البيئة مرة عند مواجهة هؤلاء لدعوته من جهة العصبيات القبلية، ومرة أخرى عند قيادته (صلى الله عليه وآله) لهم بعد دخولهم في الإسلام، حيث كانت تهيج عندهم مكرراً الولاءات الضيقة، فيقوم (صلى الله عليه وآله) بإطفاء النزاع بينهم.

ولذلك نجد تأكيده (صلى الله عليه وآله) ـ في أخبار رواها الجمهور ـ على أن لا تخلو عنق المرء عن بيعة لإمامٍ، ومن مات من دون بيعة فقد مات ميتة جاهلية[١].

وقد عبّر (صلى الله عليه وآله) عن مخاوفه هذه في خطبته في الغدير حيث إنّه أمر أمته بالتمسك بالكتاب والعترة معاً، وقال: (ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعده أبداً)، وقال: (ولا

---

(١) صحيح مسلم: ٦/٢٢.

تتفرقوا عنهم فتهلكوا)، فما حذر عنه من الهلاك والضلال إنما يحدث في إثر عدم وجود محور يتمسك به المسلمون جميعاً، ويوجب ذلك حدوث الفتنة والتفرق.

وبذلك نجد أنّ كلام النبي (صلى الله عليه وآله) في خطبة الغدير يسعى إلى جمع المسلمين حول مركز واحد وهو الكتاب والعترة، وذكر الكتاب في الحقيقة لبيان ملازمة العترة معه؛ لأنّ سياق الخطبة يشير إلى عقدها لأجل التوصية بالتمسك بعترته وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام)، وعليه فقد حدد (صلى الله عليه وآله) من يوحّد المسلمين في الولاء، وهو الإمام (عليه السلام).

على أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد أنبأ بنفسه أنباء عامة وخاصة أخرى عن وقوع الاختلاف والفتنة بين المسلمين من بعده، وحذرهم من ذلك:

أمّا الأنباء العامة: فذلك ما أخبر (صلى الله عليه وآله) به أصحابه في أخبار كثيرة على وجوه مختلفة، حتى أنّه جاء في أحاديث عديدة متفق عليها مروية في عامة الصحاح والسنن وغيرها إخباره لأصحابه بأنّهم سوف يفتنون بعده حتى أنّهم عندما يردون عليه يوم القيامة يأمر بهم إلى النار، فيسأل (صلى الله عليه وآله) عن سبب ذلك، فيقال له: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك[(١)]، ولذلك تكرر منه تحذير أصحابه والمسلمين من الفتن المقبلة، وقال لهم: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض[(٢)].

وقد جاء في الروايات المتفق على صحتها عن ابن عباس فيما رواه من رزية يوم

---

(١) لاحظ: صحيح البخاري: ١٩١/٥، ٨٧/٨، مسند أحمد: ٢٨/٣، فتح الباري: ٣٣٣/١١.

(٢) لاحظ: صحيح البخاري: ٣٨/١ ومواضع أخرى، صحيح مسلم: ٥٨/١.

الخميس أنّه (ﷺ) دعا في مرض موته ـ عند حضورهم في بيته ـ إلى أن يأتوا له بدواة وقلم ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، فعارضه عمر وقال: إنّ الرجل ليهجر، فاختلف الحضور عنده، فلما وجد اتّهامهم إيّاه في عقله واختلافهم عليه أعرض عن ذلك[١].

وأمّا الأنباء الخاصة: فهي متعددة ومروية من طرق موثوقة وصحيحة تتعلق جلها أو كلها بما يقع من الفتن في زمان أمير المؤمنين (عليه السلام)، من جملتها:

أوّلاً: إنباؤه (ﷺ) أصحابه ذات مرة بعد حرب الطائف ـ كما في حديث صحيح ـ أنّ منهم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل هو (ﷺ) على تنزيله، فسأله أبو بكر عن أنّه هو فقال (ﷺ): لا، ثمّ سأله عمر عن مثل ذلك، فقال (ﷺ): لا، وذكر أنّه عليّ (عليه السلام)[٢]، مما دلّ على أنّ عليّاً (عليه السلام) سوف يتبوّأ الخلافة لاحقاً ويخرج عليه أقوام بغير حق، كما دلّ على أنّ أبا بكر وعمر كانا يأملان أن يكونا في موقع القيادة.

ثانياً: إخباره (ﷺ) عند هجرته إلى المدينة عند بناء المسجد النبوي في حديث مشهور متفق عليه أنّ عماراً تقتله الفئة الباغية[٣]، في إشارة اتضحت لاحقاً أنّها حرب صفين، وتعينت جبهة الحق فيها.

ثالثاً: جاء في حديث متفق عليه أيضاً أنّه (ﷺ) أشار إلى بعض أصحابه، وقال:

---

(١) تقدم بيانه وتخريجه.

(٢) مسند أحمد: ٣/ ٣٣، المستدرك على الصحيحين: ٣/ ١٢٣.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ١١٥، ٣/ ٢٠٧، ٣/ ١٨٦، مسند أحمد ٢/ ٢٠٦، ٣/ ٢٢.

إنّه وقومه يمرقون من الدين[١]، في إشارة إلى الخوارج، وقد اتفق ذلك، وهو ما استشهد به الإمام عليّ (عليه السلام) يوم النهروان.

رابعاً: وجاء في نصّ ـ شهدوا بصحته ـ أنّه قال للزبير: لتقاتلن علياً وأنت له ظالم[٢]، وقد ذكّر الإمام (عليه السلام) يوم حرب الجمل الزبير بذلك، وربّما قيل إنّه تراجع عقيب ذلك.

خامساً: لقد حذّر (صلى الله عليه وآله) نساءه مكرراً من الفتنة، وقال في نصّ متفق على صحته بين النقاد: (أيّتكن تنبحها كلاب الحوأب)[٣]، في إشارة إلى خروج عائشة في حرب الجمل، وقد نبحتها كلابٌ في الطريق فسألت عن المكان فقيل عنه: إنّه يسمى بالحوأب، فأرادت أن ترجع لولا أنّ ابن الزبير أقام لها شهود زور ينفون ذلك.

فتبين بذلك إعلام النبي (صلى الله عليه وآله) المسلمين والصحابة مكرراً ما ينتظر الأمة من وجوه الضلال والفتنة في إثر تعدد الولاءات وعدم الإذعان بولاء واحد يجمع الأمة كلها، وهذا الأمر بطبيعة الحال يوجب زيادة توجس المسلمين حول الأمر من بعده عند الاطلاع على ما أعلن عنه من قرب وفاته.

---

(١) صحيح البخاري: ١٠٨/٤ و١٧٩، ١١١/٥، مسند أحمد: ٨٨/١ و١٣١ و١٦٠، و٥/٣ و١٥.

(٢) تاريخ الطبريّ: ٥١٤/٣، المستدرك على الصحيحين: ٣٦٦/٣، سير أعلام النبلاء (الذهبي): هامش ٥٨/١.

(٣) مسند أحمد: ٥٢/٦، ٩٧/٦، المستدرك على الصحيحين: ١٢٠/٣، وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد (٢٣٤/٧): (رجال أحمد رجال الصحيح)، فتح الباري (لابن حجر): ٤٥/١٣.

الخامسة: دلالات الخطبة بما يثيره ذكره (صلى الله عليه وآله) لقرب وفاته وللإنذار بالضلالة والهلاك بعده من هواجس حول الولاء من بعده على النظر إلى عقد هذا الولاء للإمام عليّ (عليه السلام).

يتضح في ضوء ما تقدم أنّ ما اشتمل عليه كلام النبي (صلى الله عليه وآله) في خطبة الغدير من تمهيدها بذكر قرب وفاته، ثمّ الخشية عليهم من الضلالة والهلاك يوجب انصراف ما ذكره من الولاء للإمام (عليه السلام) كولائه هو (صلى الله عليه وآله) إلى ولاء الحكم من بعده لوجوه ثلاثة تقدم ذكرها على وجه الإيجاز، وهي:

١. إنّ أجزاء الكلام تأتي متلائمة متناسبة يوضح بعضها بعضاً وترفع شوائب الإبهام عنه، فحيث إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) تطرّق لقرب وفاته في أوّل هذه الخطبة، وأشار إلى أنّ تلك هي فرصته الأخيرة في لقائه جماهير المسلمين، وأبدى تخوفه عليهم من الضلالة والهلاك، فإنّ ذلك يكون قرينة على نظره فيما أثبته من الولاء للإمام (عليه السلام) بقوله: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم قالوا: بلى قال فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) إلى تحديد كون الولاء من بعده للإمام (عليه السلام) يحل محل ولائه (صلى الله عليه وآله) ويقي المسلمين من الضلالة والهلاك، ولذلك شدّد غاية التشديد على مخالفته بالأدعية المذكورة التي تلائم ولاء الحكم، فالحاكم بالحق هو الذي يجب على الأمة موالاته ونصرته ويحرم عليها معاداته وخذلانه، فإن استجابوا له استحقوا ولاء الله سبحانه ونصرته، وإن خالفوه استحقوا عداء الله سبحانه وخذلانه، فالمفهوم من الخطاب أنّه (صلى الله عليه وآله) أراد أن يجمع الأمّة على ولاء عام واحد من بعده يقوم مقام الولاء العام له مشدّداً عليهم

في ذلك ما وسعه، كما كان نظره في الحديث التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) بتلك اللغة المؤكّدة إلى تحديد محل الولاء على وجه عام، وهم أهل بيت النبوة، حتى لا يزعم زاعم أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لم يحدد مسار الأمر بعد الإمام عليّ (عليه السلام)، فحدّد ولاة الأمر في هذه الأمة في أهل البيت (عليهم السلام) بجعلهم الهداة للأمّة حصراً، ولا محل لاحتمال نظر النبي (صلى الله عليه وآله) في ولاء الإمام (عليه السلام) إلى تأكيد الولاء العام القائم بين المسلمين في حقه (عليه السلام) أو ذكر ولاء المحبة لأهل البيت (عليهم السلام).

٢. إنّ ذكر النبي (صلى الله عليه وآله) لقرب وفاته وإبداءه مخاوفه من ضلال الأمة وهلاكها يثير بطبيعة الحال هواجس الحضور في مصير ولاية الأمر من بعده، وهذا أيضاً يساعد على فهم الحضور من ولاء الإمام (عليه السلام) المذكور في النص ولاية الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) من جهة تفاعل الكلام في مداليله مع الهواجس المتوقعة للمخاطبين، خاصة ما يثيره الكلام نفسه كما هو الحال في موضعنا هذا، حيث إنّ ذكره (صلى الله عليه وآله) لقرب وفاته وهواجسه (صلى الله عليه وآله) من ضلال الأمة وهلاكها يثير هواجس الحضور في شأن الأمر من بعده.

٣.إنّ عدم سؤال من حضر هذه الواقعة النبي (صلى الله عليه وآله) عمن يلي الأمر بعده ـ ولا فيما بعدها إلى وفاته ـ رغم ذكره (صلى الله عليه وآله) لقرب وفاته وتوديعه إياهم يساعد على أنّهم قد فهموا أنّه قد عين ذلك في هذا الخطاب، وعنى بكون الإمام مولى كل مسلم كان النبي (صلى الله عليه وآله) مولى له (صلى الله عليه وآله) ولاية الأمر من بعده، ولولا ذلك لوقع السؤال من بعضهم، ولا سيما الخاصة من المسلمين الذين كانوا يعاشرونه دائماً ونعني بهم المهاجرين والأنصار الذين كانوا معه في المدينة.



الإيضاح الرابع

حول واقعة الغدير ودلالات اختيار إلقائها في المشهد الجماهيري العام.

١ .العلاقة القائمة بين مضمون الخطاب ونوع المشهد.

٢ .اختلاف أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حسب المشهد الذي كان يختاره لها.

٣.عوامل اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لخطابه في المشهد الخاص أو العام.

٤ .اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المشهد الجماهيري العام لخطبة الغدير وعوامل ذلك.

* اشتمال مشهد واقعة الغدير على جماهير غير حجاج المدينة.

٥.دلالات اختيار المشهد على مضمون الخطاب بما يلائم نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى إعلان اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الأمة لهدايتها والولاء للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده.

الإيضاح الرابع

حول واقعة الغدير ودلالات اختيار إلقائها في المشهد الجماهيري العام.

إنّ من العناصر الملفتة في خطبة الغدير ـ التي عقدها النبي (صلى الله عليه وآله) للتطرق لأمور المسلمين من بعده ومخاوفه من تعرضهم للضلالة والهلاك وعالج ذلك بإيجاب التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) على الأمة للصيانة من الضلالة والهلاك وأثبت الولاء للإمام (عليه السلام) على المسلمين كما هو (صلى الله عليه وآله) مولى لهم وأولى بهم من أنفسهم ـ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد اختار إلقاءها في مشهد جماهيري عام يحضره عامة المسلمين.

فهذا الأمر يلائم النظر إلى نصب أهل البيت (عليهم السلام) على أنّهم المرجع في الأمة والسلالة المصطفاة فيها وإثبات الولاء الخاص ـ السياسي ـ للإمام عليّ (عليه السلام)؛ وذلك لأنّ اختيار مشهد الخطاب والحاضرين فيه لن يكون بطبيعة الحال أمراً اعتباطياً، بل ينشأ عن اقتضاء مضمون الخطاب لإلقائه على جمهور الناس؛ لأنّه يمسّهم جميعاً، مضافاً إلى اقتضاء أهمية الموضوع من أن يُوثّق ويُصان عن الكتمان والتحريف؛ لأنّ موضوع الإعلان عن اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) هو قضية سياسية عامة وخطيرة يلزم إبلاغها للناس جميعاً وتوثيقها من خلال المشهد العامّ، بينما لو أريد بالخطبة مجرد تأكيد الولاء الثابت بين آحاد المسلمين من جهة جامع الإسلام في حق الإمام (عليه السلام) أو وجوب محبة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) في الدين، فإنّ ذلك ليس من الأمور السياسية العامّة

كي يقتضي اختيار هذا المشهد لإلقاء هذه الخطبة، وإنّما هو فريضة في الدين.

عقد نقاط:

وتوضيح هذا المعنى يقتضي التحدث في نقاط:

١.العلاقة القائمة بين مضمون الخطاب ونوع المشهد.

٢.اختلاف أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حسب المشهد الذي كان يختاره لها.

٣.عوامل اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لخطابه في المشهد الخاص أو العام.

٤.اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المشهد الجماهيري العام لخطبة الغدير وعوامل ذلك.

٥.دلالات اختيار المشهد على مضمون الخطاب بما يلائم نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى إعلان اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الأمة لهدايتها والولاء للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده.

الأولى: العلاقة القائمة بين مضمون الخطاب ونوع المشهد.

ليس هناك مِن شك في أنّ اهتمام المتكلم بنوع الحضور المخاطبين بالكلام وعددهم يأتي مناسباً مع طبيعة مضمون خطابه، وخطورته والاهتمام بإيصاله لأجل ذلك إلى عدد أكبر بشكل مباشر وغير مباشر.

وهذا المعنى أمر بديهي يرعاه في أصله كل متكلم راشد، وقد يختلف مستوى الملاءمة بحسب مستوى نباهة المتكلم وحكمته وبلاغته وخبرته، فمتى كان المتكلم بليغاً وحكيماً فهو يراعي التناسب بين مضمون الكلام وبين المشهد الذي يلقي الكلام فيه أكيداً، فيختار المشهد المناسب للكلام الذي يريد إلقاءه، والكلام

المناسب للمشهد، فيتكلّم في كل مقام بما يناسبه.

وهذا المعنى لهو ضرورة في شأن القادة السياسيين والاجتماعيين والدينيين الذين يخاطبون المجتمع العام وأصنافه فيما يتعلق بالشؤون العامة، فهم يتأمّلون طويلاً حول المعنى الملائم لإلقائه في الاجتماع حسب نوع الاجتماع والحضور، والأمر الذي استوجب عقد الاجتماع لأجله والدعوة إليه.

ومشهد الخطاب نحوان:

١. المشهد الطبيعي، وهو المشهد الذي لم يتعمّد المتكلّم إلى تركيبه، ولكنّه مشهد ينعقد وفق أسبابه الاعتيادية مثل مشهد صلاة الجماعة والجمعة بإمامة النبي (ﷺ)، ومشهد حجّه مع المسلمين، وحينئذٍ يبقى للمتكلّم اختيار أن يتكلّم في هذا المشهد وعدمه، وفي أيّ موضوع يتكلّم مع الحضور إن اختار الكلام.

٢. المشهد الذي يتعمّد المتكلّم إلى ترتيبه لأجل أن يتكلّم مع الناس كما كان النبي (ﷺ) أحياناً يأمر أن ينادى في الناس إلى الصلاة الجامعة فيخطب في الناس.

كما أنّ الموضوع الذي يتحدّث عنه المتكلّم في أيّ مشهد نحوان أيضاً:

١-موضوع يختار المتكلّم التعرض له ابتداءً ولو باقتضاء الملابسات العامة والخاصة.

٢-وموضوع يُطرح على المتكلم، فيتطرق له استجابةً لما طُرح عليه، وينحصر خياره هنا في اختيار الكلام الملائم للمشهد وهو قد يكون في حقيقته إعراضاً، وقد يكون تصريحاً أو كناية، وقد يكون على وجه الإيجاز أو الإطناب.

ولكل ذلك موضعه حسب قواعد البلاغة ومقتضيات الحكمة.

الثانية: اختلاف أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حسب المشهد الذي كان يختاره لها.

وفي ضوء ذلك إذا لاحظنا أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ حسب ما أثر عنه في السيرة والسنة النبويتين ـ نجد أنّها كانت على أقسام:

الأوّل: ما خاطب (صلى الله عليه وآله وسلم) به شخصاً واحداً، وكان خطابه كذلك أحياناً نجوى لا يسمعه غيره وغير السائل، وربما كان معلناً يسمعه الآخرون.

والكلام الخاص لشخصٍ ربما كان جواباً منه (صلى الله عليه وآله وسلم) على سؤالٍ سأله الشخصُ الخاص، وقد يكون ابتداءً منه (صلى الله عليه وآله وسلم) بالكلام وهو قليل، إلا لمن عُني (صلى الله عليه وآله وسلم) بتعليمه، وهو ما ورد عن الإمام عليّ (عليه السلام) من أنّه كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يسأله دوماً فإن سكت (عليه السلام) ابتدأه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)(١).

الثاني: ما خاطب (صلى الله عليه وآله وسلم) به الحضور معه في مجلسه الاعتيادي، حيث كان يجلس في بيته أو في مسجده أو أي مكان آخر وحوله جمع من أصحابه.

الثالث: ما خاطب (صلى الله عليه وآله وسلم) به الحضور معه في صلاة الجماعة، حيث كان يتحدث إليهم أو يخطب فيهم، وكانت صلاة الجماعة أشبه بالواجب لمن لم يشغله عذر أو حاجة، خاصة لمن كان قريباً من المسجد.

الرابع: ما خاطب (صلى الله عليه وآله وسلم) به الناس في موطنه بالمدينة بعد استدعائهم للاجتماع، وكان طلبه اجتماع الناس عادة بدعوتهم للصلاة جماعة، فيكون الحاضرون حينئذٍ أزيد ممن يحضر الجماعة عادة.

---

(١) لاحظ مثلاً: تاريخ مدينة دمشق: ٤٢/٣٨٦.

الخامس: ما خاطب به الناس في خطب الجمعة في موطنه بالمدينة، والحضور في صلاة الجمعة أضعاف من يحضر للجماعة عادة؛ لأنّ صلاة الجمعة ليست على حدّ غيرها من الصلوات الفرائض؛ لأنّها لن تصحّ إلا جماعة؛ ولا يجوز تعدد صلوات الجمعة إلا مع بُعد إحداها عن الأخرى بمسافة كبيرة كما هو معروف فقهياً، وعليه فكان يحضرها المسلمون الذين كانوا في أطراف المدينة أيضاً.

السادس: ما خاطب به الناس في الحرب، والحرب اجتماع غير قليل، وكان عدد الجنود يتراوح بين عشرات الأشخاص إلى عشرات الألوف كما في غزوة تبوك، والخطاب ربما كان خاصاً بمن كان حوله في موضعه الذي هو فيه وربما كان عاماً للجيش.

السابع: ما خاطب به جمهور المسلمين من البلاد المختلفة.

وأهل البلاد الأخرى غير المدينة ربما حضروا إليها لرؤية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو لإظهار الإسلام نظير وفود القبائل التي قدمت بعد فتح مكة في السنتين التاسعة والعاشرة للهجرة لأجل الإسلام وتعلم معالم الدين بعد أن حثّ الله تعالى المؤمنين على ذلك بقوله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[١]، وقد عرفت السنة العاشرة للهجرة بعام الوفود لكثرة الوفود التي قدمت المدينة لغرض الإسلام أو تعلم معالم الدين.

---

(١) سورة التوبة: آية ١٢٢.

لكن الاجتماع الأوسع للناس من البلاد المختلفة إنّما كان يتحقق في الحج وتوابعه، حيث يتسع الحضور فيه ليشمل المسلمين من البلاد المختلفة.

الثامن: ما اهتم (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه بشكل خاص بمخاطبة الغائبين أيضاً، من خلال توصية الحاضرين بتبليغ الغائبين بما يذكره لهم.

فهذه مستويات متعددة من الخطاب مشهودة في السيرة النبوية.

وقد كان مشهد خطابه (صلى الله عليه وآله وسلم) غالباً مشهداً اعتيادياً كصلاة الجماعة والجمعة ومشاهد الحج، وكان (صلى الله عليه وآله وسلم) يختار إلقاء الخطاب وموضوعه كما يجده مناسباً.

ولكن ربما اعتنى (صلى الله عليه وآله وسلم) بترتيب مشهدٍ ما، فيدعو إلى الاجتماع، ثمّ يخطب في المجتمعين، ومن أبرز موارد ذلك اجتماع الغدير كما سيأتي.

والعناية بترتيب مشهد خاص لأجل الخطاب يمثل عناية مؤكدة لموضوع الخطاب، وينشأ عن عوامل متعددة:

منها: الاستعجال في الخطاب لكون الموضوع مستعجلاً.

ومنها: أنّ بعض المخاطبين سوف يفارقون المتكلم في حال تأخير الخطاب.

ومنها: أن يكون لصياغة مشهد بالحادث اهتماماً به ليثير اهتمام المخاطبين وتتمثل في أذهانهم ذكرى خاصة يتذكرونها.

الثالثة: عوامل اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لخطابه في المشهد الخاص أو العام.

لقد كان اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نوع المشهد والحاضرين فيه ينبع من عوامل عدة:

العامل الأوّل: طبيعة الموضوع.

وبيانه: أنّ موضوع الخطاب يمكن أن يكون على أنواع مختلفة باعتبارات متعددة، فباعتبار خصوص الموضوع وعمومه ينقسم الخطاب إلى الخاص والعام:

فالأوّل: أن يكون الموضوع خاصاً يخصّ فرداً، مثل تكليفه بتكليف خاص في الجهاد أو غيره، أو يعمّ الموضوع جماعة أو قوماً، أو يكون أمراً عاماً.

الثاني: أن يكون الموضوع عاماً في نفسه، كأن يكون عظة عامة أو تكليفاً عاماً من التكاليف الشرعية.

وقد يظن بدواً أنّ هذا المقدار يكفي للاهتمام بإبلاغ الموضوع، ولكنه ليس صحيحاً؛ لأنّ الأحكام الشرعية هي عموماً أحكام عامة، ولكن ينبغي لكل فردٍ أن يبحث عنها ويسعى إلى الاطلاع عليها، ولذلك نجد أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن يبينها في خطبه، بل ينيط الاطّلاع عليها بسعي كل امرئ مسلم إلى ذلك بنفسه ولو كان بالسؤال من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

ومما يوضح ذلك أنّ القبائل العربية التي كانت تفد في السنتين التاسعة والعاشرة للهجرة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتسأل عن معالم الدين كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يذكر لها إلا أصول الفرائض، مثل وجوب الصلاة والصيام والزكاة والحج والخمس، ولم يكن يزيد كلامه (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم على سطر أو سطرين أو بضعة أسطر، وهم كانوا يعلمون أنّ تفاصيل هذه الفرائض وسائر تعاليم الدين منوطة بسعيهم إلى ذلك.

وقد جاء في القرآن الكريم ـ من خلال آية النفر المتقدمة، وهي من سورة التوبة التي نزلت بعد فتح مكة في السنة التاسعة للهجرة ـ تشويق المسلمين الداخلين في الإسلام من البلاد المختلفة إلى إرسال وفودهم إلى المدينة لأجل الاطلاع على تعاليم

الدين.

كما أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في خطبه في حجة الوداع ـ كالتي ألقاها في عرفات وفي منى ـ لم يكن يذكر تفاصيل الأحكام الشرعية، بل كان ينيط ذلك بما ورد في القرآن الكريم بتعلّم القرآن، أو السؤال مِن المتعلمين من المسلمين، وإنّما كان يركز على مفاصل مهمة، أو أحكام معينة يجد حاجة خاصة للتبليغ العام فيها.

وكذلك القرآن الكريم نفسه لا يهتم بذكر كثير من التفاصيل موكلاً إياها إلى السنة، ويقتصر على طرح أمور معينة يستوجب ذكرها، وهذا بالرغم من تكرار كثير من المعاني فيها تأكيداً مثل أصول الدين وفرائضه ومعاني العدل والإحسان.

الثالث: أن يكون الموضوع مما يتعلق بالشأن العام.

والفرق بين الشأن العام وبين الحكم العام ـ الذي ذكرناه في القسم السابق ـ أنّ الحكم العام هو كل وظيفة مشتركة بين الناس، ولو كان حكماً فردياً مثل وجوب الصلاة بتفاصيلها، وحرمة غيبة الآخرين والتجسس عليهم وسوء الظن بهم وغير ذلك. وأمّا الشأن العام فهو وظيفة اجتماعية مشتركة من قبيل تعيين أولياء الأمر على المدن أو الجيش.

وقد يظن أنّه ينبغي بيان الشأن العام في خطاب عام موجه لمن يعنيه هذا الشأن.

ولكن الواقع أنّ الشأن العام يختلف مقتضاه في كيفية بيانه بحسب طبيعة هذا الشأن نفسه، فالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثلاً كان يعيّن عند خروجه من المدينة مَن يَلِي الأمر فيها؛ كي يكون هناك قوة مركزية في المدينة تحول دون حدوث فراغ فيها وتقي من الفتنة والنزاع أو أي حادث اجتماعي أو سياسي مهم آخر، ولكنه لم يكن يحتاج إلى عقد

اجتماع عام في المدينة، بل يبين ذلك على وجه اعتيادي فينتشر الخبر ويثق به الناس؛ إذ لم يكن يتأتى لأحد أن يدعي أنّ النبي (ﷺ) مثلاً ولاه على المدينة وهو لم يوله، وكان من الممكن أن لا يطيعه أهل المدينة إذا لم يؤكّد النبي (ﷺ) عليهم ذلك.

وبذلك يظهر أنّ كون الموضوع تكليفاً عاماً أو شأناً عاماً لا يقتضي في جميع الأحوال عقد مشهد عام له، ولكن ذلك من جملة العناصر التي يمكن أن تقتضيه بضميمة بعض العوامل الآتية.

العامل الثاني: كون الخطاب مؤكداً لخطاب سابق أو متضمناً لمعنى جديد، فإذا كان الموضوع قد ورد في القرآن الكريم أو في كلماته (ﷺ) وأقواله المعهودة من قبل لم يستوجب في نفسه توسعة مشهد الخطاب عند ذكره، وأمّا إذا كان الموضوع جديداً لم يرد ذكره في القرآن الكريم، فإنّ ذلك ادعى لعموم البلاغ.

العامل الثالث: كون الموضوع حساساً ومهماً يحتاج إلى مزيد من التحريض المباشر لمزيد من الناس، كما في مقام التحريض على الجهاد أو في مقام وقوع زلة قد يكون الآخرون عرضة لها، فيكون من المهم التنبيه عليها ولو من غير ذكر صاحبها.

العامل الرابع: اقتضاء الموضوع التأكيد عليه بالنظر إلى غياب المتكلم عند تنفيذ المخاطب لمضمون الخطاب حيث يكون التكليف عاماً، ولا سيما إذا تعلق بالشأن العام، ويعبّر عن ذلك بالوصية بالمعنى الأعم.

والغَيْبَة تكون على نوعين:

١. الغيبة من جهة سفر المتكلم أو المخاطبين أو رجوعهم إلى أوطانهم كما في مخاطبة النبي (ﷺ) من كان يفد عليه من وفود البلاد في السنة العاشرة أو وصية

الجنود الذين يبعثهم في مهمة.

٢.الغيبة التي تطرأ من جهة غياب المتكلم بمماته، فهو يذكر أموراً يهتم بتنفيذها بعد مماته حيث لا يلتقي المخاطبين مرة أخرى، وهذه هي الوصية بمعناها الأخص التي تتعلق بما بعد موت الموصي.

ويُعتنى في الوصايا بعد الموت بنوعين من الأمور:

١.أمور عامة لا اختصاص لها بما بعد موت الموصي، ولكن تكون مهمة، وقد تكون معرضاً للتخلّف عنها لغياب الموصي عن المشهد بوفاته فيؤكد الموصي عليها، مثل وصية الأب أولاده بعدم التفرق لأهمية اجتماعهم وألفتهم، ولأنّ غياب الأب الذي كان جامعاً بينهم قد يؤثر بنفسه على فك ارتباطهم وتفرّقهم.

وقد ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في خطبة عرفات في حجة الوداع أموراً مهمة مثل ما يتعلق بالولاء العام بين المسلمين من رعاية حرمات النفوس والأموال لأهميتها، ولأنّه حيث يغيب عنهم فإنّهم يكونون عرضة لانتهاكها.

٢.أمور تختص بما بعد الوفاة مثل توصية الموصي في الوصايا الخاصة بأمور تركته وتوصية الرئيس إلى من يخلفه.

إذاً غيبة المتكلم قد توجب عنايته باختيار المشهد العام لخطابه فيما كان من قبيل التكليف العام وخاصة ما كان من قبيل الشأن العام.

العامل الخامس: احتياج الوضع إلى الإشهار لمعرضيته للخفاء والإنكار من جهة نوازع بعض المخاطبين إلى معصية الخطاب.

وهذا يتفق بشكل خاص في الوصايا المتعلقة بما بعد موت الموصي؛ لأنّ غياب

الموصي يتعذّر معه تكرار ما أوصى به وتصحيح ما يطرأ عليه من التحريف.

ولذلك من المتعارف من الناس الاهتمام بتوثيق الوصية بالكتابة، وبالإشهاد عليها كتباً، وربما أكّدوا عليها في محضر عام.

فهذه هي العوامل العامة لعناية المتكلم في اختيار المشهد العام.

الرابعة: اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المشهد الجماهيري العام لخطبة الغدير وعوامل ذلك.

لا شك أنّ اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ ومن قبله الوحي الذي كان يتبعه ـ لمشهد واقعة الغدير كان اختياراً بعناية خاصة.

لقد كان للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يؤجّل بيان إيجاب التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء الثابت للإمام عليّ (عليه السلام) على المسلمين إلى حين الوصول إلى المدينة، فيذكره لبعض أصحابه في مجلسه، أو بعد صلاة الجماعة لمن يحضرها بشكل اعتيادي، أو يدعو الناس إلى الصلاة جماعة حتى يحضر عدد أكثر، أو يبيّنه في يوم الجمعة عندما يجتمع الناس كلهم ممن يكون في المدينة أو أطرافها.

كما كان يمكن له (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يبينه في سفره هذا ولكن على نحو محدود؛ إذ كان المسلمون معه ـ وهم عشرات الآلاف ـ متفرقين في الطريق، شأن كل عدد هائل من المسافرين يكونون في الطريق إلى مقصد مشترك، فيكون لكل جماعة أو أسرة خيمتهم، وينتشرون في مساحة واسعة، فيذكر (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك مثلاً لبعض أصحابه ممن هو قريب عليه في مكانه، أو يدعو من يعتني بإسماعه إياه ـ لمناسبة خاصة مثل مَن

يعرف منه إعراضه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ـ فيذكر ذلك له، أو يذكره لمن صلى معه جماعة بعد الصلاة.

ولذلك نظائر في السيرة النبوية مثل ما وقع في سفره (صلى الله عليه وآله) إلى مكة لعمرة القضاء في السنة السابعة للهجرة حيث توقّف عند كراع الغميم فأفطر وأمر مَن معه بالإفطار فأفطر الناس وامتنع قوم فسمّاهم العصاة، ولم يرد ـ فيما أعلم ـ أنّه قد خطب في ذلك رغم أنّه (صلى الله عليه وآله) كان يريد وصول أمره بذلك إلى عامة الناس.

لكنه (صلى الله عليه وآله) لم يفعل شيئاً من ذلك في واقعة الغدير، بل اهتم بالإبلاغ العام للمسلمين به بملاحظة ما يأتي:

أوّلاً: أنه اختار وجوده (صلى الله عليه وآله) في حضور جماهيري من توابع الحج، والحج وتوابعه أكبر اجتماع جماهيري طبيعي ومتنوع للمسلمين من حيث الكم والكيف.

والمراد بالكم: العدد، فقد ذكر أنّه قد حضر معه إلى الحج عشرات الآلاف مِن المسلمين في أوّل حج له (صلى الله عليه وآله) بعد إسلام الجزيرة العربية كلها تقريباً بعد وفود القبائل في تلك السنة وهي السنة العاشرة للهجرة، وقيل إنّه بلغ عددهم مائة ألف أو يزيد[١]، وهذا عدد لم يكن يجتمع في أكبر اجتماع للمسلمين في المدينة، وهو ما كان يتفق في صلاة الجمعة.

كما أنّ المراد من حيث الكيف: تنوّع الحضور مِن البلاد المختلفة، فالجماهير الذين يجتمعون في مدينة ما مهما كثروا فإنّ أغلبهم يكون من أهل تلك المدينة، لكن

---

(١) لاحظ مثلاً: تذكرة الخواص: ١/٢٦٦، الغدير: ١/٩.

المجتمعين في الحج وتوابعه هم من أهل مدن وقرى مختلفة حيث يحضر الحج جمع معتد به أو غفير من كل مدينة وقرية، فلا يقتصر الحضور على مدينة واحدة.

ومن أهم خصائص نوع الحضور في الواقعة أنّه لم يكن يختص بأصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهم يعتبرون من فئة الخاصة، فهم جماعة يرون لهم مزيد خصوصية بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان يُرى فيهم أنّهم أهل الحل والعقد لكونهم من قومه (صلى الله عليه وآله وسلم) أو لنصرتهم له، ويتألفونّ من المهاجرين إلى المدينة من قريش وغيرها مثل سلمان الفارسي وبلال الحبشي وغيرهما، والأنصار وهم الذين آووه ونصروه من أهل المدينة، بل كان يشمل جماعات كثيرة من أهل البلاد الأخرى.

ثانياً: أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يقتصر على أن يتحدث في وسط هذا الجمع على وجه اعتيادي ينقل بعضهم ذلك للبعض الآخر، بل اعتنى بجمع كل الجماهير المشاركة في المسير في مكان واحد، وكانوا ألوفاً، بل قيل إنّهم كانوا عشرات الآلاف، وهم منتشرون في مساحة واسعة، كلّ يكون في مكانه وخيمته، فدعاهم إلى الاجتماع رغم العناء في ذلك عليه وعليهم، لما فيه من اقتضاء خروج الناس من خيامهم ومحاملهم إلى الوادي، واجتماعهم جميعاً وهم بهذا العدد الكبير، وهو ما يستدعي الانتظار، وضرورة اقتراب بعضهم من بعض أو تلاصقهم حتى يسمعوا صوته (صلى الله عليه وآله وسلم) جميعاً، وكل ذلك في حر شديد موصوف.

ولأجل تحفيزه (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم جميعاً إلى الحضور نادى (صلى الله عليه وآله وسلم) الصلاة جامعة، وهذا النداء ينبّه الناس على أنَّ هناك عناية خاصة منه (صلى الله عليه وآله وسلم) بحضورهم جميعاً، وأنّ له رسالة مهمة يريد استماعهم إياها مباشرة.

ولو أنّه (ﷺ) شاء لخطب في مَن حوله ومَن قد يحضر ممن يبلغه ذلك قبل انتهاء الخطبة، وهم يبلّغون الآخرين طبعاً؛ لأنّ خطبته (ﷺ) على أيّ حال حدثٌ جديد يرغب الناس في نقله وتداوله، وهم مقترنون في السفر الذي يكثر فيه الحديث والاجتماع، لكنه (ﷺ) حرص على أن يسمع الجميع كلامه من غير استثناء، وبشكل مباشر من دون وسيط.

وبهذا الاعتبار لم يكن اجتماع الغدير اجتماعاً اعتيادياً متحققاً بطبيعته، بل اعتنى النبي (ﷺ) بترتيبه؛ لأنّ الناس وإن كانوا موجودين في الطريق، لكن لم يكونوا مجتمعين في مكان واحد على وجه يمكن مخاطبتهم كما كانوا في مشاهد الحج مثل عرفات والمشعر الحرام ومنى.

وثالثاً: أنّ النبي (ﷺ) اختار أن يكون المكان وادياً لأجل أن يراه الجميع، ولأجل أن ينعكس الصوت إلى الحضور، فإنّ غدير خم إنّما كان في أدنى الوادي، ولذا قيل: إنّ خم واد بين مكة والمدينة عند الجحفة، به غدير، عنده خطب رسول الله (ﷺ)، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة. وفي حديث أحمد بإسناده عن ميمون بن أبي عبد الله قال: (قال زيد بن أرقم ـ وأنا أسمع ـ نزلنا مع رسول الله منزلاً يقال له: وادي خم)[1].

ويبدو أنّ الغدير كان بمنخفضٍ في الوادي، فإنّ الغدير هو مكان يجتمع فيه ماء المطر والسيل أو ماء العين، ويكون بطبيعة الحال أخفض مما حوله من الأرض، وقد

---

(١) مسند أحمد: ٤/ ٣٧٢.

كانت هناك غدران متعددة في الجزيرة العربية في الوديان منها غدير البنات في أسفل وادي خماس، وغدير الأشطاط قرب عسفان، ويبدو أنّ غدير خم كان يستمد من عين كان في الوادي، فقد ذكر جماعة منهم ابن منظور في لسان العرب عن خم: (أنّه موضع بين مكة والمدينة تصب فيه عين)[1].

وكان الوادي الذي يقع فيه الغدير هو وادي الجحفة الذي ينتهي على القرية التي هي الميقات المعروف من مواقيت الحج، ولذا ربما سمي غدير خم في بعض الروايات التي نقلت واقعة الغدير بـ(غدير الجحفة)، أو جاء فيها (سمعت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: يوم الجحفة).

ورابعاً: أنّه اهتم بأن يُرِي الإمام عليّ (عليه السلام) لجميع الحضور، حيث جعل له مكان مرتفع، فصعد عليه وأخذ بيد الإمام (عليه السلام) ورفعه حتى يشهده الجميع في حاله هذا، علماً أنّ الكثير من الحاضرين ربما لم يكونوا يعرفون الإمام علياً (عليه السلام) أصلاً؛ لأنّه وإن كان معروفاً لدى أهل المدينة من المهاجرين والأنصار، وقد يعرفه العديد ممن كان قد قاتل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مِن قَبْل مِن جهة كونه فارساً بارزاً في الحرب، وسمع به آخرون، لكن مع ذلك فإنّه لا يقتضي أنّ يعرفه كلّ المسلمين بقبائلهم وعشائرهم رجالاً ونساء، فضلاً عن أن يميزوه بشخصه وملامحه، فقد دخل جلّ الجزيرة العربية في الإسلام بعد فتح مكة من خلال الوفود التي وفدت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ورجعت إلى بلادها، ولم تكن تعرف الإمام (عليه السلام)، فضلاً عن أن تطلع على

(١) لسان العرب: ١٢/ ١٩١.

مكانته المميزة، كما لم يكونوا يعرفون سائر آحاد قرابة النبي (عليه السلام) وأصحابه.

إذاً يُعلم من ذلك أنّ عمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يُعطي أنّه أراد أن يُعرّف عامة المسلمين بعلي (عليه السلام)، وينقل (صلى الله عليه وآله وسلم) الإمام علياً (عليه السلام) من شخصية خاصة يعرفها الأنصار والمهاجرون في المدينة وبعض آخر من المسلمين كفارسٍ مميز في حروب المسلمين مع الكفار واليهود إلى شخصية عامة معروفة يميزها جمهور المسلمين بالاسم والشخص، ومن شأن ذلك أن يجعل الإمام ثاني شخصية عامة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أوساط المسلمين من دون أن يكون لهما ثالث يقترن بهما أو يليهما في ذلك؛ إذ لم يرقَ أحد بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى هذه الدرجة من التعريف العام به بين المسلمين.

اشتمال مشهد واقعة الغدير على جماهير غير حجاج المدينة.

وقد يقول قائل: إنّ الذين كانوا مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مِن الحجاج لم يكونوا إلا حجاج المدينة وما حولها؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قد خرج من مكة وبلغ ما يقرب من نصف المسافة بينها وبين المدينة، وقد فارقه ـ بطبيعة الحال ـ الحجاج الذين كانوا من أهل مكة، وكذا الذين كانت بلادهم في وجهة مختلفة كالطائف واليمن، وكذلك الذين كانت مواطنهم بين مكة والمدينة، ولكن قبل غدير خم، فهؤلاء كلهم كانوا قد فارقوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حين خطبته هذه.

والجواب: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لو خطب في مكة لكان الحاضرون أكثر دون شك، وهذا يوجب سؤالاً عن سر تأخيره إلقاء الخطبة إلى الخروج من مكة والمضي نحو الجحفة، وهو ما سوف نجيب عنه في الإيضاح اللاحق.

ولكن مع ذلك ليس من الصحيح أن يظن أنّ الحضور كان مقصوراً على أهل المدينة وما حولها باعتبار أنه (ﷺ) كان متوجهاً إليها، بل كان هناك قوافل أخرى من الحجاج لم يزالوا معه، وهم قوافل الحجاج الذين كانت مقاصدهم في الطريق بين غدير خم وبين المدينة، وذلك أنّ بين مكة والمدينة عدّة مراحل يبدو أنّها كانت عامرة تسكنها قبائل عربية.

قال المؤرخ اليعقوبي يذكر هذه المراحل من جهة المدينة إلى مكة: (ومِن المدينة إلى مكة عشر[1] مراحل عامرة آهلة:

١. فأوّلها: ذو الحليفة ومنها يحرم الحجاج إذا خرجوا من المدينة، وهي على أربعة أميال من المدينة.

٢. ومنها إلى الحفيرة وهي منازل بني فهر من قريش.

٣. وإلى ملل وهي في هذا الوقت منازل قوم من ولد جعفر بن أبي طالب.

٤. وإلى السيالة وبها قوم من ولد الحسن بن عليّ بن أبي طالب (عليهما السلام) وكان بها قوم من قريش وغيرهم.

٥. وإلى الروحاء وهي منازل مزينة.

٦. وإلى الرويثة وبها قوم من ولد عثمان بن عفان وغيرهم من العرب.

٧. وإلى العرج وهي أيضاً منازل مزينة.

٨. وإلى سقيا بني غفار وهي منازل بني كنانة.

---

(١) لعلّ الصحيح ثلاث عشرة مرحلة ليوافق ما ذكره في بعضها.

٩. وإلى الأبواء وهي منازل أسلم.

١٠. وإلى الجحفة وبها قوم من بني سليم وغدير خم من الجحفة على ميلين عادل عن الطريق.

١١. وإلى قديد وبها منازل خزاعة.

١٢. وإلى عسفان.

١٣. وإلى مر الظهران وهي منازل كنانة، وإلى مكة)[(١)].

وبذلك نلاحظ أنّ المراحل بين الجحفة ـ التي يقع غدير خم مسافة ميلين عنها ـ وبين المدينة تسع، وكلها كانت مأهولة في عصره، ولا يبعد أنّ العديد منها كانت كذلك من قبل.

يضاف إلى ذلك أنّه ربما كانت هناك قبائل أخرى تسكن على بعد مناسب من هذه المراحل بحيث تعبرها أو تقترب منها في طريقها من مكة إلى مواطنها، وذلك مما يسهل الاطلاع عليه بمراجعة خريطة انتشار القبائل في الجزيرة العربية في عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

على أنّنا نحتمل أنّ العديد من الناس ممن كانت مساكنهم دون غدير خم شايعوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى بعض الطريق إكراماً له وتعلّقاً به، لا سيما وأنّه كان قد نعى نفسه لهم في بعض مواقفه خلال الحج، ومشايعة المرء صاحبه لمسافات غير قليلة أمر كان

---

(١) البلدان لليعقوبي: ١/١٥٢.

شائعاً، بل جاء الأثر باستحبابه وفضله[١].

وعليه: فالحضور مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في طريقه إلى غدير خم لم يكن مقصوراً على المدينة وما حولها، بل كانت هناك قوافل أخرى من الحجيج معه (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويساعد على ذلك أنّه لو كان الأمر كما ذكر من كون الحضور معه مقصوراً على أهل المدينة وما حولها فربما لم يكن هناك ما يوجب إلقاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الخطبة في أثناء الطريق، بل كان المناسب أن يؤخر ذلك حتى الاقتراب من المدينة أو الوصول إليها، لا سيما أنّ الطريق عموماً ليس محلاً مناسباً لإلقاء الخطب لأجل تفرّق الناس فيه وتعب السفر، إذاً فما الذي دعاه إلى إلقاء الخطبة في الطريق وفي هذا الموضع بالتحديد إذا كان الحجاج الذين معه يرافقونه بعد ذلك إلى حدود المدينة؟!.

وعليه لا ينبغي الشك في عنايته بإلقاء هذه الخطبة في هذا الموضع لوجود هذا الحضور الجماهيري العام.

الخامسة: دلالات اختيار المشهد على مضمون الخطاب بما يلائم نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى إعلان اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الأمة لهدايتها والولاء للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده.

في دلالات اختيار المشهد على مضمون الخطاب.

يتضح مما تقدم أنّ اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلقاء خطبة الغدير في هذا الاجتماع الجماهيري العام للمسلمين للأمر بالتمسك بأهل بيته (عليهم السلام) من بعده وعقد الولاء

---

(١) لاحظ مثلاً: من لا يحضره الفقيه: ٢/٢٧٥، باب تشييع المسافر وتوديعه والدعاء له.

الخاص للإمام (عليه السلام) ناتج عن اهتمام خاص ومتميز يبدو منه بهذا الموضوع، ويدل على عنايته (صلى الله عليه وآله وسلم) باطّلاع عامة المسلمين ـ وليس خصوص خاصتهم الذين كانوا معه في المدينة من المهاجرين والأنصار ـ على ذلك.

وهذا يلائم بشكل خاص أن يكون نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك إلى إثبات مرجعية مسدّدة ومصطفاة لأهل البيت (عليهم السلام) لهذه الأمة وتولية أوّلهم وهو الإمام عليّ (عليه السلام) عليها ولاءً يحلّ محلّ ولائه (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته.

وليس ذلك بالذي يلائم أن يكون نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى مجرد التأكيد على الولاء العام بين المؤمنين في حق الإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام)، ولا ولاء المحبة والذي يفيد الحث على محبتهم فحسب.

ويتبيّن ذلك بملاحظة العوامل الخمسة المتقدمة للاهتمام بإلقاء الخطاب للجماهير، وهي كما يبدو مجتمعة في موضوع هذه الخطبة:

الأوّل: كون موضوع الخطاب من قبيل الشأن العام.

وهذا العامل إنّما يتوفر في شأن خطبة الغدير إذا كانت تتعرض لاصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في الدين وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) بعده؛ لأنّ ذلك شأن عام يكون كل مسلم مكلفاً بالاطلاع عليه قبل وفاته.

وهذا حاصل في موضوع الخطاب، فالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام (عليه السلام) هو على كل حال أمر متوجه إلى المسلمين جميعاً، ولكنّا عرفنا أنّ كون الموضوع عاماً لا يقتضي لوحده الاهتمام بإلقائه في هذا المشهد.

فإن قيل: إنّ مفاد الخطبة إذا كان تأكيد الولاء العام بين المؤمنين في حق الإمام

(عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) فهو من قبيل التكليف العام؛ إذ يجب على المؤمنين جميعاً أن يكون بعضهم أولياء بعض، وكذلك الحال إذا كان المراد بالخطبة ولاء المحبة للإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) فإنّه أيضاً من قبيل التكليف العام.

وهذا يكفي مبرراً للاهتمام بإلقاء هذا المعنى في الحضور الجماهيري العام.

فالجواب: أنّ كون التكليف عامّاً بنفسه لا يقتضي الاهتمام بإلقائه في حضور جماهيري من هذا القبيل كما سبق ذكر ذلك، فإنّ التكاليف في الشريعة جميعاً هي تكاليف عامّة، ومع ذلك فإنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن يذكرها على المنبر لعامة المصلّين، بل كان يذكرها عند طروّ سؤال أو مناسبة ليعلمه الآخرون بالتناقل والاهتمام بتعلّم الأحكام، بل على القول أنّ الفرائض التي وردت في القرآن الكريم لم تُبلَّغ بأسلوب جمع الجماهير وإبلاغهم كما جرى في خطبة الغدير.

إذاً لو كان مؤدّى نصّ الغدير من قبيل التكليف العامّ لم يكن في ذلك ما يوجب جمع الجماهير ومخاطبتها ولا تعريف الحاضرين بالإمام (عليه السلام) وشخصه.

وأمّا إذا كان مؤدّى النصّ بيان اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمّة وعقد ولاء الحكم للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو من قبيل الشأن العامّ الذي يلزم إطلاع الجميع عليه ومخاطبتهم به، وليس ذلك من قبيل التكليف العامّ فحسب.

على أنّه ينبغي الالتفات إلى أنّا لا نقول إنّ مجرّد كون الشيء من قبيل الشأن العامّ بالذي يقتضي إبلاغه للجماهير على هذا النحو، فإنّ الشؤون العامّة على ضربين:

ضرب: لا يقتضي تبليغاً عاماً له بعقد اجتماع جامع وذكره فيه كما هو الحال في نصب والٍ على مدينة مثلاً فيكفي إبلاغه هو وإرساله إلى تلك المدينة.

وضرب آخر: يلائم ويقتضي مثل هذا التبليغ العامّ.

واصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمّة من بعد النبي (صلى الله عليه وآله) وعقد ولاء الحكم للإمام (عليه السلام) من قبيل الضرب الثاني، فإنّ من الضروري إعلام الناس جميعاً باصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في الدين لمرجعية الأمّة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) واصطفاء الإمام (عليه السلام) لولاء الحكم من بعده، فإنّ المناسب إلقاء هذا المعنى إلى جماهير الناس مباشرةً، كما أنّ ذلك هو المناسب لما وقع من النبي (صلى الله عليه وآله) من تعريف الجماهير بالإمام (عليه السلام) باسمه وشخصه؛ إذ قال: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه).

والثاني: ـ من عوامل الاهتمام بمخاطبة الجماهير بموضوعٍ ما ـ أن يكون مضمون الخطاب جديداً لم يُبلَّغ في خطاب سابق، فهذا ممّا يلائم إبلاغ الموضوع للجماهير حتى يثبت ثبوتاً ملائماً ولا يكون عرضةً للإنكار.

وهذا العامل أيضاً يلائم كون مؤدى النصّ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في الدين واختيار الإمام عليّ (عليه السلام) لولاء الحكم من بعده (صلى الله عليه وآله)؛ إذ لم يسبق منه ـ حتى في المدينة وفي أوساط خاصة من المهاجرين والأنصار ـ أنّه أمر بالتمسك بهم، ولا عقد ولاء خاصاً للإمام (عليه السلام)، فهو موضوع مدّخر ـ ولو وفق وحي خاص من السماء ـ بهذه الخطبة وفي هذا الموضع والمشهد العام.

وليس ذلك ملائماً لأن يكون النظر في هذا الخطاب إلى مجرد تأكيد الولاء العام بين المؤمنين في حق الإمام (عليه السلام) وهو ولاء معلوم؛ لأنّ هذا الولاء العامّ بين المؤمنين لم يكن أمراً جديداً يبلّغ في هذا النصّ لأوّل مرّة بل كان بديهياً من قبل، لاسيما منذ هجرة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة، وقد ورد في آيات عديدة، كما أنّ من

المعلوم أنّ الإمام (عليه السلام) كان من وجوه من المؤمنين بل هو من سادات المسلمين، فلا يبدو بيان مثله ملائماً لهذا الاهتمام الخاص.

وكذلك الحال في إثبات ولاء المحبة لأهل البيت (عليهم السلام) وللإمام (عليه السلام)، فإنّه لم يكن شيئاً جديداً يبلّغ في هذه الخطبة لأوّل مرّة، وقد جاء في القرآن الكريم من قبل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1].

والثالث: ـ من تلك العوامل ـ أن يكون الموضوع حسّاساً وخطيراً ينبغي مخاطبة الجمهور فيه وحثهم وتحريضهم عليه، فهو أيضاً يناسب تبليغ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في الدين لمرجعية الأمّة وولاء الحكم للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنّ هذا موضوع خطير وحساس لا شيء أخطر وأكثر أهمية منه؛ لأنّه يحدد المصير السياسي والديني للأمّة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى الأبد، ومثله حري بالإبلاغ العام لمثل هذه الجماهير.

ولكن لا يبدو أنّ هذا العامل متحقق فيما لو كان مفاد الخطبة تأكيد الولاء العام للمسلمين في حق الإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) أو عقد ولاء المحبة لهم، فإنّه ليس بتلك الحساسية والخطورة والتأثير في حياة الحاضرين ولا المسلمين من بعده، بحيث يقتضي عقد هذا الاجتماع لأجله والإبلاغ العامّ به.

والرابع: هو اقتضاء الموضوع التأكيد عليه؛ بالنظر إلى غياب المتكلم عند تنفيذ المخاطب لمضمون الخطاب كما في الوصايا، فهذا العامل يلائم تماماً مرجعية أهل

---

(١) سورة الشورى: آية ٢٣.

البيت (عليهم السلام) للأمّة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) وحلول الإمام (عليه السلام) محله في الولاء؛ لأنّه شأن عام يتعلّق بها بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) طبعاً، فهو غائب في حين تنفيذه، ولذلك كانت خطبة الغدير في حقيقتها وصية منه (صلى الله عليه وآله) لما بعد الوفاة، ومن أجل ذلك لم يذكر النبي (صلى الله عليه وآله) التمسك بنفسه الكريمة مع القرآن الكريم وأهل بيته (عليهم السلام)، وقال إنّه خلّفهما في الأمّة، فهذا المعنى لهو حقاً شأن يستوجب تمام التأكيد والإشهار.

وأمّا تأكيد الولاء العام من المؤمنين في حق أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) أو عقد ولاء المحبة لهم فهو أمر لو أريد كان الإيصاء به من باب الإيصاء بالنصائح العامة التي تتوجه إلى الموصى بهم في حياة الموصي ووفاته، وهو أمر يتلقى عموماً على حدّ سائر الفرائض الواجبة على الأمّة التي يكون المسلمون عرضة لمخالفتها من بعده، ولذلك فهو قد لا يستوجب هذا الاهتمام بهذا التوقيت الخاص (ونعني به أن يكون بعد الإعلان عن قرب وفاته (صلى الله عليه وآله)).

والخامس: هو كون الموضوع بحاجة إلى الإشهاد لمعرضيته للخفاء والإنكار من جهة نوازع المخاطبين في مخالفته، فلا شك أنّه يبدو من لحن الخطبة أنّ موضوعها عرضة لعدم الاستجابة من قبل الحضور أو فريق مؤثّر منهم، وذلك من جهة المؤكدات الشديدة فيها من خلال ممهداتها من إقرارهم على العقائد، وعلى نصحه لهم، ثمّ في فقرة التمسك بالثقلين من خلال القرن بين الكتاب والعترة، ووجوه التكرار المعنوي والتعليل وغير ذلك مما تقدم توضيحه، ثمّ في فقرة الولاء من خلال أخذه (صلى الله عليه وآله) الإقرار بولاء نفسه، ثمّ قرن ولائه (صلى الله عليه وآله) بولائه (عليه السلام)، ثمّ الدعاء

لمن والاه ونصره والدعاء الشديد على من عاداه أو خذله.

وهذا الأمر ـ أي معرضية الموضوع للإخفاء والإنكار ـ يلائم أن يكون مفاد الخطبة إثبات مرجعية أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهذا أمر خطير للغاية سواء بحسب الاعتبارات الاجتماعية على ضوء معرفة طبيعة المجتمع آنذاك، أم بحسب الشواهد التأريخية والروائية المصححة والموثوقة، وقد ذكرنا إيضاحَ ذلك في أكثر من موضع، ونوجز هنا الإشارة إليه:

أمّا بحسب الاعتبارات الاجتماعية: فإنّ هذا المبدأ لم يكن سهلاً عند الخاصة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن يلحق بهم، ونعني بالخاصة قريش ـ قبيلة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ والأنصار الذين كانوا قد آووه (صلى الله عليه وآله وسلم) في بلدهم ونصروه حتى نشأ هذا الكيان.

والوجه في عدم سهولته: أنّ معنى هذا المبدأ أنّ الأمر أبداً يكون في بني هاشم عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الأقربين وفي ذريته ويكونون هم الحكام على هؤلاء الخاصة وعامة الناس، ولا ينالها بتاتاً سائر فروع قريش (من بني أمية وبني زهرة وبني أسد وبني تيم وبني عدي وغيرها)، ولا الأنصار الذين بذلوا ما بذلوه من الجهد، وكانت مدينتهم مقر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومحل حكمه وعاصمته.

وهذا أمر صعب جداً على قريش وعلى الأنصار وفق النفسية القبلية في المجتمع العرفي آنذاك.

أمّا قريش فلأنّها كانت تتألف من بطون متكافئة قبل الإسلام، وهم سدنة البيت الحرام، وتحتف مساكنهم بالبيت من كل جهة، وقد تقدمت عليهم بنو هاشم بالنبوة، واستطاعت أن تقهر سائر قريش على الإسلام، وليس من المعقول وفق طبيعة الحياة

القبلية قبول سائر فروع قريش أن يتسيّد بنو هاشم عليها للأبد، بل المفروض لديهم أن تنال سائر فروع قريش حظاً في الجاه كما كان لبني هاشم حظ فيه.

وأمّا الأنصار فمن المتوقع وفق الاعتبارات القبلية أن يكونوا مصرّين على أن يكون لهم سهم في ولاية الأمر؛ لأنّهم يرون لأنفسهم الدور الأساس في هذا الكيان القائم، وليس من المعقول أن يبقوا أبداً تحت حكم الآخرين ورحمتهم في موطنهم المدينة التي يعد الآخرون غرباء فيها.

وهذه اعتبارات ملائمة للطبيعة القبلية كما يعلمه المطلعون على أحوال القبائل وحوادثها وتأريخها.

وأمّا الشواهد على ذلك فهي على قسمين:

القسم الأوّل: ما اتفق بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في شأن الخلافة في حادث السقيفة فهو من جهةٍ يمثل تنافساً صريحاً بين الأنصار وبين قريش على تولي الأمر، حيث بادر الأنصار إلى اجتماع داخلي بينهم لعقد الأمر لأحدهم وباغتهم رجال من قريش بالحضور، واستطاعوا انتزاع الأمر على أساس الاحتجاج بأولوية قريش، وتهديد من يتجه إلى مصادرة ذلك منها، وبذلك انتهى الصراع بين الأنصار وقريش بانتصار قريش على الأنصار للأبد.

ومن جهة أخرى، فإنّ حادث السقيفة يمثّل تنافساً خفياً بين سائر فروع قريش وبين بني هاشم؛ لأنّ الثلاثة الذين دخلوا السقيفة كانوا من سائر فروع قريش، وهم (أبو بكر من بني تيم، وعمر بن بني عدي، وأبو عبيدة من بني الحارث بن فهر)، وهم وإن تكلموا باسم قريش في السقيفة لكنهم لم يخبروا بني هاشم الذين هم قرابة

النبي (صلى الله عليه وآله) وحماته في مكة ثمّ ركن حمايته في المدينة والذي خصهم الله سبحانه بسهم في الخمس والفيء، بل أبرموا الأمر بعجلٍ لأحدهم، وقد امتعض بنو هاشم وسيدهم الإمام عليّ (عليه السلام) من بيعة أبي بكر، وامتنع الإمام (عليه السلام) من بيعته لعدة أشهر إلى أن بايع خشية الخلاف والفتنة.

وبعد ذلك أوصى أبو بكر إلى شخص آخر من هذا الفريق من قريش دون مشورة ولا إطلاع للفريق الآخر (بني هاشم).

هذا، وبعد أبي بكر مارس عمر انحيازاً ظاهراً لفريقه من قريش، فقد عيّن ستة ليعيّنوا أحدهم فاختار خمسة من الفريق الآخر من قريش وواحداً من بني هاشم وهو الإمام عليّ (عليه السلام)، وكان الزبير ـ من هؤلاء الخمسة ـ آنذاك موالياً للإمام (عليه السلام)، وكانت أمه هاشمية، وهي صفية عمة النبي (صلى الله عليه وآله)، ولكنّ الأربعة الآخرين كانوا منحازين للفريق الذي ينتمون إليه، ولم يكتف عمر بجعل الأغلبية في الستة لسائر فروع قريش، بل جعل الترجيح لهؤلاء بترجيح الثلاثة الذين يكون فيهم ابن عوف وهو صهر عثمان.

وبذلك تمّ تعيين عثمان الذي كان مقرّباً من الخليفتين أبي بكر وعمر من قبل ومطاوعاً لهما ومحبباً لديهما على وجه واضح ومشهود فيما ذُكر من سيرتهما في التاريخ.

وبعد فترة من تعيين عثمان، بدر من عثمان الانحياز إلى اتجاه جديد، وهو تفضيل بني أمية على سائر فروع قريش حتى ميّزهم بالمناصب والأموال، وكان من المتوقع أنّ الأمر وفق هذا المنوال يرجع إلى استخلاف بني أمية وتوريث الحكم فيهم أبداً، مما أغاظ سائر قريش مثل ابن عوف وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم، وأدّى إلى

تحريض المهاجرين وشكوى الناس في الكوفة وغيرها من ولاة عثمان المستهترين، فلم يستجب عثمان للإصلاح ولا للاستقالة حتى قُتِل من دون وصية.

هذا، وقد استبعد الخلفاء الثلاثة بني هاشم من مواقع القيادة والقضاء وولاية الأمصار وقيادة الجيش تماماً، بينما نال بنو أمية ـ منافسو بني هاشم في الجاهلية ـ مناصب مهمة منها ولاية الشام ومواقع في جيش الشام وغير ذلك مما اتسع في زمان عثمان.

هذا، وبمقتل عثمان من دون وصية خرج الأمر ابتداء من يد رجال قريش، ولم يكن هناك خيار عملي في البين إلا الإمام عليّ (عليه السلام) الذي كان يصرّ عليه الثوار، ويوافق عليه جمهور الأنصار، وهو أبرز الباقين من ستة الشورى الذين عيّنهم عمر، ولم يكن يقاس عند جمهور الناس بطلحة والزبير وسعد وإن كانوا مقاربين له في العمر، وقد بايع طلحة والزبير بأملٍ، وامتنع من بيعته (عليه السلام) رجال بارزون من قريش كسعد بن أبي وقاص أحد ستة الشورى وعبد الله بن عمر، وامتنع بنو أمية ورجلهم المكين (معاوية) في الشام من البيعة، وكانت الشام بلداً حسّاساً، حيث كانت من مراكز الجند، على أنّ الخلفاء ـ ونعني عمر وعثمان ـ كانوا قد أطلقوا يده حتى كأنّه الخليفة فيها وليس الوالي من قبل الخليفة.

وقد نقض طلحة والزبير بيعتهما للإمام (عليه السلام)، وذهبا مع عائشة إلى البصرة للاستيلاء عليها وإثارتها على الإمام (عليه السلام) بدعوى مظلومية عثمان.

وهكذا نجد أنّ الأمر كان سجالاً بين أهل البيت (عليهم السلام) وهم لبّ بني هاشم، وبين سائر فروع قريش وفي مقدمتهم بنو أمية.

وقد استطاع الإمام (عليه السلام) في مدة خلافته بالكوفة أن ينشر ولاء أهل البيت (عليهم السلام) حتى بايعوا ابنه الحسن (عليه السلام)، ولكن الحسن اضطر إلى الصلح، واستولى معاوية على الحكم.

وقد سعى معاوية بعد استيلائه التامّ على الحكم في بلاد المسلمين إلى إزالة أفكار الإمام (عليه السلام) من الكوفة بالترغيب والترهيب فلم يستطع، وعمد إلى جعل الحكم وراثياً في بني أمية بشكل صريح حيث اختار يزيد رغم بعده عن الأهلية بوضوح، وقد امتنع الإمام الحسين (عليه السلام) من بيعة يزيد إنكاراً لهذا المستوى من الاستهتار، فقاتله بنو أمية وقتلوه وأصحابه على أفظع وجه واستحلوا حرماته وساقوا نساءه.

وقد استمر بنو هاشم بعد الحسين (عليه السلام) في تدبير حركات ضد الحكم الأموي حتى انتصر فرع منهم وهم بنو العباس في سنة (١٣٣ هـ)، وكان بنو العباس يدّعون الإمامة بوصية من إبراهيم بن محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس على أنه وصي أبيه عليّ وهو وصي أبي هاشم وصي محمد بن الحنفية المؤهل للحكم بعد أخيه الإمام الحسين (عليه السلام).

فهذا ملخص تعامل فروع قريش بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مع أهل البيت (عليهم السلام) وبني هاشم.

إذاً تدلّ الشواهد بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بوضوح على عدم احتمال قريش لسيادة بني هاشم.

وأمّا الشواهد على ذلك في زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهي متعدّدة ومعبّرة لمن فهم لحن الأقوال واتجاه الحوادث.

ومن أبرزها حوادث ثلاث وقعت قبيل واقعة الغدير أو بعدها:

الأوّل: ما حدث في خطبة عرفات من الضوضاء عند ذكره (صلى الله عليه وآله) مَن يكون فيه الأمر، وهو أمر متفق عليه من رواية جابر بن سمرة، وتدلّ القرائن على أنّ إصدار بعض الحاضرين للضوضاء إنّما كانت بسبب توقّعهم أنّه (صلى الله عليه وآله) سوف يعيّن بني هاشم للأمر كما بيّنّاه في إيضاح مستقلّ[١].

الثاني: ما حدث من تخلف عامّة الصحابة عن جيش أسامة، حيث عقد النبي (صلى الله عليه وآله) في مرض وفاته الراية لأسامة، وضمّ إليه جميع وجوه الأنصار ورجال قريش (غير بني هاشم) مما كان يوجب خلو المدينة من غير النبي (صلى الله عليه وآله) وأهلِ بيته وبني هاشم كالعباس عمه وابنيه الفضل وعبد الله، وهو بطبيعة الحال كان يؤدّي إلى إتمام الأمر بعده (صلى الله عليه وآله) من غير حضور أولئك الخاصة، وهذا حادث متفق عليه في السيرة والحديث.

فكان امتناع هؤلاء الوجوه عن تنفيذ جيش أسامة ـ والذي أدّى إلى عدم تحرّكه ـ بداعي التأثير في ترتيب الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) وفق رغبتهم.

والثالث: رزية يوم الخميس في مرض موته، حيث أراد أن يكتب وصية لا تضل الأمة بعدها أبداً، فمانعه عمر متهماً إياه بالهجر، وقال: (قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله)، وكان قوله (صلى الله عليه وآله) عمّا يريد أن يكتبه يشير بوضوح إلى ما ذكره في يوم الغدير من عدم ضلال الأمّة إن تمسكت بأهل بيته (عليهم السلام) وما يتفرع عليه من ولاء الإمام

---

(١) هو الإيضاح السادس الآتي.

(عليه السلام)، ولذلك جاء جواب عمر بالاكتفاء بالقرآن مناسباً لهذا المعنى حيث قال: (حسبنا كتاب الله)، ومفهومه أنّه لا حاجة إلى قرين للكتاب.

وعدا هذه الحوادث، فطبيعة بعض الحوادث الأخرى تشير إلى أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان متهماً من قبل بعض أصحابه بالانحياز إلى عليّ (عليه السلام)، كما في حادثة إرساله أبا بكر إلى المشركين في مكة في السنة التاسعة بآيات البراءة، فجاء الوحي أنّه (لا يؤديها إلا أنت أو رجل منك) فأرجع أبا بكر وذكر له ولسائر الصحابة بأنّ الوحي نزل عليه بذلك، ولو شاء الوحي لنزل إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل أن يرسل أبا بكر، ولكن أراد الوحي إقامة الحجة على أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) لا ينحاز إلى عليّ (عليه السلام)، بل الله سبحانه يأمره بذلك.

ومن الأقوال ما يدل على طموح بعض الصحابة مثل أبي بكر وعمر إلى ولاية الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما في ما ورد وصحّ من إخباره (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنّ هناك من يقاتل على تأويل القرآن من بعده وهو يشير طبعاً إلى ولاية الأمر، فسأل كل من أبي بكر وعمر إن كان أحدهما هو المقصود، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): لا، ولكن خاصف النعل.

ومن ذلك ما ورد في الصحيح من اعتراض أبي بكر في يوم الطائف بأنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أطال نجواه مع ابن عمه، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (ما أنا انتجيته ولكن الله انتجاه).

فالغرض من ذلك أنّ في المرجعية المصطفاة لأهل البيت (عليهم السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعقد الولاء للإمام (عليه السلام) على الأمة ما يقتضي إشهار بيان ذلك في الملأ العام إتماماً للحجة على الجميع.

وأمّا تأكيد الولاء الثابت بين أهل الإيمان في شأن الإمام عليّ (عليه السلام) وأهل

البيت (عليهم السلام) أو إثبات ولاء المحبة لهم ـ بما لا يترتب عليه غير المحبة ـ فذلك مما لا يستوجب حذراً ظاهراً من كتمانه وتحريفه، ولا يوجب هذه العناية بإشهاره كما هو ظاهر لمن تأمّل طبيعة الأمور ومقتضياتها.

ويزيد ذلك إيضاحاً أنّ أهل السنة يرون أنّه قد تمّ العمل بهذا الحديث بما يفيده من ولاء المحبة والإيمان للإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) في عهد الخلفاء الثلاثة، وكان الإمام (عليه السلام) موجوداً في المدينة كأحد من المسلمين غايته أنّه يُسأل ويُستفتى عن بعض الأمور، ولم يكن له موقع يسمى، وكان عمله الزراعة والعبادة، فهل أدّت حادثة الغدير إلى شيء في سلوك سائر الصحابة تجاه الإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) حتى يبادر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى عقد هذا الاجتماع ويوصي بهم هذه الوصية الخاصة؟ وماذا لو أجّل ذلك الإبلاغ إلى وصوله المدينة؟

فالواقع أنّ التأمّل الصادق والمنصف لمن أُوتي الفهم الاجتماعي للحوادث والخطابات يعطي أنّ تفسير هذه الحادثة بمجرد الولاء والمحبة لأهل البيت (عليهم السلام) تفريغ لهذا الحدث والخطاب عمّا يعبّر عنه من اهتمام عاجل وبالغ وعام بهذا الحديث وإشهاره في أوساط المسلمين[1].

وهكذا اتضحت دلالة خطبة الغدير في المشهد الجماهيري العام على إثبات المرجعية الاصطفائية لأهل البيت (عليهم السلام) في الأمّة، وعقد الولاء الخاص القائم مقام ولاء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام (عليه السلام).

---

(١) نعم، ربما يطرح أنّه لو كان النظر إلى هذا المعنى الخطير فلماذا أخره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن مشاهد الحج؟ وهذا أمر سيأتي بيانه في الإيضاح اللاحق.



الإيضاح الخامس

حول واقعة الغدير ودلالات تأخيرها

من مشاعر الحج إلى أثناء الطريق.



١. اختيار الطريق لإلقاء الخطبة خيار اضطراري.

٢. تفسير سبب تأخير خطبة الغدير عن مشاعر الحج.

٣. ملاءمة هذا الاختيار لقصد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تبليغَ ولاية الأمر للإمام (عليه السلام)

الإيضاح الخامس

حول واقعة الغدير ودلالات تأخيرها من مشاعر الحج إلى أثناء الطريق.

إنّ من الأمور الملفتة في واقعة الغدير هو توقيت الخطبة ومكانها، حيث ألقى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطبة الغدير في حالة السفر أثناء عودته من مكة إلى المدينة بعد أداء الحج، وذلك في غدير خم، ولذلك اشتهرت خطبته بخطبة الغدير، ويوم إلقائها بيوم الغدير.

ولا يشك أنّ هذا الاختيار يمثل خياراً غير اعتيادي؛ لأنّ هؤلاء الجمع مع آخرين كانوا موجودين مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مشاهد الحج قبل أيام، فكان بإمكانه (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يخطب فيهم بذلك.

وعليه فلا بدّ من سببٍ لتأخيره هذه الخطبة عن مراسم الحج ومفاجأته الذين كانوا معه من الحجاج بإيقاف الرحلة وجمعهم لإلقاء الخطبة عليهم.

وهناك عدة أسباب محتملة لذلك ـ وقد يصّح جميعها أو أكثر من واحد منها ـ:

١. إن يكون من جهة مفاجأة جبرئيل (عليه السلام) النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالنزول عليه وأمره بإبلاغ ذلك، وقد يكون لأجل أن يدفع عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تهمة انحيازه لقومه وابن عمه وأهل بيته (عليهم السلام).

٢. إن يكون من جهة الاهتمام باختيار زمان ومكان مميز لهذه الخطبة لتكون واقعة تبقى في ذاكرة الحجاج ويتم نقلها باعتبارها حالة ملفتة وغريبة.

٣. إن يكون من جهة خشيته إثارة الفتنة من قبل من كان يعارض امتياز بني هاشم وأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منهم على سائر قريش في مكة، ولم يكن ذلك مما يخشى منه في الطريق.

وهذا الأمر محتمل، بل قد تشير بعض الروايات إلى أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سعى بالفعل في عرفات إلى التعرض لولاية الأمر من بعده، ولكن حال دونه إثارة الضوضاء من جماعة من الحاضرين فانقطع عن التعرض لذلك.

فهذه أسباب محتملة لتأخير إبلاغ الحجاج الحضور بهذا الأمر عن مشاهد الحج.

وأيّاً كان السبب في هذا التأخير فإنّه على الإجمال يدلّ على شدة أهمية الموضوع الذي ألقاه (صلى الله عليه وآله وسلم) في الخطبة مما اقتضى توقفاً اضطرارياً في الطريق لأجل أدائها.

وهو لا يلائم أن يكون الموضوع مجرد تأكيد الولاء العام بين المؤمنين في شأن أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) أو عقد ولاء المحبة لهم على الأمة، بل يلائم أن يكون تأسيساً مهماً وجديداً وهو الإعلان عن اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في هذه الأمة لهدايتها واصطفاء الإمام عليّ (عليه السلام) للولاء عليها ليحلّ محل الولاء للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عند وفاته.

عقد نقاط:

١. اختيار الطريق لإلقاء الخطبة خيار اضطراري.

٢. تفسير سبب تأخير خطبة الغدير عن مشاعر الحج.

٣. ملاءمة هذا الاختيار لقصد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تبليغَ أمر مهم، وهو مرجعية أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمة وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

الأولى: اختيار الطريق لإلقاء الخطبة خيار اضطراري.

إنّ اختيار وسط الطريق لإلقاء الخطبة على جموع كانت مرافقة للمتكلم في مكان مستقر خيارٌ غير ملائم إلّا لأمر طارئ واضطرار عارض.

وذلك لوجوه:

الأوّل: أنّ السفر لا يمثل موضعاً اعتيادياً للخطاب؛ لأنّه حالة عبور ومسير، والجموع المسافرة حتى وإن كانت متشاركة في الطريق لأجل وحدة المبدأ أو المقصد لا تكون مجتمعة في مكان واحد، بل تنتشر على مساحة واسعة سواء في حال الاستراحة أو المسير، ومِن ثمّ فإنّ اجتماعها في مكان واحد لأجل سماع الخطبة لا يخلو عن عناء إضافي في سفر لا يخلو في أصله عن عناء.

الثاني: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد خطب في جموع المسلمين عدة خطب في مكة المكرمة في حجة الوداع على ما جاء في تأريخ السيرة النبوية والروايات التي تنقل أحداثها، فقد جاء أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) خطب في مكة يوم التروية، ثمّ في اليوم التاسع عند الوقوف بعرفات، ثمّ في منى يوم العيد، ثمّ فيها في أوسط أيام العيد، ثمّ في مسجد الخيف يوم النفر، ولعلّ أشهر خطبه هذه هي خطبته بعرفات، ثمّ كان سادسها خطبته في غدير خم بعد الخروج من مكة المكرمة، فلماذا لم يذكر ولاء عليّ (عليه السلام) على المسلمين في بعض خطبه بمكة.

لقد كان بإمكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يذكر ما جاء في خطبة الغدير في إحدى هذه الخطب، لكنه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يفعل ذلك، بمعنى أنّه لم يذكر امتياز أهل بيته (عليهم السلام) في هذه الأمّة والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) على المسلمين في تلك المشاهد، رغم أنّه

ذكر العديد من الإرشادات والأحكام كما يظهر بمراجعتها لأجل الوقوف على وضوح ملاءمتها لذكر هذا المعنى.

الثالث: أنّ الحضور مِن المسلمين في مكة المكرمة كانت أكثر من الحضور مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الطريق إلى المدينة، مِن عدة جهات:

أوّلاً: حضور أهل مكة فيها، دون الطريق.

وثانياً: حضور أهل البلاد التي كانت وجهتهم تختلف عن اتجاه المدينة قبل غدير خم كأهل الطائف واليمن.

وثالثاً: حضور أهل المناطق التي تقع هي أو الطريق إليها بين مكة وبين غدير خم، فهم فارقوا الركب عند الوصول إلى مناطقهم طبعاً أو عند انفصال الطريق إليها عن الطريق العام، ولم يرافقوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى غدير خم عدا من قد يكون شايعه منهم كما تقدم.

إذاً نلاحظ أنّ اختيار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الطريق إلى المدينة لإلقاء الخطبة خيار غير اعتيادي.

وفي ذلك دلالة على اهتمام غير اعتيادي وطارئ مِن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمضمون الخطبة.

وهذا الأمر يؤكّد أنّ مضمون الخطبة بنفسه كان أمراً غير اعتيادي، وليس تأكيداً على أمر معهود وعام.

الثانية: تفسير سبب تأخير خطبة الغدير عن مشاعر الحج.

في تفسير سبب تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطبة الغدير المتضمّنة بيان اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمة والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) عن اجتماعات الحج في مكة المكرَّمة رغم المزايا المتقدمة لبيانها فيها لسعة الحضور والتسهيل على الناس.

والأسباب المحتملة لذلك متعددة ـ وقد يجتمع أكثر من واحد منها ـ:

السبب الأوّل: أن لا يكون هذا الأمر باختيار منه (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل كان من جهة أنّ جبرئيل نزل عليه في الطريق وأمره (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك، كما جاء في بعض روايات الإمامية(١).

ويشبه ذلك ما اتفق قبل واقعة الغدير بسنة تقريباً في اليوم الأوّل مِن السنة التاسعة للهجرة في حدث تأريخي شهير متفق عليه بين مؤرخي السيرة والمحدثين يتعلق بتلاوة آيات أوّل سورة براءة على المشركين، وذلك أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعث أبا بكر إلى مكة بآيات من صدر سورة براءة ليقرأها على أهلها، فجاء جبرئيل من عند الله العزيز، فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك، فبعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً على ناقته العضباء أو الجدعاء في إثره، فقال: أدركه فحيثما لقيته فخذ الكتاب منه واذهب إلى أهل مكة فاقرأه عليهم، فلحقه عليّ (عليه السلام) في العرج أو في

---

(١) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف (السيد ابن طاووس): ١٢١، بحار الأنوار: ٣٧/١٨٠، شرح أصول الكافي (المازندراني): ٦/١١٠، الغدير: ١/٥٢، قال: (أخرجه الحافظ السجستاني في كتاب الولاية).

ذي الحليفة أو في ضجنان أو الجحفة وأخذ الكتاب منه وحجّ وبلّغ وأذّن(١).

ومن الملاحظ تأخر جبرئيل في هذه الحادثة عن الوقت المتوقع، حيث جاء بعد أن بعث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر إلى مكة لقراءة أوّل السورة على المشركين، وبعد أن قطع أبو بكر مسافة من الطريق، بينما المتوقع أن يبلغه منذ البداية أو قبل خروج أبي بكر.

والذي يبدو أنّ السر في التأخير في هذه الواقعة أمران:

١. أن ينفي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن نفسه سوء الظن به من قبل أبي بكر وغيره من الصحابة من قريش وغيرها، وذلك أنّ خطوة إرسال أحد بالآيات المنزلة بدلاً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى رجال قريش في مكة كانت خطوة مهمة وحساسة للغاية وهي ذات دلالات رمزية كبيرة، بل لا موجب لترجيح علي (عليه السلام) فيها على أساس أنّه الأكفأ كما كان يقع في المهمات الحربية والقضائية ونحوها لأنّ الذهاب إلى مكة وتلاوة الآيات على قريش لا يحتاج إلى كفاءة إضافية.

فلو أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) اختار علياً لوُسوِس إلى الصحابة أنّ تقديمه على الآخرين رغم

---

(١) لاحظ: مسند أحمد: ١٥١/١، (عن علي رضي الله عنه قال لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي صلى الله عليه وسلم دعا النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة ثم دعاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي أدرك أبا بكر رضي الله عنه فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه فاذهب به إلى أهل مكة فاقرأه عليهم فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه ورجع أبو بكر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله نزل في شيء قال لا ولكن جبريل جاءني فقال لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك).

صغر سنه إنّما هو من قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه انحيازاً لابن عمه، لا تنفيذاً لإرادته تعالى، ولو أنّه أنصف المسلمين من سائر قريش كان المناسب أن يختار لهذه المهمة بعض شيوخهم وأسنهم أبو بكر.

بل ربما خطر في بال بعضهم أنّه لو كان هناك موقف من الله تعالى باختيار عليّ (عليه السلام) في مثله، فهو متفرع على رغبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما قالت عائشة ذات مرة: (إنّ ربّك يسارع في هواك).

فاختار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يرسل أبا بكر أسن المهاجرين من الصحابة، ونفّذ ذلك فعلاً حتى ذهب نحو مكة حاملاً الآيات التي نزلت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) يعوّل على أن يظهر الله سبحانه ما يريده تعالى بنفسه، وعندما وقع ذلك وأرجع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر وبعث بدله علياً كان في ذلك دلالة واضحة على أنّ ذلك ليس منه (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ إذ لم يكن يحتمل أحد من أخلاقه (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا من صدقه أن يتكلّف هذا المشهد تكلّفاً.

ومن المعلوم بالتأمّل في سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومواقف أصحابه كون أصحابه من قريش عرضة لمثل هذه الوساوس تجاهه (صلى الله عليه وآله وسلم).

ولذلك نجد أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أراد تكليف الإمام عليّ (عليه السلام) بمهمة يعلم عجز غيره عنها فقد لا يبادر إلى تكليفه حتى يمتنع غيره أو يعجز، حتى لا يظن أنّه

في صدد تميز ابن عمه، كما أعطى الراية أوّلا في يوم خيبر لأبي بكر وعمر فعجزا[١]، ثمّ قال: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله...) ثمّ أعطاها في الغد لعلي (عليه السلام)، ففتح حصن خيبر.

وقد وقع مثل هذا الظن الخاطئ من بعض الصحابة كأبي بكر في مواطن أخرى منها ما وقع في غزوة الطائف حين خلا النبي (صلى الله عليه وآله) بالإمام عليّ (عليه السلام) وناجاه، فقال أبو بكر: أطلت مناجاتك مع ابن عمك، فقال (صلى الله عليه وآله): (ما أنا انتجيته ولكنّ الله انتجاه)[٢].

٢.عناية الله سبحانه بأن لا يكون بلاغُ آيات القرآن إلا من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) أو من هو منه ـ دون أبي بكر ـ تمثّل أبرز تميزٍ للإمام (عليه السلام) عنده تعالى وتُظهر كونه (عليه السلام) أولى بالنبي (صلى الله عليه وآله) من باقي قريش وسائر أصحابه، فهو (عليه السلام) متقدم عليهم جميعاً، باعتباره من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبمثابته، فحيث تعذّر للنبي (صلى الله عليه وآله) إبلاغ الرسالة كان عليٌّ (عليه السلام) أولى بإبلاغها. ولهذا الحادث دلالات عرفية واجتماعية في شأن موقع الإمام (عليه السلام) ونسبته إلى النبي (صلى الله عليه وآله) واتجاه الأمور حيث يُفقَد (صلى الله عليه وآله).

وهذا الأمر وارد في المقام، فمن الجائز أن يكون قد جاء جبرئيل (عليه السلام) إلى

---

(١) لاحظ مثلاً: تاريخ الطبري: ٢/١٣٦، والمستدرك على الصحيحين: ٣/٤٠، والأمالي (المفيد): ٥٦.

(٢) لاحظ: المعجم الكبير: ٢/١٨٦ الرقم ١٧٥٦، وفي تاريخ مدينة دمشق: ٤٢/٣١٥، وفي البداية والنهاية لابن كثير: ٧/٣٩٣.

النبي (صلى الله عليه وآله) في وسط الطريق بأنّ عليه أن يبلّغ اصطفاء الله سبحانه لأهل بيته لهداية الأمة ونصب عليّ (عليه السلام) محله في الولاء من بعده.

وقد جاء في الروايات المأثورة عن أهل البيت (عليهم السلام) من طرق الإمامية وعن بعض الصحابة في بعض كتب أهل السنّة أنّ آية البلاغ قد نزلت في يوم الغدير[١] وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[٢]، وسيأتي إيضاح ذلك في موضعه.

والحكمة في تأخير جبرئيل (عليه السلام) أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بتبليغ هذا الأمر للناس إلى وسط الطريق يكون على غرار ما تقدم في نزول آيات سورة البراءة من وجوه:

١. دفع سوء الظن بالنبي (صلى الله عليه وآله)، وذلك لأنّه لو بلّغ مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) في مكة المكرمة لاتُّهم بأنّ ذلك انحياز منه لأهل بيته ولابن عمه وليس بأمر من الله تعالى، وإنّه (صلى الله عليه وآله) كان قد بيّت من قبل هذا الأمر وهو أن يجعل الأمر في عشيرته الأقربين، ولـمّا بُلِّغ بقرب أجله وتأتّى له الاجتماع بعامة المسلمين في حجة الوداع بادر إلى ذلك.

وهذه هواجس كانت تراود ـ فيما يتوقع ـ جمعاً غير قليل من الصحابة من جهة النفاق، أو من جهة ضعف الإيمان وحب الرئاسة والعصبية القبلية التي توجب

(١) لاحظ: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢/٢٩٨.

(٢) سورة المائدة: ٦٧.

الأنفة من الخضوع لرجل من عشيرة أخرى.

وعليه اختار الله سبحانه تأخير أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بإبلاغ مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) إلى ما بعد خروجه إلى مكة؛ لأنّه متى ما دعا النبي (صلى الله عليه وآله) الناس في الطريق فجأة إلى الاجتماع لإلقاء خطبة عليهم وذكر أنه قد أُمر بذلك، ارتفع سوء الظن به؛ إذ لو كان هناك غرض مبيّت له (صلى الله عليه وآله) لاختار أن يلقي ذلك في مكة، والحضور فيها أوسع، كما أنه أسهل له (صلى الله عليه وآله) وللناس جميعاً من التوقف لأجل ذلك في أثناء الطريق.

٢. إبراز مكانة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) عند الله سبحانه؛ إذ يتبيّن بهذا الأمر المفاجئ للرسول (صلى الله عليه وآله) ببيان مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) أنّ تلك هي مكانتهم عند الله سبحانه، فهم أصفياء الله سبحانه من هذه الأمة مع رسولها (صلى الله عليه وآله)، ولا محل لإلقاء الشبهة بأنّ اختيار الرسول (صلى الله عليه وآله) لأهل بيته (عليهم السلام) وابن عمه (عليه السلام) محبةً لهم وانحيازاً إليهم من دون سائر قومه ورجال المسلمين.

فالحاصل ممّا تقدّم: أنّ من الجائز أن يكون تأخير إلقاء خطبة الغدير عن مشاعر الحج بسبب أنّ جبرئيل هو الذي أبلغ النبي (صلى الله عليه وآله) بالأمر بعد منصرفه (صلى الله عليه وآله) من الحج كما وقع قبل ذلك في شأن إبلاغ آيات سورة البراءة، حيث إنّ جبرئيل هو الذي أخّر إبلاغ النبي (صلى الله عليه وآله) بأنّ المطلوب أن يؤديها هو (صلى الله عليه وآله) أو رجل منه إلى المشركين.

السبب الثاني: أن يكون من المنظور تخصيص بيان هذا الأمر ـ نعني مكانة أهل

البيت (عليهم السلام) في الدين وعقد الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) ـ بزمان ومكان خاصين به وغير اعتياديين حتى يكون الحدث مميزاً ومحفوظاً عبر الأجيال ولا يتيسّر محوه وإغفاله، ومن المعلوم أنّ اختيار إيقاع الفعل على وجه غير اعتيادي من حيث الزمان والمكان والعناء يحفّز هذا الشيء في ذاكرة الفرد والمجتمع ويؤدي إلى حفظه.

وهذا ينطبق في مقامنا هذا، فإنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لو بيّن ما ألقاه في خطبة الغدير في ضمن زمان الحج ومكانه لم يتميّز الحدث، وكان من جملة أحداث الحج، وكانت هذه الخطبة كسائر خطبه في الحج والتي لم يُنقل من بعضها شيء كثير، بل ربما غطّى عليها بعض آخر من خطبه مثل خطبته بعرفات التي هي الأشهر، ولكن انفراد هذه الخطبة بالزمان والمكان والعناء ومخالفتها للمعتاد بالنظر إلى كونها في الطريق أدّى إلى حفظها، حيث يشار إلى هذه الخطبة بأنها ألقيت عند رجوع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من حجة الوداع بغدير خم، ويعرف غدير خم بأنّه محل إلقاء هذه الخطبة، فلإلقاء الخطبة على هذا الوجه غير المعتاد تأثير كبير في صيانتها عن الإهمال والنسيان، وقد ذكرنا من قبل أنّ تخصيص خطبة الغدير بموضوع أهل البيت (عليهم السلام) إنما كان لمثل هذه الغاية كي لا تكون قابلة للتجزئة، وينبّه على ذلك أنّ العترة بقيت محفوظة في حديث الثقلين في ضمن خطبة الغدير حتى أوردها مسلم في صحيحه، ولكنها حُذفت في خطبة عرفات على الأرجح؛ إذ اقترن حديث الثقلين بذكر أمور أخرى.

وهذا السبب يصلح أن يكون حكمة لتأخير جبرئيل إبلاغ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذا الأمر، ويجوز أن يكون باعثاً لتأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه لذلك.

السبب الثالث: أن يكون تأخيره (صلى الله عليه وآله وسلم) خطبة الغدير إلى ما بعد الخروج عن

مكة حذراً منه (صلى الله عليه وآله وسلم) من إثارة الفتنة، وذلك بأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قد أُمر من الله سبحانه بإبلاغ هذا الأمر إلى الناس من قبل وهو في مكة، إلا أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يخشى ردّة فعل الناس على ذلك وإحداث فتنة في إثره، أو ممانعتهم دون إبلاغه، فتأخّر في إبلاغه حتى يعزم الله سبحانه عليه في ذلك ويدعمه بآية منه، فلمّا بلغ غدير خم جاءه الأمر الإلهي الجازم بأنه لا سبيل إلى التأخير، وقد جاء أنّ الأمر الذي نزل بذلك قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1]، ويشير لحن الآية إلى مخاوف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من إثارة الفتنة والممانعة دون هذا الأمر، وضمان الله سبحانه أن يعصمه من الناس ويحول دون إخلالهم بالأمر.

وربما اتفق من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ما يشبه ذلك من جهة نصحه لله سبحانه في أداء الرسالة وحرصه على الأمة وخوفه على الناس من الفتنة أو اتهامه بما يضعف الإيمان بالله سبحانه وبرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن ذلك ما جاء من أنّ زيد بن حارثة ـ الذي كان قد تبنّاه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل بعثته ـ قد اختلف مع زوجته زينب ابنة عمّة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأراد زيد أن يطلّقها، وكان الله سبحانه قد ألغى التبنّي حينئذٍ، ويبدو أنّه تعالى كان قد بلّغ نبيّه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنّ عليه أن يتزوّجها إذا طلّقها زيد تأكيداً على إلغاء التبنّي وأحكامه تماماً، فلمّا جاء زيد إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يشكو من زوجته أمره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بإمساكها محاولةً للصلح بين الزوجين وكراهةً للطلاق ورغبةً منه عن الزواج منها لما

---

(١) سورة المائدة: آية ٦٧.

يوجبه من اتهامه (صلى الله عليه وآله وسلم) من قبل الناس برغبته (صلى الله عليه وآله وسلم) في زوجة ابنه، وكان ذلك قبيحاً في الجاهلية، إلا أنّ زيداً لم يجد سبيلاً للاستمرار معها فطلّقها، ولكن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يستحي من الزواج بها حتى يأتي الأمر الإلهي الناجز المعذّر له أمام الناس، وهكذا كان، فأمره الله سبحانه بالزواج منها، وبيّن الحكمة في ذلك، وأبان عن أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يكره ذلك، ويخفي ما أُمر به حَذَراً من اتهامه بما لا يليق نصحاً منه في أداء الرسالة وتنزيهها عمّا يشوّهها، وجاءت الآية بلسان العتاب ليعلم الناس يقيناً أنّ ذلك لم يكن رغبةً منه (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل كان بأمر من الله سبحانه، فارتفع عنه ما كان يحذره من سوء الظن وزال عنه الحرج[١]، وفي ذلك قال تعالى: ﴿**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا**﴾[٢].

ومن المفسرين[٣] من ظنّ من قوله تعالى: ﴿**وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ**﴾ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان راغباً في الزواج من زينب لأنّها ابنة عمته وكانت جميلة، ومنهم من

---

(١) لاحظ مثلاً: أنساب الأشراف: ١/ ٤٣٤، الاستيعاب (ابن عبد البر): ٤/ ١٨٤٩.

()٢ سورة الأحزاب: آية ٣٧.

(٣) معاني القرآن (النحاس): ٥/ ٣٥٢، أحكام القرآن (الجصاص): ٣/ ٤٧٢، تفسير السمرقندي: ٣/ ٥٩، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي): ٨/ ٤٨.

روى رواية في أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد رآها من غير عمد ذات مرة فأعجب بها[١]، وهذا كله أمر غير لائق ولا دليل عليه، بل المراد أنّه يخفي في نفسه ما أُمر به من التزوج بها حذراً من سوء ظن الناس به حتى يعزم الله سبحانه عليه في ذلك.

فالملاحظ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا المورد ـ وفق العرض المتقدم ـ أخّر الزواج بزينب حتى جاءه الأمر الجازم المعذّر له بذلك.

ويجوز أنّ الأمر كذلك في شأن إبلاغ مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام)، فهو (صلى الله عليه وآله وسلم) يمكن أن يكون قد أخّره انتظاراً لأمر ناجز من الله سبحانه.

ويتضح من خلال ما ذكرناه جواز اجتماع هذا السبب مع كون جبرئيل هو الذي اختار هذا التوقيت كما مرّ في السبب الأوّل؛ لأنّه وإن كان قد نزل الوحي على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما كان بمكة، إلا أنّه كان أمراً موسعاً رأى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الصلاح في التريث فيه حتى يأتيه دعم مؤكد من السماء، فجاءه جبرئيل بهذا الدعم وبالأمر الجازم في يوم الغدير.

السبب الرابع: ما يلائم بعض الأخبار المعتمدة عند الجمهور، وهو أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد سعى بالفعل إلى تبليغ مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام) في ضمن الحج، إلا أنّه حيل بينه وبين ذلك من خلال إحداث الضوضاء كي لا يسمعه الناس، ولذلك أخّره إلى ما بعد الخروج من مكة المكرمة ويخف المحذور.

---

(١) السير والمغازي (ابن إسحاق): ٢٦٢.

والشاهد على ذلك حديث جابر بن سمرة[١] الذي اتفقت على روايته الصحاح وسائر كتب الحديث، فقد تضمّن ما يفيد (أنّ النبي (ﷺ) قال إنّ الأئمة (أو الخلفاء) هم اثنا عشر كلهم من قريش فارتفعت ضوضاء فلم أسمع كلامه).

فمن المتوقع أنّ **فريقاً** من الناس ـ ممن كان يتوجس من تعيين النبي (ﷺ) بني هاشم للأمر وكان مستعداً للحيلولة دون إبلاغ النبي (ﷺ) لذلك ولو بإيجاد الفتنة ـ **أحدث** ضوضاء تحول دون سماع كلام النبي (ﷺ)، علماً أنّ الكلام الملقى للجمهور آنذاك لم يكن يُسمع إلا في حال السكوت التام؛ إذ لم تكن مكبرات للصوت.

بل قد يكون النبي (ﷺ) قد ذكر ذلك، ولكن لم يُسمع كلامه.

وقد وردت حكاية الأمر بالتمسك بالثقلين (كتاب الله والعترة) في خطبة عرفات في ما رواه الترمذي في الجامع بإسناده عن جابر بن عبد الله الأنصاري[٢]، وقد أورد مسلم وسائر أصحاب الحديث والسير غير البخاري هذه الخطبة عن طريق جابر أيضاً، واشتملت على الأمر بالتمسك بما يقي من الضلالة[٣]، ولكن ذكرها مسلم بلفظ (كتاب الله) فقط[٤] من دون ذكر للعترة كما سبق ذكر ذلك[١].

---

(١) سيأتي تخريجه في الإيضاح اللاحق.

(٢) سنن الترمذي: ٥/٣٢٧ـ٣٢٨.

(٣) لاحظ مثلاً: المعجم الكبير: ٣/٦٦، إمتاع الأسماع (المقريزي): ٦/١٤.

(٤) صحيح مسلم: ٤/٤٢، وسيأتي لفظه في الإيضاح السادس.

وقد يتساءل عن الفرق بين إلقاء الخطبة في مشهد الحج وإلقائها في الطريق إذا كان السبب هو فتنة المنافقين والمعارضين فإنّهم كانوا موجودين في الطريق كما في مشهد الحج.

والجواب عن هذا السؤال بإيجاز[٢]: أنّ مشهد الحج كان أكثر احتواء للمعارضين والمنافقين؛ إذ هو موطن سائر فروع قريش التي كانت تتحسس من امتياز بني هاشم، على أنّ هذا الحدث ـ فيما يظهر ـ كان مما يتوقعه المعارضون في مكة واستعدوا له كما يبدو من إثارة الضوضاء في خطبة عرفات، وأمّا ما وقع في الطريق فكان حدثاً مفاجئاً غير متوقع، على أنّ الله سبحانه ضمن لرسوله حينئذٍ صيانته عن الفتنة.

وهكذا قد لاحظنا أنّ العوامل الموجبة لتأجيل خطبة الغدير عن مشهد الحج أربعة، وهي بإيجاز:

١. إن يكون هذا التأخير بسبب نزول جبرئيل (عليه السلام) على النبي (صلى الله عليه وآله) في وسط الطريق يأمره بذلك، وتكون الحكمة في هذا التأخير:

أوّلاً: دفع سوء الظن عن النبي (صلى الله عليه وآله) بأنّه إنّما يقول ذلك عن نفسه لا بأمر من الله تعالى، وقد تكرر من بعض الصحابة ـ مثل أبي بكر وعمر ـ مثل هذا الظن الخاطئ

---

(١) ومن الغريب أنّ ابن هشام صاحب السيرة ـ الذي حذف واقعة الغدير من تأريخ السيرة النبوية والتي لم يكن بالإمكان حذف العترة منها؛ لأنّ الخطبة مسوقة لذكرهم ـ ذكر خطبة عرفات بلفظ (كتاب الله وسنتي).

(٢) وسيأتي مزيد تفصيله في الإيضاح اللاحق.

في شأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الشك والترديد في ذلك، كما صدر من أبي بكر في يوم الطائف في قصة المناجاة كما تقدم، ومن عمر في يوم صلح الحديبية حيث ظن أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إنّما صالح قريش لضعف نفسه، ولم يكن ذلك من الله تعالى، حتى جاء بعد ذلك قرآن يتلى (في سورة الفتح) يبيّن أنّ ذلك كان بأمره تعالى.

وثانياً: إبراز مكانة الإمام عليّ (عليه السلام) عند الله سبحانه بشكل أكثر تأكيداً وظهوراً، من جهة بيان هذا الأمر على وجه غير اعتيادي ومفاجئ، وهو يبيّن الاهتمام الإلهي بذلك، فهو سبحانه لم يقبل أن ينقضي الحج ويرجع الناس قبل تبليغ مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام).

٢. تخليد هذا الحادث والخطبة التي ألقيت فيه باختيار زمان ومكان خاصين وبذل عناء وجهد مميزين في سبيله وعلى وجه غير اعتيادي ليكون حادثاً شاخصاً بنفسه ولا يغطّي عليه الحج ونشاطاته.

٣. إن يكون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أخّر ما أُمر به من تبليغ ذلك خشية فتنة المعارضين والمغرضين وإفسادهم حتى يضمن له من السماء صيانته عن ذلك، فنزلت عليه آية البلاغ تضمن له ذلك، فجمع الناس وبلّغهم ذلك.

٤. إن يكون قد وقع من المغرضين إفساداً لمسعاه في تبليغ ذلك في عرفات، فاضطر إلى تأجيله بعد موعد الحج.

فهذه هي أسباب تأجيل خطبة الغدير عن مشهد الحج إلى الطريق.

هذا، وربّما علّل بعضهم قيام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بإلقاء هذه الخطبة في أثناء الطريق بأنّ هذه الخطبة جاءت رداً على شكاوى على الإمام (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من قبل

بعض من جاء معه من اليمن ممن أدرك النبي (ﷺ) في أثناء الطريق.

وهذا خطأ؛ إذ لم يرد الربط بين الحادثتين في شيء من النصوص التأريخية، على أنّ الشكاية ـ فيما وقفت عليه ـ كانت في المدينة أو في مكة، ولم أقف على رواية أنّها كانت في وسط الطريق، مع أنّ الشكاة كانوا نفراً معدودين، وكان يمكن إجابتهم أنفسهم ـ بل ورد أنّ النبي (ﷺ) أجاب من شكا إليه ـ ولم يكن مثله بحاجة إلى عقد اجتماع يحضره آلاف الناس أو عشرات الألوف منهم، وذكرنا تفصيل ذلك في موضع آخر[1].

وأعجب من ذلك ما ربما قيل من أنّ سبب هذه الخطبة حادثة جزئية، وهي أنّ أسامة بن زيد قال لأمير المؤمنين (عليه السلام): لست مولاي، بل مولاي رسول الله، فتصدى النبي (ﷺ) لإلقاء هذه الخطبة.

وهذا التفسير خطأ ظاهر، وذلك:

أوّلاً: أنّه لم تثبت هذه الواقعة أصلاً، ولكن قد يضع بعضهم شأنَ ورودٍ لبعض الروايات أو شأنَ نزولٍ لبعض الآيات لأجل تحريف مداليلها.

وثانياً: أنّ حديثاً بهذا الحجم لا يمكن أن يكون رداً على قولٍ لأسامة بن زيد.

وذلك واضح جداً وليس هناك من حاجة إلى مزيد تفصيل حوله.

---

(١) سيأتي بعنوان واقعة الغدير وغياب السبب الخاص من ص٧.

الثالثة: ملاءمة هذا الاختيار لقصد النبي (صلى الله عليه وآله) تبليغَ ولاية الأمر للإمام (عليه السلام).

إنّ تأخير خطبة الغدير من مشاعر الحج إلى وسط الطريق إلى المدينة إنّما يلائم دلالتها على مرجعية أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمة وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ لأنّه أمر خطير ومهم للغاية، فهو يؤسس لمستقبل الأمة في الهدى والولاء بعد الرسول (صلى الله عليه وآله).

ولا يلائم حمل الخطبة على أنّها مجرد تأكيد على الولاء العام المتكافئ بين المؤمنين في حق أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) أو على مجرد ولاء المحبة لهم فحسب، وهذا أمر ظاهر.

ولا فرق في ذلك بين الأسباب الأربعة المتقدمة لهذا التأجيل، من كون التأجيل لأجل نزول جبرئيل فجأةً على النبي (صلى الله عليه وآله) يأمره من عند الله سبحانه بإبلاغ ذلك، أو لامتياز هذا الموضوع بزمان ومكان غير اعتياديين لغرض أن يكون علماً شاخصاً له، أو من جهة خشيته (صلى الله عليه وآله) من إبلاغ ذلك في مكة من جهة حضور المنافقين حذراً من إيجادهم الفتنة في ذلك المشهد العظيم فأراد صيانة مكة عن الفتنة وتوابعها المحتملة، أو من جهة أنّه سعى إلى إبلاغ ذلك في مكة لكن حال المعارضون دونه بإيجاد الضوضاء عند خطابه حتى لم يُسمع صوته.

فعلى كل ذلك يكون موضوع الخطبة أمراً خطيراً.

على أنّه على تقدير أن يكون السبب أحد الأمرين الأخيرين من خوفه الفتنة والممانعة من تبليغه (صلى الله عليه وآله) ذلك في مكة، كما تدل عليه بعض الشواهد مثل خطبة

عرفات، فإنّ ذلك يكون برهاناً واضحاً للغاية على نظره (صلى الله عليه وآله) إلى عقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) من بعده ونصب أهل بيته (عليهم السلام) هداة للأمة؛ لأنّ المعارضة إنّما هي لهذا الأمر، وليس لتأكيد الولاء العام على المؤمنين في حق أهل البيت (عليهم السلام) أو تخصيصهم بولاء المحبة فحسب.

وبما ذكرنا يتضح الخطأ في طرح معاكس لهذا الموضوع، وهو أن يعتبر تأخير النبي (صلى الله عليه وآله) بيان ولاء الإمام (عليه السلام) على المسلمين عن مكة دليلاً على أنّه لم يكن ناظراً في هذه الخطبة إلى الوصية بالولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام)، على أساس أنّه كان من المناسب فيما لو أراد ذلك حقاً أن يلقيه في بعض مواقف الحج، مثل البيت الحرام، أو عند وقوف المسلمين بعرفات، أو بمشهد منى.

ووجه الخطأ في هذا الطرح أمور ثلاثة:

١. ما بيّناه مِن أنّ هناك أسباباً محتملة وملائمة لهذا التأخير على أنّ هناك ما يشهد على بعضها، وهو ما يشير إلى أنّه (صلى الله عليه وآله) كان بصدد بيان ولاية الأمر من بعده في خطبة عرفات فأحال جماعة من الحضور ذلك بإيجاد الضوضاء حتى لم يسمع صوته.

٢. إنّ هذا السؤال عن سرّ تأخير النبي (صلى الله عليه وآله) ذكر الولاء للإمام (عليه السلام) إلى ما بعد الخروج من مكة هو سؤال وارد على كل حال؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد اهتمّ على كل حال بإلقاء هذه الخطبة في الجماهير، وإلا لم يأمر بجمع المسافرين المنتشرين في مساحة واسعة في مكان واحد، ولا دعا إلى الصلاة جامعة؛ إذ كان هؤلاء كلهم مجتمعين في مشاهد الحج بنحو طبيعي، فلماذا أخّر إلقاء هذه الخطبة حتى خرج من مكة وكان في طريقه إلى الجحفة.

٣.هَب أنّنا لم نعرف سبب عدم إلقاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هذه الخطبة في مكة أو بعض مشاعر الحج، لكن لا يمكن أن ننفي بذلك أنّ إلقاء الخطبة أثناء الطريق في غدير خم لا سيما على النحو الخاص على نحو ما وصفناه يمثل اهتماماً مميزاً من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ببيان الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) لجماهير المسلمين، وعناية منه بتعريف العرب من مختلف البلاد والأماكن بالإمام (عليه السلام) ليكون شخصية عامة معروفة للجميع.

ولا ينبغي بالمرء أن يجادل فيما يعلم بإثارة السؤال عما لا يعلم، ليجعل منه حجة على إنكار الأمر المعلوم.

إذاً تبيّن بما ذكرنا أنّ اختيار المكان وهو الطريق لإلقاء الخطبة يدلّ على كون مضمونها أمراً مهماً ومميزاً، وهو يلائم كونها مسوقة لبيان الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) على حدّ ولاء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على المسلمين.



الإيضاح السادس

حول واقعة الغدير وعلاقة تأخيرها بما حدث من ضوضاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعرفات ودلالات ذلك



١. إحداث الضوضاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعرفات.

٢. التفسير الملائم لذلك.

٣. علاقة هذه الحادثة بخطبة الغدير.

الإيضاح السادس

حول واقعة الغدير وعلاقة تأخيرها بما حدث من ضوضاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله) بعرفات ودلالات ذلك.

إنّ هناك حدثاً غريباً وقع في حجة الوداع قبل يوم الغدير بتسعة أيام، وذلك عند خطبة النبي (صلى الله عليه وآله) في يوم عرفة بالحجاج الحاضرين في وادي عرفات، وقد اتفق على روايته المحدثون من طريق جابر بن سمرة، وهو إحداث الضوضاء من جماعة من الحاضرين حين خطابه (صلى الله عليه وآله) مما أدّى إلى عدم سماع صوته.

وقد كانت خطبة النبي (صلى الله عليه وآله) بعرفات في اليوم التاسع من ذي الحجة خطبة مهمة جداً، ولعلها أوّل خطبة عامة له بالحج[1]، وقيل إنّه قد نزلت عليه آيات سورة المائدة عندها، ومن الملفت أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد ذكر فيها حديث الثقلين، كما ذكر أنّ الأئمة من بعده اثنا عشر إماماً وكلهم من قريش، وهنا حدثت الضوضاء حتى لم يسمع صوته.

وقد يفضي التأمّل الجامع في شأن هذا الحادث إلى أنّ التخطيط الأوّلي للنبي (صلى الله عليه وآله) كان إبلاغ ولاية الإمام (عليه السلام) في خطبة عرفات، ولكنّ جماعة من الحاضرين حدسوا بأنّه يريد أن يوصي بالأمر إلى الإمام (عليه السلام) فحالوا دون ذلك، وهذا ما أدّى

---

(١) وإن قيل: إنه خطب في يوم التروية أيضاً، لكن لم يتضح مدى ثبوت ذلك.

إلى تأخيره (ﷺ) إبلاغ ذلك إلى وسط الطريق عند نزول الأمر الباتّ عليه بإبلاغه.

وفي هذا الأمر ما يؤكد بوضوح أنّ النبي (ﷺ) كان قاصداً بيان من يلي الأمر من بعده في خطبة الغدير.

عقد نقاط:

ولإيضاح الموضوع وتفصيله لا بدّ من ذكر نقاط:

١.إحداث الضوضاء في خطبة النبي (ﷺ) بعرفات.

٢.التفسير الملائم لذلك.

٣.علاقة هذه الحادثة بخطبة الغدير.

الأولى: إحداث الضوضاء في خطبة النبي (ﷺ) بعرفات.

إنّ هناك روايات متعددة عن خطبة النبي (ﷺ) بعرفات[1] في التاسع من ذي

---

(١) لاحظ: صحيح مسلم: ٤/٤٢، ومن لفظه: (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا كل شيء من امر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وان أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بنى سعد فقتلته هذيل وربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضع ربانا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن كسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله..)، والمصنف (ابن أبي شيبة): ٤/٤٢٥، سنن الترمذي: ٥/٣٢٩، صحيح ابن حبان: ٤/٣١٢، وغيرهم.

الحجة في حجة الوداع، ولكن ذكر في بعضها ما لم يذكر في الآخر، وبذلك يكمل بعضها بعضاً، وقد اشتملت الخطبة على وصايا عديدة للرسول تتعلق بمواضيع رأى (صلى الله عليه وآله) أن ينبّه عليها.

وكان من جملة مضامينها مما يتعلق بالأمر من بعده (صلى الله عليه وآله)، فقرتان:

الفقرة الأولى: الأمر بالتمسك بالثقلين للصيانة من الضلالة، وقد روى مسلم الحديث بلفظ اُقتصِرَ فيه على ذكر التمسك بالكتاب للصيانة من الضلالة كما تقدم، ولكن روى الترمذي في سننه الحديث وفيه الأمر بالتمسك بكتاب الله تعالى وبعترته لأجل أن لا يضلوا[1].

ويبدو أنّه الصحيح بقرينة ذكر العترة في نفس السياق في خطبة الغدير، على أنّ حذف بعض الحديث أو تحويره إذا كان متعلقاً بأهل البيت (عليهم السلام) أمر شائع، وقد ذكر مسلم خطبة الغدير بلفظ خلا عن ذكر ركنه الأصلي الصحيح على شروطه والمتواتر وهو (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه)، كما أنّه استبدل فيه التمسك بالثقلين بالتذكير بأهل البيت (عليهم السلام) فحسب، على أنّ حديث النبي (صلى الله عليه وآله) في رزية

قال في المعجم الكبير (١٩٦/٢): (فسمعته يقول لن يزال هذا الدين عزيزا منيعا ظاهرا على من ناوأه حتى يملك اثنى عشر كلهم ثم لغط الناس وتكلموا فلم أفهم قوله بعد كلهم فقلت لأبي يا أبتاه ما بعد قوله كلهم قال كلهم من قريش)، وغيره.

(١) لاحظ: سنن الترمذي: ٣٢٩/٥، ولفظه: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما).

يوم الخميس حيث أراد أن يكتب كتاباً لا تضل الأمّة بعده أبداً، ولحن كلام عمر في ممانعته للرسول (صلى الله عليه وآله) حيث قال: (حسبنا كتاب الله) يؤكّد أنّه أراد التوصية بأمر آخر.

إذاً فالراجح أنّ خطبة عرفات اشتملت على الأمر بالتمسك بالثقلين، إلا أنّه ربما لم يكن بالتفصيل الذي ورد في خطبة الغدير، ولكن يبدو أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) حيث لم يتيسر له إلحاق هذا الحديث بذكر الولاء للإمام (عليه السلام) أعاد الأمر بالتمسك بالثقلين تمهيداً لذكر الولاء في خطبة الغدير.

الفقرة الثانية: ما تضمن أنّ الأئمة بعده اثنا عشر وكلهم من قريش.

وهذه الفقرة هي التي وقعت بعدها الضوضاء على ما ورد في الحديث.

وقد اتفق على رواية هذا الحديث المحدثون في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها مِن طريق جابر بن سمرة وإن خلا عنه سائر ما جاء عن خطبته (صلى الله عليه وآله) بعرفات.

فقد روى البخاري في صحيحه مِن طريق شعبة عن عبد الملك: (سمعت جابر بن سمرة قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وآله) يقول: يكون اثنا عشر أميراً فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي: إنه يقول: كلهم من قريش)(١).

وروى مسلم في صحيحه مِن طريق حصين عن جابر بن سمرة قال: (دخلت مع النبي فسمعته يقول: إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة ثمّ

(١) صحيح البخاري: ١٢٧/٨، كتاب الأحكام.

تكلم بكلام خفي عليّ فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش)[١].

وروى أبو داود في سننه بإسناده عن عامر عن جابر بن سمرة قال: (سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثنا عشر خليفة فكبّر الناس وضجوا ثمّ قال كلمة خفيت قلت لأبي: يا أبه ما قال؟ قال: كلهم من قريش)[٢]. ويقرب منه ما رواه أحمد في مسنده.

وروى الطبراني في المعجم الكبير بطريقه عن جابر بن سمرة قوله: (فسمعته يقول: لا يزال هذا الأمر عزيزاً ظاهراً حتى يملك اثنا عشر كلهم... ثمّ لغط القوم وتكلموا فلم أفهم قوله بعدَ كلهم، فقلت لأبي: ما قال بعدَ كلهم؟ قال: كلهم من قريش)[٣].

ومن الملاحظ أنّ الروايات عن جابر تجمع على خفاء جُزء مِن قول النبي (صلى الله عليه وآله) في هذ الخطبة، إلا أنّ بعضها لا يذكر سبب الخفاء كرواية البخاري ومسلم، وبعضها الآخر الأكثر تفصيلاً ينصّ على أنّ سبب خفائه تكبير القوم وكلامهم ولغطهم وضجيجهم كما في لفظ رواية أبي داود والطبراني، مما يدل على عدم تحمّل القوم لكلامه (صلى الله عليه وآله) أو لما كانوا يتوقعونه مِن تتمةٍ له بدرجة أدت إلى مشاكستهم إياه،

---

(١) صحيح مسلم: ٦/٣، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.

(٢) سنن أبو داود: ٣٠٩/٢، كتاب المهدي.

(٣) لاحظ المعجم الكبير: ١٩٦/٢ (فسمعته يقول لن يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناوأه حتى يملك اثنا عشر كلهم، ثمّ لغط الناس وتكلموا فلم أفهم قوله بعد كلهم، فقلت لأبي يا أبتاه ما بعد قوله كلهم، قال كلهم من قريش).

وحيلولتهم دون سماع كلامه، بحيث ينتفي الأثر مِن إلقائه.

وعليه فإنّ هؤلاء المشاكسين سعوا من خلال الضجيج والضوضاء إلى إخفاء كلامه عن سائر الحضور، حتى أنّ جابر لم يسمع الكلمة التي حدثت الضوضاء حين إلقاء النبي (ﷺ) إياها فسأل أباه، وفي بعض الروايات ذكر أنّه سأل أباه وعمر بن الخطاب، وفي بعضها الآخر أنّه سأل عمه.

وجاء في بعض آخر من ألفاظ الرواية (فجعل الناس يقومون ويقعدون)(١)، وهذه حركة غريبة تعبر عن أنّهم كانوا يبدون به عدم استقرارهم بشكل تلقائي قلقاً مما يمكن أن يبديه النبي (ﷺ) ويسمعه للناس في هذا الشأن، أو تكون هذه الحركة منهم لأجل إبداء أنّهم مستعدون لإثارة الفتنة إذا استمر (ﷺ) في كلامه في هذا الاتجاه.

هذا والذي جاء في الرواية أنّ التتمة التي قالها النبي (ﷺ) ولم يسمعها جابر بن سمرة هي (من قريش).

ولكن قد يستراب في ذلك، ويحتمل أن تكون التتمة هي (من بني هاشم) كما ورد في لفظٍ للرواية، أو (من أهل بيتي)، ولكن الرجل الذي ذكرها لسمرة لم يشأ أن يذكرها على وجهها رغبة عنها؛ لكونه من الاتجاه المؤيد لتولي قريش للأمر(٢).

---

(١) مسند أحمد: ٩٩/٥.

(٢) وقد يساعد على ذلك أنّ جابر سأل عمر وأباه سمرة، وعمر مِن قيادات هذا الاتجاه كما تمثل في موقفه في السقيفة على ما تقدم، وأمّا سمرة والد جابر فهو كان صهر سعد بن أبي وقاص ـ من بطن بني زهرة من القرشيين ـ على أخته خالدة، وكان هو ـ وكذا ابنه جابر ـ من حلفاء بني زهرة،

الثانية: التفسير الملائم لإحداث الضوضاء في خطبة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

إنّ إحداث الضوضاء ونحو ذلك من التصرفات في أثناء خطبة الرسول للتشويش على صوته، أو إبراز الاستعداد لإثارة الفتنة بالقيام والقعود لهو حدث غريب للغاية، ولم أقف على مورد مماثل في السيرة النبوية بأن يحدث جماعة من الصحابة لغطاً في أثناء كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وخطبه حتى لا يسمعه الناس، أو يُحدِثون إشارات تعطي استعدادهم لإثارة الفتنة في وسط الناس.

وكان الله سبحانه قد أمر في القرآن الكريم المسلمين رعاية الأدب مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ونهاهم عن دون ذلك، كما قال سبحانه في سورة الحجرات ـ وكانت قد نزلت من قبل ـ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[1].

والسؤال الذي يقع هنا عن التفسير الملائم لإحداث الضوضاء في أثناء خطبة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويمكن الجواب عن ذلك من خلال الانتباه إلى أمور:

١. لا شك أنّ هذا الفعل كان لغرض الممانعة من أن يُتمّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كلامه؛

وكان اتجاه سعد تجاه أهل البيت (عليهم السلام) وبني هاشم مثل اتجاه عمر وفق شواهد عديدة منها انحيازه إلى جانب عثمان دون عليّ (عليه السلام) في الشورى السداسية، وامتناعه عن بيعة الإمام (عليه السلام) بعد خلافته في نفر قليل من المهاجرين، وقد علم موقف ابنه عمر بن سعد من الإمام الحسين (عليه السلام) في واقعة كربلاء.

(١) سورة الحجرات: آية ٢.

لأنّ الضوضاء المتعمدة عند الخطاب وسيلة للممانعة من أداء المتكلم لما يريد أداءه وسماع الحضور إياه، كما أنّ القيام والقعود يلائم إبداء الاستعداد لإيجاد الفتنة.

وعليه، يبدو أنّ الحضور حدسوا أنّه (صلى الله عليه وآله) بصدد ذكر أمر لم يكونوا يتحملونه بحال.

٢. ولكن ما هو هذا الأمر وكيف حدسوا بذلك؟

إذا لاحظنا الموضع الذي أُحدثت الضوضاء عنده ـ وهو عند تعرضه للخلفاء من بعده ـ نجد أنّه يتعلق بالأمر من بعده (صلى الله عليه وآله)، وعليه فإنّهم كانوا يتوقعون أن يعيّن للأمر من بعده مَن لا يرتضونه، فلما قارب ذلك حسب توقعهم أحدثوا الضوضاء حتى لا يُسمع باقي كلامه، وأنذروه باستعدادهم لإثارة الفتنة في ذلك المكان الحساس وفي ذلك المحضر العام.

٣. ولكن ما هو بالتحديد الذي توقعوه وحالوا دونه؟

الذي يبدو أنّهم توقعوا أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) سوف يعيّن بني هاشم للأمر من بعده، وأولهم طبعاً هو أقربهم إليه الإمام عليّ (عليه السلام).

فهذا الأمر هو الذي لا تطيقه سائر فروع قريش وفق طبائع المجتمع القبلي، وترى أنّها سيادة لبني هاشم عليهم إلى الأبد، كما لا ترغب فيه وجوه من الأنصار؛ لأنّها ترى أنّ المفروض أن يكون لهم نصيب في الأمر.

ومما يبيّن ذلك موقف كل من الفريقين (رجال قريش والأنصار) في السقيفة حيث استبدوا بتعيين الخليفة من دون بني هاشم والإمام (عليه السلام)، ولم يطلعوهم على الأمر ولا أشركوهم في المشورة، وعندما اطلع بنو هاشم والإمام عليّ (عليه السلام) بعد

مبايعة أبي بكر كانوا بإزاء الأمر الواقع.

كما يشير إلى ذلك موقفهم من جيش أسامة الذي جهزه النبي (صلى الله عليه وآله) في مرض موته، وجعل فيه عامة وجوه المهاجرين والأنصار، منهم أبو بكر وعمر إلا بني هاشم، فامتنع القوم من الانضمام إلى هذا الجيش، ولم ينفذوه، فلم يذهب أسامة، وليس ذلك إلّا لأنّهم علموا تخطيط النبي (صلى الله عليه وآله) من خلال ذلك إلى ترتيب الأمر لعصبته (بني هاشم)، ومما ينبّه على ذلك أنّ رجال قريش قبل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) مانعوا في رزية يوم الخميس من كتابة النبي (صلى الله عليه وآله) في مرض موته وصية لا تضل الأمّة بعدها أبداً، وقال عمر ـ وكان رأسهم وأجرأهم ـ: (قد غلبه الوجع)[1]، ثمّ أضاف: (حسبنا كتاب الله)، وانتصر له رجال في محضر النبي (صلى الله عليه وآله)، فترك النبي (صلى الله عليه وآله) ما همّ به بعد أن قدحوا في اعتبار قوله، وقد دلّ ذلك على أنّهم لن يكفوا عن إبطال الوصية بعد وفاته على أساس أنّ ذلك كان هجراً من القول، فيؤدي إلى التشويش على رسالته (صلى الله عليه وآله).

وقد تجلى تحسّس رجال قريش من تفضيل النبي (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه السلام) في مواقف أذعن بثبوتها النقّاد كما بيّنا من قبل كمناجاته (صلى الله عليه وآله) مع عليّ (عليه السلام) يوم الطائف، التي أثارت حساسية أبي بكر بدرجة لم يستطع أن يكتم ما في نفسه، فاعترض على الرسول (صلى الله عليه وآله) في ذلك.

ثم تترى الشواهد بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) على كراهة فروع قريش لتولي بني

---

(١) في إشارة إلى أنّه يهجر، وحاشاه (صلى الله عليه وآله) من ذلك.

هاشم الأمر أو أي منصب عالٍ في الحكومة، فلم يولِّ أبو بكر ولا عمر ولا عثمان أحداً من بني هاشم لا قضاءً ولا ولاية مصر ولا قيادة جيش، بل ولّوا سائر قريش وخاصة بني أمية مناصب متعددة عُليا، كما ولّوا جماعة من الأنصار أيضاً.

٤. ولكن يقع السؤال بعد ما تقدم عن كيفية حدس قريش أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) يريد أن يذكر بني هاشم والإمام علياً (عليه السلام) حتى يمانعوا من سماع صوته.

والجواب عن ذلك: أنّ هناك عدة أسباب كانت توجب الحدس بذلك للنابهين، بل لعامة الناس المعنيين بهذا الأمر والمتحسسين منه، منها:

أوّلاً: أنّ بني هاشم هم الأقربون إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وترجيح الأقرب أمر طبيعي للغاية في المجتمع القبلي، بل في غالب المجتمعات القديمة.

ثانياً: أنّ بني هاشم هم الذين حموا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من قريش، ومنعوا وصول أذى سائر فروع قريش له وحالوا دون قتله (صلى الله عليه وآله وسلم) منذ إعلان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دعوته، وقد بدأ بها بعشيرته بني هاشم، وقد ضمنوا حمايته كافرهم ومؤمنهم عدا نادر منهم كأبي لهب، وكان شيخ بني هاشم آنذاك أبا طالب (عليه السلام)، ومواقفه في الدفاع عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ووقايته من الأذى معروفة حتى سمّى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عام وفاته بعام الحزن، ولما افتقده اضطر إلى الهجرة إلى المدينة تخلصاً من مكيدة قريش به، وكان ابنه عليّ (عليه السلام) ظهيره وحاميه وناصره في مواقفه كلها، وقد ميّز الله سبحانه في القرآن الكريم بني هاشم عن سائر قريش بجعل سهم لهم في خمس الغنائم وفي الفيء كما جاء في القرآن الكريم، وألزم النبيَّ (صلى الله عليه وآله وسلم) بإعطاء حقهم قائلاً: **{وَآتِ ذَا الْقُرْبَى**

حَقَّهُ}[١]، وقد عمل النبي (صلى الله عليه وآله) بذلك بمحضر من الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهم يشهدون تمييزه (صلى الله عليه وآله) بني هاشم بذلك.

ثالثاً: أنّ علياً (عليه السلام) كان ألصق بني هاشم بالنبي (صلى الله عليه وآله)، فإنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لم يكن له ولد ولا أخ، فكان أقرب الناس إليه أعمامه وأبناء أعمامه، ولم يكن آنذاك أحد من أعمامه على قيد الحياة عدا العباس، والعباس كان رجلاً اعتيادياً في عامة مواقفه، فهو ليس من البارزين في حماية النبي (صلى الله عليه وآله) كما كان أبو طالب ثمّ حمزة، ولا كان من السابقين إلى الإسلام والمهاجرين لأجله، فلم يعرف إعلانه الإسلام عندما كان النبي (صلى الله عليه وآله) في مكة، وقيل: إنّه أسلم عندما أسر مع رجال المشركين بعدما سيق كرهاً إلى غزوة بدر، وقيل: إنّه لم يُسلم حتى غزوة خيبر في السنة السادسة للهجرة وإنّما أسلم بعدها، ولم يهاجر العباس إلى المدينة، بل عندما أسر في غزوة بدر وأطلق سراحه رجع إلى مكة، وكان مشغولاً بالتجارة، ولم تكن اهتمامات العباس عموماً ملائمة لأن يحل محل النبي (صلى الله عليه وآله)، ولذلك كله لم تكن قرابته من النبي (صلى الله عليه وآله) بالتي توجب امتيازاً له بالمقارنة مع أبناء عمّ النبي (صلى الله عليه وآله) لا سيما أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي سبق الجميع إلى الإسلام، والمهاجر في سبيل الله، إلى سائر أدواره المعروفة في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأمّا أبناء أعمام النبي (صلى الله عليه وآله) فكان بعضهم قد توفي أو استشهد آنذاك مثل جعفر، ويبدو أنّ أغلبهم لم يكونوا قد هاجروا، بل بقوا في مكة حتى سنة فتحها، وليس لهم ذكر في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله)، فكان المقدم منهم بفاصل

---

(١) سورة الإسراء: آية ٢٦.

كبير عن الآخرين هو الإمام (عليه السلام)، وقد كان الإمام (عليه السلام) ابن عمّ النبي (صلى الله عليه وآله) لأبيه وأمه، وكان أبوه أبو طالب ـ كما ذكرنا ـ هو كفيل النبي (صلى الله عليه وآله) بعد وفاة جده عبد المطلب ـ إذ كان يتيماً ـ في مقابل جبروت قريش ومكائدها منذ بعثته (صلى الله عليه وآله) إلى وفاته.

رابعاً: أنّ علياً (عليه السلام) كان أقرب الناس إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، فقد أودعه أبو طالب منذ صغره عند النبي (صلى الله عليه وآله) فرافقه وتربّى على يديه[1]، وعندما بُعِث (صلى الله عليه وآله) آمن به بلا تردد، فكان (عليه السلام) أوّل من أسلم له (صلى الله عليه وآله) وصلّى معه، ثمّ كان (عليه السلام) هو الذي استجاب له (صلى الله عليه وآله) عندما جمع (صلى الله عليه وآله) عشيرته الأقربين في أوائل البعثة، وذكر أنّ من كان عوناً له ومؤدياً لدينه إن مات فإنّه يكون وزيره ووصيه، ثمّ لم يزل مميزاً في قربه وإعانته حتى أنّه بات مكانه ليلة هجرته حيث احتاج (صلى الله عليه وآله) إلى من يبيت مكانه تمويهاً على قريش عندما أرادت قتله، وأوكل إليه تسليم أماناته وحمل أهله، وقد انتظره (صلى الله عليه وآله) قبل الدخول إلى المدينة حتى يدخلا معاً، وقد خصّه بمزايا منها

---

(١) لاحظ: (نهج البلاغة: ٣٠٠): (وقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اللّه (صلى الله عليه وآله)، بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ والْمَنْزِلَةِ الْخَصِيصَةِ، وَضَعَنِي فِي حِجْرِه وأَنَا وَلَدٌ يَضُمُّنِي إِلَى صَدْرِه، ويَكْنُفُنِي فِي فِرَاشِه ويُمِسُّنِي جَسَدَه، ويُشِمُّنِي عَرْفَه، وكَانَ يَمْضَغُ الشَّيْءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيه)، وفي (المستدرك على الصحيحين: ٥٧٦/٣): (أن قريشاً أصابتهم أزمة شديدة وكان أبو طالب في عيال كثير فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لعمه العباس وكان من أيسر بني هاشم يا أبا الفضل ان أخاك أبا طالب كثير العيال وقد أصاب الناس ما ترى من هذه الأزمة فانطلق بنا إليه نخفف عنه من عياله آخذ من بنيه رجلاً وتأخذ أنت رجلاً... فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً فضمه إليه).

تزويجه من ابنته فاطمة (عليها السلام)، وجعل أبناءه (عليهم السلام) أبناءه (صلى الله عليه وآله)، وكان (عليه السلام) متميزاً بكثرة اجتماعه معه (صلى الله عليه وآله)، وقد سدّ (صلى الله عليه وآله) أبواب الصحابة إلى المسجد إلا بابه (عليه السلام)، وقد آخى بينه وبين نفسه مرتين عندما آخى بين الصحابة مثنى مثنى، وقد اعتبره منه بمثابة هارون من موسى، وصرّح أن حبه إيمان وبغضه نفاق[1]، وكان صاحب رايته في حروبه، ولم يجعله في أي موقف تحت إمرة غيره، وكلّفه بأمر من السماء بتبليغ سورة البراءة بعد أن كان قد كلّف أبا بكر أوّلاً، ولم يزل يثني عليه ثناء مميزاً كلما وُفّق عليّ (عليه السلام) في أمر أوكله إليه في حروبه وغزواته، وكل هذه المواقف والأقوال المتراكمة كانت قبل حجة الوداع.

وكان في حجة الوداع هذه نفسها ما يدل على خصوصية الإمام عليّ (عليه السلام) بالنبي (صلى الله عليه وآله)، وذلك أنّ الإمام (عليه السلام) لم يكن مرافقاً للنبي (صلى الله عليه وآله)؛ لأنّه كان في اليمن، لكنه أسرع ليدرك الحج مع النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد أدركه فسرّ النبي (صلى الله عليه وآله) بمقدمه، وقد أمره بحجّ القران رغم أنّه لم يكن قد ساق الهدي، لكنه (صلى الله عليه وآله) قد أشركه (عليه السلام) في ما ساقه (صلى الله عليه وآله) من الهدي مع أنّه (صلى الله عليه وآله) كلّف سائر من لم يسق الهدي بحج التمتع.

لقد كان الإمام (عليه السلام) قرين النبي (صلى الله عليه وآله) عموماً وعضده الأيمن، ومن تأمّل خصوصيته معه (صلى الله عليه وآله) ومظاهرها الاجتماعية وجد وضوح امتيازه بما لا يقارن بالقياس إلى سائر قرابته وأصحابه، حتى مثل عمه حمزة وابن عمه جعفر بن أبي

---

(١) سيأتي تخريج كل من ذلك في موضعه عند ذكر هذه الأحداث تفصيلاً.

طالب وغيرهما.

إذاً كان من السهل الحدس أنّه (صلى الله عليه وآله) إذا عيّن أحداً للأمر بعده فإنّه سوف يعين ـ لا محالة ـ علياً (عليه السلام)، ولا يحتاج ذلك إلى مزيد ذكاء وتدقيق؛ ولذا أحدثوا الضوضاء للتشويش على كلامه بمجرد أن قال: (إن الأمر...) قبل أن يكمل كلامه، ولولا أنّ المشاكسين حدسوا باتجاه كلامه لانتظروا إتمام هذه الفقرة.

٥.وبعد فليست هذه الحادثة في الممانعة من وصية النبي (صلى الله عليه وآله) بأهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) وتراً، بل تكرر ما يشبهها في الحيلولة دون كلام النبي (صلى الله عليه وآله) في الحادثة الأخرى المعروفة برزية يوم الخميس التي أشرنا إليها مكرراً، وقد اتفقت بعد شهرين وأيام فقط من حادثة خطبة عرفات، وقد اتفق المحدثون أيضاً على رواية هذه الحادثة من طريق ابن عباس كما في صحيح البخاري عنه، قال: (لما حضر رسول الله وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وسلم: هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال عمر: إنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع! وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا! منهم مَن يقول: قربوا يكتب لكم النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قوموا، قال عبيد الله [الراوي عن ابن عباس]: وكان ابن عباس يقول: إنّ الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم

ولغطهم)(١).

ومن المتوقع جداً ـ كما تنبّه العديد مِن أهل العلم ـ أنّ عمر فهم أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) أراد أن يوصي باتباع أهل البيت (عليهم السلام)، بالنظر إلى ما عهد منه (صلى الله عليه وآله) في حديث الثقلين من قبل، ولذلك قال: (حسبنا كتاب الله)، وإلا فمن أين علم أنّه (صلى الله عليه وآله) أراد أن يوصي بشيء آخر فلعله أراد تثبيت الوصية بالكتاب أو بشيء مما جاء فيه تأكيدًا، ومن أين فهم أنّه قد غلبه الوجع على وجه يهذي ويهجر كما تشير إليه قوله: (قد غلبه الوجع)، معاذ الله من ذلك، فإنّ علامة هجر المريض هو أن يتكلم بما لا يليق، ولم يصدر منه (صلى الله عليه وآله) كلام غير معقول، وأعجب من ذلك أنّه بينما يقول إنّه (صلى الله عليه وآله) يهجر إذا به يجيبه جواب مَن تلقى الكلام جاداً فخاطبه بأنّ حسبنا كتاب الله.

فإن صدقت رواية رزية الخميس ـ وهي صادقة باتفاقهم ـ فإنّه يبدو أنّ عمر كان شديداً في هذا الأمر جداً، ولم يكن يطيق الولاء لأهل البيت (عليهم السلام) بأي حال.

وهناك مؤشرات أخرى على موقف عمر هذا مثل الترجيح في ستة الشورى بابن عوف المقرّب من عثمان، وإلى مثل ذلك أشار الإمام (عليه السلام) فيما تكرر منه بعد الخلافة من الشكاية من قريش.

فهاتان الحادثتان فريدتان فيما ذكر في السيرة النبوية، وكلاً منهما فيما يرجح كان مرتبطاً بولاية الأمر من بعده (صلى الله عليه وآله).

وعليه فإنّنا نتوقع أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان قاصداً لذكر ولاء أهل البيت (عليهم السلام)

---

(١) لاحظ: صحيح البخاري: ٩/٧، كتاب المرضى والطب.

بمكة، لكنه وجد صدوداً عنه، ولذلك أخّر ذلك إلى ما بعد الخروج منها.

فإن قيل: وماذا كان يختلف الأمر في غدير خم عنه بمكة، وقد كان الممانعون ـ من الاتجاه القرشي المخالف لكون الأمر في بني هاشم مثل أبي بكر وعمر وغيرهما ـ حاضرين معه (صلى الله عليه وآله وسلم) في الرجوع إلى المدينة.

فالجواب: أنّه ربما كان الاختلاف بين الموضعين مِن وجهين:

الوجه الأوّل: ما قد يظهر من روايات الإمامية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وأخرى من طرق غيرهم من أنّ جبرئيل (عليه السلام) جاء للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أثناء طريقه إلى المدينة[1]، وأنزل عليه ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾[2]، فلما نزلت هذه الآية اطمأن (صلى الله عليه وآله وسلم) بها عما كان يحذره من إثارة الفتنة عند طرحه لذلك، لما فيها من وقايته مِن كيد الناس.

والواقع أنّ نزول هذه الآية بنفسه كان تهديداً صريحاً لمن يريد أن يثير الفتنة، كما أنّه كان تفهيماً ضمنياً للصحابة الذين كانوا يشعرون في أنفسهم بانحيازه لعلي (عليه السلام) دون الآخرين، وهو في ذلك يشبه ـ كما ذكرنا من قبل ـ مجيء جبريل (عليه السلام) إليه بعد أن بعث أبا بكر بسورة البراءة إلى مكة من أنّ عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يرسل علياً (عليه السلام) بها ويُرجع أبا بكر، مع أنّ جبريل (عليه السلام) هو الذي كان قد أتاه بهذه السورة

(١) (تقدم تخريجه).

(٢) سورة المائدة: آية ٦٧.

من عند الله تعالى، ولو أذن الله سبحانه لبلّغه (صلى الله عليه وآله) إذ ذاك بأنّه لا بدّ من إرسال عليّ (عليه السلام) لهذه المهمة، لكن الله تعالى أخّر ذلك ليعلم أبو بكر وغيره من الطامحين والمقارنين أنفسهم بعلي (عليه السلام) أن تمييز عليّ (عليه السلام) ليس من النبي (صلى الله عليه وآله) من تلقاء نفسه، بل من قبل الله تعالى.

ومن الوارد هنا أيضاً مثل هذا المعنى، فلو أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) بلّغ ولاء الإمام (عليه السلام) في مكة لظنوا به (صلى الله عليه وآله) أنّه قد فعل ذلك مِن تلقاء نفسه، لكن عندما اتفق ذلك في أثناء الطريق أيقنوا أنّه قد فاجأه أمر في ذلك، لا سيما في حال نزول الآية عليه عنده وتلاوته (صلى الله عليه وآله) لها عليهم.

وربما يحتمل أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان مأموراً بإبلاغ الأمر للمسلمين منذ كان في مكة، لكنه حذر من الفتنة وأخّر ذلك بما كان له متسع فيه منتظراً دعماً خاصاً له من الله تعالى، فجاءه جبريل (عليه السلام) بالآية داعماً موقفه فبلّغ ذلك.

الوجه الآخر: أنّ إمكان إثارة الفتنة في مكة كان أكثر منه في أثناء الطريق لعدة أسباب:

السبب الأوّل: أنّ كثيراً من الممانعين من تصدي الإمام (عليه السلام) كانوا من ساكني مكة فبقوا فيها، وبذلك قلّ عدد الممانعين المرافقين له (صلى الله عليه وآله) ممن يمكن أن يثير الفتنة.

والوجه في ذلك أنّ عمدة الممانعين في هذا الأمر كانوا هم سائر بطون قريش مِن قبيل بني أمية وبني زهرة وبني تيم وبني عدي وغيرهم، فهؤلاء لم يكونوا يتقبلون أن يكون هذا الأمر في بني هاشم أبداً فتجتمع لهم النبوة والخلافة، وترتفع بذلك عن

سائر بطون قريش إلى الأبد.

وقد كان هؤلاء على قسمين:

القسم الأوّل: مَن بقي في مكة إلى عام فتحها، وأسلم في هذا العام أو ما بعده إلى انتهاء الاتفاق مع المشركين على الإذن لهم بالبقاء في مكة، وهؤلاء كان أغلبهم معادين للنبي (ﷺ)، ولذا تمسكوا بشركهم حتى غُلِبوا على أمرهم، وكان إسلامهم طبعاً كرهاً لا طوعاً، ويعبّر عنهم بالطلقاء.

وكأنّ هذا القسم هم جمهور قريش وأغلب رجالها، وكان لهم عداء خاص مع الإمام (عليه السلام)؛ لأنّه كان اليد الضاربة للنبي (ﷺ) في حروبه مع قريش، وكان الرجل الثاني من بني هاشم بعد النبي (ﷺ)، وكان أبوه أبو طالب شيخ البطحاء هو الذي حمى النبي (ﷺ) وإلّا لأنهوا أمره (ﷺ) - بحسب تقديرهم - سريعاً، وقد قتل (عليه السلام) أعلام قريش ورجالاتها وشجعانها، فهم كانوا يحملون تجاهه حقداً كبيراً، وتلك مما تقتضيه طبيعة الأمور مع شواهد تأريخية كثيرة في السيرة النبوية وسائر أخبار المسلمين معروفة للمؤرخين.

القسم الآخر: مَن هاجر إلى المدينة لأجل ألا يُفتن عن دينه، أو نصرةً للنبي (ﷺ)، أو عملاً بوجوب الهجرة شرعاً قبل الفتح، أو طلباً للدنيا التي توقعها أو وجدها مقبلة على أهل هذا الدين في المدينة، وهؤلاء منهم من سبق إلى الإيمان والهجرة، ومنهم من تأخر في ذلك.

وهؤلاء كانوا وفق الشواهد القرآنية والتأريخية والروائية على أصناف:

فمنهم: مَن كان سلماً لا يحمل شعوراً بالتنافس مع بني هاشم والإمام عليّ

(عليه السلام)، ولا يثيره التميّز الظاهر للإمام (عليه السلام) بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله) في حروبه ومواقفه، وكان من جملة هؤلاء مَن يحمل ولاء خاصاً وحباً شديداً له (عليه السلام) لخصاله وتضحيته ودوره في حماية المسلمين، ولمحبة الرسول (صلى الله عليه وآله) له وتصريحاته في حقه.

ومنهم: مَن كان ينظر إلى الإمام (عليه السلام) بعين المنافس، ويثيره تميّزه وتمييز الرسول (صلى الله عليه وآله) له في أقواله وتصريحاته ومواقفه، ويجد في ذلك كله حرجاً، لا سيما مع صغر عمر الإمام (عليه السلام) بالمقارنة مع أعمار بعضهم ومقاربته لعمر بعض آخر، فكان يوسوس له أنّ النبي يفضل علياً (عليه السلام) لكونه ابن عمه، ولا يستسيغ ذلك.

ومن هؤلاء من كان بالرغم من إسلامه، يجد في نفسه حزازة شديدة من الإمام (عليه السلام) لموقعه في قتال مشايخ قومه ووجوههم من الكفار لا سيما في غزوة بدر، ومثل هذه الحالة معروفة في المجتمعات القبلية في نظائر المورد، وهي توافق طبيعة النفسية القبلية إلا من زكت نفسه ومُحّض بالإيمان.

وفي هؤلاء من كان على حافة الإيمان في هذا الشأن بحيث يمكن أن يعدل عن الإسلام إذا أصرّ النبي (صلى الله عليه وآله) على إبرام الأمر لعلي (عليه السلام).

وقد وصف الله تعالى مراتب الإيمان عموماً في آيات كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ**﴾[1] وقوله تعالى أيضاً: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثمّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ**

(١) سورة الحج: آية ١١.

﴿حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(١).

ومنهم: مَن كان منافقاً لم يؤمن بالإسلام بحقيقة الإيمان أبداً، بل دخل في الإسلام بسبب انتصاره وغلبته وهيمنته، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾(٢)، وكان هؤلاء على مستويات مختلفة، منهم الذي يكيد بالمؤمنين، ومنهم من لا يكيد بهم لكن لم يؤمن بعد، ومِن هؤلاء مَن كان يؤلّف قلبه بإعطائه من الزكاة، حتى عدّ المؤلفة قلوبهم ـ مع الفقراء ـ من جملة موارد الزكاة في القرآن الكريم.

وبهذا العرض يتضح أنّ قسماً كبيراً من الذين كانوا لا يتحملون الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) كانوا ممن يسكن مكة، وقد التقى هؤلاء مع نظرائهم الذين كانوا يسكنون المدينة وغيرها من المنافقين والمبغضين للإمام (عليه السلام) وسائر المسلمين الذين لا يتحملون الولاء الخاص لأهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام).

وعليه كان تأجيل بيان الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) إلى الخروج من مكة والابتعاد عنها بعض الشيء موجباً لقلة المعترضين والمثيرين للفتنة، مما يؤدي إلى قلة جرأتهم، لعدم إسناد ظهورهم بمنافقي مكة ومعادي الإمام عليّ (عليه السلام) فيها.

السبب الثاني: أنّ معارضة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في تبليغ الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) في مكة كانت أسهل منها في حال السفر؛ لأنّ مهاجري قريش هم في الأصل من أهل

---

(١) سورة النساء: آية ٦٥.

(٢) سورة الحجرات: ١٤.

مكة، وهي وطنهم ومحلهم، ولم تزل بيوت الكثير منهم فيها، ومن المعلوم أنّ الإنسان أمكن نفسياً في موطنه منه في السفر؛ لأنّه يشعر في موطنه بالتمكن والاستقرار ويجد فيه الملجأ والمأوى، ويملك فيه الإمكانات والأصدقاء، ويعرف الطرق والدروب، وأمّا في السفر فالمرء طارئ فيه مثل بلاد الغربة، فلذلك لا يجد ذلك التمكن والجرأة، وهذا المعنى مما يجده المرء بالتأمل والممارسة، فهو ظاهر.

وعليه فإنّ المعارضة للنبي (صلى الله عليه وآله) في ما يقوله بشأن الإمام عليّ (عليه السلام) لم يكن سهلاً ميسراً في الطريق كما كان ميسراً في مكة ومشاعرها.

السبب الثالث: أنّ خطاب النبي (صلى الله عليه وآله) في اجتماعات المسلمين في مكة المكرمة ربما كان متوقعاً؛ لأنّه اجتماع جماهيري في مقام أداء المناسك، ومثله يمثل مناسبة للخطاب العام من قبل القائد الحاضر في مراسم الحج، وقد كانت هذه المراسم تأريخياً محلاً للخطابات العامة؛ لأنّها توفّر التقاءً طبيعياً للناس، ولا سيما أنّ هذه الفرصة كانت الأولى لحديث النبي (صلى الله عليه وآله) مع جماهير المسلمين من البلاد المختلفة، وكان قد ذكر في كلامه في الحج أنّه قد لا يلقاهم بعد عامه هذا، فهو قد يكون آخر فرصة أيضاً؛ لوفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وهذا بخلاف إلقاء الخطبة في حال السفر وفي الطريق، فإنّه أمر غير متعارف؛ لأنّ الطريق ليس محل استقرار بل موضع عبور، ولذلك تكون مفاجأة غير متوقعة.

ولهذا الأمر تأثيره في إمكان إثارة الفتنة من عدمها؛ لأنّ إثارة الفتنة قد تتوقف على تدبير مسبق، من خلال التنسيق بين الأفراد الساعين إليها، والاهتمام بالحضور في الزمان والمكان المناسب مع تقارب بعضهم من بعض حتى يستطيعوا توحيد

جمهورهم في إثارة الضوضاء أو الفتنة ويكون بعضهم ظهيراً لبعض، وبذلك تتعذّر إثارة الفتنة والضوضاء في حال كون الاجتماع واللقاء والخطاب فجائياً ومباغتاً.

وبذلك يعلم أنّ تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطبة الغدير إلى ما بعد خروجه من مكة قد يبتني على سبب مناسب، وإن غاب عنها أهل مكة وحجاج البلاد التي يكون مخرجهم عن مكة وطريقهم مختلفاً مثل حجاج اليمن والطائف.

هذا، ومِن الوارد أن تكون هناك مزيد عناية من الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بإعلام المسلمين في المدينة وما حولها، ثمّ الأقرب فالأقرب، بولاية الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمقارنة مع الأبعدين عنها؛ بالنظر إلى أنّ المدينة كانت هي بمثابة العاصمة للجزيرة العربية، وهي مركز القرار فيها، وفيها أهل الحل والعقد في أمور المسلمين وحماة الدين وحرسه، من الأنصار والمهاجرين السابقين إلى الإسلام والهجرة المؤسسين لهذه الدولة، وفيها يلي الأمر مَن يليه بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومِن ثمّ يكون الأمر فيها أكثر خطورة وأهمية، نعم قد يكون مِن المهم تعريف جملة مِن القبائل الأخرى خارجها بمَن يلي الأمر بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى يعلم أهلها أنّ العلم بالجهة الشرعية لتولي الأمر لا ينحصر بهم، بل هناك في خارج المدينة مَن هو مسبوق بذلك، وهذا ما حققته واقعة الغدير حيث كان عليها شهود كثيرون من خارج المدينة بعد أن اتبع جلّ أهلها سبيلاً آخر في تعيين مَن تولى الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

الثالثة: علاقة هذه الحادثة بخطبة الغدير.

إنّ خطبة عرفات التي سبقت خطبة الغدير بتسعة أيام، وكانت على عكس

خطبة الغدير في ضمن مشاعر الحج وليس في الطريق توضح أبعاداً لواقعة الغدير لم يكن لتتأتى معرفتها لولا الوقوف على تلك الخطبة.

ولنوضح ذلك في ضمن عدة أمور:

الأمر الأوّل: أنّ خطبة الغدير وفق الحديث المتقدم تكون استدراكاً لما تعذّر في خطبة عرفات بممانعة جماعة من الحضور، وهم فيما يتوقع رجال من سائر فروع قريش ـ غير فرع بني هاشم ـ الباقين في مكة المكرّمة والمهاجرين منهم إلى المدينة.

فقد بدأ النبي (صلى الله عليه وآله) التطرق في خطبة عرفات إلى الأمر بالتمسك بأهل البيت وأراد أن يذكر أنّ الأئمة أو الخلفاء ـ حسب اختلاف تعبير ألفاظ الروايات ـ من أهل بيته (عليهم السلام)، وأن يعقد الولاء من بعده للإمام (عليه السلام)، ولكن حالت الضوضاء دون هذه التتمة.

فعقد (صلى الله عليه وآله) بعد تسعة أيام فقط بعد انصرافه من مكة المكرمة في الطريق اجتماع الغدير، واستأنف الأمر بالتمسّك فيما بعده بأهل البيت (عليهم السلام)، ثمّ عقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) لما بعده على مثال ولائه (صلى الله عليه وآله).

ولو أتيح له (صلى الله عليه وآله) أن يذكر ما أراده في خطبة عرفات، لم يكن هناك حاجة إلى أن يعقد اجتماع الغدير ويخطب فيه خطبة أخرى.

وهذا يوضح جانباً من سرّ اختصاص خطبة الغدير بموضوع مكانة أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام (عليه السلام)، فإنّه هو الموضوع المتبقي مما أراد (صلى الله عليه وآله) ذكره في مشاعر الحج فحيل بينه وبين ذلك.

الأمر الثاني: لقد فقدت هذه الخطبة بتأخيرها عن مشاعر الحج ويوم عرفة مزايا

كانت تحصل لها لو ذكرت في يوم عرفة، فقد فقدت جزءاً من جمهور المسلمين، وهم أهل مكة المكرمة وحجاج اليمن والطائف، وفقدت مزية المكان كونه أشرف بقاع الأرض عند الله تعالى، وهو المكان الذي انطلق فيه إعلان النبوة، فكان حرياً أن يُعلن فيها اصطفاء أهل بيت النبوة (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

ولكن حصلت هذه الخطبة بذلك على مزايا أخرى منها:

١.اختصاص هذا الموضوع بخطبة برأسها؛ إذ خطبة الغدير ـ كما يدل عليه سياقها بوضوح ـ مخصوصة بموضوع مكانة أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام (عليه السلام)، وهذه الميزة لم تكن لتحصل لو أدمجت في خطبة عرفات؛ لأن خطبة عرفات[1] باتفاق الروايات اشتملت على مواضيع أخرى.

وهذه الميزة جعلت هذه الخطبة علماً لبيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مكانة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين والولاء للإمام (عليه السلام) من بعده.

ومن شأن ذلك أن يساعد على حفظ موضوعها على وجه آكد، وذلك:

أوّلاً: أنّه متى اشتملت الخطبة على عدة مواضيع لم ينل كل واحد منها التركيز اللازم من الحضور ولأمكن أن يحجب بعضها بعضاً.

وثانياً: أنّه في حال اشتمال الخطبة على عدة مواضيع، فإنّه يتأتى لمن أراد أن يخفي شيئا معيناً أن يذكر أصل الخطبة بذكر غيره مما اشتملت عليه، وذلك ما وقع في خطبة

---

(١) سبق ذكر بعض ما روي من مضمون تلك الخطبة في هامش سابق.

عرفات وغيرها مما اشتمل على مواضيع متعددة، فنقل في كل رواية بعضها، ولم تكن الخطبة مساوقة لموضوع ما، وأمّا عندما تكون الخطبة خاصة بموضوع معيّن فإنه لن يستطيع أحد ذكر تلك الخطبة إلا ويلزم أن يذكر موضوعها، ولذا اضطر مثل ابن هشام صاحب السيرة والبخاري صاحب الصحيح إلى إهمال أصل الخطبة وحذفها من السيرة النبوية رغم أنها لم تكن أقل ثبوتاً ولا صحة من سائر الوقائع والأحاديث التي روياها، بل هي أثبت من كثير منها، وهي كما قال نقاد الحديث: صحيحة على شرط البخاري، بل متواترة، وكان ذلك أمراً معيباً بحسب أصول كتابة السيرة والصحيح الجامع، فهذا لم ينشأ إلا عن تمحض هذه الخطبة في شأن أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام).

٢.اقتران هذا الموضوع بزمان ومكان خاصين، فلو أنّ الخطبة أدمجت في خطبة عرفات لغطّى عليها الزمان المعروف وهو زمان الحج من يوم عرفة أو يوم التروية أو يوم العيد أو غير ذلك، والمكان المعروف وهو مكة وعرفات ومنى وغيرها فهي أزمنة وأمكنة لن تعتبر هذه الواقعة ميزة لها، ولن تنقلب علماً لها فإنّها ذات ميزة ذاتية وعبادية كبرى، فلا يخطر على ذهن من نزل في يوم عرفة بعرفات أنّ هذا المكان هو مكان إعلان مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام)، بل يوم عرفة علم ليوم الوقوف بعرفات الذي هو من جملة أركان الحج.

ولكن لما ألقي هذا الموضوع في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة وفي موضع غدير خم ـ وهما زمان ومكان لا خصوصية لهما في ذاتهما ـ أصبحا علمين له، فإذا مرّ المسلم على غدير خم أو سُمع باسمه لخطر في ذهنه أن يقال إنّ هذا موضع إعلان

الولاء للإمام (عليه السلام)، وإذا حضر اليوم الثامن عشر من ذو الحجة كان ذلك موجباً لاستحضار هذه الخطبة.

٣.اختصاص هذه الخطبة باجتماع خاص وظرف غير اعتيادي، فلو أنّ هذه الخطبة أدمجت في خطبة عرفات لجاءت في ضمن اجتماع انعقد لغرض آخر، وهو الوقوف بعرفات، ولكان الظرف اعتيادياً؛ إذ لم يبذل الحضور عناء لأجل سماع هذه الخطبة.

ولكنها حيث ألقيت في الطريق، فقد امتازت بظرف غير اعتيادي؛ لأنّ الطريق ليس محلاً اعتيادياً لإلقاء الخطب، لا سيما مع حضور المجتمعين مع المتكلم من قبل في مكان مستقرٍ. كما امتازت باجتماع خاص بعض الشيء، والوجه في ذلك أنّ الحضور وإن كانوا في طريقهم من الحج إلى بلادهم وذلك أمر طبيعي، لكنهم كانوا منتشرين في عرض الطريق وطوله فكان لا بدّ من بذل عناء وانقضاء وقت حتى يجتمعوا في مكان واحد.

وهذه الميزة أيضاً تُثبّت هذه الحادثة في ذاكرة الحاضرين، وتوجب تداول الواقعة، وتزيد من بروزها وحكايتها، وهو أمر أساس في مثل هذه الواقعة.

وهكذا يظهر أنّ خطبة الغدير إن كانت قد فقدت بعض المزايا بتأخيرها عن عرفات، فإنّها اكتسبت مزايا أخرى مساعدة على بروزها وحكايتها وبقائها، فأصبح المكان والزمان والاجتماع أعلاماً لهذه الواقعة التي اختصت بموضوع مكانة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين وعقد الولاء للإمام (عليه السلام).

وكأن هذا من مصاديق قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ

مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(١).

الأمر الثالث: أنّ عناية النبي (صلى الله عليه وآله) ببيان موضوع خطبة الغدير في ضمن خطبته بعرفة في اجتماع الحجاج بها وممانعة فريق من الحضور دون ذلك يبيّن سرّ إلقائها في زمان ومكان وظرف غير اعتيادي، فقد كان ذلك خياراً اضطرارياً للنبي (صلى الله عليه وآله) وليس اختيارياً، بل كان الخيار الأوّل والاختياري له أن يذكر ذلك في ضمن خطبة عرفات، ولكن حالت الممانعة دون ذلك.

ويترتب على ذلك أنّه لا محل للمناقشة في دلالة الحديث على مكانة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين وعقد الولاء للإمام (عليه السلام) من بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) بأنّه (صلى الله عليه وآله) لو أراد أن يبيّن في الخطبة مثل هذا المعنى الخطير لبيّنه في مكة المكرمة في بعض مشاعره مع حضور جميع الحجاج وأهل مكة، فإنّ ذلك أولى من أن يذكره في الطريق بعد مفارقة أهل مكة وجماعة غير قليلة من الحجاج.

وهذه المناقشة غير صحيحة؛ لأنّ هذا السؤال يرد على كل حال، فلماذا لم يبيّن وجوب مودة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) في اجتماعات مكة وتجشم عناء هذا الاجتماع؟

على أنّ الاهتمام ببيان شيء على نحو طارئ أكثر ملاءمةً لكون الشيء خطيراً ـ مثل اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمّة وولاء الإمام (عليه السلام) بعد الرسول عليها ـ ولا محيص من بيانه دون تأخير وتأجيل ولو بنزول الوحي عليه في ذلك

---

(١) سورة البقرة: آية ١٠٦.

الوقت، من أن يكون موضوعاً غير خطير بتلك الدرجة مثل وجوب مودة أهل البيت (عليهم السلام).

ولكن على ضوء ما تقدم يتضح الجواب عن هذا السؤال تماماً، فالسرّ في تأخير هذه الخطبة عن مشاعر الحج هو ممانعة جماعة من الحضور من ذلك، واستعدادهم لإثارة الفتنة في وسط الحجاج، وربما أدى إلى التنازع وإلى القتل والقتال في المشاعر المحرمة.

الأمر الرابع: أنّ قصد النبي (صلى الله عليه وآله) بيان اصطفاء أهل بيته (عليهم السلام) لهداية الأمّة والولاء للإمام (عليه السلام) في يوم عرفة يقتضي أنّ الأمر بذلك من الله سبحانه إنّما صدر في يوم عرفة مع نزول سورة المائدة، ولكن ممانعة الحضور وحذر الفتنة أدى إلى تأخير ذلك.

وهذا يفسر عدة أمور غامضة في النصوص نذكر منها أمرين:

١. جملة روايات الإمامية[1] عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) تقتضي أنّ قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2] في أوّل سورة المائدة نزل بمناسبة عقد الولاية للإمام (عليه السلام)، وربما جاء في بعضها أنّه نزل في يوم الغدير، وروي ذلك في بعض التراث التفسيري لأهل السنة عن بعض الصحابة والتابعين[3].

ومن جهة أخرى: فقد روى أهل السنة عن بعض الصحابة كعمر أنّ هذه الآية

---

(١) الكافي: ١/ ٢٩٠، ٨/ ٢٧.

(٢) سورة المائدة: آية ٣.

(٣) لاحظ مثلاً: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢/ ٢٥٨.

نزلت يوم عرفة[١]، وربما روي مثله في بعض الأخبار الواردة في كتب الحديث لدى الإمامية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)[٢]، ومقتضى ذلك عدم نزولها يوم الغدير، وقد يؤيد ذلك باشتمالها على ذكر المحرمات من الأطعمة، وهو لا يلائم مناسبة الغدير الخاصة بالولاء للإمام (عليه السلام) ومكانة أهل البيت (عليهم السلام).

وحينئذٍ يشكل على نزول الآية بمناسبة عقد الولاء للإمام (عليه السلام) بأنّ عقد الولاء كان في يوم الغدير، والآية نزلت قبل ذلك.

وينحل هذا الإشكال: بالالتفات إلى أنّ مكانة أهل البيت إنّما نزلت يوم عرفة، وبلغ النبي (صلى الله عليه وآله) جزءاً منها فيه، وهو الأمر بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، وأجّل الجزء الآخر ـ وهو عقد الولاء للإمام (عليه السلام) ـ من جهة الممانعة إلى يوم الغدير، وعليه فلا مانع من نظر آية إكمال الدين إلى ولاية أهل البيت (عليهم السلام) وإن نزلت في يوم عرفة.

وأمّا ما صرّح فيه بأنّ آية التكميل نزلت يوم الغدير فيمكن أن يحمل على أنّه نشأ عن المسامحة والخلط بين نزولها في شأن عقد الولاء للإمام (عليه السلام) ونزولها في يوم الغدير من جهة التصاق هذين الأمرين في أذهان الرواة.

٢. إنّه قد اشتملت روايات الإمامية عن أئمة أهل البيت[٣] (عليهم السلام) على أنّ آية التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ

---

(١) لاحظ مثلاً: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢/٢٥٩.

(٢) الكافي: ١/ ٢٩٠، البرهان في تفسير القرآن: ١/ ٣٢٣.

(٣) لاحظ مثلاً: الكافي: ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠، البرهان في تفسير القرآن: ٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ قد نزلت في يوم الغدير، وروى ذلك بعض أخبار أهل السنة عن بعض الصحابة والتابعين(١).

وذلك يلائم دلالة الآية على أنّ ما أمر به (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أمراً خطيراً حتى جاء قوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾، فإنّ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) وولاء الإمام عليّ (عليه السلام) بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) لهو أمر خطير لأنّه يرتبط بمصير الإسلام والمسلمين بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الأبد.

ولكن لم تتبين إشارات الآية في تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تبليغ ما أمر به:

١. لماذا أخّر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك؟

٢. وما الذي أخّره وكان بهذه الأهمية، حتى يقال: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾؟

٣. وهل كانت آية أم وحياً غير قرآني؟

٤. ومن هم الناس المعارضون الذين كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يحذر ممانعتهم أو إثارتهم للفتنة؟

٥. وهل المراد بعصمته (صلى الله عليه وآله وسلم) من الناس حفظه أم ضمان إيفائه بما بُلّغ به وعجزهم عن الممانعة والتشويش وإثارة الفتنة؟

٦. وكيف كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يرجو في تأخير تبليغه أن يهتدي المعارضون ويتاح له (صلى الله عليه وآله وسلم) تبليغ ذلك كما يقتضيه لحن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾؟

---

(١) تفسير الرازي: ١٢/٤٩، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢/٢٩٨.

٧.ولماذا سمي المعارضون بالكافرين؟

فهذه الإشارات كلها تتبيّن على نحو ملائم ومنسجم من خلال معرفة ما جرى في خطبة عرفات:

١.أمّا سر تأخير النبي (صلى الله عليه وآله) لإبلاغ ما أمر به فهو الاضطرار من جهة ممانعة القوم وحذره (صلى الله عليه وآله) من إثارتهم للفتنة، وقد كان يتاح له (صلى الله عليه وآله) أن يبلغ ذلك بعد خطبة عرفات في اجتماع آخر للناس في مشاهد الحج، ولكنه أجّل ذلك إلى الخروج من مكة انتظاراً لورود أمر ودعم له من الله تعالى.

٢.وأمّا الذي كان قد أخّره وكان بتلك الدرجة من الأهمية حتى هُدِّد بأنّه ﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾، فهو إبلاغ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في الأمة وعقد الولاء للإمام (عليه السلام)، وهو أمر خطير للغاية بطبيعة الحال لما ذكرناه، والتشديد في لسان الآية مع الرسول (صلى الله عليه وآله) إنّما هو ليعرف الحضور أنّ الأمر ليس بيده وإنّما يتبع ما يؤمر به، واستعمال لسان شديد مع النبي (صلى الله عليه وآله) لهذه الغاية متكرر في القرآن الكريم(١).

٣. أمّا نوع الوحي الذي كان قد أخره (صلى الله عليه وآله) فالراجح أنّه كان وحياً غير قرآني، وليس قرآناً يتلى(٢).

---

(١) كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ (سورة الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧).

(٢) لم يثبت أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) تأخر في إبلاغ الوحي القرآني في شيء من الموارد؛ لأن هذا الوحي حيث كان ينزل فإنه كان يأمر بإبلاغه فورياً، نعم جاء في القرآن الكريم ﴿**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا**

٤.وأمّا المعارضون الذين كان يحذر ممانعتهم وفتنتهم فقد كانوا هم رجال قريش في مكة والمدينة ممن لا يتقبّلون امتياز بني هاشم على سائر قريش بحال على ما أوضحناه.

٥.وأمّا المراد بعصمته فهي عصمته في التبليغ، بمعنى أنّه يتيسر له ذلك دون أن يستطيعوا الممانعة وإثارة الفتنة كما فعلوا من قبل.

٦.وأمّا رجاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) اهتداء هؤلاء ومطاوعتهم له في هذا الأمر، فربما كان بالنظر إلى أنهّم كانوا معدودين في ظاهر الحال ضمن المسلمين والمؤمنين، وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) إنّما كان يتعامل معهم وفق ظاهرهم، كما قال تعالى: ﴿**عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ**﴾[١]، وقال سبحانه: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾[٢].

٧.وأمّا تسمية الآية الممانعين بالكافرين رغم أنّهم كانوا معدودين من المسلمين أو المؤمنين فهو من جهة أنّ ذلك ضرب من النفاق، وهو تهديد لهم بكشف غطاء الإسلام عنهم.

الأمر الخامس: أنّ الترابط بين خطبة الغدير وخطبة عرفات يفسر دلالات خطبة الغدير ويوضحها من نواحٍ عديدة أهمها أنّه يؤكد أنّ مؤدّى خطبة الغدير في عقد

يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ (سورة هود: ١٢)، ولكن ليس تعبيراً عن ترك ذلك، بل عن شدة الضغوط عليه من الناس في تبليغ بعض ما أنزل عليه.

(١) سورة التوبة: آية ٤٣.

(٢) سورة التوبة: آية ١٠١.

الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) إنّما هو ولاء الحكم بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فهذا هو الأمر الحساس الذي يعتبر أمراً لا يطاق لدى رجال قريش، وليس ولاء المحبة والمودة الذي لم تكن هناك ممانعة من إبدائه ظاهراً من قبل هؤلاء مثل أبي بكر وعمر.

والنواحي الأخرى:

١. إنّ ذلك يبيّن سرّ تخصيص خطبة الغدير بمكانة أهل البيت (عليهم السلام) وولاء الإمام (عليه السلام)، فالسرّ هو حيلولة الحاضرين في مكة المكرمة دون بيانه.

٢. أهمية فقرة حديث الثقلين من خطبة الغدير، حيث إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كرّرها رغم أنّه بلّغها يوم عرفة كما رواه مسلم في صحيحه والترمذي، لكن لفظ مسلم خلا عن ذكر أهل البيت (عليهم السلام) رغم ذكر ما يؤمن به من الضلالة، وذلك ضرب من كتمان ما يتعلق بأهل البيت (عليهم السلام) من الأحاديث، كما يدل عليه ذكر أهل البيت (عليهم السلام) في خطبة الثقلين فيما صح على شروط مسلم في الصحيح كما صرّح به النقّاد.

٣. ابتناء عقد الولاء لأهل البيت (عليهم السلام) على اصطفائهم لهداية الأمة، فهذا الارتباط والابتناء يفهم من سياق خطبة الغدير نفسها من جهة تعقيب الأمر بالتمسك، فذكر الولاء وإثبات الولاء لواحد ممن أمر بالتمسك بهم، وهو الإمام عليّ (عليه السلام)، فإنّه سيد أهل بيته (صلى الله عليه وآله)، والعلاقة فطرية بين الهدى والولاء، فإنّ أحق الناس بالولاء أهداهم وأضمنهم للهدى والرشد.

ولكن الوقوف على العلاقة بين خطبة الغدير مع خطبة عرفات يؤكّد هذا الارتباط؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله) رغم ذكره التمسك بالثقلين في خطبة عرفات فإنّه كرره تمهيداً لعقد الولاء للإمام (عليه السلام).

ومن خلال هذا الإيضاح وقفنا على بعد آخر من أبعاد واقعة الغدير تؤكّد صدورها ودلالاتها.



الإيضاح السابع

واقعة الغدير وفقدان أيّ سبب خاص لها يصرفها إلى غير ولاية الأمر للإمام (عليه السلام)

١.قاعدة العلاقة بين الكلام ومقتضى المقام ودورها في دلالة الكلام في حال غياب السبب الخاص.

٢.ظهور خطبة الغدير في ولاية الأمر للإمام (عليه السلام) بعد غياب سبب خاص لإلقائها.



٣.طرح علاقة واقعة الغدير بشكوى بعض سرية اليمن من الإمام (عليه السلام) ونقده.

٤.ضرورة الاعتبار بمؤدى الكلام على وجه ملائم وعدم المغالاة بربطه في مورد الكلام.

الإيضاح السابع

واقعة الغدير وفقدان أيّ سبب خاص لها يصرفها إلى غير ولاية الأمر للإمام (عليه السلام)

لقد خطب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطبة الغدير في طريق رجوعه من الحج إلى المدينة على نحو مفاجئ وغير متوقع، فلم يذكر (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه لها أي سبب خاص يلائم معنى معيناً لولاء الإمام، كأن يقول مثلاً: بلغني كذا وكذا كما ربما فعل ذلك في مواضع أخرى، كما لم يرد في سيرته في روايات حكاية هذه الواقعة ذكر سبب خاص أيضاً كأن يكون مثلاً قد سأله سائل عمن يكون له الأمر من بعده ويرجع إليه في الفتن التي أخبر عنها من بعده، فتلائم الخطبة حينئذٍ إرادة التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) للسلامة من الفتن ونصب الإمام (عليه السلام) ولياً من بعده.

كما لم يذكر أنّ هناك في أثناء الطريق مثلاً من تعرض لأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو للإمام عليّ (عليه السلام) بأذى أو ذكر ما لا يليق بشأنهم حتى يكون ذلك باعثاً لقيام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بخطبة الغدير، فتُفسّر الخطبة حينئذٍ على أساس نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى هذا السياق وبعمله على التأكيد على الولاء الإيماني العام بين المؤمنين في حق أهل بيته (عليهم السلام)، أو على التأكيد على ولاء المحبة لهم.

ومع غياب أي سبب خاص لهذه الواقعة وخطبتها يكون المفهوم من هذه الخطبة ما يلائم لفظها ومساقها من نصبه (صلى الله عليه وآله وسلم) أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هدى في

الأمة من بعده، وعقد مثل ولائه على الأمة للإمام (عليه السلام)؛ لأنّ هذا المعنى هو المنصرف من لسان الخطبة والمفهوم العرفي منها لا سيما بعد غياب سبب خاص يوجه مؤداها إلى معنى مختلف.

هذا، ولكن ربما ظهرت محاولات من بعض أهل العلم بعد العصر الأوّل لصرف الخطبة عن مؤداها في شأن أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام)، وركّزت على احتمال أن تكون هذه الخطبة قد صدرت تعليقاً على شكاية بعض الجنود ـ الذين كانوا مع الإمام عليّ (عليه السلام) في اليمن ـ عليه (عليه السلام).

وهذا طرح خاطئ للغاية، لأنّه ربط بين حادثتين مختلفتين زماناً ومكاناً ومن حيث الحجم والأبعاد، كما أنّه لا يلائم مضمون الخطبة وسياقها ومتنها.

على أنّه ينبغي الالتفات إلى أنّ توضيح هذا الموضوع نافلةً من القول لغرض الإحاطة بالعناصر الدلالية المناسبة للموضوع، ونقد بعض التكلّفات التي صدرت في مساعي إبطال دلالة الحديث على كون أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هداية في الدين وعقد ولاية الأمر للإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وإلا فإنّ وضوح مفردات الحديث وجمله وسياقها في هذا المعنى لا يبقي حاجة إلى تأمّل سبب هذه الواقعة؛ لأنّ أداء الكلام قد يكون مؤكداً بشكل لا يبقى حاجة للنظر في السبب.

عقد نقاط:

ولنتحدث عن توضيح الموضوع في ضمن نقاط:

١. قاعدة العلاقة بين الكلام ومقتضى المقام ودورها في دلالة الكلام في حال

غياب السبب الخاص.

٢.ظهور خطبة الغدير في ولاية الأمر للإمام (عليه السلام) بعد غياب سبب خاص لإلقائها.

٣.طرح علاقة واقعة الغدير بشكوى بعض سرية اليمن من الإمام (عليه السلام) ونقده.

٤.ضرورة الاعتبار بمؤدى الكلام على وجه ملائم وعدم المغالاة بربطه في مورد الكلام.

الأولى: قاعدة العلاقة بين الكلام ومقتضى المقام ودورها في دلالة الكلام في حال غياب السبب الخاص

في توضيح القاعدة البلاغية والدلالية المتقدمة.

توضيح ذلك: أنّ من المعلوم أنّ المتكلم البليغ والحكيم ـ وكلّ إنسان راشد هو في الحقيقة واجد للبلاغة والحكمة بمستوى ما على نحو فطري ـ إنّما يتكلم وفق ما يقتضيه المقام، فهو لا يتحدث عن المعلومة التي يذكرها في كلامه لغيره لمجرد أنّها معلومة ولا سيما في كلام عام، بل يذكر ما يذكره لسبب ملائم، ولذلك يستطيع الناظر في كلام ما في كثير من الموارد أن يكتشف الأجواء التي تحيط بذلك الكلام من خلال لحن القول ومضمون الحديث.

وهذا الأمر عنصر مؤثر أحياناً في توجيه دلالة الكلام في حال غياب السبب الخاص، وهو ما يعبّر عنه بقاعدة الدلالة على أساس غياب السبب الخاص، والمراد

بها أنّ الكلام الصادر من المتكلم إذا دار أمره بين معنى يكون من المناسب إلقاؤه ابتداء ومعنى آخر يحتاج بيانه إلى سبب خاص، دلّ على المعنى الأوّل مع غياب السبب الخاص الذي يستوجبه المعنى الثاني.

ولعل كل واحد منّا قد طبّق هذه الفكرة بنحو ارتكازي مراراً في فهمه لكلام الآخرين، بل في كلامه هو، بمعنى أنّه عوّل في تفهيم معنى ما من كلامه أحياناً إلى أنّه هو المفهوم منه في غياب ملابسة خاصة توجب التطرق إلى معنى آخر قريب من العبارة.

الثانية: ظهور خطبة الغدير في ولاية الأمر للإمام (عليه السلام) بعد غياب سبب خاص لإلقائها

إنّ المفهوم مما جاء في الخطبة ـ من كون التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) وقاية عن الضلالة والهلاك وكون الإمام عليّ (عليه السلام) مولى المسلمين كما أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مولاهم ـ بعد غياب سبب خاص لإلقائها هو النظر فيها إلى نصب أهل البيت (عليهم السلام) أعلاماً لهداية الأمّة، وعقد ولاية الأمر للإمام (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذلك لوجهين:

الأوّل: أنّ المفهوم العرفي من مثل هذه الجملة من حيث المفردات والسياق يفيد هذا المعنى.

الثاني: أنّ بيان هذا الأمر للمسلمين بعد أن أخبر (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قرب وفاته لا يحتاج إلى سبب إضافي؛ إذ من المفروض والمتوقع أن يبادر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قرب وفاته

إلى تعيين مَن يتولى الأمر فعلاً، فهذا فراغ يشعر به بل يجده المسلمون جميعاً بمجرد إخبارهم باقتراب وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم)، فمن ذا الذي يوالونه من بعده (صلى الله عليه وآله وسلم)، لا سيما مع كون المجتمع قبلياً مؤلفاً من قبائل متعددة، وهو أمر يكون بطبيعته مظنة بل موجباً لتعارض الولاءات ونشوب الصراع والقتال، حيث إنّ تلك القبائل اعتادت أن تعيش مستقلة ومفككة، بل ومتصارعة في حالات كثيرة في طول الجزيرة وعرضها، ولم يسبق أن خضع بعضها لبعض، ولا انطوت تحت كيان مركزي واحد من قبلُ، ولقد جمعها الله تعالى تحت قيادة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من جهة موقعه المعنوي المميز المسند مِن عند الله تعالى، فاجتماعها تحت كيان واحد يترأسه رجل من قبيلة واحدة منها أمر يحتاج إلى بيان وافٍ وتأكيد بالغ.

وعليه فإنّ عقد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) بعد بيانه (صلى الله عليه وآله وسلم) لقرب وفاته في آخر لقاء له مع جماهير المسلمين من مختلف أنحاء الجزيرة أمر طبيعي لا يحتاج إلى سبب إضافي، ولا سيما أنّ مفاد الخطبة حينئذٍ ليس أمراً شخصياً حقيقة، وإن كان متعلقاً بشخص الإمام عليّ (عليه السلام)، بل هو أمر عام؛ لأنّ موقع الولاء الخاص على المسلمين هو موقع عام، وبيان التعاليم العامة في الدين هو أمر طبيعي من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما نجد أمثلة أخرى لذلك في خطبه في حجة الوداع.

ولكن إذا كان مراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالخطبة مجرد تأكيد الولاء العام بين مسلمٍ وآخر في شأن شخص الإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام)، فهنا يرد سؤال طبيعي، وهو أنّه ما هو الباعث والموجب لبيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لهذا المعنى الآن؟! لا سيما أنّ أصل هذا الولاء ثابت وفق بديهة واضحة في القرآن الكريم وسارية بين المسلمين،

وهي ولاء بعضهم لبعض ككيان واحد، وانطباق ذلك في شأن الإمام (عليه السلام) يبدو بديهياً بعد أن كان الإمام (عليه السلام) ـ عند من سمع باسمه ـ من جملة المسلمين، وأمّا من لا يعرفه فلا محل لبيان هذا الأمر له أصلاً.

يضاف إلى ذلك أنّ ثبوت الولاء العام للإمام (عليه السلام) ليس بيانَ تعليمٍ شرعي، بل مجرد تطبيق مبدأ عام ـ وهو مبدأ الموالاة بين المسلمين ـ في حقّ شخص الإمام (عليه السلام)، ولا نعهد ـ فيما أعلم ـ في خطب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المأثورة في حجة الوداع وغيرها إلا التعرض لتعاليم عامة في الدين.

فالذي يبرر بيان هذا المعنى من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مثل هذا الموقف هو أن يكون قد اتفق حادث دلّ على قطيعة أو عداء واسع للإمام (عليه السلام) في أوساط المسلمين بعد مغادرة مكة بما ينقضون به ما يجب من الولاء للمسلم على المسلم نقضاً خطيراً وغير متعارف يؤدي إلى أن يقوم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا المقام وهو في أثناء الطريق، فيجمع المسلمين ويأمرهم بموالاته بالولاء العام الواجب للمسلم على المسلم.

ومن المعلوم أنّه لم يتفق حدث واسع من هذا القبيل في السفر على وجه يوجب عقد مثل هذا الاجتماع، والخطاب فيه بمثل هذا الخطاب. وذلك..

أوّلاً: أنّه لو اتفق ذلك لنقل عادة ولو في بعض الروايات الواردة في السيرة والحاكية لواقعة الغدير، أو غيرها من الآثار، ولم نجد أي مؤشر على ذلك.

وثانياً: أنّه ليس هناك سبب متوقع يؤدي إلى عداء منتشر للإمام (عليه السلام) بين الحجاج الراجعين إلى بلادهم.

نعم كان هناك منافقون في المدينة يضمرون العداء للإمام (عليه السلام) كرهاً منهم

للإسلام، وحيث إنّهم كانوا يواظبون على إبداء الولاء للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رعاية لإظهار الإسلام، فيركزون على الرجل الثاني في الإسلام بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو الإمام عليّ (عليه السلام) الذي كان أقرب الناس إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) نسباً ومصاهرة ومناصرة حتى دعاه أخاً ووزيراً، ومِن ثمّ ورد ما يفيد أنّ حبّه (عليه السلام) مِن الإيمان وكرهه من النفاق، أو أنّ حبّه علامة المؤمن وبغضه علامة المنافق[١]، كما أنّ مِن المنافقين ـ فيما يبدو ـ مَن كان يكره الأنصار أيضاً لدورهم في حماية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ونصرته، ومِن ثمّ ورد أيضاً في بعض الآثار أنّ بغضهم نفاق.

لكن هؤلاء المنافقين كانوا قلة بالمقارنة مع سائر المسلمين، ولا يمثلون عدداً كبيراً بين الحجاج الذين كانوا مرافقين للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عادة.

كما أنّهم كانوا في الغالب في المدينة أو في مكة، فلو أراد (صلى الله عليه وآله وسلم) ردعهم عن العداء أمكن أن يذكر ذلك عندما يصل إلى المدينة.

على أنّه لم ينقل منهم بادرة عداء في الطريق حتى يثير ذلك النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيقوم بين جماهير الحجاج هذا المقام.

وعليه فإنّ غياب أي سبب خاص للتنبيه على الولاء العام يساعد على ظهور كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في عقد الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) على المسلمين.

وإذا نظرنا إلى الوجه الآخر في تأويل الخطبة، وهو النظر إلى إثبات ولاء المحبة

---

(١)شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١١٩/٨، ١٧٢/٩، ٢٤/١٨، سير أعلام النبلاء (الذهبي): ٥١٨/٢، تهذيب التهذيب (ابن حجر): ٤١١/٨، وغير ذلك.

للإمام (عليه السلام)، فإنّ السؤال يرد أيضاً عن السبب الذي أوجب الاهتمام بذلك بعقد هذا الاجتماع وبيانه؛ إذ المناسب في مقام بيان مثله في هذا الموقف هو تعرض الإمام (عليه السلام) للبغض والكراهة من قبل جماعة غير قليلة من المسلمين في أثناء الطريق بحيث يبرر عقد هذا الاجتماع، وذلك أمر لم يتفق بتاتاً لاسيما بالحجم الملائم مع عقد مثل هذا الاجتماع، وهو ما سنوضحه في النقطة التالية.

الثالثة: طرح علاقة واقعة الغدير بشكوى بعض سرية اليمن من الإمام (عليه السلام) ونقده

إنّ هناك حادثة ورد ذكرها في مجموعة من الروايات، وهي شكاية بعض الصحابة ـ الذين كانوا مع الإمام عليّ (عليه السلام) في سفره إلى اليمن ـ عليه (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد جاء أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دافع عن الإمام (عليه السلام) وأوصى من شكاه بمحبته.

وهناك من ربط واقعة الغدير بهذه الحادثة، وطرح أنّ واقعة الغدير اتفقت في إثر هذه الحادثة، ولذلك وجّه الحديث على أنّه ناظر إلى التأكيد على الولاء الإيماني العام في حق الإمام (عليه السلام) أو بيان ولاء المحبة له ولأهل البيت (عليهم السلام).

ولكن هذا القول خطأ فاحش، فإنّه لا ربط بين هذه الحادثة وبين واقعة الغدير لا زماناً ولا مكاناً، كما أنّها غير مناسبة مع حجم واقعة الغدير بتاتاً.

ولأجل توضيح ذلك نتطرق أوّلاً لبيان الطرح المذكور، ونذكر نصوص حادثة الشكاية من الإمام (عليه السلام)، ثمّ نتطرق لبيان وجه الخطأ فيه وفق المعلومات التأريخية

والاعتبارات الملائمة، فهنا توضيحان:

التوضيح الأوّل: في بيان الطرح المذكور.

لقد بعث النبي (صلى الله عليه وآله) عندما كان في المدينة خالد بن الوليد إلى اليمن لمواجهة الكفار بها، فحارب بعضهم، وانتصر عليهم وغنم منهم غنائم، وأيضاً بعث (صلى الله عليه وآله) الإمام علياً (عليه السلام) في السنة العاشرة بجماعة آخرين، وجعل له (عليه السلام) القيادة إذا التقى مع خالد، فالتقيا فسلّم خالد خمس الغنائم إلى الإمام (عليه السلام)، وقاد الإمام (عليه السلام) الجيش، فالتقى قبيلة همدان وتحدّث إليهم ودعاهم إلى الإسلام فاستجابوا وأسلموا جميعاً، وأبدوا الاستعداد لتزكية أموالهم، وحمل الإمام الغنائم وإبل الزكاة إلى النبي (صلى الله عليه وآله)(١)، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) قد خرج إلى مكة لحجة الوداع، فاتجه الإمام (عليه السلام) وجماعة ممن معه إلى مكة.

وقد جاء في عدد من الأخبار أنّ بعض الصحابة شكا الإمامَ (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، وتختلف الروايات بعض الشيء في سبب هذه الشكوى، وقد ذُكِر فيها مجموعاً أمور ثلاثة:

١. إنّ الإمام (عليه السلام) كان قد تصرف في بعض الغنائم تصرفاً شخصياً فساءهم ذلك، بينما يبدو أنّ تصرفه في ذلك كان على أساس استحقاق أهل البيت (عليهم السلام) في

---

(١) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ٥/ ١١٠، كتاب الأم (الشافعي): هامش ١/ ١٥٩، السنن الكبرى (البيهقي): ٢/ ٣٦٩.

خمس الغنيمة كما نصّ عليه القرآن الكريم[١]، وهو ما نبههم عليه النبي (صلى الله عليه وآله) عندما شكوه إليه.

٢.إنّ الإمام (عليه السلام) كان قد ائتمن الجيش على خمس الغنائم ليحمله إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، لكنهم قد تصرفوا في بعض الغنائم بلبس الكسوة التي كانت من جملتها، فاعترض (عليه السلام) عليهم، فساءهم ذلك[٢].

٣.إنّ الإمام (عليه السلام) حمل معه من اليمن إبلاً للصدقة، وأوكلها إلى الجيش، ثمّ علم أنّهم قد ركبوها، فاعترض عليهم في ذلك[٣]، وهو ما أدى إلى استيائهم منه (عليه السلام).

وقد نقلت الشكاية عنه (عليه السلام) طوراً بعناوين مجملة لا تحدد الشاكين، وطوراً بتسمية الشاكي.

والشُكاة المصرح بأسمائهم هم عدة أشخاص:

١ـ بُريدة بن الحصيب الأسلمي، وهو أكثر من ذكر اسمه في هذه الشكاية، وبريدة هذا هو من قبيلة أسلم المتفرعة عن خزاعة، وكان رجلاً قيادياً حسب ما يظهر مما أنيط به من المهمات من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) وفيما بعده.

وقد جاء عنه في حديث شكواه على الإمام (عليه السلام) أنّه قال: (غزوت مع عليّ

---

(١) سورة الأنفال: آية ٤١، قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى...﴾.

(٢) المغازي (الواقدي): ٢/١٠٨١.

(٣) دلائل النبوة (البيهقي): ٥/٣٩٨، تاريخ مدينة دمشق: ٤٢/٢٠٠.

اليمن فرأيت جفوة، فلما قدمت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذكرت علياً فتنقصته، فرأيت وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يتغير، فقال: يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قلت: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه)[١].

وفي لفظ آخر عنه، وفيها ذكر تصرف عليّ في بعض الغنائم، قال: (وكنت أبغض علياً رضي الله عنه، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا بريدة أتبغض علياً، قال قلت: نعم، قال: فأحبه فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك)[٢]، وجاء في تتمة ذلك في نقل آخر عن بريدة: (فما كان في الناس بعد قول رسول الله أحب إليّ من علي)[٣].

وفي لفظ ثالث عنه وقد ذكر تصرف عليّ في بعض الغنائم أيضاً: (فكتب خالد إلى رسول الله يخبره بذلك، فلما أتيت رسول الله دفعت الكتاب إليه، فقرأ عليه، فرأيت الغضب في وجه وسول الله، فقلت يا رسول الله هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه، فبلغت ما أرسلت به، فقال رسول الله لا تقع في عليّ فإنّه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي)[٤].

٢ـ عمران بن حصين، فقد جاء عنه بعد ذكر شكاية أربعة رجال من الإمام

---

(١) لاحظ: مسند أحمد: ٣٤٧/٥.

(٢) السنن الكبرى (البيهقي): ٣٤٢/٦، ولاحظ: عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار (ابن البطريق): ص ٢٧٥.

(٣) نيل الأوطار (الشوكاني): ١١١/٧.

(٤) مسند أحمد: ٣٥٦/٥، حديث بريدة الأسلمي.

(عليه السلام) ـ دون ذكر سبب الشكاية ـ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قال: (دعوا علياً، دعوا علياً، دعوا علياً، إنّ علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي)[١].

٣ـ أبو سعيد الخدري، وقد جاء عنه ذكر ركوب الجيش إبل الصدقة، ونهيهم من قبل الإمام عليّ (عليه السلام)، فقال له النبي (صلى الله عليه وآله): (يا سعد بن مالك بن الشهيد، مه بعض قولك لأخيك، فو الله لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله)[٢].

وفي لفظ آخر لروايته: (اشتكى الناس علياً فقام رسول الله فينا خطيباً، فسمعته يقول: أيّها الناس لا تشكوا علياً، فو الله إنّه لأخشن في ذات الله من أن يشكى)[٣].

ومن الملاحظ اختلاف اللفظين، فالأوّل يقتضي كون الشكاية منه شخصياً، وما صدر من النبي (صلى الله عليه وآله) كان قولاً موجهاً إليه خاصة، وأمّا الثاني فهو يقتضي كون الشكاية من مجموعة وقد خطب النبي (صلى الله عليه وآله) خطبة فيهم.

وعلى أساس هذه الروايات قيل إنّ خطبة الغدير ألقيت من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) في الرد على هذه الشكاوى، تنزيهاً لعلي (عليه السلام) عما أخذ عليه.

فهذا توضيح الطرح المذكور.

ومن الملاحظ أنّ الربط بين الموضوعين ـ نعني خطبة الغدير، وبين هذه الشكوى ـ أمر حدسي؛ لأنّ شيئاً من طائفتي الروايات لم تتضمن الربط بين الموضوعين صريحاً.

---

(١) مسند أحمد: ٤/٤٣٨، حديث عمران بن حصين.

(٢) السيرة النبوية (ابن كثير): ٤/٢٠٥.

(٣) مسند أحمد: ٣/٨٦، مسند أبي سعيد الخدري.

فلا الروايات التأريخية لخطبة الغدير ذكرت شكاية بعض سرية اليمن إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتصدي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لإلقاء هذه الخطبة رداً عليها، حتى يفرض أنّ هؤلاء الشاكين إنّما شكوا الإمام (عليه السلام) بعد خروجه من مكة وقربه من الجحفة، فأدّى إلى توجه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى غدير خم لمعالجة هذه الشكاية.

ولا الروايات التي تضمنت هذه الشكاية جاء فيها ذكر واقعة غدير خم، ولا اشتملت على أنّ الشاكين أبدوا هذه الشكاية في وسط الطريق إلى المدينة، وأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع المسلمين المسافرين معه في إثر ذلك فخطب فيهم.

كما أنّ مؤرخي السيرة الأوّلين مثل ابن إسحاق والواقدي وابن سعد لم يربطوا بين الموضوعين، ولا أوردوهما في سياق واحد، كذلك الحال في المحدثين القدامى الذين بوّبوا الأحاديث حسب موضوعاتها، حسب ما تيسر لي من متابعة ذلك.

وإنّما المتكلمون من المعتزلة وأهل الحديث الذين يدافعون عن العقائد التي يعتقدون بها طرحوا ذلك في مقام مناقشة استدلال الشيعة الزيدية والإمامية على الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) بهذه الخطبة وبالموقف الذي وقفه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها.

ثُمّ أصبح ذلك لاحقاً من جملة ما يذكر في كتب السيرة والحديث المتأخرة المتأثرة بما يطرح في علم الكلام، بل إنّ بعض هؤلاء المتأخرين المؤلفين في السيرة ـ مثل ابن كثير في البداية والنهاية[1] ـ دمجوا الموضوعين من قبل أنفسهم دمجاً تاماً،

(١) لاحظ: البداية والنهاية (ابن كثير): ٥/١٢٣.

حتى أنّ الناظر في كتبهم يعتقد أنّ ذلك مما جاء في التأريخ المدوّن نفسه، وليس حدساً من قبل هؤلاء المؤلفين وفق ما انتهى إليهم رأيهم، وهذا خطأ وتدليس في منهج توثيق الحوادث التأريخية.

كما أنّ جماعة من المؤلفين في واقعة الغدير أوردوا ما جاء في شكاية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من جملة روايات الغدير مثل الطبري والذهبي وغيرهما، ولذلك نجد أنّ الذين يذكرون أسماء الصحابة الذين رووا واقعة الغدير يعدون في جملتهم من روى كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في شأن عليّ (عليه السلام) رداً على هذه الشكاية مثل بريدة بن الحصيب الأسلمي.

وأيّاً كان: فالذي يمكن أن يستند إليه القائلون بهذا الطرح ـ وهو أنّ موقف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في غدير خم جاء في مقام معالجة الشكاوى من الإمام عليّ (عليه السلام) في سفرة اليمن ـ هو أحد أمرين:

الأوّل: أنّهم وجدوا أنّ اهتمام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أثناء الطريق بجمع المسلمين السائرين فيه وإلقاء هذه الخطبة فيهم يحتاج إلى سبب خاص موجب لذلك، ولا شيء هناك يصلح سبباً إلا هذه الشكوى التي وقعت من الإمام (عليه السلام).

والآخر: أنّ قسماً من الروايات الواردة حول الشكاية من الإمام (عليه السلام) تضمّن كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها بعض الجمل التي جاءت في خطبة الغدير، وهي جملة (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، كما سبق ذلك في بعض وجوه حكاية رواية بريدة.

فهذا بيان الطرح المذكور في سبب واقعة الغدير.

التوضيح الثاني: في نقد الطرح المذكور.

والواقع أنّ هذا الطرح متسرّع أو خاطئ من المنظور الفني في ضوابط إرجاع الروايات المتعددة إلى حادثة واحدة؛ لأنّه يبدو ربطاً متكلفاً بين قضيتين مستقلتين، فيما يشبه أن يكون مسعى لتحجيم مؤدى واقعة الغدير وخطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها من خلال تحصيل سبب يساعد على صرف الولاء في هذه الخطبة إلى الولاء العام القائم بين المسلمين، أو يكون مسعى لإرجاع روايات فضائل الإمام عليّ (عليه السلام) بعضها إلى بعض لتكون أقل عدداً؛ وذلك بالنظر إلى مجموع أمور وملاحظ، نذكر بعضها:

الملحظ الأوّل: ما ذكرناه أوّلاً من عدم وقوع الربط بين الحادثين ـ حادث الشكاية وحادث الغدير ـ في أية رواية مأثورة فيما أعلم، رغم كثرة الروايات فيهما، فلا توجد رواية واحدة تتضمن أنّ بعض الصحابة ممن كان تحت قيادة الإمام عليّ (عليه السلام) في اليمن شكاه إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد منصرفه من الحج في طريق رجوعه إلى المدينة وقد نال منه، فتوقف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الطريق وجمع المسلمين الذين كانوا في الطريق كلهم وألقى هذه الخطبة فيهم.

الملحظ الثاني: اختلاف الواقعتين مكاناً.

بيان ذلك: أنّ هذا الطرح يتوقف على أن تكون هذه الشكاية عن الإمام (عليه السلام) قد رفعت إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أثناء طريقه إلى المدينة والذي هو مكان واقعة الغدير.

وأمّا لو كانت قد عرضت في مكة قبل خروج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منها، فلا يرد هذا الطرح؛ إذ لا معنى لتأجيل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) معالجتها إلى أثناء الطريق.

كما أنّها لو كانت عرضت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وصوله إلى المدينة، لم تصلح أن

تكون سبباً لما اتفق قبل ذلك من واقعة الغدير، بل كانت تأكيداً على مضمونها.

والذي يظهر بملاحظة تلك الروايات أنّها لم تتضمن أنّ الشكاية كانت بعد خروج النبي من مكة في طريقه إلى المدينة.

بل تضمنت الشكاوى المروية ـ في بعض وجوه نقلها ـ أنّها كانت بالمدينة كما في رواية بريدة(١) التي هي أبرز روايات هذا الباب، فإنّ في وجوه نقلها ما هو صريح أو ظاهر في أنّ ذلك كان في المدينة، وكذلك ما جاء عن أبي سعيد الخدري في بعض وجوه نقله، فهو أيضاً صريح في أنّ الشكاية كانت في المدينة(٢)، وعليه فهذه الشكاية تكون قد وقعت بعد حادثة الغدير.

كما أنّ المتراءى مِن بعضها الآخر أنّها كانت بمكة التي وفد عليها بعض الشكاة مع الإمام عليّ (عليه السلام)، ومن المعروف أنّ علياً (عليه السلام) جاء مسرعاً إلى مكة لكي يدرك الحج مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وجاء أنّه (عليه السلام) قد نحر مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عدداً من الإبل، وأمره النبي بتقسيمها، وتلك حقيقة تأريخية واضحة ذات تفاصيل مذكورة في أحداث السيرة النبوية في حجة الوداع(٣).

ولعل من تتبع الروايات التأريخية يجد قرائن إضافية على أنّ الذين كانوا مع الإمام في سرية اليمن منهم من اتجه إلى مكة رأساً كما فعل الإمام (عليه السلام)، إلا أنّ الإمام (عليه السلام) انفصل عن القافلة لكي يسرع السير، فإنّ السير مع القافلة يوجب

---

(١) لاحظ مثلاً: مجمع الزوائد (الهيثمي): ١٢٨/٩.

(٢) لاحظ: دلائل النبوة: ٣٩٩/٥.

(٣) السيرة النبوية (ابن هشام): ١٠٢١/٤.

بطء الحركة، وذلك لكي يصل قبل الموقف ليدرك الحج مع النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد تمّ له ذلك، ومنهم من اتجه من اليمن إلى المدينة مباشرة، ولم يقدم إلى مكة أصلاً لعدم قصده أن يحج أو يعتمر، ولعل مثل أبي سعيد الخدري وبريدة الأسلمي كانا من القسم الثاني، والله أعلم.

الملحظ الثالث: معالجة النبي (صلى الله عليه وآله) الشكاية في وقتها بكلام موجه إلى شخص الشاكي، وعدم تأجيل الجواب عنها إلى إلقاء خطاب عام.

بيان ذلك: أنّ جملة الروايات التي تضمنت هذه الشكاية لم يقتصر النبي (صلى الله عليه وآله) فيها على الاستماع إلى الشكوى ليؤجل الجواب إلى موقف لاحق، بل تضمنت جواباً شخصياً من النبي (صلى الله عليه وآله) للشكاة كما لاحظناه في رواية بريدة الأسلمي، وفي بعض ألفاظ رواية أبي سعيد الخدري، وعليه يبدو أنّ الأمر تمّ علاجه آنياً، ولم يظهر مدى الحاجة إلى حديث آخر منه من خلال خطبة الغدير.

نعم جاء في بعض ألفاظ حديث أبي سعيد الخدري أنّه لما شكى من الإمام (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه وآله) قام خطيباً وقال: (أيها الناس لا تشكوا علياً فوالله أنّه لأخشن في ذات الله من أنّ يشكى)، لكن يلاحظ في شأن ذلك ما يلي:

١. إنّ هذا لم يرد في ألفاظ أخرى لهذا الحديث.

٢. إنّ مضمون القول المذكور عن النبي (صلى الله عليه وآله) مغاير لمضمون خطبة الغدير.

٣. إن صح أنّه (صلى الله عليه وآله) قام خطيباً فالمراد أنّه قام من مكانه وخاطب الشكاة، وهم عدة أشخاص، ولا دلالة في ذلك على أنّه خطب فيهم خطبة بالمعنى المعروف للخطبة كالتي جاءت في حديث الغدير.

٤. إنّ الخطاب المذكور في هذا اللفظ لحديث أبي سعيد هو خطاب محدود بهؤلاء الشكاة، وليس خطاباً جماهيرياً عاماً كواقعة الغدير.

نعم في بعض ألفاظ رواية بريدة الأسلمي أنّه قال (صلى الله عليه وآله): (علي ولي كل مؤمن بعدي)، وهذا اللفظ قريب من جملة (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه) في خطبة الغدير، ولكنه شَبَهٌ جزئي، ويبقى الفرق بين رواية بريدة وخطبة الغدير كبيراً.

الملحظ الرابع: أنّ هذا المستوى من الشكاية ليس سبباً ملائماً لحدوث واقعة الغدير بسعتها، وإلقاء الخطبة المروية فيها بمضمونها وشكلها، أو قل إنّ حجم هذه الواقعة وما جاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله) فيها أكبر من أن يفسر بالتصدي لرفع هذه الشكاية عن عليّ (عليه السلام)، وفق قاعدة وجود تناسب طبيعي وعقلائي يُراعى نوعاً بين حجم الفعل الاجتماعي وحجم رد الفعل تجاهه.

وبيان ذلك من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّ موضوع الشكاية كان موضوعاً خاصاً بجماعة، ومشهد الخطبة مشهد عام واسع، وهو أوسع بكثير من حدود الشاكين، وليس من الملائم التعرض لموضوع خاص يهم جماعة محدودة في مشهد أوسع منها بهذا الحجم من الفرق، وهو غير مطلع على حيثيات الموضوع وملابساته، ولا معني به عادة.

ولا سيما أنّ هذه الخطبة مخصّصة بهذا الموضوع فحسب، وهو كما يبدو محل اتفاق بين المؤرخين، وهو المناسب لطبيعة الأمور؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان قد تحدث إلى المسلمين بما أراد التحدث به إلى عامتهم في مناسبة الحج وخطبه التي ألقاها فيه، فكان هذا الاجتماع معقوداً خصيصاً لبيان ولاية الإمام عليّ (عليه السلام) على المسلمين،

وهذا يمثّل وجود عناية أكبر بمخاطبة المسلمين جميعاً بهذه الخطبة.

ويشتمل هذا المعنى على عدة نواحٍ:

الأولى: أنّ منشأ الشكوى استياء بعض مرافقي الإمام (عليه السلام) من صرامته إزاء شيء من تصرفات الجنود في خمس الغنيمة، أو سوء ظن منهم بأنّ الإمام قد غلّ من الغنيمة، وقد يكون هناك من وراء ذلك بغض وعداء للإمام (عليه السلام) في نفوس بعض قليل من الجنود، وهذا الأمر بطبعه شأن خاص بهم، يقتضي تطييب نفوسهم وإزالة سوء الظن والفهم عنهم، والتأكيد على أنّ مثل ذلك لا يُسوّغ الانتقاص والنيل من مسلم، لا سيما مثل الإمام عليّ (عليه السلام)، وليس ذلك شأناً عاماً يعنى به المسلمون، ويقتضي توضيح الأمر بالنسبة إليهم، وأغلبهم نوعاً غير مسبوق ولا معني بما وقع.

الثانية: أنّ هذه الشكوى من الإمام (عليه السلام) إنّما صدرت من قبل عدد من الصحابة قد يكونون آحاداً متفرقين أو بضعة أشخاص مجتمعين أو قد يبلغون عشرات على أكثر التقادير، بينما كان الجماعة الحضور في واقعة الغدير مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الآلاف من الحجاج، وقيل عشرات الآلاف منهم حسب اختلاف الروايات.

الثالثة: أنّ مخاطبة هذا الجمع الغفير من الحجاج اقتضت تكلّف جمع الحضور كلهم مما يقتضي وجود عناية أكيدة بإسماعهم؛ وذلك لأنّ اجتماع الحجاج وإن كان طبيعياً؛ لأنّهم كانوا مرافقين للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للرجوع من الحج، ولم يكن قد استحدث من أجل هذا الخطاب، لكنهم كانوا منتشرين في الطريق ولم يكونوا مجتمعين في مكان واحد، فكانت مخاطبة هذه الجموع كلها بحاجة إلى لمّ هذا الجمع المنتشر في الطريق في مكان واحد على وجه مناسب لمخاطبتهم وإسماعهم جميعاً.

ولو شاء النبي (صلى الله عليه وآله) لخاطب الشكاة من غير أن يجمع سائر المسلمين المنتشرين في الطريق، وإذا كان الذي قد حضر عنده بعض الشكاة فمن الممكن الاكتفاء بوصول جوابه (صلى الله عليه وآله) إلى الغائبين منهم من خلال الحاضرين، أو أمر الحاضرين بإيصال جوابه للغائبين منهم.

الوجه الآخر: إنّ علاج موضوع الشكوى له اقتضاء محدود، ولا يرقى إلى هذا الحجم من العناية من الناحية المضمونية والشكلية بالخطاب الذي اتفق في واقعة الغدير:

فأمّا من الناحية المضمونية: فقد مهّد (صلى الله عليه وآله) الخطبة بالتذكير بدوره (صلى الله عليه وآله) في تعليمهم، وذكّرهم بمعالم دينهم من الله تعالى والدار الآخرة وما يتعلق بها من الموت والبعث والجنة والنار، ثمّ أمرهم بالتمسك بالثقلين مع التأكيد الشديد عليه في جمل متعددة وبأساليب مختلفة، ثمّ أقرهم على أنّه أولى بهم من أنفسهم، ثمّ جعل ولاء عليّ مثل ولائه (صلى الله عليه وآله) على المسلمين، وهذا كله يعطي للموضوع عمقاً كبيراً لا يلائم أن يكون رد فعل على تظلم وشكوى أو عداء من أشخاص معدودين.

وأمّا من الناحية الشكلية: فلأنّه (صلى الله عليه وآله) لم يخطب في مكانه، بل اتجه إلى مكان ملائم في واد يساعد على وصول الصوت إلى الجميع، ويقع بجنبه غدير فيه ماء يمكن أن يغسل به المسلمون وجوههم وأيديهم في حر لاهب، ثمّ اهتمّ بأن يرتّبوا له مكاناً مرتفعاً بوضع بعض المتاع على بعض ليشهده ويراه الجميع، ولم يقتصر على ذكر الإمام عليّ (عليه السلام) باسمه، بل أخذ بيده في مكان وقوفه ليراه الجميع ويعرفه من لا يعرفه، مشيراً إلى عليّ (عليه السلام) بقوله: (...فهذا عليّ مولاه).

وقد تقدم مزيد بيان لعناصر الاهتمام في الخطبة في إيضاح سابق(١).

الملحظ الخامس: اختلاف مضمون القول الذي صدر من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في جواب الشكاة حسب جملة من رواياتها مع خطبة الغدير، فالذي جاء في رواية أبي سعيد الخدري أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: إنّ علياً خشن في ذات الله، ولم يرد أنّه ذكر الولاء لعلي (عليه السلام)، ولا الأمر بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، فهذه الرواية لم تتضمن من حكاية قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا النهي عن الشكاية عن عليّ (عليه السلام) والدفاع عنه بما يفيد أنّ ما صدر منه كان تطبيقاً صارماً للضوابط الشرعية، ولم يكن إيذاء وتضييقاً وعدواناً على الجنود الذين كانوا معه.

وأمّا شكوى بريدة الأسلمي فقد اختلفت الروايات الحاكية لها في جواب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):

فمنها: ما اشتمل على النهي عن النيل من عليّ (عليه السلام) وبغضه، أو مع زيادة الأمر بمحبته، وبيان حقه في تصرفه في بعض الغنائم لحق أهل البيت (عليهم السلام) فيها.

ومنها: ما تضمن إضافة إلى ذلك جملة (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم) و(من كنت مولاه فإنّ عليّ مولاه).

والواقع أنّ هذه الإضافة في حادثة الشكوى إن كانت بعد حادثة الغدير ووصول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة كما يلائم بعض وجوه الرواية عنه فلا ضير فيها؛ إذ قد تكون تأكيداً لما جاء في خطبة الغدير.

---

(١) لاحظ: ق١، الإيضاح الثالث.

وفي حال ثبوت كون هذه الحادثة قبل واقعة الغدير فقد يشك في ما اشتملت عليه من ذكر النبي (ﷺ) لقوله: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، وأنّ (من كنت مولاه فإنّ عليّ مولاه) إذ المتوقع أنّ هذا الأمر إنّما بثّه النبي (ﷺ) في يوم الغدير، وكان نقلة نوعية في كلام النبي (ﷺ) حول الإمام عليّ (عليه السلام)، فقد أعلن (ﷺ) عنه بمناسبة قرب وفاته، ولذلك من المحتمل أن تكون هذه الزيادة خلطاً بين هذه الواقعة وبين رواية بريدة لواقعة الغدير من قبل بعض الرواة، وقد علم أنّ بعض الرواة قد يخلط بين الروايات التي يحفظها[١]، ومن الجائز أنّ بعض الرواة كان متعمداً في هذا الخلط، فهو أراد أن يوجه قول النبي (ﷺ) في الغدير إلى جواب شكوى بريدة الأسلمي.

---

(١) ومما يمكن أن يساعد على عدم الوثوق باشتمال أصل الواقعة التي نقلها بريدة على هذه الإضافة:

أوّلاً: ما ذكرناه من خلو جملة من الروايات الحاكية لهذه الشكاية عن هذه الإضافة رغم أنّ هذه الإضافة مهمة وجوهرية وأساسية في جواب النبي (ﷺ)، وخلو بعض وجوه النقل للواقعة الواحدة عن الزيادة الواردة في البعض الآخر فيما كانت الزيادة من هذا القبيل إخلالاً غير متعارف ولا مقبول في النقل.

وثانياً: إنّ هذه الشكاية حسب سوقها إنّما نشأت عن استياء أو سوء ظن أو سوء فهم لفعل عليّ (عليه السلام)، وهذا المقدار إنّما يوجب رفع سوء الظن والفهم ببيانه (ﷺ) لمبنى تصرف عليّ (عليه السلام) في بعض الغنائم، وهو استحقاقه في الخمس لكونه من ذوي القربى.

ولا يقتضي ذلك استشهاد النبي (ﷺ) بأولويته بالأمة، ولا التأكيد على أنّ من يكون هو (ﷺ) مولاه فإنّ علياً مولاه، فإنّه (ﷺ) لم يكن ليحمل الحدث بأكثر مما يحتمل. والله أعلم.

الملحظ السادس: إنّ روايات الشكوى على أمير المؤمنين (عليه السلام) ممن كان معه في سفرة اليمن إلى النبي (صلى الله عليه وآله) تبدو مضطربة بعض الشيء من جهة اختلاف مقتضياتها وما جاء في أسباب الشكوى منها ومدى ملاءمتها لسائر المنقولات التأريخية.

ولذلك مال بعض المؤرخين ـ ومنهم ابن سعد في الطبقات[1] ـ إلى أنّها تتحدث عن سفرتين مختلفتين من الإمام (عليه السلام) إلى اليمن رغم عدم ذكر هذا التعدد صريحاً في الأخبار التأريخية المأثورة حتى ليتراءى إلى الناظر فيها أنّها كانت سفرة واحدة:

فكانت السفرة الأولى لغرض الجهاد، وهي التي تلت ذهاب سرية خالد بن الوليد، وحصل فيها على غنائم، وقيل: إنّ الإمام (عليه السلام) تصرف في بعض الغنائم التي كان قد حازها خالد بن الوليد في قتاله بها وسلّم خمسها إلى الإمام (عليه السلام)، فامتعض من ذلك خالد وبريدة الذي كان مع خالد.

وبهذه السفرة ترتبط شكوى بريدة الأسلمي من تصرف الإمام (عليه السلام) المذكور.

وقد قيل: إنّ هذه السفرة كانت بعد حرب الطائف في السنة الثامنة للهجرة.

وبناء على ذلك: فإنّ ما جاء من شكوى بريدة إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وجواب النبي (صلى الله عليه وآله) له لا يتعلق بواقعة الغدير في شيء، ولا يصلح أن يكون سبباً له.

وبهذه السفرة أيضاً يتعلق ما جاء من الشكاية من الإمام (عليه السلام) في زجره الجيش بعدما رأى أنّهم لبسوا بعض الثياب التي اشتملت عليها الغنائم، فهذه الشكاية أيضاً

---

(١) الطبقات الكبرى: ٢/١٦٩.

لا تتعلق بحادثة الغدير.

وكانت السفرة الثانية في شهر رمضان من السنة العاشرة للهجرة قبل موعد الحج، وكانت لأجل جمع الصدقات.

وبهذه السفرة يتعلق ما جاء من اعتراض الإمام (عليه السلام) على الذين جاؤوا بإبل الصدقة جرّاء ركوبهم إياها.

فالحاصل: ـ مما تقدم حول المقارنة بين خطبة الغدير وبين حادثة الشكاية من الإمام (عليه السلام) ـ أنّه ليس هناك من توهّمٍ للارتباط بين الأمرين، حيث لم يرد ذلك في شيء من الحكايات التأريخية لأيٍّ من الموضوعين موضوع الغدير وموضوع الشكوى، مضافاً إلى اختلاف زمان هاتين الواقعتين وفق نصوصهما، وعدم تلاؤم شيء من خصوصياتهما أصلاً، وإنما الربط بينهما طرح متكلف حدث في الأوساط الكلامية المتأخرة في مسعى لتجريد هذا النص عن محتواه المميز، انسجاماً مع واقع استبعاد الإمام (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) من موقعه وفق اقتضاء خطبة الغدير، فهو من قبيل تحوير التأريخ وتحريفه لمصلحة الحكام والخلفاء.

إذاً اتضح بما ذكرنا أنّ من الخطأ ادعاء أنّ واقعة الغدير باجتماعها وخطبتها قد عقدت لدفع شكاية بعض مرافقي الإمام (عليه السلام) في سفر الحج منه إلى النبي (صلى الله عليه وآله)، فهذا مخرج غير ملائم عن تلك الواقعة بحجمها ومحتواها، وليس من الملائم بتاتاً تفسير حدث تأريخي ثابت ومشهور على حدّ واقعة الغدير بروايات مختلفة من هذا القبيل.

الرابعة: ضرورة الاعتبار بمؤدى الكلام على وجه ملائم وعدم المغالاة بربطه في مورد الكلام.

إنّ من الضروري أن يعتبر المرء في مقام مؤدى الكلام بما يلائم ألفاظه وجمله وسياقه على وجه ملائم، ولا يغالي في ربطه بمورد الكلام مما يوجب عدم ملاءمته مع متن النص أو تحجيم مؤداه[1]، ولذلك يمكن القول إنّنا لو غضضنا النظر عما تقدم من الخطأ الظاهر من المنظور التأريخي والنقدي في جعل حادثة الغدير مرتبطة بشكوى نفر من الصحابة ممن كان في اليمن مع الإمام (عليه السلام)، فإنّ ذلك لا يسلب دلالة هذه الواقعة والخطبة على عقد الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) بتاتاً.

ويتضح ذلك بالالتفات إلى أمرين:

الأمر الأوّل: أنّه لا بدّ من الموازنة بين مضمون الخطاب ومفرداته وبين المناسبة الداعية للخطاب حتى لا يتم اختزال مضمون الخطاب في علاج تلك المناسبة، فقد يذم أحدهم شخصاً غير مستوجب للذم فتنطلق في الثناء على الشخص الآخر بما لا يزيد على دفع تلك المذمة، فلا يصح اختزال مضمون الخطاب بدفع تلك المذمة.

وقضية الشكوى على الإمام (عليه السلام) ممن كان معه في رجوعه من اليمن لتصرفه في بعض الغنائم أو منعه من التصرف فيها على وجه غير مشروع أمر محدود يرتفع ببيان أنّ الإمام (عليه السلام) إنّما تصرف في حصته من الخمس، أو تصرف في منعه

(١) وإلى جانب من هذه القاعدة يشير القول المعروف لدى الأصوليين أنّ المورد لا يخصص الوارد.

للآخرين من منطلق حفظ الأمانة وصيانتها.

على أنّ النبي (ﷺ) في مقام معالجة الموضوع ـ كما ورد في روايات تلك الحادثة ـ لم يكتف بذلك، بل حذّر الصحابة الشاكين بأنّ مسألة أخذ موقف سلبي من الإمام (عليه السلام) ليس على حدّ أخذ هذا الموقف من غيره، بل ينبغي تجنّبه والحذر منه، فلا يصحّ لامرئ مؤمن أن يتّهم الإمام (عليه السلام) في شيء مما يصنعه ولا أن يكرهه، كما قد يكون بعض المؤمنين بهذه الصفة تجاه بعض آخر، بل عليه محبته وموالاته في جميع الأحوال.

ومن المعلوم أنّ هذا الطرح يتجاوز حد دفع المذمة عن الإمام (عليه السلام) في تلك المواقف، ولذا جاء عن الشكاة مثل أبي سعيد الخدري وبريدة الأسلمي أنّهم بعد الوقوف على كلام النبي (ﷺ) التزموا تجاه الإمام (عليه السلام) بالمحبة والولاء الخاص، حتى جاء في بعض الروايات أنّ بريدة لم يبايع أبا بكر قبل بيعة الإمام (عليه السلام)[١]، ولم يستجب لتعيينه قائداً للجيش من دون ذلك، كما جاء عن أبي سعيد الخدري بعض ما يدل على كونه من موالي الإمام (عليه السلام)، وكان من جملة الأنصار الذين شاركوا معه في صفين والنهروان[٢].

وخطبة الغدير حتى لو فرض أنّها جاءت عقيب شكوى بعض الصحابة من الإمام (عليه السلام) لكنها لم تأت في مضمونها وإعداداتها مقصورة على معالجة نقطة

---

(١) لاحظ: الشافي: ٣ / ٢٤٣.

(٢) لاحظ: المحبّر (محمد بن حبيب البغدادي): ٢٩١، تاريخ بغداد (الخطيب البغدادي): ١/١٩٢، رجال الكشي: ١/٢٠٠.

الشكوى، بل أعطت للإمام (عليه السلام) خصوصية في الولاء من بين المسلمين، وأكدت على نصرته ودعت لمن نصره وحذّرت من خذلانه فضلاً عن معاداته، ودعت على من خذله وعاداه. وهذا مضمون جليل وخطير، ولئن كانت الشكوى مناسبة داعية إلى إلقائه والتعجيل فيه لكن لا يصحّ اختزاله بحجم معالجة تلك الشكوى.

وكثيراً ما يريد المتكلم بيان أمر ما، لكنه يوكل ذلك إلى مناسبة تحدث لبيان ذلك كما نجده من أنفسنا جميعاً، فإذا حدثت المناسبة انتفعنا بها لذكر معنى لم تقتض المناسبة ذكرها بالضرورة.

وفي سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أمثلة عديدة لهذه الحالة، خاصة في شأن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نصوص متفق عليها، فقد كان يقول في شأنه أقوالاً مهمة ومميزة جداً ـ بمناسبات تتفق ـ حتى كأنه كان يترصد المناسبة الملائمة لكي يبدي مكانة الإمام عليّ (عليه السلام)، تجنباً للحساسيات التي كان يمكن أن يثيرها بيان تلك المضامين ابتداء.

وكمثال على ذلك نجد قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم تبوك حيث ترك علياً (عليه السلام) لأوّل مرة في المدينة عند الذهاب إلى الغزو، فتكلّم المنافقون على الإمام (عليه السلام) بذلك، حتى كأنه سقط من عين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فتأذّى الإمام (عليه السلام) وسارع إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال له: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنّه لا نبي بعدي)[1].

---

(١) لاحظ مثلاً: مسند أحمد: ١/ ١٨٢.

وهذا كلام ذو مضمون عميق للغاية، يدلّ على حجم الفاصل بين مكانة الإمام عليّ (عليه السلام) عند الله وعند رسوله (صلى الله عليه وآله) وبين غيره من رجال الصحابة، فقد نزّل فيه النبي (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه السلام) من نفسه منزلة هارون (عليه السلام) من موسى (عليه السلام)، وهارون نبي اختاره الله سبحانه ليكون وزيراً لموسى (عليه السلام)، وقد تكرر ذكر حكاية اختياره في القرآن الكريم، وقد خلفه موسى (عليه السلام) على قومه عندما ذهب إلى ميقات ربّه، واستثناء النبوة دليل على عنايته في هذا التنزيل بجميع أبعاده، فدلّ على أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) قد اصطفاه النبي (صلى الله عليه وآله) ليكون وزيراً له في أداء الرسالة فهو عبد صالح اصطفاه الله ورسوله، إلا أنّه تعالى لم يشركه مع النبي (صلى الله عليه وآله) في البنوة.

ولم يكن دفع طعن المنافقين على الإمام (عليه السلام) يتوقف على هذا التنزيل، بل كان يكفي أن يقول (صلى الله عليه وآله) إنّه أبقاه في المدينة ليكون خليفة على قومه بعد أن خرج معه منها عامة أهلها ـ عدا قوم من جماعة من الضعفاء والمنافقين ـ للنفير العام في تلك الغزوة التي كانت تقتضي تكثير عدد الجيش في مقابل الروم التي كانت إمبراطورية تملك مئات الآلاف من الجنود، فأراد (صلى الله عليه وآله) أن يأمن من أيّة حركة من المنافقين في المدينة عند غيابه، لكنه لم يكتف بذلك حتى قال قولاً عظيماً عدّه بعض الصحابة ـ وهو سعد بن أبي وقاص الذي كان يجد في نفسه حزازة تجاه الإمام (عليه السلام) ـ أحد أقوال ثلاثة أو أربعة من النبي (صلى الله عليه وآله) بشأن عليّ (عليه السلام) يتمناها لنفسه[1].

---

(١) لاحظ مثلاً: صحيح مسلم: ٧/ ١٢٠، وورد بألفاظ متعددة:

ومن الواضح أنّ من غير المعقول أن ينزل مؤدى هذا الحديث إلى مستوى دفع

منها: لا أسبّه ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، لأنْ يكون لي واحدة منهن أحبّ إليَّ من حمر النعم، لا أسبّه ما ذكرت حين نزل الوحي عليه، فأخذ عليّاً وابنيه وفاطمة، فأدخلهم تحت ثوبه ثمّ قال: ربّ هؤلاء أهل بيتي. أو: أهلي...

وروي بلفظ آخر: أنّ معاوية ذكر عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال سعد بن أبي وقّاص: والله لأنْ لي واحدة من خلالٍ ثلاث أحبّ إليَّ من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس. لأن يكون قال لي ما قال له حين ردّه من تبوك: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي أحبّ إليّ من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس. ولأن يكون قال لي ما قاله له يوم خيبر: لأُعطينّ الراية رجلاً يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه، ليس بفرّار، أحبّ إليّ من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس. ولأن يكون لي ابنته ولي منها من الولد ما له، أحبّ إليّ من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس.

وروي عن سعد بلفظٍ ثالث، قال: كنت جالساً فتنقّصوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقلت: لقد سمعت رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقول في عليٍّ خصالاً ثلاث، لأن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعته يقول: إنّه منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي. وسمعته يقول: لأُعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله. وسمعته يقول: مَن كنت مولاه فعليّ مولاه.

ورواه ابن ماجة بلفظ رابع فقال: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا عليّاً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا الرجل سمعت رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه. وسمعته يقول: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي. وسمعته يقول: لأُعطينّ الراية اليوم رجلاً يحبّ الله ورسوله.

وغير ذلك.

طعن المنافقين في نفي إبقائه في المدينة فحسب، لا سيما مع استثناء النبوة.

الأمر الثاني: أنّ من الملحوظ بملاحظة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية من خلال اطلاع جامع وممارسة واسعة أنّه كان هناك انتظار للفرصة الملائمة في بيان التشريعات والحقائق المنظورة ليكون أقل إثارة وأقرب قبولاً وأبعد عن الشبهة، بل كان هناك في جملة من الموارد اختيار لأساليب خاصة لهذه الغاية.

وهذا أمر تربوي مهم يرعاه كل إنسان يسعى إلى تعليم وتربية مجموعة من الناس ذات أفكار وعادات قديمة راسخة وميول وأهواء مختلفة، بل يجدها كل معلم ومربي في مساعيه التربوية والتعليمية كالوالدين مع الأولاد والمعلمين والمدرسين مع التلاميذ.

وهذا أمر يجده الباحث بالاطلاع والممارسة في العديد من النصوص المتعلقة بالإمام عليّ (عليه السلام)، ويبدو أنّ سببه اتهام جملة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) ـ من قومه قريش ـ ممن كان أسن من الإمام عليّ (عليه السلام) أو في مثل عمره للنبي (صلى الله عليه وآله) في تقديمه لعلي (عليه السلام) وثنائه عليه وتخصيصه من بين أصحابه بمزيد من الاهتمام.

ولقد أفصح عن هذا بعض الصحابة في أسئلتهم للنبي (صلى الله عليه وآله) أو اعتراضهم عليه، كقول أبي بكر للنبي (صلى الله عليه وآله) عندما طالت نجواه مع عليّ (عليه السلام) ـ ما لفظه أو ما يقرب منه ـ: (أطلت نجواك مع ابن عمك)، فقال (صلى الله عليه وآله): (ما أنا انتجيته ولكن الله انتجاه)[1].

---

(١) لاحظ مثلاً: المعجم الكبير: ٢/١٨٦، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٧/٢٤.

ومن الأساليب التي يجدها الباحث في سيرة النبي أنّه (صلى الله عليه وآله) كان يعلم في حرب خيبر ـ بعد وقوع المسلمين في الشدة بعد أن مكثوا أياماً خلف الحصون عاجزين عن فتحها وقد نفدت مؤونتهم ـ أنّه لن يستطيع مثل أبي بكر وعمر فتح حصن خيبر بحال، إلا أنّه استجاب لهم حتى انقضى اليوم، وقال: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار)[1]، فانتظر القوم جميعاً يترقبون من يكون، فأعطاها في غدٍ لعلي (عليه السلام)، فهو (صلى الله عليه وآله) لم يعط الراية علياً (عليه السلام) حتى أتمَّ الحجة عليهم بعجزهم، فأخرج ذلك مخرجاً يتبين فيه فضل الإمام عليّ (عليه السلام) ومكانته وأثنى عندها عليه ثناءً لم يثنِ على أحد بمثله من قبل ذلك ولا بعده بين دهشة أصحابه وأماني بعضهم في نيل مثله.

ولم تكن أساليبه (صلى الله عليه وآله) في ذلك من عنده، بل بتوجيه من الله سبحانه كما نلاحظ ذلك في بعثه (صلى الله عليه وآله) أبا بكر بسورة براءة إلى المشركين حتى إذا خرج أبو بكر وبلغ بعض الطريق جاء جبرئيل (عليه السلام)، فأمره بإرجاع أبي بكر، وقال: (لا يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك)، فأرجع أبا بكر، وبلغه ما نزل.

ولو شاء الله سبحانه لبلّغ رسوله (صلى الله عليه وآله) بهذا الأمر قبل أن يبعث أبا بكر، ولكن أراد أن يوقن أصحابه أن تمييز عليّ (عليه السلام) إنّما هو من الله سبحانه، وليس هوى لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في ابن عمه وحاشاه من ذلك، ولكن مستوى إيمان القوم لم يكن يدفع عن نفوسهم مثل هذه الشبهات والشكوك في شأنه، وكان أمر الدين مبنياً على

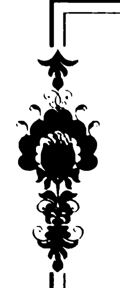
(١) لاحظ مثلاً: تاريخ مدينة دمشق: ٤١/ ٢١٩.

تحري الحجة البالغة وقطع الأعذار في مثله من الأمور المهمة.

إذاً إذا فرضنا أنّ خطبة الغدير جاءت بمناسبة شكوى من جماعة كانوا مع الإمام عليّ (عليه السلام) في اليمن وجاؤوا إلى النبي (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع فقد يكون ذلك طرفاً مؤاتياً يسّره الله سبحانه لنبيه (صلى الله عليه وآله) ليقول كلامه عن مكانة عليّ (عليه السلام) من بعده فلا يكون كلاماً مبتدأ، بل بمناسبة حدثٍ قائمٍ استوجب حديثه (صلى الله عليه وآله) عن الإمام (عليه السلام).

وقد اتضح بمجموع ما ذكرناه أنّه ليس هناك سبب خاص ـ مثل طعن بعض الناس في أهل البيت (عليهم السلام) أو في الإمام عليّ (عليه السلام) ـ لعقد النبي (صلى الله عليه وآله) اجتماع الغدير والخطبة فيه حتى يكون هناك محل لاحتمال نظر هذه الواقعة أو خطبتها إلى نفي هذا الطعن فحسب.

وعليه كان مدلول الخطبة وفق اقتضاء مفرداتها وجملها وسياقها هو نصب أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هدى في الأمّة وعقد ولاية الأمر للإمام (عليه السلام) من بعده (صلى الله عليه وآله).



الإيضاح الثامن

واقعة الغدير وأجواء معارضة تمييز النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

للإمام عليّ (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام).

١.تأثير حساسية الموضوع على صياغة الكلام ودلالاتها

٢.حساسية موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) على الأمة في أوساط المسلمين

* الاعتبارات الموجبة لحساسية موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) وولاء الإمام عليّ (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

* الاعتبار القبلي

* الاعتبارات القبلية الداخلية

* استحقاقات النصرة في المنظور القبلي

* أسباب الحساسية الخاصة تجاه الإمام عليّ (عليه السلام)

* سبب تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إبلاغ ما أبلغه في واقعة الغدير إلى قبيل وفاته

* تحسس بعض المنافقين تجاه الإمام عليّ (عليه السلام)

* حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) ناشئة من التنافس ونحوه من العوامل الاجتماعية

* حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) جرّاء قتله قرابة بعض المسلمين في حروبه مع المشركين

* حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) لصفاته الشخصية مثل التزامه بالحق

وخشونته في ذات الله

* شواهد على أجواء معارضة امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) من خلال ظواهر وحوادث وقعت في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

* شواهد الحساسية تجاه امتياز بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) من خلال الحوادث بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

* المعارضة لامتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) كانت في أوساط الخاصة من المسلمين.

٣.دلالة ترتيب الحديث وصياغة الخطبة ولحنها على حساسية موضوعها.

الإيضاح الثامن

واقعة الغدير وأجواء معارضة تمييز النبي (صلى الله عليه وآله) للإمام عليّ (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام).

إنّ من الأمور المهمة في شأن واقعة الغدير هو أن نعرف أنّ امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) من هذه الأمة بالهدى والولاء بعد النبي (صلى الله عليه وآله) هل كان موضوعاً اعتيادياً في أذهان الحضور من الصحابة وسائر المسلمين، بمعنى أنّهم كانوا مستعدين ذهنياً ونفسياً لقبوله دون توقف، أم كان موضوعاً ثقيلاً عليهم بحيث يوجب في نفوسهم سوء ظن بالنبي (صلى الله عليه وآله) بتفضيل أهل بيته (عليهم السلام) وابن عمه (عليه السلام) على سائر قريش وقبائل العرب تعصباً منه لقرابته بني هاشم، وربما واجهوا النبي (صلى الله عليه وآله) في ذلك بالاعتراض عليه، أو أثاروا لغطاً أو فتنة عند إلقاء ذلك، أو أدّى ذلك إلى ارتداد بعضهم عن الدين؟

والالتفات إلى هذا الأمر يوجب حسن فهم الكلام والانتقال إلى مقصود المتكلم بشكل واضح.

وفي ضوء ذلك نلفت النظر إلى أنّ السنن والاعتبارات الاجتماعية والشواهد التأريخية المتعددة تدل على أنّ موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) في هذه الأمّة بالهدى والولاء لم يكن موضوعاً اعتيادياً، بل كان أمراً حساساً للغاية.

كما أنّ لحن خطبة الغدير نفسها يدل على أنّ موضوعها كان أمراً حساساً في

نفوس المخاطبين.

وهذا يساعد على الانتباه إلى أنّ مدلول هذه الخطبة حقاً هو امتياز أهل البيت (عليهم السلام) عن سائر هذه الأمة بالهدى والولاء بعد النبي (صلى الله عليه وآله)؛ لأنّه هو الموضوع الحساس والخطير للغاية دون تأكيد الولاء العام بين المؤمنين في حق أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) أو إيجاب مودتهم ومحبتهم.

عقد نقاط:

ولتوضيح هذا المعنى نتعرض لتوضيح ثلاث نقاط:

١.توضيح القاعدة الدلالية المذكورة، وهي تأثير حساسية الموضوع على صياغة الكلام ودلالاتها.

٢.حساسية موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) في أوساط فئة من المخاطبين بخطبة الغدير.

٣.دلالة ترتب الحدث وصياغة الخطبة ولحنها على حساسية موضوعها.

الأولى: تأثير حساسية الموضوع على صياغة الكلام ودلالاتها.

لا شك في أنّ الكلام يتأثر بحساسية موضوعه في مفرداته وجمله وصياغته، فعندما يكون الموضوع اعتيادياً يسترسل المخاطبون في تقبّله، ويأتي الكلام أيضاً مسترسلاً، وعندما يكون الموضوع حساساً في أوساط المخاطبين وعامة المجتمع فإنّ الكلام يأتي من جهة حذراً ومؤكّداً ومحاولاً تقريب الموضوع إلى أذهان المخاطبين ودفع الشبهة عن المتكلم وعن الموضوع، وهذه قاعدة دلالية أساسية في فهم الكلام.

والالتفات إلى هذه القاعدة أمر مهم في فهم كل حدث ديني وسياسي والانتباه إلى الحِكم والنكات المرعية في خصوصيات الموقف والكلام، وذلك أمر بديهي وظاهر.

والواقع أنّ هذا المعنى جارٍ في كل تصرفات الإنسان وكلماته، فهو حسب مستوى فطنته ونباهته يراعي في أي تصرف وسلوك تجاه الآخرين أو بمحضر منهم وفي كل كلام يلقيه ملائمة ذلك مع المورد، بحيث يكون مؤثراً وموصلاً إلى غايته التي ينظر إليها.

فهذا المعنى هو جوهر الحكمة في التصرف والبلاغة في القول، ومن ثمّ تعرف الحكمة بأنّها وضع الشيء في موضعه والبلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وإذا تأمّل كل واحد منّا حال نفسه في خطابه مع أولاده وأسرته وزملائه وتلامذته وجد أنّه يسعى إلى مراعاة ذلك بشكل طبيعي على اختلاف الناس في مستوى النباهة والحكمة والبلاغة.

وقد ذكر أهل الأدب في علوم البلاغة كالمعاني والبيان كيف أنّ اختلاف الأحوال تقتضي اختلاف صياغة الكلام في الاسترسال أو العناية باستخدام المؤكدات، أو الإطناب في الكلام بالتكرار اللفظي أو المعنوي، أو استخدام وجوه المجاز والتشبيه والاستعارة المثيرة للمشاعر والعواطف في الاتجاه المنظور.

فالحدث الواحد مثل قيام زيد يمكن أن يذكر بصيغة اعتيادية أو مؤكدة بمؤكد واحد أو أزيد، فيقال: (زيد قائم) و(إنّ زيداً قائم) و(إنّ زيداً لقائم) و(إنّ زيداً لهو قائم) و(إنّ زيداً نفسه قد قام)، ويكون اختيار الصيغة الاعتيادية أو المؤكدة ودرجة

التأكيد مرهوناً بتلقي المخاطب للنبأ، ومدى شكه وتردّده فيه، وبمدى اهتمام المتكلم بإقناع المخاطب إن كان شاكاً ومتردداً.

ولذلك فإنّ القادة النابهين يختارون بعناية المفردات والأدوات اللغوية التي يستعملونها حذراً من سوء التفسير أو رد الفعل المعكوس، أو إثارة الفتنة والشبهة ضدهم، كما أنّ المربين للأطفال والمراهقين من والدين ومعلمين يراعون مثل ذلك في مقام توجيههم وتربيتهم.

وبناء على ذلك فإنّ فهم الحدث والكلام فهماً صائباً وعميقاً قد يكون مرهوناً بفهم ذهنية المخاطب به، والمواجهة المتوقعة له مع الكلام، ورد فعله على سماعه حسب مستوى فكره وطبيعة رغباته وخصاله.

على أنّه يمكن القول إنّ خصوصيات الحدث الذي يختاره الفاعل، وكذلك ملاحن القول وأسلوبه قد يكشف عن تقدير الفاعل والمتكلم لذهنية المخاطب، وموقفه تجاه الحدث والقول.

الثانية: حساسية موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) على الأمة في أوساط المسلمين.

إنّ الذي يبدو من خلال الشواهد المتنوعة أنّ مضمون الخطبة ـ وهو تفضيل أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) ـ كان يعتبر أمراً حساساً للغاية يثير فئة فاعلة ومؤثرة من الحاضرين في مشهد الخطاب، وهذه الشواهد على أنواع ثلاثة:

١.الاعتبارات العامة المبنية على ملاحظة طباع المجتمع القبلي آنذاك، والتي تؤدي إلى التنافس على الجاه، وتأبى الخضوع في كثير من الحالات لحكم قبيلة أخرى مكافئة لها.

٢.الظواهر والأحداث المشهورة في زمن النبي (صلى الله عليه وآله) التي تدلّ على عدم تقبّل كثير من الصحابة لتفضيل النبي (صلى الله عليه وآله) أهل بيته (عليهم السلام) ولا سيما الإمام عليّ (عليه السلام).

٣.الحوادث التي اتفقت بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في شأن تولي الخلافة، حيث دلّت على تنافس شديد على الحكم ورغبة عارمة في الاستبداد به من دون الآخرين، وعلى عناية مؤكدة بإبعاد الإمام عليّ (عليه السلام) عنه، وهذه الحوادث وإن اتفقت بعد واقعة الغدير ووفاة النبي (صلى الله عليه وآله) بفاصل شهرين ونصف تقريباً إلا أنّها تعبر عن الكوامن النفسية والاجتماعية تجاه هذا الموضوع.

فهذه الشواهد كلها تدل على أنّ امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) على الأمة في الهدى والولاء أبداً لهو موضوع حساس يثير فئة فاعلة ومؤثرة من المجتمع العام والحاضرين في مشهد الخطاب.

يضاف إلى ذلك دلالة صياغة الخطبة نفسها وملابساتها، فإنّها تدل بملاحنها ومعاريضها ومؤشراتها عند استنطاقها على ثقل مضمونها على فريق غير قليل من حضورها، وهو ما سيأتي بيانه في النقطة الثالثة.

ونحن نقتصر هنا على ذكر إيجازٍ حول هذه الأنواع؛ إذ قد تكرر منّا الإشارة إلى جملة من هذه الشواهد:

الاعتبارات الموجبة لحساسية موضوع امتياز أهل البيت (عليهم السلام) وولاء الإمام عليّ (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله).

أمّا النوع الأوّل: ـ وهي الاعتبارات المبنية على ملاحظة طباع المجتمع القبلي ـ فهناك اعتبارات ثلاثة مؤثرة في الموضوع:

الاعتبار القبلي

الاعتبار الأوّل: هي صفة المجتمع القبلي في إباء خضوع بعض القبائل لبعض.

بيان ذلك: أنّ المجتمع العربي كان مجتمعاً قبلياً، ولم يكن مجتمعاً حضرياً، فكان يتألف من قبائل متعددة كل قبيلة تعتبر نفسها كياناً مستقلاً وتأبى الخضوع لحكم شخصي من قبيلة أخرى، وتعتبر ذلك ذلاً وهواناً وخنوعاً.

فحفظ الكرامة ـ وفق تلقيهم ـ يثير في نفوسهم الحمية إثارة بالغة تقتل من دونه النفوس وتهتك الأعراض وتنهب الأموال ويؤسر الأشخاص.

وربما تقاتلت قبيلتان على إثر حادث بسيط مدة مديدة، ووقع فيها ما وقع، ويتضح ذلك بملاحظة ما أثر في تأريخ العرب في الجاهلية.

ولذلك قال سبحانه: ﴿**وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[1].

على أنّ ذلك كلّه قبل الإسلام رغم أنّ الجاه الذي يحصل لزعيم القبيلة لم يكن إلا جاهاً محدوداً، فكيف ترى الأمر بعد الإسلام، وقد توحد العرب في الجزيرة تحت

---

(١) سورة الأنفال: آية ٦٣.

حكم واحد، وأشبهت إمبراطورية في مقابل إمبراطوريتي الروم والفرس.

ولا شك أنّ الإسلام خفف من هذه النزاعات وجعل المسلمين كلهم بمثابة القبيلة الواحدة من خلال خطابه الذي استمر ثلاثة وعشرين سنة، ومن خلال حكمه الذي كان في المدينة لفترة عشر سنوات، وهذّب نفوس فريق من الناس، وبلغ قوم منهم مبالغ عالية في الرشد والطهارة ومكارم الأخلاق ونبذ العصبية، إلا أنّ من استقر على هذه الصفة من هؤلاء كانوا هم فئة محدودة بطبيعة السنن الاجتماعية، وهو أمر يجده شيوخ العشائر وأبناؤهم حتى في هذا العصر بتأمّل الحياة القبلية على وجه واضح، ولذا بقي جمهورهم على المشاعر القبلية المحدودة والضيقة، وكانت هناك الحزازات القبلية السابقة كالنار تحت الرماد، وربما برزت بأدنى حادث كما اتفق إثارة الفتنة بين الأوس والخزرج، وكذلك بين المهاجرين وبين الأنصار في عصر النبي (صلى الله عليه وآله) فأطفأها بحكمته (صلى الله عليه وآله).

وكيف تزول هذه الصفات بين عشية وضحاها في قوم ولدوا على ذلك ونشؤوا عليه، لا سيما الذين تجاوزوا مرحلة الشباب قبل الإسلام.

ثم إنّ الإسلام لم يكن قد حكم إلا فترة عشر سنوات، وهذه العشرة إنّما كانت في شأن من دخل الإسلام وعاش في المدينة منذ الهجرة وهم قليل من العرب، وأمّا من دخل الإسلام أو هاجر بعد ذلك، وهم معظم العرب من قريش وغيرها من القبائل، فمنهم من كان عند واقعة الغدير قد دخل الإسلام وانطوى تحت حكمه لأشهر أو سنة أو سنتين أو ما يزيد على ذلك، وأغلب قريش دخلت الإسلام بفتح مكة التي كانوا قاطنين فيها في السنة الثامنة للهجرة أي قبل سنتين فقط من واقعة

الغدير، كما أنّ جلّ الجزيرة العربية دخلت في الإسلام بعد فتح مكة التي كانت بمثابة العاصمة لها، فصار الإسلام مهاباً، وأيقن العرب أنّه لا قِبَل لهم بالمسلمين، فأقبلت وفودهم إلى المدينة يدخلون في دين الله أفواجاً، كما وصفهم القرآن الكريم وجاء في السيرة النبوية[١].

وقد كان كثير من الناس وهم جل أعراب البادية وكثير غيرهم إنّما يدخلون في الإسلام على وجه الاستسلام لا الإيمان القلبي الصادق، ومنهم من كان على حافة الإيمان بحيث يتزلزل اعتقادهم أو ينقلب بأدنى شيء يصيبهم في الدين كما جاء في القرآن الكريم[٢]، كما كانت هناك فئة منافقة تظهر الإسلام علناً وهي على الكفر سراً، وتسعى بإظهار الإسلام إلى كسب ثقة المؤمنين والتغلغل بينهم، وهي تبث روح التفرقة والشك والوهن في أوساطهم، كما وصف ذلك في القرآن الكريم نفسه في سور متعددة، منها سورة التوبة التي نزلت في السنة التاسعة، وهي قبل واقعة الغدير ووفاة الرسول (ﷺ) بسنة واحدة فقط، وقد وصف فيها نشاط المنافقين في غزوة تبوك التي اتفقت في هذه السنة، كما أشير فيها إلى سعي جماعة المنافقين إلى قتل

---

(١) لاحظ مثلاً: سيرة ابن هشام: ٤/٩٨٥، قال: (قال ابن إسحاق: لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة، وفرغ من تبوك، وأسلمت ثقيف وبايعت، ضربت إليه وفود العرب من كل وجه. قال ابن هشام: حدثني أبو عبيدة: أن ذلك في سنة تسع، وأنها كانت تسمى سنة الوفود).

(٢) سورة الحج: آية ١١، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾.

النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) في هذه الغزوة بقوله: ﴿وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾(١)، وذلك حادث معروف في السيرة النبوية(٢)، وقد أخبر جبرئيل النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بأسماء هؤلاء فأسرها النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ولم يعاقبهم كي لا يقال إنّ محمداً يقتل أصحابه ولكنه بثّها لحذيفة، ولذلك عرف بصاحب سر النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ).

على أنّ الإسلام وإن كان قد هذّب نفوس قوم إلا أنّ من المتوقع أن يكون هناك جماعة ممن اعتنقه ولو مبكراً بعض الشيء ممّن كان يطمع في جاه أو مال في حال اعتناقه، كما هو الحال في سائر الحركات العقائدية والفكرية في التأريخ، فيكون هناك مثلاً من كان خاملاً فرجى أن يرتقي بالانضمام إلى هذه العقيدة ولا سيما إذا رأى أنّه لا يخسر شيئاً حتى لو أخفق هذا الدين، أو توقع من خلال أخبار اليهود عن نبوة النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أو غير ذلك انتصار هذا الدين فسعى بإسلامه إلى الحصول على مكانة منتفعاً من تقدير الإسلام للسابقين إليه، ودعوة الإسلام إلى العدل، ويسعى إلى البروز لدى المسلمين بالاقتراب من النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) والمجالسة معه والاقتراح عليه، بل وبالتقدم بين يدي الرسول والإغلاظ معه والمزايدة عليه في أمر الدين مستغلاً سماحة النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وخلقه الكريم وما أوصاه الله به سبحانه من التعامل مع الأعداء فضلاً عن سائر الناس باللين، وبالمشورة مع من حوله من المسلمين.

وقد كشفت حقيقةَ كثير من الناس حوادثُ وقعت في زمان النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ثمّ

---

(١) سورة التوبة: آية ٧٤.

(٢) لاحظ مثلاً: البداية والنهاية (ابن كثير): ٥/٢٥، السيرة النبوية (ابن كثير): ٤/٣٤ ـ ٣٥، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٣/٢٥٩.

حادثة وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

ففي زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) شاع في معركة أحد في السنة الثالثة للهجرة أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قتل، فاعتبر كثير من الصحابة أنّ الإسلام قد انتهى، فيعود الأنصار في المدينة إلى حكم أنفسهم بأنفسهم، وعلى المهاجرين أن يعودوا إلى بلدانهم ويأخذوا أماناً من أقوامهم، فعلى مهاجري قريش مثلاً أخذ الأمان من أبي سفيان، فأنّبهم الله سبحانه على ذلك بقوله: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾[1].

الاعتبارات القبلية الداخلية

الاعتبار الثاني: تنافس فروع القبيلة الأم في المجتمع القبلي فيما بينها.

إنّ التنافس على الجاه والمكانة المؤدي إلى الحساسيات المفرطة وآثارها لم يكن أمراً منحصراً بالقبائل المتباينة، بل إنّ القبيلة الواحدة إذا اتسعت وتفرّعت حدث بين فروعها مثل ذلك، كما تقاتل الأوس والخزرج قبل الإسلام طويلاً، وهما أبناء رجل واحد.

كما أنّ قبيلة قريش كانت ذات فروع عديدة يجري التنافس بينها لا سيما بين بني هاشم الذين عرفوا بالطيبة والمكارم والفضائل وبين بني أمية الذين عرفوا بالمكر والدهاء، وقد جاء أنّ جد بني أمية هاجر في إثر حادثٍ له مع بني هاشم قبل الإسلام

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٤٤.

إلى الشام[١].

والواقع أنّ التنافس الداخلي كان يزيد في كثير من الحالات على التنافس الخارجي بين القبائل المتباينة في مضاعفاته ونتائجه، كما نشهد ذلك في تأريخ بني إسرائيل حسب ما أشير إليه في القرآن الكريم، وقد جاءت تفاصيل أكثر عنه في التأريخ الديني والعام كما في التوراة وشروحها من المأثور الديني عند اليهود والمسيحيين؛ إذ تنازعت فروع بني إسرائيل على موقع الملك والنبوة والوصاية والكهانة حتى قتل بعضهم بعضاً، وقُتِل في إثر ذلك عدد من أنبياء بني إسرائيل من قبل رجال نفس هذه القبيلة من فروع أخرى، وقد ذكر الله سبحانه في القرآن الكريم في مخاطبة بني إسرائيل تكذيبهم للرسل وقتلهم للأنبياء، وكل هؤلاء الرسل والأنبياء كانوا من بني إسرائيل نفسها، ومن أمثلة ذلك محاولة قتل المسيح وصلبه، وقد تمّ لهم ذلك فيما ظنّوا، ولكن ورد في القرآن الكريم أنّه قد شُبّه لهم.

والسبب في زيادة التنافس والحساسيات الاجتماعية بين فروع القبيلة الواحدة أزيد ممّا بين القبائل المتباينة:

أوّلاً: أنّ القبائل المتباينة تعيش في بيئات مختلفة وهي مستقلة بعضها عن بعض، ولذلك فإنّه لن يكون هناك تعارض بين مصالحها إلى حد كبير، وأمّا فروع القبيلة الواحدة فهي تتنافس على كسب الجاه في داخل القبيلة وتتصارع على قيادتها والبروز

---

(١) لاحظ: تاريخ الطبري: ٢/١٢ ـ ١٣، الكامل في التاريخ (ابن الأثير): ٢/١٦ ـ ١٧، النزاع والتخاصم (المقريزي): ص ٤٧.

فيها.

وثانياً: أنّه في حال استطاعت قبيلة ما الغلبة والبروز على قبائل أخرى بالشرف والدين، فإنّ تلك القبائل قد تستسلم لمكانة تلك القبائل إلى حد كبير ولا تتنافس معها، ولكن الفروع الداخلية للقبيلة لا تقبل بتميز بعضها على بعض ويطلب كلٌ منها الجاه الأوّل.

ويتضح ذلك بملاحظة حال قريش قبل الإسلام وبعده، فقد غدت قريش أشرف القبائل العربية حسبما أفرزه الوضع الاجتماعي والديني طيلة قرون، حتى أصبح إلهها ـ وهو إله إبراهيم جد العدنانيين من عرب الجزيرة ـ أي الله سبحانه وتعالى محل إذعان الجميع في الجزيرة العربية على أنّه إله الآلهة كلها وأصبح بيته والكعبة والمسجد الحرام مَحجّاً لجميع العرب، ووضعت كل قبيلة لنفسها إلهاً أيضاً، ثمّ وضعت بعض قريش أيضاً آلهة لنفسها لتتكافأ مع سائر القبائل، ووضعت هذه القبائل أصنامها في بيت إله إبراهيم (المسجد الحرام) كرمز لعناية إله الآلهة بهذه الآلهة الصغرى التي تشفع كل واحد منها في منظورهم للقبيلة التي تؤلهها لدى الإله الأعظم الخالق للكون كله وللإنسان، فكانت هذه القبائل تحج إلى إله إبراهيم وآلهتها في مكة، وكانت قريش سدنة البيت الحرام تستقبل الحجاج من عامة القبائل وتكرمهم وتنتفع مع ذلك بهذه السياحة الدينية اجتماعياً واقتصادياً من خلال التجارة المربحة في أوساط الحجاج، كما انتفعت ثقافياً ولغوياً بالتفاعل مع عامة الأقوام فكانت لهجتها اللغوية والصوتية أوسط لهجة بين لهجات القبائل ومفرداتها أفصح وذوقها أرقى؛ إذ كانت بمثابة العاصمة للجزيرة العربية كلها، والعاصمة

تتميز في كثير من الحالات بمثل هذه المزايا في الاقتصاد والثقافة واللغة على ما هو مشهود في العصر الحاضر.

وقد تكونت لقريش فروع عديدة عبر الأزمان، منها بنو هاشم وبنو أمية وغيرهم، وكانت هذه الفروع متفاوتة في الطموح والخمول وفي صفات أخرى مثل النبل والتدبير والمكر والدهاء، فكان بنو هاشم مبرزين بينها في النبل، وبنو أمية في الدهاء، وكان بنو أمية منافسين لبني هاشم، لكن بالرغم من هذا التفاوت كانت هذه الفروع تسعى إلى التكافؤ في داخل قريش، وقد توزعت مساكنها حول المسجد الحرام، وعرفت بأنّها سدنة هذا المسجد وعُمّاره وخدمة حجاجه الوافدين إليه بالسقاية وغيرها.

وعندما بعث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رسولاً إلى العرب وسائر الناس كان هناك أرضية ما لتقبّل ذلك في سائر القبائل، لعدة عوامل:

١. شرف الانتماء إلى قريش.

٢. استناده (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى تعاليم أبيهم إبراهيم في التوحيد؛ إذ كان من الواضح للجميع أنّ إبراهيم (عليه السلام) كان موحداً، ولم يكن مشركاً وعابداً للأصنام، فلم يكن إبراهيم يؤلّه إلا إلهاً واحداً هو الله سبحانه، صاحب الكعبة والبيت الحرام الذي قدسه عامة العرب كرمز لإله إبراهيم.

٣. إنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ وهو منهم ـ لم يبرز نفسه على أساس قبلي ينحاز إلى قبيلته قريش ويتعصب لها، بل على أساس إلهي يتعلق بشخصه داعياً إلى التوحيد والعدل والإحسان، وقد كانت قريش نفسها معارضة لدعوته لاتخاذ معظمها أصناماً أخرى

منذ قرون عديدة، كما أنّ امتيازه لم يكن بادعاء الملك على العرب، بل على أساس أنّه رسول من الله إليهم فحسب، وهو ليس ادعاء للجاه والمكانة، وهذا من شأنه أن يخفّف الحساسيات بعض الشيء للقبول بهذا الدين، فالإيمان به (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قبولاً بمكانته (صلى الله عليه وآله وسلم) خاصة لا يتجاوزه إلى قبيلته.

وعندما وُفّق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في دعوته بعد طول معارضة من سائر فروع قريش وفتح مكة هيّأ ذلك لإسلام عامة العرب حتى عمّ الإسلام الجزيرة العربية، واستسلمت عامة القبائل لموقع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان ذلك مستوحشاً وفق طبيعة الأعراف الاجتماعية السائدة للاستسلام لموقع قبيلته كورثة له؛ إذ تكون قبيلة الشخص أحقّ بجاهه بحسب العرف القائم بينهم، وكان موقع قريش المتصدر للعرب قبل الإسلام يساعد على الإذعان لها.

ولكن نظرة قريش كانت تختلف منذ بداية هذه الدعوة من قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ففرع بني هاشم عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد تقبلوا أن يحموا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ هو منهم، وفي مقدمتهم شيخهم أبو طالب الذي كان كفيلاً للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في طفولته اليتيمة، وكان معجباً بصدقه وطيبته وخلقه الكريم، وقد ابتدأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بإخبارهم برسالته قبل سائر قريش والناس، وأخبرهم بأنّ في ذلك خير الدنيا والآخرة لهم، وذلك ليكسب حمايتهم إياه من التعرض والقتل من قبل سائر فروع قريش سواء آمنت عشيرته (بنو هاشم) بدعوته هذه أو لا، فإنّ المهم أن يحموه من أذى قريش فإنّ ذلك أمر لا بدّ منه له (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ إذ لا يمكن أن يعيش المرء في المجتمع القبلي بسلام من دون حماية عشيرته إياه، ولذلك جاء التأكيد في القرآن الكريم على إنذاره

لعشيرته بشكل خاص، حيث قال سبحانه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾(١)، والمراد بها بنو هاشم، وقد عرف اجتماعه مع بني هاشم لإخبارهم برسالته باجتماع يوم الدار، وقد استجاب شيخ بني هاشم وهو عمه أبو طالب لحمايته ـ وإن لم يظهر الإسلام ـ وكذلك الآخرون ـ وإن لم يُسلم أكثرهم ـ عدا عمه أبي لهب.

ولكن سائر فروع قريش كانوا ينظرون إلى هذا الحدث بأنّه يُغيّر من التكافؤ في داخل قريش ويُعلي بني هاشم على سائر فروع قريش، وهذا ما لا يمكن القبول به بحال، وكان أشدهم في ذلك رؤوس بني أمية وهم ألصق فروع قريش ببني هاشم فكلاهما من بني عبد مناف، والقرابة القريبة قد تثير مزيداً من التنافس والحسد، ولذلك تعاملوا مع النبي (صلى الله عليه وآله) ومع بني هاشم وسائر المسلمين بشدة معروفة وإن لم تؤد إلى القتال حتى اضطر عدد من المؤمنين المعدودين من بني هاشم وغيرهم من قريش وغيرها إلى الهجرة من مكة إلى الحبشة ثمّ إلى المدينة، وحاصروا بني هاشم في شعب أبي طالب لثلاثة سنوات ـ وهي السنة السابعة للبعثة وما بعدها ـ وقاطعوهم اجتماعياً وتجارياً حتى لم يجدوا شيئاً يأكلونه على تفاصيل معروفة(٢).

وعندما توفي أبو طالب في السنة العاشرة ازدادت الضغوط على النبي (صلى الله عليه وآله) حتى خططوا بعد ثلاث سنوات تخطيطاً فعلياً لقتله بمشاركة مجموعة رجال كل واحد منهم من بطن من بطون قريش حتى يضيع دمه بينهم، فأخبر الله تعالى رسوله

---

(١) سورة الشعراء: آية ٢١٤.

(٢) الطبقات الكبرى: ٢٠٨/١، أنساب الأشراف (البلاذري): ٢٢٩/١ وما بعد.

بذلك فهاجر سراً إلى المدينة، وقد فداه ابن عمه الإمام عليّ (عليه السلام) بنفسه فبات في فراشه تمويهاً على قريش.

ولم تكفّ قريش عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد هجرته إلى المدينة، بل أنذرت الأنصار ـ وهم أهل المدينة الذين آمنوا بالرسول وآووه ـ وجيشت الجيوش إليها وحرّضت القبائل على قتاله، فكان من حروبها معه حربا بدر وأحد، ثمّ حرب الأحزاب الواسعة للغاية التي جمعت بالإضافة إلى قريش يهود الجزيرة وأعراب نجد في حلف كبير وواسع وحاصرت المدينة لأجل اقتحامها، وكانت خطراً كبيراً ينذر بنهاية المسلمين لولا خطة حفر الخندق حول المدينة وحمايتها بذلك، فتعذر عليها فتح المدينة وقتل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتصفية المسلمين، وانحلت قوى قريش وقدرتها بهذه الحروب، وعندما قوي عود المسلمين تدريجاً قدموا إلى مكة في السنة الثامنة للهجرة، واستطاعوا فتحها من غير قتال، ودخل أكثر قريش في الإسلام مستسلمين للأمر الواقع وهو قوة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والمسلمين، ثمّ منع الله سبحانه الشرك في مكة بتاتاً، ومنع المشركين من دخول المسجد الحرام خلال مدة حدّدها، وبفتح مكة علمت العرب أنّه لا قِبَل لهم بهذه القوة، فوفدت وفودها على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في السنتين التاسعة والعاشرة تدخل في دين الله أفواجاً.

وبذلك أسدل الستار على الشرك في الجزيرة العربية كلها، وقوّض هذا المبدأ الذي ساد فيها أمداً طويلاً.

كما أصبح موقع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كرسول إلى العرب خاصة ـ وسائر الناس ـ وهو منهم ثابتاً ومقروناً بتوحيد الله سبحانه ثبوتاً لا محيص عنه.

ولكن من المتوقع أن لا يؤدي هذا الاستسلام للتوحيد والقبول بمكانة النبي (صلى الله عليه وآله) كنبيّ أرسله الله سبحانه مستوجباً لقبول رجال قريش امتياز قوم النبي (صلى الله عليه وآله) بني هاشم عليهم، سواء كان امتيازاً مشاعاً فيهم أو مختصاً بأهل بيته (عليهم السلام) خاصة، وهذا الموقف ـ نعني عدم القبول بامتياز بني هاشم ـ يشمل بطبيعة الحال الذين سبقوا منهم إلى الإسلام وهم عشرات معدودة، أو الذين دخلوا في الإسلام في عام فتح مكة وهم عامة قريش ويُعدون بالآلاف؛ لأنّ هذا القبول إنّما كان لشخص النبي (صلى الله عليه وآله) كرسول من الله سبحانه، وهو أمر يمكن اعتباره استثناء، وإن كان صعباً وفق الاعتبارات القبلية؛ لأنّه قد ارتقى رجل من بني هاشم ـ وهو النبي (صلى الله عليه وآله) ـ على سائر فروع قريش، وخلّد نفسه في القيادة الدينية لقريش على خلاف عقائد آبائهم لقرون كبيرة وأصبح سيّد قريش وهاديها، فليس من السهل بعد ذلك أبداً التسليم بامتياز بني هاشم وأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الأبد ليكونوا حكاماً على قريش والعرب، ويكون سائر فروع قريش رعية لهم وسوقة كسائر الناس.

وكيف يسهل ذلك ولم يبق لقريش في مكة ذلك الموقع لدى العرب بسدانته للحرم وإن بقيت سَدَنة له، فقد أضعفت النبوة موقع قريش في العرب، وأصبحت المدينة عاصمة العرب بدل مكة، وأصبحت هي محل قيادة العرب وموقع الحكم والتأثير، وأصبحت القيمة بالإيمان بالله ورسوله وبالسبق إلى الإسلام والهجرة

وبالجهاد في سبيل الله وليس بسدانة البيت، كما جاء في بعض الأخبار[١] أنّه قد افتخر العباس على الإمام عليّ (عليه السلام) في السنة التاسعة للهجرة بسقاية الحاج، فنزل قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢].

ولذلك نجد أنّ الرجال الطامحين من قريش مثل أبي سفيان ومعه أسرته وفدت إلى المدينة بعد إسلامها عند فتح مكة، وهذا بالرغم من أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قال: (لا هجرة بعد الفتح) أي فتح مكة، لأنّ أهمية الهجرة إنّما كانت لأجل حفظ المرء لدينه وتعلم معالمه والأمن من الافتتان فيه والغربة في سبيله عن الأهل والوطن، وكل ذلك قد زال بعد فتح مكة ودخول الجميع في الإسلام وتيسر الانتقال بين البلدان، لكن رجالاً من قريش جاءت إلى المدينة لتتقرب من الرسول (صلى الله عليه وآله) وتكون من حوله، واهتمّ آخرون بالمشاركة والقيادة في الجيش الإسلامي، على أنّه قد يكون فيهم من سعى سراً لقتل الرسول في الحال نفسه، كما في محاولة قتله (صلى الله عليه وآله) في غزوة تبوك بإلقائه (صلى الله عليه وآله) من العقبة، وهو حادث مشهور في السيرة[٣]، وقد أشير إليه بقوله تعالى: ﴿وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾[٤].

---

(١) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل (الحاكم الحسكاني): ١/٣٢٥، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (الثعلبي): ٥/٢٠، لاحظ مثلاً: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٣/٢١٨ وما بعد.

(٢) سورة التوبة: آية ١٩.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سورة التوبة: آية ٧٤.

إذاً فحساسية رجال قريش تجاه امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) أمر طبيعي وفق قواعد التفكير القبلي.

وهو ما يجد المرء شواهده الفعلية في بعض الأحداث في زمان النبي (صلى الله عليه وآله)، بل قد غطى على المشهد الإسلامي بعد وفاته تدريجاً كما سيأتي توصيف ذلك.

استحقاقات النصرة في المنظور القبلي

الاعتبار الثالث: انطباع المجتمع القبلي عن استحقاقات النصرة في المكتسبات المترتبة عليها.

إنّ من الواضح تأريخياً أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) عند إظهار دعوته في مكة المكرمة عورض بشدة بالغة من قبل عامة قريش ـ عدا عشيرته الأقربين بني هاشم ـ، وتلقّى هو وعشيرته بنو هاشم التي حمته والمؤمنون المعدودون فيها أنواعاً من الاضطهاد والمضايقة والأذى والقطيعة والحصار، حتى اضطر بعض المؤمنين به من قريش وبعض بني هاشم أيضاً كجعفر بن أبي طالب إلى الهجرة من مكة.

إلّا أنّ الذي وقاه من القتل وبعض الأذى حماية شيخ عشيرته أبي طالب، وتحذيره قريش من قتله وإيذائه بما كان ينذرهم بالقتال الداخلي في قريش إذا ما تمّ قتله من قبل هؤلاء.

ولمّا توفّي أبو طالب في السنة العاشرة من البعثة والثالثة قبل الهجرة ضعُف موقف النبي (صلى الله عليه وآله) أمام قريش، وقد ذهب النبي (صلى الله عليه وآله) إلى بعض القبائل مثل قبيلة

ثقيف في الطائف وطلب حمايتهم له فنهره بعضهم[١]، وشرط بعضهم الآخر في نصرته أن يكون لهم الأمر من بعده إذا ما كتب الله سبحانه ظهور أمره، فلم يقبل وقال إنّ الأمر لله سبحانه يضعه حيث يشاء، فلم يقبلوا بنصرته، ورأوا أنّ من غير المعقول أن يكونوا هم الذين ينصرونه ويضحّون في سبيل إظهار دعوته فإذا وُفّق وظهر كان الأمر بعده لغيرهم.

وكذلك كان (صلى الله عليه وآله وسلم) يعرض نفسه في مواسم الحج على حجاج البيت من القبائل الوافدة، فلم يستجب له أي واحدة منها إلّا قبيلتي الأوس والخزرج اللتين كانتا تقطنان بمدينة (يثرب) كما كانت تسمى آنذاك ثمّ غلب عليها اسم مدينة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ثمّ اسم المدينة، فإنّهم لمّا قدموا إلى الحج عرض عليهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الأمر فطلبوا منه النظر فيه بعد الرجوع إلى قومهم، ولمّا رجعوا إلى موطنهم وافق معظم وجهائهم على ذلك، وكان من بواعث قبولهم الاختلاف الدائم بين قبيلتي الأوس والخزرج، فرجوا أن يكون الاتفاق على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مخرجاً لهم عن هذا الاختلاف، ثمّ قدموا في الموسم اللاحق وبايعوا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على النصرة وأن يحموه كما يحمون أنفسهم وأهليهم وأموالهم، وأضاف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بنداً في الاتفاق وهو (أن لا ينازعوا الأمر أهله)[٢].

(١) لاحظ: الكامل في التاريخ (ابن الأثير): ٢/٩١ وما بعد، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٤/٩٦ وما بعد.

(٢) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ٨/١٢٢، صحيح مسلم: ٦/١٦، الطبقات الكبرى: ٣/٦٠٩.

وبناءً على هذا الاتفاق هاجر النبي (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة بعد أن أبرمت قريش اتفاقاً بينهم على قتله بمشاركة رجل من كل فرع حتى يضيع دمه بين القبائل.

ولم يكن هذا الموقف في المدينة محل قناعة جميع أهلها، بل ربما كان قرار أغلب شيوخ زعماء قبيلتي الأوس والخزرج، ولعلّ الباقين وافقوا عليه استجابةً لرأي الأغلبية موافقة ظاهرية خشية التفرق الداخلي في كلٍّ من القبيلتين في أنفسهما غير الخلاف القائم بين القبيلتين.

والذي ينبّه على ذلك ما يتّضح من خلال الآيات القرآنية والسيرة النبوية من نفاق بعض أهل المدينة، فبعض المنافقين وكان مؤثراً وله وأتباع كعبد الله بن أبي سلول الذي قيل إنّ قومه كادوا أن يتوجوه ملكاً عليهم قبل الإسلام.

ويبدو أنّ هؤلاء المنافقين كانوا ينظرون إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وإلى المهاجرين كغرباء أو كمحتلّين للمدينة، ويرون أنّهم يرهقونهم بحروب ليست هي لمصلحة قبائل المدينة بتاتاً، فأيّ مصلحة لأهل المدينة في أن يقابلوا قريشاً وسائر العرب ويقاتلوا دون هؤلاء الغرباء الذين أصبح لهم الأمر والنهي على أهل المدينة واحتكروا قرار الحرب والسلم فيها.

وكانت هذه المعاني تلوح من أفعالهم وأقوالهم التي حُكي عنها في القرآن الكريم والسيرة النبوية، لاسيما في حالة الحرب، حيث إنّهم كانوا مع المسلمين ظاهراً، ولكنّهم يتخلّفون عن الاستجابة لأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بالجهاد، وربّما رافقوا النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الجهاد ولكنّهم كانوا يثيرون الشك والشبهة، وقد حكى القرآن الكريم

عن قومٍ قولهم: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾[١].

وقد اتفق في غزوة بني المصطلق ـ في السنة الخامسة أو السادسة من الهجرة حسب اختلاف الأقوال ـ أن وقع صراع بين بعض المهاجرين والأنصار على السقاية من بئر من آبار المنطقة، فدعا عبد الله بن أبي ابن سلول إلى إخراج المهاجرين من المدينة وكادت أن تقع فتنة بينهم[٢].

ويبدو أنّه كان هناك جماعة أخرى من أهل المدينة من الأوس والخزرج لم يكونوا من المنافقين، ولكنّهم كانوا يتأثرون بهم، أو قل إنّهم كانوا سمّاعين لهم ـ بالتعبير

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٢) جاء في تأريخ هذه الغزوة أنّه قد (تنازع سنان بن وبر الجهني حليف بني سالم من الأنصار وجهجاه بن سعيد الغفاري الكناني على الماء فضرب جهجاه سناناً بيده فنادى سنان يا للأنصار، ونادى جهجاه يا لقريش يا لكنانة فأقبلت قريش سراعاً، وأقبلت الأوس والخزرج وشهروا السلاح فتكلم في ذلك ناس من المهاجرين والأنصار حتى ترك سنان حقه وعفا عنه واصطلحوا. فقال عبد الله بن أبي ابن سلول: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، ثم أقبل على من حضر من قومه فقال هذا ما فعلتم بأنفسكم، وقال: (والله ما نحن وهم إلا كما قال الأوّل: سمن كلبك يأكلك، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منا الأذل). وقيل إن المنافقين دعوا في أوساط الانصار أن يخرجوا المهاجرين من المدينة، وسمع ذلك زيد بن أرقم فأبلغ النبي ص قوله فأمر بالرحيل وخرج من ساعته وتبعه الناس، فقدم عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن سلول الناس حتى وقف لأبيه على الطريق فلما رآه أناخ به، وقال: (لا أفارقك حتى تزعم أنك الذليل ومحمد العزيز) النبي، فقال: (دعه فلعمري لنحسنن صحبته ما دام بين أظهرنا)) (الطبقات الكبرى: ٢/٦٤).

القرآني ـ، وهذا أمر طبيعي في مجتمع حديث عَهْدٍ بهذه العقيدة.

وقد سعى النبي (صلى الله عليه وآله) إلى تقوية العلاقة بين قبائل المدينة والمهاجرين إليها، وآخى بين واحد من المهاجرين وآخر من الأنصار، وقيل إنّه ترتّب على ذلك توريث أحدهما من الآخر حتى نزل قوله تعالى بعد معركة بدر: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾.

إلّا أنّ هذه الثنائية (ثنائية المهاجرين والأنصار) كانت محفوظة في مجتمع المدينة حسبما يظهر من التأمّل في أخبار السيرة، وهو أمر طبيعي وفق السنن الاجتماعية، ويكاد يكون مطّرداً في أيّة حالة من هذا القبيل، حيث يدخل قوم غرباء في مدينة قوم آخرين ويسكنونها معهم ويستمتعون بخيراتها ويكونوا على حدّ أهلها حتى لو كان ذلك على أساس عقيدة حقّة آمن بها أهل تلك المدينة.

وكان النبي (صلى الله عليه وآله) يتعامل مع المهاجرين والأنصار كجناحين، ويعقد لكلٍّ منهما مجموعة مستقلة من الجيش ويكون لكل منهما رايته في الحروب، وكانت رايته (صلى الله عليه وآله) بيد الإمام عليّ (عليه السلام)، وكان ما يصنعه الإمام (عليه السلام) صاحب الإنجازات المميّزة من بين المهاجرين مع إنجازات لآخرين منهم يخفّف شعور الأنصار بأنّهم فقط الذين حموا النبي (صلى الله عليه وآله) ونصروه، ويحفظ التوازن بين الفريقين.

ولقد ساعدت الاعتبارات القبلية على تحسّس كثير من الأنصار من أن يكون الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في المهاجرين حصراً سواء كانوا بني هاشم خاصّة أو قريشاً عامّة.

وذلك:

أوّلاً: لأنّهم كانوا يرون أنّهم بإيوائهم للنبي (صلى الله عليه وآله) ونصرتهم له وتضحيتهم في سبيله ـ وهو أمر حمدهم عليه القرآن الكريم ـ يستحقون أن يكون لهم نصيب في الأمر، وليس من المعقول أن يكون المهاجرون من قريش حكّاماً عليهم وقادةً في هذا الكيان الذي بُني في بلادهم وبفضل تضحياتهم كما أفصح عن ذلك بعض قيادات الأنصار في السقيفة.

وثانياً: أنّ المدينة هي بلدهم وموطنهم، والمهاجرون غرباء فيها، وهذا بطبعه يثير فيهم الشعور بأنّهم أحقّ بالأمر فيها أو لا بدّ أن يكون لهم نصيب في ذلك، وليس من المعقول أن يكون المهاجرون قادةً وحكّاماً وهم رعيّة لهم في وطنهم إلى الأبد.

وثالثاً: أنّهم كانوا يختلفون في الانتماء القبلي عن المهاجرين من قريش فهم من قبائل أخرى، وتحمّل قبيلة لحكم قبيلة أخرى عليها طوعاً أمر في غاية الصعوبة، فإنّه يمسّ عزّتهم ونخوتهم وكرامتهم بحسب التكوين النفسي والاجتماعي القبلي.

إذاً من المعقول أن تدعو النوازع القبلية الأنصار إلى التفكير على هذا النحو، وهو أنّنا قد تحمّلنا حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بشخصه لأنّه كان رسول الله، ولكن من غير المعقول أن نحتمل حكم أهل بيته وعشيرته وقبيلته علينا إلى الأبد.

وليس المقصود إلى هنا أنّ ما ذكرناه أمر لا بدّ من وقوعه في جميع الأحوال، وإنّما أردنا توضيح أنّ السنن الاجتماعية في المجتمع القبلي تقتضي بطبيعتها صعوبة تحمل امتياز أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) بالولاء من بعده ليكونوا قادة هذه الأمة.

أسباب الحساسية الخاصة تجاه الإمام عليّ (عليه السلام).

ويبقى هنا سؤال آخر في هذا الشأن..

وهو أنّه هل كان هناك بحسب الاعتبارات الاجتماعية القبلية ما يوجب وجود تحسس خاص تجاه الإمام عليّ (عليه السلام) من قبل عامة العرب، أو من قبل قريش أو من قبل الأنصار؟

والوجه في هذا السؤال: أنّ الذي تقدم إلى هٰهنا كله إنّما يوضح أنّ هناك ـ بحسب السنن النفسية والاجتماعية في المجتمع القبلي ـ ما يوجب تحسس القبائل العربية الأخرى من اختصاص الأمر بقبيلة النبي (صلى الله عليه وآله) قريش، وما يوجب تحسس قريش من اختصاص الأمر ببني هاشم أو أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)، وهناك ما يوجب تحسس الأنصار من اختصاص الأمر بقبيلة النبي (صلى الله عليه وآله) سواء كانت القبيلة الأم أو العشيرة الأقرب أو أهل البيت (عليهم السلام).

ولكن هذا السؤال يركز على أنّه هل كان هناك تحسس قبال الإمام عليّ (عليه السلام) بشخصه، وإذا كان هناك تحسس ـ كما يدل عليه بغض المنافقين إياه ـ فماذا عسى أن يكون سبب ذلك؟

والجواب: بالإيجاب، فهناك أسباب متعددة توجب التحسس تجاه الإمام (عليه السلام):

التحسس تجاه بني هاشم

السبب الأوّل: ـ وهو الأهم على الإطلاق ـ أنّ التحسس العام المتقدم تجاه امتياز

قوم النبي (صلى الله عليه وآله) وقبيلته كان بطبيعة الحال يتركز حول بني هاشم، ثمّ حول الإمام (عليه السلام) بشكل خاص؛ وذلك لأنّ بني هاشم اجتمعت فيهم خصلتان مهمتان بالمنظور القبلي تستوجبان كون الأمر فيهم من بعده (صلى الله عليه وآله) وفق الأعراف الاجتماعية:

إحداهما: أنّ بني هاشم هم عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله) الأقربون، والعشيرة الأقرب هي الأولى بمقام الشخص دون جدل، ولقد احتج أبو بكر وعمر على الأنصار في السقيفة بأنّ قريشاً قوم النبي (صلى الله عليه وآله) ـ مع أنّهم عشيرته الأبعدون ـ فخصموا حجة الأنصار إلى حد ما، وهذا المعيار بذاته يقتضي تقديم عشيرته الأقربين كما هو ظاهر.

وثانيهما: أنّ بني هاشم نصروا النبي (صلى الله عليه وآله) وحموه من قريش منذ إظهاره (صلى الله عليه وآله) دعوته حتى هجرته إلى المدينة وتلك عشر سنوات، بينما عادته عامة فروع قريش عدا عدد قليل منهم، وقد احتمل بنو هاشم من الأذى من قريش ما احتملوه، ثمّ كانوا أبرز ناصريه من المهاجرين في المدينة، بينما شنّت فروع قريش عليه (صلى الله عليه وآله) حروباً شعواء لقتله وقتل كل من معه من المؤمنين إن لم يرتدوا عن هذا الدين.

وقد ميزت التشريعاتُ الإلهية في المدينة مبكّراً بني هاشم في استحقاق الغنائم والفيء؛ لأنّهم عصبة النبي (صلى الله عليه وآله)، فجعلت لهم سهماً في خمس الغنائم من دون قريش والأنصار وسائر القبائل، وذلك منذ السنة الثانية للهجرة في غزوة بدر التي وقعت في تلك السنة، وفيها نزلت سورة الأنفال المشتملة على آية الخمس، كما أنّها جعلت لهم سهماً في الفيء من دون الجميع منذ السنة الثالثة للهجرة في غزوة بني النضير التي وقعت في تلك السنة.

وهذا يعني في المفهوم القبلي الإذعان بعصبة النبي (صلى الله عليه وآله) كامتياز في الدين، والإذعان بفضلهم على سائر الأمة إلى أبد الدهر[١]؛ إذ كان تشريع الخمس تشريعاً مؤبداً لا مؤقتاً.

هذا، وقد سعى عمر إلى محو هذا التشريع القرآني ـ في مساعيه لإلغاء خصوصية قرابة النبي (صلى الله عليه وآله) في الإسلام ـ فمنع سهم بني هاشم في الخمس والفيء وعليه جرى عثمان وبنو أمية من بعده، فهو كان يهدف إلى محو هذه الميزة مما يدل على التوجهات القبلية الفظيعة لعمر ضد بني هاشم لمن وعى مغزى الحوادث واتجاهها.

لكن مسعى عمر في هذا الاتجاه لم ينجح في محو هذا التشريع، وذلك لأنّ وجود نص قرآني صريح وغير منسوخ لم يكن يبقي مجالاً لإلغاء هذا السهم تشريعاً حتى وإن لم يؤخذ به عملاً.

ولذلك لم يقبل أحد من المسلمين على أي مذهب من المذاهب الإسلامية إلغاء هذا السهم بتاتاً، ولكنهم يجاملون عمر بتوجيه تصرفه بأنّه أمر مؤقت لمصلحة رآها.

والواقع أنّ عمر كان يفكر في شأن التشريع الديني بأنّه من صلاحية الحاكم ـ كفهم قبلي عن هذا التشريع ـ ولذا يعمل وفق هذا التوجه، وعلى ذلك كان يجري عثمان وبنو أمية في انطباعهم عن التشريع الديني حتى في شأن ما نصّ عليه في الكتاب والسنة.

(١) وكما قال الإمام (عليه السلام) بعد وصف حماية بني هاشم للنبي (صلى الله عليه وآله): (إِنَّا صَنَائِعُ رَبِّنَا والنَّاسُ بَعْدُ صَنَائِعُ لَنَا) (نهج البلاغة: ٣٨٨).

ولكن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) عند توليه الخلافة قاد حملة ضد هذا التوجه، وصرّح بتقديس الكتاب والسنة وقبّح الخروج عنهما بالرأي، وكان ذلك مساعداً على تصحيح المسيرة، ثمّ كان لثورة الإمام الحسين (عليه السلام) الأثر البالغ في إيجاد الفاصل بين قرارات الخليفة وبين التشريع الديني الذي لا بدّ أن يتبع فيه الكتاب والسنة، ولذلك تفصيل لا يسعه هذا المقام.

إذاً كان هذا التشريع (تشريع سهمٍ لقرابة النبي في الخمس والفيء) تشريعاً مهماً للغاية، ومن أبعاد أهميته أنّه يوجب حفظ أنساب قبيلة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الأبد، ويعطي لهم مكانة وتشريفاً خاصاً بين القبائل والأقوام ويحفظ كيانهم كعصبة للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حفظاً دائماً.

وهذا كله يوجب استشعار المجتمع القبلي بأنّ المراد أن تكون ولاية الأمر في بني هاشم للأبد، وقد أريد حفظ هذه القبيلة ليكونوا عصبة لمن يلي الأمر منهم؛ إذ لا يمكن لشخص بمفرده في المجتمع القبلي أن يلي الأمر من دون عصبة خاصة وقوية ووجيهة تحيط به وتؤازره كما فعل بنو هاشم مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مكة ثمّ المدينة.

إذاً كان التحسس ضد امتياز عشيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يتوجه في دائرة قومه قريش والأنصار وسائر العرب إلى بني هاشم.

ومن الطبيعي أن يتركز حينئذٍ على الإمام (عليه السلام)؛ لأنّه كان الرجل الثاني في بني هاشم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الجامع لجميع المؤهلات الملائمة لخلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من السبق للإسلام والنصرة والهجرة والجهاد، نعم كان عمه العباس أسن منه حيث كان عمره قريباً من عمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن لم يكن العباس ممن حاز شيئاً من هذه

المؤهلات، وهو مع ذلك لم يكن له دعوى في هذا الأمر، بل روي في بعض الأخبار أنّه كان يدعو الإمام (عليه السلام) بعد السقيفة إلى التصدي للأمر، وامتعض من عدم تعيين عمر إياه من بعده وجعله أحد ستة الشورى، ودعا الإمام (عليه السلام) إلى أن لا يشارك فيها، ولكن علم الإمام (عليه السلام) أنّه إذا امتنع من الشركة فيها طَعَن عليه الطامعون في الحكم وأنصارهم لاحقاً فيما إذا طُلِب منه التصدي للأمر بأنّه خارج عن وصية عمر!!

ولقد كان الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الخيار المتوقع وفق قواعد المجتمع القبلي وسننه بعد النبي (صلى الله عليه وآله) من دون شك، فلقد كان مع قرابته القريبة إلى النبي (صلى الله عليه وآله) الرجل الأبرز والمميز في الجهاد الذي كان الشاخص الأبرز لقيمة الرجال آنذاك، ولقد كان إقدامه يوم الأحزاب مُنْقِذاً للمسلمين من المهاجرين والأنصار جميعاً؛ إذ لم يجرؤ أحد منهم على مقاتلة عمرو بن عبد ود، ولولا ما قدّر الله له لكان المتوقع أن ينكسر المسلمون ويجتاح الأحزاب بجموعهم المدينة ويُقضى على الإسلام، كما كان فعله في يوم خيبر مُنْقِذاً للمسلمين من مخاطر التراجع أمام يهود خيبر وحصونهم، وهو تراجع لو تمّ لأثّر في مجمل الخطط العسكرية من بعد؛ لأنّ هؤلاء اليهود كانوا من حلفاء قريش، ولو لم يُكسروا لم تشعر قريش بالضعف لتُقرّ بصلح الحديبية في السنة السادسة وتُتاح عمرة القضاء في السنة السابعة والتي ساعدت على فتح مكة بلا قتال في السنة الثامنة على ما ذكر في السيرة النبوية، وسيأتي بيان ذلك في قسم آخر من هذه الأبحاث، هذا إلى غير ذلك من مواقفه التي انفرد بها وغيرت مسار الأمور في انتصار الإسلام.

ثمّ إنّه (عليه السلام) كان اللصيق بالنبي (صلى الله عليه وآله) منذ نعومة أظفاره حتى وفاته، فهو ربيبه وقرينه ومصدّقه في مواطن احتجاجه (صلى الله عليه وآله) على قريش وكاتبه وأمينه، وهو الذي فدى النبي (صلى الله عليه وآله) بنفسه في ليلة هجرة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة وفي يوم أحد ويوم حنين وغيرها، وهو صهره الذي رضي به زوجاً لابنته المصطفاة، وقد جعل بيته بين بيوته، وقد آخاه في المؤاخاة الأولى بمكة والثانية بالمدينة دون سائر قرابته، وفيهم عمه حمزة، وهو صاحب الثناءات المميزة ـ التي هي بمثابة الأوسمة في هذا العصر ـ من النبي (صلى الله عليه وآله)، وهو الذي قال له قوله الذي طار في الآفاق يوم غزوة تبوك في السنة التاسعة: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي)، وهو قاضيه المسدد الذي أرسله إلى اليمن، وهو داعيته الذي استطاع إقناع قبائل اليمن بحجته بعد عجز خالد بن الوليد عن ذلك، وهو نجيه بمشهد من أصحابه (صلى الله عليه وآله) كما في يوم الطائف، وهو الذي اعتبره منذ السنة الخامسة للهجرة من أهل بيته (عليهم السلام) مع نسله عند نزول آية التطهير من دون سائر قرابته، وهو الذي أراد أن يباهل به النصارى مع نسله من دون أزواجه وقرابته وأصحابه، وهو الذي أمر (صلى الله عليه وآله) بسد أبواب الصحابة إلى المسجد إلا بابه (عليه السلام) مع بابه (صلى الله عليه وآله)، وهو رسوله ليتلو المُنزَل من القرآن بدلاً عن تلاوة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى مشركي مكة بأمر جبرئيل بعد أن كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد بعث أبا بكر لذلك، وهو الذي جوّز له النبي (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع حجّ القِران مع أنّه لم يكن قد ساق هدياً، وأمر غيره بحج التمتع، وربما كان ذلك من أسباب امتعاض عمر من هذا الحج، وإنكاره ذلك من الرسول (صلى الله عليه وآله) رغم أنّه نصّ الآية التي نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وهذه كلها أحداث اجتماعية ملفتة ـ لأصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) وأنصاره وقومه وعامة الناس ـ توجب أن تشخص الأبصار إليه وتتجه الأنظار نحوه كما هو واضح لمن يتصوّر هذا المشهد بشكل حي وفي مجتمع قبلي كالمجتمع العربي آنذاك.

وأعتقد أنّ المجتمع العربي الحاضر يجد هذا المعنى بوضوح؛ إذ لم تزل الحالة القبلية هي الحالة الغالبة في عامة المجتمع العربي، رغم ضعف هذه الحالة بعض الشيء في المدن، وكذلك تجده الكثير من المجتمعات الأخرى.

فلذلك كان هناك تحسس خاص تجاه الإمام (عليه السلام) من كل من يريد أن ينال حظاً من ولاية الأمر ولا يقبل بأن تختص بقوم النبي (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام).

وبالالتفات إلى هذا السياق يجد المرء بوضوح معنى قول الرسول (صلى الله عليه وآله) في يوم الغدير بعد أن نعى نفسه إلى المسلمين: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قالوا بلى، قال فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه).

فهذا تعبير صريح وفق التلقي القبلي السامع للخطاب في أنّه (صلى الله عليه وآله) أحلّ الإمام علياً (عليه السلام) محله، وجعل له ولاء على الأمّة كولائه (صلى الله عليه وآله).

وهذا حدث عظيم في تلقي المجتمع القبلي ويصعب تحمّله على قريش وبعض آخر من القبائل، وليس وقوعه في وسط الطريق إلا من ملامح كون الحدث ثقيلاً غير اعتيادي في نفسه، فأريد أن يكون مفاجأة في الطريق حتى لا يكون هناك تخطيط لإثارة الفتنة ولا مأوى لتجمع المستعدين لها.

سبب تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إبلاغ ما أبلغه في واقعة الغدير إلى قبيل وفاته.

في ضوء ما تقدم اتضح سرّ تأخير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إبلاغ المسلمين بهذا الموقع المميز لأهل بيته (عليهم السلام) وللإمام عليّ (عليه السلام) إلى أواخر حياته، فإنّ هذا التأخير إنّما هو لحساسية الموقف وخطورة هذه الخطوة للغاية؛ لأنّه يعني في منظور سائر القبائل أنّه جعل الأمر في بني هاشم وفي أهل بيته منهم خاصة إلى الأبد.

ولذلك فإنّ من الخطأ أن يتوقع المرء أنّه لو كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يريد أن يجعل الأمر في أهل بيته (عليهم السلام) فعلاً لأعلن ذلك منذ بداية إظهاره للدعوة أو هجرته إلى المدينة أو بعد ذلك، ولماذا تأخر في إبلاغه إلى هذا الوقت، فلو جعله من قبله وكرره كثيراً لأصبح من الثوابت ولم يتح لأحد أن ينقلب عليه؟.

ووجه الخطأ: أنّ هذا لم يكن أمراً متاحاً؛ لأنّه مؤدٍّ إلى نشوب الفتن وارتداد كثير من الناس، وهو يهيج أناساً غير قليلين من أهل المدينة ومن جملتهم المنافقون، كما يهيج قريشاً أيضاً ليقول الجميع إنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ينحاز إلى أهل بيته ولا يراعي العدل، ولا يثنيهم عن ذلك بلاغه عن الله سبحانه، بل لو أنزل الله فيه قرآناً يُتلى لم يمنع ذلك من اتهام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك وإلقاء الشبهة فيه.

نعم كان بإمكان الله سبحانه أن يقرن ذلك بآية تخضع لها أعناق الناس، ولكن لم تقتض حكمته ذلك، كما لم تقتض أموراً أخرى يتوقعها المرء في هذه الأمّة وفي الأمم السابقة كما يظهر لمن تأمّل سنن الله سبحانه في خلقه وفي الرسل والأنبياء، وقد قال سبحانه لرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم): ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا**

خَاضِعِينَ﴾(١).

وقد يقول قائل: إنّ مقتضى التحليل المتقدم أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لو بيّن منذ بداية دعوته أنّ الله اصطفاه رسولاً واصطفى أهل بيته (عليهم السلام) هداة وأوصياء له لم يؤمن مَن آمن به مِن رجال قريش في مكة ولا آمن به الأنصار ودعوه إلى المدينة وحموه.

وأنّه لو بلّغ ذلك في المدينة بعد الهجرة إليها وقوة المسلمين بعد حرب الأحزاب، ثمّ بعد فتح مكة لوقعت الفتنة الداخلية بين المسلمين من قبل بعض مهاجري قريش والأنصار، وذلك ما اقتضى التحرز عن بيان مثله إلى ظرف طارئ في أثناء الطريق قبيل وفاته بشهرين وأيام حتى يأمن الفتنة.

ولكن هذا المعنى يبدو أمراً بعيداً للغاية، فإنّه لا شك في إخلاص كثير من الأنصار والمهاجرين للدين وتضحيتهم في سبيل الله تعالى بأنفسهم وأموالهم كما وصف في القرآن الكريم.

والجواب عن ذلك: أنّه ليس هناك أي بُعد في ما ذُكر وفق التحليل الاجتماعي للمجتمع العربي في مكة والمدينة وسائر الأقطار وفق الشواهد التأريخية المتعددة.

أمّا لو فرض أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) أعلن منذ بداية دعوته أنّ الله اصطفاه مع رجال من بني هاشم للهدى والولاء في هذه الأمة، فإنّه كان يُشوّه دعوته ويُلقي الشبهة فيها بأنه ادعاء قبلي يسعى إلى أن يتسيّد به وقومه من بني هاشم على سائر فروع قريش أوّلاً ثمّ سائر العرب.

---

(١) سورة الشعراء: آية ٤.

وبذلك كانت دعوته تفقد سيماء الهدى والرشد والحق والعدل وتُوسَم بسيماء الإثرة وحب الامتياز والعصبية، واتخاذ إظهار الدين الجديد وسيلة إلى ذلك، بينما كانت جلّ جاذبية هذا الدين في النفوس ما يتمثل فيه من روح الرشد والعدل ونبذ العصبية وما يتمثل في شخصية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصدق والطيبة والصفاء والتواضع والاسترسال والبعد عن طلب الجاه والمكانة والتسيّد على الناس.

ولقد كانت قريش تظن به هذا الظن، وتحمل دعوته على هذا المحمل، وتتهمه بأنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) يريد بها الوصول إلى الملك، كما يتضح مما جاء في أحواله في مكة بالرغم من أنّه لم يبد فيها امتيازاً لبني هاشم، وإنّما استعان بهم لحمايته فحموه، وهو أمر طبيعي في المجتمع العربي، على أنّه لا يبعد أنّ قريشاً كانت تظن ببني هاشم أيضاً أنّ حمايتهم إياه ليست من باب حماية العشيرة لأفرادها محضاً، كيف وقد خرج على عقائدهم ـ أو عقائد رائجة فيهم ـ وادعى ديناً جديداً غير دين آبائهم، وإنّما هي من باب أنّهم يأملون أن يصل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذه الدعوة إلى الملك ويتسيّد قريشاً والعرب فيسود بنو هاشم من بعده؛ لأنّهم قومه وعصبته، وموقع الشخص في العرف القبلي يكون لعصبته دون أدنى تردّد.

ولذلك فإنّ من المتوقع جداً أنّه لو طرح (صلى الله عليه وآله وسلم) منذ البداية اصطفاءه وعشيرته أو أهل بيته من الأمّة، لم تنجح هذه الحركة في استقطاب العقول والقلوب والنفوس، ولم يكن لها وقع لدى العرب حتى قبل أن يقبلوا بها فعلاً، ولنظروا إليه بنظرة قبلية ترمي إلى السيادة على العرب، ولم ينضم إليها العديد ممن انضم إليها في مكة المكرمة من رجال قريش المستضعفين ومن الموالي، بل المتوقع أنّ بعض رجال

قريش ـ لاسيما من الخاملين ـ إنما آمن في مكة رجاء أن يكون له شأن في هذا الدين الجديد، كما هو الحال في بعض الذين ينضمون مبكراً إلى بعض الدعوات الجديدة.

وكذلك الحال في غير قريش من القبائل العربية التي دعاها النبي (صلى الله عليه وآله) إلى حمايته، وقد استجاب منهم الأوس والخزرج الذين اشتهروا فيما بعد بالأنصار، فإنّ المتوقع أنّه لو أعلن لهم النبي (صلى الله عليه وآله) أنّ الأمر بعده لعشيرته الأقربين، فإنّهم لم يكونوا يستجيبون له، وقد جاء في السيرة النبوية ـ كما مر ـ أنّ بعض القبائل اشترطت في نصرته أن يكون لها الأمر فلم يوافق (صلى الله عليه وآله)، وقال: إنّ الأمر لله، وفيه دلاله ذكية على أنّ الله سبحانه قد قدّر لهذا الأمر من بعده من يكون فيه، ولم يفصح عن ذلك، وأمّا الأنصار فلم يشترطوا عليه هذا الشرط، ولعل وجهه أنّ الاختلاف الشديد بينهم في كون القيادة للخزرج أو للأوس كان يؤدي إلى اختلافهم في هذا الاشتراط، بل جاء أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد شرط عليهم (أن لا ينازعوا الأمر أهله) وهذه صيغة مجملة، يبدو أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) تعمّد فيها الإبهام، ولم يقل لهم صريحاً أنّ الأمر ليس فيهم وإن دلّ عليه لحنه لمن تفطن لذلك، كما لم يبرز أنّ الأمر في أهل بيته (عليهم السلام) وقرابته وعشيرته، ولو صرح بذلك فربما كان الأمر مختلفاً.

على أنّ دور الإمام علي (عليه السلام) في نصرته النبي (صلى الله عليه وآله) ومؤهلاته وخصائصه التي بها كان أولى بالأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) إنّما اتضحت تدريجاً خلال الحوادث اللاحقة من خلال التحديات المختلفة، فكان الإعلان عن ولايته مبكراً لا يبدو ذا أساس موضوعي بتاتاً.

فالحاصل: أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) منذ بداية الدعوة لم يفصح لعامة الناس عن الأمر

من بعده.

نعم جاء في حادثة إنذاره لقومه أنّه اقترح عليهم أن يكون أحدهم أخاً له ووزيراً فيخلفه، ويكون وصيه ووارثه، فلم يوافق أحد منهم عدا الإمام عليّ (عليه السلام)؛ إذ لم يكن يرغب أحد في أن يقبل هذا التحدي في بداية طرح دعوة ثقيلة للغاية، فقال (صلى الله عليه وآله): (إنّ هذا [أي عليّ (عليه السلام)] أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا)[1].

وهذه الحادثة تدلّ على تخطيط النبي (صلى الله عليه وآله) للأمر من بعده مبكراً، لكنها كانت حادثة خاصة بين قومه، وربما لم يكن لها ذلك الوقع حتى عند قومه في تلك البداية الأولى لإعلان الدعوة، ولم نعلم انتشار هذه الحادثة لدى الآخرين، ومن المتوقع أنّ الذي حكاها هو الإمام عليّ (عليه السلام) نفسه، ووردت أيضاً عن ابن عباس، ومن الجائز أن يكون قد سمعها من الإمام (عليه السلام) أو من أبيه العباس؛ إذ لم يكن مولوداً آنذاك، ومِن ثمّ فإنّ من كان يعلم بهذه القضية كان هم بنو هاشم والإمام عليّ (عليه السلام) دون سائر الناس.

وأمّا طرح النبي (صلى الله عليه وآله) كون الأمر من بعده بعد هجرته إلى المدينة واستقرار المسلمين فيها تقريباً كما حدث بعد معركة الأحزاب ـ حيث كان موقفهم بعد ذلك هجومياً ـ ثمّ بعد فتح مكة، فهذا الطرح أيضاً كان عرضة لأن يثير حساسية في أوساط المهاجرين والأنصار، وربما أثيرت الشبهة المتقدمة في شأنه بأنّه يريد توريث

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/٦٣.

عشيرته الأقربين، وارتد فريق من الناس عن الدين، ولم يكن (صلى الله عليه وآله) بالذي يعالج مثل هذه الشبهات بالشدة حذراً من اضطراب المسلمين، كما ينبّه على ذلك أنّ جماعة من المنافقين (المسلمين ظاهراً) سعوا إلى قتله(صلى الله عليه وآله) في أثناء رجوعه من غزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة ـ أي قبل سنة من وفاته ـ بدفعه من أعلى العقبة إلى أدناها، وكانوا ملثمين، وقد عرف الصحابة أصل الواقعة، ولم يعرفوا هؤلاء الجماعة، فأخبر جبرائيل (عليه السلام) النبي (صلى الله عليه وآله) بأسمائهم، لكن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يخبرهم ولم يتّخذ إجراء بحقهم، كي لا يقال: إنّ محمداً يقتل أصحابه ويؤدي إلى اضطراب المسلمين، فما ظنّك لو أعلن أنّ الأمر في أهل بيته (عليهم السلام) وأثار جماعة الفتنة في أوساط المسلمين بارتداد صريح عن الدين أو إلقاء الشبهات حوله في أوساط المسلمين، وهو (صلى الله عليه وآله) لا يريد مواجهة هذه الحالة بالشدة والقسوة.

وبذلك ظهر أنّ من المتوقع وفق سنن التفكير القبلي أنّ كون الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في أهل بيته (عليهم السلام) موضوع حساس عند الناس ومثير للغاية وليس أمراً سهلاً.

وكان النبي (صلى الله عليه وآله) يسعى دائماً إلى تفهيم المتحسسين من الإمام (عليه السلام) بأنّ الأمر ليس بيده، وأنّ ذلك تقدير الله سبحانه، ومن أمثلة ذلك:

١. قوله لأبي بكر يوم الطائف ـ لما اعترض على طول نجوى الرسول (صلى الله عليه وآله) مع الإمام (عليه السلام) ـ: (ما أنا انتجيته ولكن الله انتجاه).

٢. وقال (صلى الله عليه وآله) في خطبة الغدير بعد الأمر بالتمسك بالثقلين: (وإنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض).

ولذلك كان (صلى الله عليه وآله) في موارد عدة إذا أراد أن يكلّف علياً (عليه السلام) ببعض المهمات التي يعجز عنها غيره، أعلن أوّلاً عمّن يرغب في التصدي لذلك، فإذا أبدى أحد رغبته كلّفه حتى يتبين عجزه فلا يزعم زاعم غداً أنّه رجّح علياً (عليه السلام)؛ لأنّه ابن عمه فأراد أن يزيد من إنجازاته، ومن ذلك:

١.إنّه يومَ الأحزاب في السنة الخامسة للهجرة عند عبور عمرو بن عبد ود الخندق ـ وكان هو فارس المشركين، وكان كما قيل يعدل بألف فارس ـ وطلبه المبارزة من المسلمين، عرض (صلى الله عليه وآله) ذلك على المسلمين فلم يقم غير الإمام (عليه السلام)، فقال له (صلى الله عليه وآله) اجلس، ثمّ عرضه ثانياً، وثالثاً فلم يستجب غير الإمام (عليه السلام)، فأذن له.

٢.وكذلك فَعَلَ (صلى الله عليه وآله) في يوم خيبر في السنة السادسة للهجرة حيث قصد المسلمون يهود خيبر الذين بدؤوهم بالقتال وائتلفوا مع قريش في معركة الأحزاب، فأغلق اليهود الحصن فبقي المسلمون وراء الحصن لأيام كثيرة حتى نفذت مُؤَنهم ووقعوا في ضائقة شديدة، وقد تصدى بعض المسلمين للسعي إلى فتح باب خيبر فلم يستطع، فقال (صلى الله عليه وآله): (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يخيبه الله يفتح الله على يديه) فاستدعى غداً الإمام (عليه السلام) وكان أرمد فمسح بريقه (صلى الله عليه وآله) على عينيه (عليه السلام) فبرئتا فأرسله وفتح الله على يديه.

٣.بل إنّ الله سبحانه أيضاً رتّب بعض المواقف ليبين للقوم برفق أنّ علياً (عليه السلام) يختلف عنهم، وأنّ أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) إنّما هو من قبل الله سبحانه، وذلك في إرسال رسولٍ إلى المشركين بآيات البراءة، فقد اختار النبي (صلى الله عليه وآله) أبا بكر، وكأنه لأجل كونه أسن المهاجرين من قريش، دفعاً لشبهة عدم عنايته بغير ابن عمه من

مهاجري قريش، فلمّا ذهب أبو بكر جاء جبرئيل يخبر النبي (صلى الله عليه وآله) أنّه (لا يبلغها إلا أنت أو رجل منك)، فبعث النبي (صلى الله عليه وآله) وراء أبي بكر يقيله من ذلك وأرسل الإمام (عليه السلام) بآيات البراءة، من المتوقع أنّ ذلك لم يكن إلا ليستيقن المهاجرون من قريش أنّ خصوصية الإمام (عليه السلام) عنهم ليس من جهة قربه، ولا هي من النبي (صلى الله عليه وآله) نفسه بل من الله سبحانه.

وهكذا نجد عناية الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) بتفهيم الصحابة بأنّ امتياز الإمام عليّ (عليه السلام) ليس هو بسبب قربه من الرسول (صلى الله عليه وآله) وكونه من عشيرته فحسب، بل لأنّه مميز بخصاله وإنجازاته عند الله ورسوله.

ولكن رغم ذلك كله فإنّ العصبيات القبلية وما ينتج عنها من الحسد والغيرة والتنافس كانت تحول دون أن يذعن جمع غير قليل بهذا الأمر، وتكون الشبهة عالقة بأذهانهم في هذا الشأن، ولعل بعضهم كان يتصور أن صنيع الله سبحانه في ذلك إنّما كان هو رعاية لرغبة نبيه (صلى الله عليه وآله)، ولو أنّه (صلى الله عليه وآله) لم يرغب في تمييز علي (عليه السلام) لاختلف أمر الله سبحانه، كما رووا عن عائشة في بعض حديثها قالت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في موقف نزل الوحي على خلاف ما كانت ترغب: (إنّ ربك يسارع في هواك)[1].

ومن الأمور التي كانت تساعد على هذه المشاعر لدى قومٍ هو أنّهم لم يكونوا يفهمون الاصطفاء الإلهي للصالحين وتسديدهم وفق مؤهلاتهم بحقيقته، بل ربما

---

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٢٤.

كانوا يعتقدون أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) هو كأحدهم تماماً، ولا ميزة له سوى أنّه قد اختاره الله تعالى لأداء الرسالة، ولذا تجد فيهم من يعارض النبي (صلى الله عليه وآله) ويشتد عليه ويخطئه ويرغب في أن يأخذ النبي (صلى الله عليه وآله) برأيه، كما لوحظ في سلوكيات عمر مع الرسول (صلى الله عليه وآله) مراراً، وإبطاله لسننه بالرأي والتقدير حتى قال سبحانه ـ بعد نهيه عن التقدم بين يدي الله ورسوله (صلى الله عليه وآله)وأمره بمراعاة الأدب معه ـ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[١].

فهذا كله يدل على فهم قَبَلِيّ للنبوة لا شأن فيه للرسول (صلى الله عليه وآله) إلا أن يوصل رسالة الله إلى الناس، كما في موارد إرسال المرء رسولاً إلى قوم ما، وأنّ مكانة الرسول (صلى الله عليه وآله) في الأمة أشبه برئاسة القبيلة، ولا يشعر أصحاب هذا الفهم تجاهها بالقداسة والتسديد والأدب اللائق.

بل كان فهم هؤلاء للدين المنزل أيضاً على هذا السبيل، ولذلك نلاحظ أنّه لم يقتصر إلغاء عمر للأحكام الشرعية مقصوراً على السنة، بل كان يلغي أحكام الكتاب كما ألغى سهم بني هاشم والمؤلفة قلوبهم من الخمس، ولم يقبل بمتعة الحج وغير ذلك مما هو منصوص في القرآن الكريم.

ولعل من اطلع على أحوال بعض المجتمعات البدوية ـ ولا نقول كلها ـ وجد صعوبة إدراك المعاني القدسية والظريفة من هذا القبيل لا سيما عندما تواجه

---

(١) سورة الحجرات: آية ٧.

العصبيات والميول والأهواء التي تلائمهم.

ولسنا نقصد أنّ جميع المهاجرين والأنصار كانوا كذلك، كلا فهناك جماعة ارتقوا عن هذا المستوى وكانوا في التسليم لله ولرسوله على ما يليق بالإنسان المؤمن والمتقي، كما أنّ جماعة منهم استشهدوا أو توفوا قبل التعرض لفتن واختبارات صعبة مثل اختبار التسليم لموقع أهل البيت (عليهم السلام) في الدين والولاء للإمام (عليه السلام).

ولكننا وصفنا السنن الاجتماعية العامة واقتضاءاتها، ولا بدّ في الحكم على كل امرئ بسلامته عن الفتن أو وقوعه فيها على أساس ملاحظة سيرته ومدى تطابقها مع مقتضيات الرشد والحكمة والأخلاق واستجابته لتعاليم الكتاب والسنة، وربّ شخص وقع في الفتنة ثمّ اهتدى لاحقاً، كما في جماعة من الأنصار الذين جروا في السقيفة على ما جرت عليه، لكنهم أذعنوا للإمام (عليه السلام) أيام خلافته، وهتفوا بين يديه في حروبه بوصايته للرسول (صلى الله عليه وآله) على ما جاء في التأريخ على وجه موثوق[1].

وليس في شيء من القرآن الكريم ـ بالتأمّل الجامع ـ تزكية مطلقة لقوم، بل من أُثني عليه في بعض الآيات عُوتِب بعينه أو حُذِّر أو هُدِّد في آيات أخرى، وإنّما جاء ما جاء فيه ناظراً إلى موقف خاص، أو حال الشخص إلى ذلك الحين مشروطاً بالشروط العامة التي نُبّه عليها في الآيات نفسها أو في آياتٍ أخرى مثل البقاء على التقوى والطاعة والتسليم لله تعالى ولرسوله (صلى الله عليه وآله).

إذاً اتضح مما ذكرنا أنّ التحسس تجاه امتياز قوم النبي (صلى الله عليه وآله) في ولاية الأمر من

---

(١) سبق ذكر ذلك في القسم الأوّل.

بعده بطبيعته كان يتمركز على الإمام عليّ (عليه السلام).

وهذا هو السبب الأوّل الأهم للتحسس الخاص تجاه تولي الإمام عليّ (عليه السلام) للأمر من بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

تحسس بعض المنافقين تجاه الإمام عليّ (عليه السلام)

السبب الثاني: للحساسية الخاصة تجاه الإمام عليّ (عليه السلام) وفق سنن التفكير القبلي هو ما لوحظ في أوساط المتظاهرين بالإسلام والمتأسلمين في ظاهر الحال الذين كانوا يبغضون هذا الدين ويكرهونه سواء منهم..

الذين كانوا من أهل المدينة، وكانوا يرون أنّ هذا الدين غريب على أهل المدينة وقبائلها، وأنّ استقدام النبي (صلى الله عليه وآله) ونصرته لم يكن أمراً صائباً، ولكنهم أسلموا ظاهراً.

أو الذين كانوا من قريش واستسلموا للدين لقوّته وغلبته رعاية للأجواء العامة، وكانوا يرون أنّ هذا الدين هدمٌ لمجد قريش وتأريخها، وأنّه أعلى مكانة رجل من بني هاشم ـ وهو النبي (صلى الله عليه وآله) ـ على حسابها.

فهؤلاء كانوا يوجهون بغضهم إلى الإمام عليّ (عليه السلام)؛ لأنّهم لم يكونوا يستطيعون أن يوجهوا بغضهم للنبي (صلى الله عليه وآله)، فكانوا يوجهونه إلى ابن عمه وصهره وعضده ويده ووزيره وأخيه وناصره؛ إذ كان هو الرجل الثاني من بعده، ومن المتعارف في الأوساط الاجتماعية أنّ من يبغض قيادة ما ولا يستطيع أن يجاهر ببغضها؛ لأنّ حرمتها وقداستها أصبحت من الثوابت في تلك البيئة، فإنّه يُوجه

سهام بغضه إلى من يعضده ويؤازره وهذه حالة معروفة وظاهرة مشهودة في المجتمعات المختلفة.

حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) ناشئة من التنافس ونحوه من العوامل الاجتماعية

السبب الثالث: للحساسية الخاصة تجاه الإمام (عليه السلام) عوامل اجتماعية مثل الحسد؛ بالنظر إلى أنّه كان شاباً مميّزاً مقدّماً عند النبي (صلى الله عليه وآله) على شيوخ أصحابه أو على الشباب الذين هم في عمره الذين يعتبرون أنفسهم منافسين له، ومثل ذلك يثير حساسية بعض الناس، لا سيما الذين كانوا يعتبرون أنفسهم من الخاصة من أنصار النبي (صلى الله عليه وآله) والسابقين إلى الإسلام ومن ضمن قومه وقبيلته، وقد تفسّر بذلك حساسية أبي بكر تجاه امتياز الإمام (عليه السلام)، كما يتمثل في مواقف متعددة له ذكرنا بعضها من قبل، حيث يبدو إنّه كان يعتبر نفسه أسن أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) من المهاجرين، ويمكن أن تفسر به أيضاً حساسية مثل سعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد ومن كانت أعمارهم قريبة من عمر الإمام (عليه السلام).

وقد قصّ الله سبحانه على رسوله قصة يوسف وأخوته إشارة إلى أنّ رسوله (صلى الله عليه وآله) قد يتعرض للحسد بين قومه لتفضيل الله سبحانه إياه، ولكن سوف تكون عاقبته خيراً كما كانت عاقبة يوسف، حيث أتاه الله الملك، وتلك من سنن الحياة.

حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) جرّاء قتله قرابة بعض المسلمين في حروبه مع المشركين

والسبب الرابع: هو أنّ هناك في أوساط المسلمين من رجال قريش من كان يجد

حزازة خاصة تجاه الإمام (عليه السلام) لأنّه (عليه السلام) كان قد قتل في حروب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مع المشركين رجالاً من قومه، كما هو الحال في بني أمية، فهم يحملون في أنفسهم حقداً على الإمام (عليه السلام) لا يستطيعون تجاوزه بحالٍ، ولا يتحملون أن يلي (عليه السلام) الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

حساسيات تجاه الإمام (عليه السلام) لصفاته الشخصية مثل التزامه بالحق وخشونته في ذات الله.

والسبب الخامس: للحساسية تجاه الإمام (عليه السلام) هو صفاته الشخصية والتزامه بمنهج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو مقيّد بالوظيفة الشرعية وخشن في ذات الله، فإذا ولي الأمر مثلاً لن يميّز الخاصة في العطاء، بل يساوي بينهم كما فعل أيام خلافته، بينما نجد أنّ عمر فضّل الخاصة على العامة في العطاء وجعل للخاصة مراتب، وذلك هو الذي أرضى الخاصة، وقد اعترض بعض كبار الصحابة على الإمام (عليه السلام) أيام خلافته في التسوية في العطاء وعدوله (عليه السلام) في ذلك عن سنة عمر، فاحتج (عليه السلام) بسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

فهذه هي الأسباب المتوقعة لوجود حساسية خاصة تجاه تصدي الإمام (عليه السلام) للأمر.

هذا كله حول الاعتبارات التي كانت تؤدي إلى معارضة تميّز بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) في الدين.

شواهد على أجواء معارضة امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) من خلال ظواهر وحوادث وقعت في حياة النبي (صلى الله عليه وآله)

النوع الثاني: ـ من الشواهد على وجود أجواء معارضة امتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) في أجواء واقعة الغدير ـ فهي ظواهر وحوادث وقعت في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) قبل واقعة الغدير وبعدها تبيّن ذلك بجلاء، وقد ذكرناها غير مرة، ولكن نذكر بعضها هنا لتكتمل الصورة لدى القارئ:

١ .ظاهرة معاداة المنافقين للإمام (عليه السلام)، وظاهرة النفاق كانت ظاهرة معروفة في زمان النبي (صلى الله عليه وآله)، وكان المنافقون طيفاً واسعاً، كما يظهر من لحن القرآن الكريم وحوادث السيرة النبوية، وكان كثير منهم يرافق النبي (صلى الله عليه وآله) في حلّه وترحاله لغايات مختلفة منها كسب الوجاهة وستر النفاق وتحصيل الغنائم المتوقعة وإفساد المؤمنين من الداخل بإثارة الشبهات والشكوك والفتن، وربما سعوا إلى قتل الرسول (صلى الله عليه وآله) كما اتفق في غزوة تبوك في حادثة مشهورة في السنة التاسعة.

وقد دلت السيرة والأحاديث النبوية على أنّ المنافقين كانوا يعادون الإمام عليّ (عليه السلام) بشكل خاص، وقد صحّ عند النقاد عن الإمام عليّ (عليه السلام) أنّه قال: قال لي رسول الله: (يا عليّ لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)، وجاء في السيرة في حوادث غزوة تبوك في السنة التاسعة لهجرته ـ أي قبل سنة من وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) ـ أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لمّا استخلف الإمام (عليه السلام) في المدينة ولم يصطحبه معه في هذه الغزوة ـ على خلاف سائر غزواته ـ طعن المنافقون في المدينة في الإمام (عليه السلام) بذلك، فتأذّى الإمام عليّ (عليه السلام)، وجاء إلى الرسول (صلى الله عليه وآله)، فقال له: (أما يرضيك أن

تكون مني بمنزلة هارون من موسى).

وعليه فإنّ كثيراً من هؤلاء المنافقين الكارهين لعلي (عليه السلام) كانوا يرافقون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع قطعاً، وكانوا معه في عودته إلى المدينة وحضروا واقعة الغدير.

٢.اعتراض بعض الصحابة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في تخصيص عليّ (عليه السلام) بالاهتمام.

والمتوقع ابتداء أن لا يبدي الصحابة مثل هذا الشيء للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رعاية لمقتضى الإيمان والتسليم، إلا أنّ هذه المسألة كانت حساسة في نفوس بعضهم، ولم يكن يملك نفسه في بعض المواقف وتظهر شدة غيرته تجاه ذلك من لحن قوله.

والنموذج المعروف لذلك اعتراض أبي بكر على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في السنة الثامنة في غزوة الطائف بطول مناجاته لابن عمه، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (ما أنا انتجيته ولكن الله انتجاه) كما في الرواية المعروفة، وفي لحن قول أبي بكر هذا ما يدل على شدة تحسسه من تمييز النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الإمام (عليه السلام) في المناجاة، وكأنه يقارن نفسه بالإمام (عليه السلام) ويعتبره منافساً له، والمفروض بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن لا يميزه على مثله، فإذا كان مثل أبي بكر ـ وهو من بني تيم الذين كانوا من الفروع الخاملة من قريش ـ يثيره مثل هذا الموقف اليسير من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ بمناجاته لعلي (عليه السلام) ـ فما ظنك بموقفه وسائر فروع قريش من تمييز أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء الخاص للإمام (عليه السلام) في خطبة الغدير، وقد كان أبو بكر حاضراً فيها.

٣.إثارة الضوضاء في خطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في يوم عرفة ـ أي قبل يوم الغدير

بتسعة أيام ـ عندما ذكر أنّ الأئمة (عليهم السلام) اثنا عشر إماماً وكلهم من قريش ثمّ حدثت الضوضاء، ويبدو أنّ الضوضاء استمرت مما أدى إلى انقطاع كلام النبي (صلى الله عليه وآله)، والرواية في ذلك متفق عليها في الكتب المنتقاة كالصحاح.

والظاهر أنّ سبب الضوضاء شعور جماعة معتد بها من الحضور بأنّ النبي (صلى الله عليه وآله) ربما اقترب من تعيين قومه بني هاشم من بعده، وهذه مسألة خطيرة في منظورهم لا يحتمل السكوت عليها؛ لأنّهم إذا سكتوا اليوم حتى يعيّن النبي (صلى الله عليه وآله) بني هاشم في اجتماع جماهيري كالحج كان من الصعب زحزحتهم عنه غداً.

ومن الطبيعي أن يكون فريقٌ من هؤلاء الجماعة من أهل المدينة، وكانوا مرافقين للنبي (صلى الله عليه وآله) عند إلقائه لخطبة الغدير.

٤. ممانعة عمر وأنصاره بما عرف برزية الخميس ـ وقد وقعت بعد شهرين من واقعة الغدير ـ من كتابة النبي (صلى الله عليه وآله) في مرض موته وصيةً تقي الحضور والأمة إن تمسّكوا بها من الضلالة، قائلاً: (قد غلبه الوجع حسبنا كتاب الله)، فإنّ كلامه يدل على انفعال شديد للغاية؛ إذ لم يتكلم النبي (صلى الله عليه وآله) بكلام غير معقول كي يتحامل عليه بهذه الإشارة الفاحشة، ويصدّه عن كتابة الوصية، وكأنه يُعلِّم النبيَّ (صلى الله عليه وآله) أنّه (حسبنا كتاب الله) عن ما يريد أن يوصي به.

وقد كان عمر حاضراً في خطبة الغدير ومن قبلها في خطبته (صلى الله عليه وآله) بعرفات، وقد أناط (صلى الله عليه وآله) فيها التوقي من الضلالة بالتمسك بالثقلين كتاب الله وأهل بيته، فحدس هو وأنصاره في محضر النبي (صلى الله عليه وآله) أنّ ما يريد كتابته هو ما أوصى به شفوياً قبل شهرين في خطبة الغدير فحال دون ذلك، وإذا كان عمر لم يفصح صريحاً عن

حدسه هذا إلا أنّ لحن جوابه جاء معبّراً عن فهمه لذلك، حيث قال: (حسبنا كتاب الله).

هذا، ومن المتوقع بدواً أن لا يصدر مثل هذا الموقف من أيّ إنسان مسلم تجاه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإذا صدر خطأ فإنّ عليه أن يعتذر ويستغفر ويتوسل إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يكتب ما أراده بعد أن بدا له وقوع الخطأ منه، لكن لم يفعل عمر ذلك بتاتاً؛ لأنّ حساسية الموضوع كانت فوق مراعاة قواعد الأدب والتسليم للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنّه إذا كتب وصيته في شأن ذلك فقد أبرم الأمر، وكان من الصعب مخالفتها، وهي وثيقة مكتوبة ومحفوظة، ولذلك أثار الشبهة في عصمة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من الخطأ في قوله هذا، فرأى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّ فتح هذا الباب قد يؤدي إلى إثارة فتنة في محضره فكفّ عن ذلك.

فهذه نماذج بارزة ومعتبرة من شواهد المعارضة لتمييز أهل بيته (عليهم السلام) وابن عمه (عليه السلام) على سائر فروع قريش وغيرهم من الطامحين في الحكم[1].

---

(١) وهناك حكاية أخرى عن الحارث بن النعمان الفهري الذي اعترض على النبي في قوله (من كنت مولاه فهذا علي مولاه)، حكي: (سُئل سفيان بن عيينة عن قول الله سبحانه: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ فيمن نزلت، فقال: لقد سألتني عن مسألة ما سألني أحد قبلك. حدّثني أبي عن جعفر بن محمد عن آبائه، فقال: لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بغدير خم، نادى بالناس فاجتمعوا، فأخذ بيد عليّ فقال: (مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه). فشاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقة له حتّى أتى الأبطح، فنزل عن ناقته وأناخها وعقلها، ثمّ أتى النبيّ صلى الله عليه وسلم وهو في ملأ من

شواهد الحساسية تجاه امتياز بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) من خلال الحوادث الواقعة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)

النوع الثالث: من الشواهد التي تدلّ على كراهة الصحابة لامتياز أهل البيت (عليهم السلام) وتصدي الإمام عليّ (عليه السلام) للحكم هي الحوادث التي اتفقت بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله).

أصحابه فقال: يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلاّ الله وأنّك رسول الله فقبلناه منك، وأمرتنا أن نصلّي خمساً فقبلناه منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا بالحجّ فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم شهراً فقبلنا، ثمّ لم ترض بهذا حتّى رفعت بضبعي ابن عمّك ففضلته علينا وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهذا شيء منك أم من الله تعالى؟ فقال: (والّذي لا إله إلاّ هو هذا من الله) فولّى الحارث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول: اللّهمّ إن كان ما يقوله حقاً فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصل إليها حتّى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره فقتله، وأنزل الله سبحانه: ﴿ **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ، لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ** ﴾. وهناك بحث حول مدى صحة إسناد هذه الرواية وبحث آخر عن مدى مساعدة تأريخ نزول سورة المعارج على ارتباطه بحادث متأخر وقع في السنة العاشرة للهجرة لاحظ في هذا الكشف والبيان للثعلبي في تفسير سورة سأل سائل. وأخرجه جمع من علماء أهل السنة في كتبهم المعتبرة منهم: الحاكم الحسكاني الحنفي في كتابه (شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: ٢/ ٣٨١). وأخرجه العلامة الزرندي الحنفي في كتابه (نظم درر السمطين: ٩٣). وأخرجه العلامة ابن الصباغ المالكي في (الفصول المهمة: ١/ ٢٤٣). ورواه الشبلنجي الشافعي في كتابه (نور الأبصار: ١٦١). وقد أفرد العلامة الأميني بحثاً مفصلاً في كتابه (الغدير: ١/ ٢٣٩، ٢٦٦) جمع فيه نصوص من رواه من علماء أهل السنة في كتب التفسير والحديث فراجع.

وينبغي أن يُعلم أنّ من المتوقع مبدئياً أن تبرز حقيقة ما كان يضمره الناس في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله) بعد وفاته لغيابه (صلى الله عليه وآله) عن المشهد فيكون قد حان التخلي عن المبادئ التي تمّ التسليم لها أو السكوت عليها، أو تزحزح إيمان من كان ضعيف الإيمان بهذا الحادث، كما قال سبحانه يوم أحد: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾(١).

وقد جاءت في الأحداث بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) مظاهر من العصيان، والارتداد عن الدين، وهي على وجوه ثلاثة:

١.إنّ أقواماً من العرب سارعوا بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى إعلان العصيان للحكم القائم في المدينة متمردين على أهم مظهر للدولة وهو أخذ الزكاة، فامتنعوا عن دفع الزكاة لأبي بكر، فاعتبرهم أبو بكر مرتدين فقاتلهم وأرسل إليهم خالد بن الوليد، وقد قتل منهم بعض من كان مقراً بالإسلام صريحاً وارتكب أموراً قبيحة معروفة في التأريخ(٢).

٢.وارتد أقوام آخرون من العرب بعد وفاته (صلى الله عليه وآله) ارتداداً صريحاً؛ إذ ظنوا انتهاء الحكم المركزي بوفاته ورجوع القبائل إلى وضعها من قبل فقوتلوا حتى رجعوا.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٤٤.

(٢) لاحظ مثلاً: تاريخ الطبري: ٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤، الكامل في الأثير: ٢/٣٥٩ ـ ٣٦٠، البداية والنهاية: ٦/٣٥٤ـ٣٥٥، إمتاع الأسماع: ١٤/٢٣٩.

٣.وسعى آخرون في سائر أنحاء الجزيرة إلى احتذاء فعل النبي (صلى الله عليه وآله) في الإتيان برسالة من السماء منهم مسيلمة وسجاح فادعوا النبوة ودعوا قومهم إلى الإيمان بهم فآمنوا بهم، فقاتلهم المسلمون.

هذا، ولولا الحروب الإسلامية مع الفرس والروم والفتوحات التي تحققت لكان احتمال حدوث مزيد من الخلافات والانشقاقات في أوساط القبائل أمراً وارداً، وهو أمر ملحوظ في علم التأريخ السياسي حيث إنّ العديد من الثورات التي يبدأ الخلاف بين قادتها عادة بعد انتصارها تقوى أو تستقوي بمحاربة العدو الخارجي، فيوحّد ذلك كلمة الناس ويعطي ذريعة لمن استبد بالأمر على الإمساك بزمام الحكم والتضييق على إبداء أي رأي مختلف ويتنازل الناصحون للثورة من رجالها المقدمين عمّا يستوجبونه بجهودهم ومواقعهم خشية الإضرار بها.

وإذا لاحظنا التحسس من بني هاشم وأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) بعد وفاته وكُرْه أن يكون لهم أي دور في الأمر فإنّ شواهد ذلك واضحة من خلال عدة حوادث معبّرة معروفة:

١ـ حادثة السقيفة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) مباشرة، فقد سارع الأنصار إلى عقد الاجتماع في سقيفتهم ليبايعوا أحدهم، وهو لو اتفق لكان أمراً حاسماً لا رجعة عنه في عرفهم فيحكمون أنفسهم بأنفسهم، تاركين جثمان النبي (صلى الله عليه وآله) بين أهله على

خلاف مقتضى الآداب والعادات في مثله[١]، ولم يخبروا المهاجرين بالاجتماع كي لا يشاركوهم في الحكم.

كما أنّ المهاجرين الثلاثة أبا بكر وعمر وأبا عبيدة ـ ويبدو كأنهم كانوا ككيان واحد ـ إذ بلغهم اجتماع الأنصار سارعوا إليهم ليعقدوا الأمر لأحدهم ـ وهو أبو بكر إذ كان أسنهم وأسبقهم إلى الإسلام ـ ولم يخبروا أحداً من رجال قريش حتى عشيرته (صلى الله عليه وآله) (بني هاشم) وأهل بيته (عليهم السلام) وحتى عضده وأخاه ووزيره وصهره الإمام علياً (عليه السلام)، مستغلين انشغالهم بجثمان النبي (صلى الله عليه وآله).

وقد امتعض الإمام عليّ (عليه السلام) من ذلك جداً، وامتنع من مبايعة أبي بكر رغم إكراهه على ذلك لعدة شهور كما رواه البخاري في الصحيح وسائر المحدثين.

٢ـ واقعة ستة الشورى التي حددها عمر لِيَلِيَ أحدهم الأمر بعده، فقد خطط عمر لتعيين هذه الستة والترجيح فيها بشكل كان من الواضح أنّه ينتهي إلى إبعاد الإمام عليّ (عليه السلام) وترجيح كفة عثمان الأموي، وبنو أمية إذا وصل لهم الأمر لن يسلمّوه أبداً لأحد لا سيما منافسيهم بني هاشم، فقد عيّن عمر واحداً من الستة من بني هاشم وهو الإمام عليّ (عليه السلام)، وكما جعل واحداً آخر منهم ممن كان ولاؤه لهم حينذاك، وهو الزبير، وكان من بني أسد بن عبد العزّى من قريش إلا أنّ أمه كانت هاشمية وهي صفية بنت عبد المطلب عمة النبي (صلى الله عليه وآله)، كما أنّ زوجة النبي (صلى الله عليه وآله)

---

(١) لاحظ حادثة السقيفة مثلاً في: صحيح البخاري: ٤/١٩٤ و٨/٢٦، الإمامة والسياسة (ابن قتيبة): ١/٣٠، تاريخ الطبري: ٢/٤٤٣ وما بعد.

خديجة كانت عمة الزبير ـ أخت والده العوام بن خويلد ـ.

وأمّا الأربعة الآخرون فهم من سائر فروع قريش التي كانت لا تتقبل عموماً امتياز بني هاشم، فقد كان عثمان من بني أمية وطلحة من بني تيم (عشيرة أبي بكر)، وكل من سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف من بني زهرة، مضافاً إلى أنّ بعضهم أصهار بعض فعبد الرحمن بن عوف صهر بني أمية قوم عثمان، وسعد بن أبي وقاص كان تابعاً لابن عوف؛ لأنه من عشيرته وهو أسنّ منه، وطلحة بن عبيد الله كان صهر أبي بكر على ابنته أم كلثوم أخت عائشة وصهر بني أمية حيث تزوّج من فارعة بنت أبي سفيان، كما تزوج من أم أبان رقية بنت عتبة بن ربيعة خالة معاوية بن أبي سفيان وأخت هند بنت عتبة.

هذا، وهذه الحادثة (حادثة ستة الشورى) تعبّر حقاً ـ لدى من يفهم مغزى الحوادث والأفعال واتجاهها ـ عن شدة تحسس عمر من تصدي الإمام (عليه السلام) للأمر.

٣ـ حظر المناصب عن بني هاشم عموماً في زمان الخلفاء الثلاثة، فقد لوحظ أنّ أحداً من بني هاشم لم يولّ منصباً قيادياً مهماً في زمان الخلفاء، لا ولاية مصر من الأمصار ولا قيادة جيش، ولا القضاء في بلد ما، وهذا رغم القابليات المميزة للإمام (عليه السلام) في ذلك كله، كما كان في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله) ومن المتوقع أنه قد كان في رجال بني هاشم آخرون يصلحون لبعض هذه المناصب، وقد ولّى الخلفاء سائر وجوه قريش لا سيما من بني أمية مناصب عليا عديدة من أبرزها تولية معاوية على دمشق، ثمّ الشام لفترة عقدين من الزمن ولم يشمله ما كان يشمل ولاة الأمصار من العزل والتبديل.

٤ـ وفي زمان خلافة الإمام (عليه السلام) أثارت رجال من قريش حربين ضروسين ضد الإمام (عليه السلام) رغم تعيين الإمام (عليه السلام) بشورى المهاجرين والأنصار، فنقض طلحة والزبير[١] بيعتهما لأمير المؤمنين (عليه السلام) وذهبا مع عائشة بنت أبي بكر إلى البصرة.

وأمّا معاوية بن أبي سفيان وارث أبي سفيان شيخ بني أمية فقد اعتبر نفسه ولي عثمان وامتنع من الرضوخ للإمام (عليه السلام) ومبايعته، وقاتله في صفين قتالاً سقط فيه الآلاف من الطرفين.

وقد شكى الإمام (عليه السلام) في خلافته في خطبه وأقواله من قريش كثيراً، كما ورد في ما حكي من أقواله في كتب التأريخ والحديث، وجمع جملة منها الشريف الرضي في نهج البلاغة[٢].

فهذه أنواع ثلاثة من الشواهد التي تدل على حساسية موضوع امتياز أهل البيت

(١) وكان قد تزوج من أسماء بنت أبي بكر وقد كبر ابنه عبد الله ومال إلى أخواله، وربما أثّر على ولاء الزبير كما عن الإمام علي بن أبي طالب: (وما زال الزبير رجلاً منا أهل البيت حتى شب ابنه عبد الله) (الاستيعاب: ٩٠٦/٣، ترجمة عبد الله بن الزبير رقم ١٥٣٥، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٦٧/٢)، كما تزوج الزبير أم كلثوم بنت عقبة ابنة أبي معيط من فرع بني أمية بعد وفاة ابن عوف عنها.

(٢) لاحظ مثلاً: نهج البلاغة: ٢٤٦: قوله (عليه السلام): (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ ومَنْ أَعَانَهُمْ، فَإِنَّهُمْ قَطَعُوا رَحِمِي وصَغَّرُوا عَظِيمَ مَنْزِلَتِيَ، وأَجْمَعُوا عَلَى مُنَازَعَتِي أَمْراً هُوَ لِي، ثُمَّ قَالُوا أَلَا إِنَّ فِي الْحَقِّ أَنْ تَأْخُذَه وفِي الْحَقِّ أَنْ تَتْرُكَه).

(عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) بالولاء والهدى في هذه الأمّة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، ووجود معارضة قوية وشديدة في أوساط الخاصة من المسلمين.

المعارضة لامتياز أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) كانت في أوساط الخاصة من المسلمين.

لقد كانت الحساسية الأشد تجاه امتياز بني هاشم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ـ كما قلنا ـ مِن الخاصة من المسلمين، ونعني بهم الذين يجدون لأنفسهم مزيد خصوصية بالرسول (صلى الله عليه وآله)، ويطمحون إلى أن يكون لهم نصيب في هذا الأمر، وأبرزهم فريقان:

الأوّل: فروع قريش غير بني هاشم التي ترى أنّ الأمر إذا صار لبني هاشم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) كان لهم أبداً ولم يكن لسائر قريش نصيب فيه، وأغلب رجال هذه الفروع عادوا إسلام بني هاشم ـ كما كانوا يعتقدون ـ إلى الأمس القريب ولم يسلموا إلا منذ سنة أو سنتين منذ فتح مكة.

ثمّ الذين أسلموا أو سبقوا إلى الإسلام ربما كان بعضهم يخيل لنفسه أنّ من العدل أن يساويه النبي (صلى الله عليه وآله) ببني هاشم، بل يفضله على الإمام عليّ (عليه السلام) إذا كان أسن منه كأبي بكر وعمر، بل من العدالة ـ وفق منظوره القبلي ـ أن يترك النبي (صلى الله عليه وآله) الأمر من بعده لغير بني هاشم، فإنّه يكفي بني هاشم أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان منهم، ولتكن الخلافة من حصة سائر فروع قريش، وهذا النوع من التفكير ـ فضلاً عن شواهده في التأريخ ـ يوافق طبيعة التفكير القبلي.

الثاني: جمع من شيوخ الأنصار، فهم أيضاً كان يثيرهم امتياز أهل بيت النبي

(ﷺ) أو عشيرته بني هاشم أو قومه قريش؛ وذلك لأنّهم هم الذين آووا النبي (ﷺ) ونصروه، بعد أن حاول قومه قتله وإطفاء دعوته، وكانت مدينتهم مركز دولة النبي (ﷺ)، وقد قتل كثير منهم في نصرته، فإذا تُوفي النبي (ﷺ) فالمفروض أن يكونوا هم خلفاؤه (ﷺ)، وقد لاحظنا سعيهم في السقيفة إلى تعيين أحدهم لخلافة النبي (ﷺ) قبل أن يطّلع عليها المهاجرون.

٣.دلالة ترتيب الحدث وصياغة الخطبة ولحنها على حساسية موضوعها.

النقطة الثالثة: في دلالة ترتيب الحدث وصياغة خطبة الغدير على حساسية موضوعها، فترتيب هذا الحدث من حيث الزمان والمكان والحضور يلائم الحذر من المعارضة، وذلك بالنظر إلى عقد هذا الاجتماع في الطريق دون مشهد الحج الذي يعتبر الفرصة المثلى لإبلاغ الحجاج وأهل مكة جميعاً بأي أمر مهم؛ إذ يمتاز هذا الترتيب بوجهين:

الأوّل: غياب جمهور أهل مكة الذين كانوا مشركين إلى الأمس القريب (قبل سنة أو سنتين) ومتعصبين ضد بني هاشم وقد عارضوهم مدة عشر سنوات من مكث النبي (ﷺ) بمكة، وهددوه وأتباعه حتى اضطروا إلى الهجرة، وقاتلوهم بما استطاعوا بعد هجرته (ﷺ) إلى المدينة، وألّبوا عليه أعراب البادية والقبائل العربية الأخرى والأقليات الدينية في الجزيرة العربية كيهود بني قريظة ويهود خيبر إلى أن عجزوا عن ذلك.

وليس المقصود بذلك أنّ المعارضة لامتياز أهل البيت (عليهم السلام) كانت مقصورة

على الموجودين في مكة، فقد كانت هناك حركة نفاق واسعة في المدينة من أوساط أهلها من قبيلتي الأوس والخزرج، كما كانت هناك حزازات في نفوس جمع من المهاجرين من سائر فروع قريش ـ غير بني هاشم ـ، وقد عرف رجال من قريش في التأريخ بذلك منهم سعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد وغيرهما، وفي مثل ذلك قال النبي (صلى الله عليه وآله) قولته المعروفة المتفق عليها: (إنّ حب عليّ إيمان وبغضه نفاق).

إذاً لا شك في عدم اختصاص المعارضة لتفضيل النبي (صلى الله عليه وآله) أهل بيته (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) بالذين خلفهم النبي (صلى الله عليه وآله) في مكة، بل كان في من رافقه في الطريق إلى المدينة وغيرها من كان كذلك، إلا أنّ اجتماع المنحرفين عن الإمام عليّ (عليه السلام) وعن أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) من أهل مكة ومن أهل المدينة كان يولد قوة لهذا التيار في مكة يتأتى معه إحداث الفتنة على وجه أوسع.

والثاني: أنّ اجتماع مكة كان اجتماعاً يترقب فيه بيان النبي (صلى الله عليه وآله) للأمر من بعده، لا سيما أنّه قد ذكر في بعض مواقفه بمكة قرب وفاته، بل جاء في بعض الأخبار أنّه كان يحدّث عن حجة الوداع قبل أن يذهب إلى الحج، ولذلك فإنّ المعارضين لامتياز قرابة النبي (صلى الله عليه وآله) والمنحرفين عن عليّ (عليه السلام) ربما كانوا متهيئين فيها كما يوحي به إحداثهم الضوضاء في خطبة عرفات عندما ذكر النبي (صلى الله عليه وآله) أنّ الأئمة اثنا عشر وكلهم من قريش.

وأمّا اجتماع الغدير في الطريق فكان مفاجئاً، حيث إنّه (صلى الله عليه وآله) دعا من معه من المسافرين إلى الاجتماع ووجههم إلى غدير خم ليخطب فيهم، ولم يكشف لهم عن الموضوع الذي يريد أن يحدثهم عنه محتفظاً بعنصر المفاجأة إلى آخر فرصة ممكنة، فبدأ

بالخطبة وأقرهم بأصول الدين ونصحه لهم، ثمّ فاجأهم بالإيصاء بالتمسك بأهل بيته (عليهم السلام)، وهو أقل بمنطوقه الصريح إثارة من عقد الولاء الصريح للإمام (عليه السلام)، ثمّ أقرهم على أولويته بهم من أنفسهم، ثمّ فاجأهم مرة أخرى بالمفاجأة الكبرى، وذلك برفع يد عليّ أمام الجميع وقوله: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه) فلم يستطع أحد وقتها أن يثير الفتنة في أوساط الناس.

والحاصل أنّ ترتيب الحدث من قبل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في وسط الطريق بعد أن خرجوا من مكة مع تأتّي إلقاء الخطبة في اجتماعاته مع هؤلاء الذين كانوا معه في الطريق وسائر أهل مكة والحجاج من غير مزيد عناء يدلّ على أنّ الموضوع كان مهماً خطيراً وفريداً، وأنّه لم يكن من الملائم إلقاؤه في مكة المكرمة ولا انتظار إبلاغه إلى الوصول إلى المدينة.

فالملائم مع هذا الحدث أن يُلقى في حال السفر وفي وسط الطريق حيث لا مأوى للحضور ولا تنسيق بينهم، ولا توقع لمضمون الخطاب، وهذا بالرغم من أنّه ليس هناك أي مناسبة خاصة في مشهد الواقعة ملائمة لهذا الحدث كما هو الحال مثلاً في الآيات التي تنزل في أوان الحرب، على أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) نعى نفسه إلى المسلمين، وأخبر عن قرب وفاته ثمّ خطب هذه الخطبة.

وهذه حالة لا مثيل لها في سيرة النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، وفي ذلك ما يلائم كون مضمون الخطبة هو عقد الولاء للإمام (عليه السلام) وتعيين أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمة من بعده، وهو حادث خطير فعلاً كما عرفت في ضوء ما تقدمه.

هذا عن دلالة ترتيب الحدث على حساسية موضوع الخطبة.

وأمّا صياغة الخطبة فهي الأخرى تضمنت الاهتمام بإشباع نفس المخاطب بالفكرة من خلال الأساليب المتعددة من وجوه التمهيد والتدرج والتأكيد والتشديد والدعاء والتقرير.

واستنطاق الخطبة بالنظر إلى أساليبها من هذه الزاوية يبتني ـ كما ذكرنا من قبل ـ على الانتباه إلى نكتة أدبية ظاهرة، وهي أنّ لحن الكلام وأسلوبه يمثل انطباع المتكلم عن ذهنية المخاطب ونفسيته وردّ الفعل المتوقع منه من جهة سعي المتكلم ـ نوعاً ـ إلى أن يكون كلامه مطابقاً لغايته، وهي التأثير الملائم على المخاطب، وكلما كان المتكلم أكثر حكمة وبلاغة كانت رعايته لذلك أقوى، فإنّ الحكمة توجه صاحبها إلى الخيار الملائم، والبلاغة تعطي مقدرة لصاحبها على تصريف واستعمال واستحضار الأدوات التعبيرية المناسبة.

ولذلك فلو وجدت أنّ أحداً يقول: (زيد عالم يقيناً) أو (لعمري أنّ زيداً عالم) فإنّك تستظهر أنّ مخاطَبه شخص يشك في علم زيد، ولا يكتفي بالكلام غير المؤكد من المتكلم.

ومن ثمّ فإنّ الإنسان الذكي يستطيع أن يحدس من خلال أسلوب الكلام طبيعة البيئة التي ينظر إليها المتكلم، وطبيعة الشكوك والأفكار والنفسيات التي يواجهها بكلامه.

ومن هذا المنطلق يمكن للباحث أن يكتشف من النصوص التأريخية مثل القرآن الكريم وخطب النبي (صلى الله عليه وآله) والإمام عليّ (عليه السلام) شأن نزول الآيات وورود النصوص، وقد يصحح مثل ذلك للباحث بعض الانطباعات والروايات التأريخية

المغلوطة، كما نلاحظ في تفسير القرآن الكريم مكرراً أنّ التأمّل في لحن الآيات القرآنية ينفي بعض ما يُروى في كلمات بعض المفسرين في شأن نزولها.

وقد يستطيع الباحث أن يكشف من خلال لحن الخطاب ما كان يدور في خلد المجتمع مما يتداول في الاجتماعات الخاصة ولا يُحكى بشكل معلن.

وهذا أمر هام جداً؛ لأنّ النصوص والحوادث المعلنة لا تمثل تمام الواقع الجاري بتاتاً، سواء في المجالات السياسية أو الاجتماعية العامة أو الخاصة في داخل الأسرة أو بين الأصدقاء، فهناك غالباً مجموعة خفية من الحوادث والأقوال تجري في دوائر مغلقة.

ومن الأساليب المعبرة عن الأمور الكامنة أسلوب الكناية والتلويح، حيث قد يستعمله المتكلم لكيلا يثير الحاضرين فيدل ذلك على رفض الحاضرين لمعنى الكلام.

وعدم إثارة الكلام الملقى على وجه الكناية والتلويح للحاضرين يكون لعوامل متعددة:

١. عدم انتقال كثير من الحاضرين إلى المعنى المكنى عنه.

٢. أن ينتقل بعض النابهين من الحاضرين إلى المعنى المكني عنه، إلا أنّه حيث لا يريد قبول المعنى والإذعان له فإنّه يتغافل عنه، ولا ينبّه عليه الآخرين؛ لأنّه لا يريدهم أن يفهمومه.

٣. أن يتنبه الحاضرون إلى المعنى، إلا أنّ بيانه على وجه غير صريح لا يثيرهم؛ لأنّه لا يهتك الستر ولا يحرج المتنبهين أمام الآخرين.

٤.إنّ الكلام الكنائي وإن فهم المراد به لكنه لا يصلح مأخذاً ومستمسكاً على المتكلم كي تُثار به الفتنة.

ويكثر استعمال أسلوب التلويح والتعريض في المواقف الحرجة خاصة في الشؤون العامة السياسية والاجتماعية.

وليس معنى كون الدلالة على سبيل التلويح والتعريض أنّها دلالة تحميلية أو ظنيّة أو مشكوكة للكلام، كلّا، بل قد تكون واضحة للغاية كما عبّر الإمام عليّ (عليه السلام) في بعض خطبه عند استعمال جمل كنائية على سبيل التعريض: (الْيَوْمَ أُنْطِقُ لَكُمُ الْعَجْمَاءَ ذَاتَ الْبَيَانِ)[١]، وحقاً ما قيل (ربّ كناية أبلغ من تصريح).

وبالالتفات إلى هذا المعنى تتوسع مداليل الحوادث والنصوص من خلال استنطاقها وتأمّل ما يلائمها ويوافق اتجاهها وخصوصياتها.

وليس المقصود بذلك أن يبالغ المرء في الموضوع، ويُحمّل النص دلالات لا يحتملها ويتكلف في استنباط ما يفترضه مسبقاً منها، أو يثير أسئلة يسعى من خلالها إلى استنباط دلالات غير ملائمة للنص، ولكن المراد هو حسن التفطن لمداليل الخطاب ووجهته والالتفات إلى ملاحنه ومعاريضه، وتلك ظاهرة معروفة في العرف واللغة.

وفي ضوء ذلك إذا تأمّلنا خطبة الغدير وجدنا أنّ هذه الخطبة قد تشير ـ مضافاً إلى أهمية الموضوع في نفسه ـ إلى ثقل هذا الموضوع على بعض الحاضرين مما استدعى

---

(١) نهج البلاغة: ٥١.

استعمال أدوات خاصة قد وصفناها[١].

ولنركز هنا على ثلاثة من الأساليب المعبرة في هذه الخطبة عن اهتمام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها بسد طريق الإنكار على الحاضرين والتي تشير إلى صعوبة اقتناع فريق معتد به منهم بما ذكر في هذه الخطبة من امتياز أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام (عليه السلام)..

الأسلوب الأوّل: التمهيد لذكر التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) بأخذ الإقرار على الأصول الثلاثة الكبرى في الدين.

وتوضيح ذلك: أنّ هذه الخطبة اشتملت على ذكره (صلى الله عليه وآله وسلم) توحيدَ الله ورسالة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى ذكر يوم القيامة من البعث والحساب والجنة والنار، وأخذ الإقرار على ذلك كله من الحاضرين.

وليس هناك من شك ـ بتأمّل هذه الخطبة وملابساتها وسياقها ـ أنّه لم يكن المقصود بذكر ذلك فيها التأكيد عليها لذاتها، فإنّ هؤلاء الناس كانوا في الحج قبل أيام، وكانت مناسبات الحج التي خُطِب فيها هي المكان المناسب للتأكيد عليها، على أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) أكّد في بعض خطبه المأثورة في تلك المناسبات على ذلك فعلاً.

وعليه فليس من الوارد أن يكون إيقاف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الناس في أثناء طريق الرجوع عن الحج لأجل بيان هذه الحقائق وأخذ الإقرار بها تأكيداً عليها.

بل لا شك في أنّ ذلك كله جاء لأجل تأكيد ما تلاه من الأمر بالتمسك بأهل

---

(١) لاحظ الإيضاح الثالث من القسم الأوّل.

البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام)، وبذلك يكون الكلام في قوة قرن التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام (عليه السلام) بالإيمان بهذه الحقائق والأصول الكبرى، فكأنه قيل (إنّ من كان يؤمن بالله الواحد وبصدق الرسول (صلى الله عليه وآله) وبأنّ البعث حق والحساب حق والجنة حق والنار حق فليتمسك بالقرآن الكريم وبأهل البيت (عليهم السلام) وليوالِ الإمام علياً (عليه السلام) كولائه للرسول)، أو كأنه قيل: (أنتم تؤمنون بالله والرسول واليوم الآخر، فإنّ كنتم كذلك فإنّ عليكم أن تتمسكوا بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام عليّ (عليه السلام)).

ومن المعلوم أنّ في هذا الأسلوب نحوَ سدٍّ لباب الإنكار والاعتراض؛ لأنّه يُلوّح إلى أنّ من تعرّض إلى ذلك فإنّه لا يؤمِن بأصول الدين وقواعده الأساس.

الأسلوب الثاني: تفريع المقصود بالخطبة من التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء الخاص للإمام (عليه السلام) على أمور تمّ أخذ الإذعان بها من المخاطبين مسبقاً، وهذا أسلوب أدبي يفاجئ المخاطبين ويسد باب الاعتراض من قِبَلِهم على مضمون الإقرار؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى إنكاره لما أقرّ به فيُبتلى بالتناقض.

وقد أخذ (صلى الله عليه وآله) الإقرار منهم على أمور:

١. حقائق الدين.

٢. نصحه لهم.

٣. أولويته بهم من أنفسهم كما جاء في القرآن الكريم.

ثمّ فرّع على ذلك أمرهم بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) للأمن من الضلالة وعقد الولاء الخاص للإمام (عليه السلام).

الأسلوب الثالث: وهو قرن التكليف بالترغيب والترهيب الشديد، وهذا يدل على أرضية الشك والريبة والاستثقال في أوساط المكلفين ولا سيما حيث يكون التكليف لمخاطبين منظورين بالخصوص وهم الحاضرون في مجلس الخطاب، فالخطاب قد يكون على وجه عام غير ناظر إلى إناسٍ بخصوصهم، كما في كثير من الآيات القرآنية التي تخاطب الذين آمنوا مثلاً، فيكون اقترانه بالترهيب والترغيب باقتضاء عام للحث على الاستجابة له.

وقد يكون الخطاب خاصاً كما في خطبة الغدير، وفي هذه الحالة تدلّ العناية بالترغيب والترهيب على وجود نوازع مسبقة للمخاطبين أو جماعة معتد بهم في مخالفة التكليف المذكور في الخطاب.

ويتمثّل أسلوب الترغيب والترهيب في الخطبة في عدة أمور:

١. فيما دلّ عليه ـ حسبما سبق وصفه ـ من ربط الموضوع بالإيمان بالله ورسوله وباليوم الآخر؛ إذ يدل ذلك على ترغيب من تمسك بأهل البيت (عليهم السلام) ووالى الإمام (عليه السلام) بما وعد به الله سبحانه به المؤمنين حقاً من النعيم المقيم، وترهيب من ترك ذلك بالعذاب الأليم، ولم يقتصر على ذكر اليوم الآخر إجمالاً، بل ذكر البعث والحساب والجنة والنار، ولذلك لغاية تجسيد المستقبل ومشاهده للحاضرين.

٢. فيما ذكره (صلى الله عليه وآله وسلم) من وصف رائع لحوض الكوثر، وهو لأجل ترغيب من تمسّك ووالى بأنه سوف يسقيه (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه من الحوض، وتلويح بتحذير من ترك أهل البيت (عليهم السلام) ولم يوال الإمام (عليه السلام) فإنّه يكون محروماً منه من قبله (صلى الله عليه وآله وسلم).

٣. ما ذكره (صلى الله عليه وآله وسلم) من الدعاء لمن والى الإمام (عليه السلام) بموالاة الله سبحانه إياه

ولمن عاداه بمعاداة الله سبحانه، وقد ورد في القرآن الكريم ما وعد الله به أولياءه في الدنيا والآخرة وما أوعد به أعداءه فيهما.

٤. قطع باب الرجاء لمن يخالف الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) معاً، ونفي التفريق بينهما، وهذا ما تشير إليه فقرات الخطبة.

وهذا معنى طريف قد يُغفل عنه فلا بأس بتوضيحه، فنقول: إنّ الذي يبدو بالنظر في سياق الآيات القرآنية في موارد ذكر الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) أنّه كان في الذين دخلوا الإسلام أو استسلموا له من كان من قلة فقهه وبصيرته في الدين قد يرجو الله تعالى وهو يعصي الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو يعصي الله ويريد أن يشفع له الرسول (صلى الله عليه وآله).

ولذلك نجد أنّ القرآن الكريم يهتم دائماً بالقرن بين الله سبحانه وبين رسوله (صلى الله عليه وآله) في المعاني الكثيرة مثل الطاعة والمعصية والملكية والمحاربة والهجرة والإيمان والكفر والكذب والولاية والمشاقة(١) والأذان(٢) والبراءة والمحبة والتحريم والإيتاء من الفضل والإغناء منه والإرضاء والمحادة والاستهزاء والنصح ورؤية العمل والدعوة والحيف والوعد والصدق والنصرة والتقدم بين يديهما والإيذاء والقضاء والقنوت والإرادة.

فهذا القرن المؤكّد إنّما هو لأجل دفع توهم الافتراق بين الله ورسوله في الطاعة والمعصية والأمل والحذر والمحبة وغير ذلك.

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (سورة الأنفال: آية ١٣).

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (سورة التوبة: آية ٣).

وقد صرّح في آيات كثيرة بالعلاقة بين الأمرين، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾(١)، وقال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾(٢).

كما أنّ ذلك هو الموجب لما نجده من أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يؤكد دائماً على أنّ ما يذكره هو أمر الله سبحانه، وقد لاحظنا اهتمام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقرن موقف الله ورسوله في كل من فقرة التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) وفقرة الولاء..

أمّا في فقرة التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) فقد قال (صلى الله عليه وآله وسلم) صريحاً حكاية عن الله تعالى: (وإن اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)، ثمّ أكّد أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) أيضاً على هذا الموقف فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (وسألت ذلك لهما ربي)، وأكد هلاك من لم يتمسك بهم بقوله: (فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم).

بل أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذه الفقرة قرن أهل البيت (عليهم السلام) بالقرآن الذي هو كلام الله حتى لا يعتذر أحد ممن يرغب عن التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) بأنّه قد عمل بالقرآن، كما قال عمر في رزية يوم الخميس رداً على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (حسبنا كتاب الله)، فلا عمل بكلام الله دون التمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، وفي ذلك ما يشير إلى دفع شبهة خلو القرآن الكريم عن ذكر هذا الولاء.

---

(١) سورة آل عمران: آية ٣١.

(٢) سورة النساء: آية ٨٠.

وأمّا في فقرة عقد الولاء لعلي (عليه السلام) فقد جعله أيضاً لصيقاً بنفسه وبالله سبحانه؛ وذلك أنّه قال أوّلاً: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، فقالوا: نعم، فقال: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه).

فهو (صلى الله عليه وآله) في قوله هذا المتضمن لذكر الآية أوصل ولاءه (صلى الله عليه وآله) بالله سبحانه وبالقرآن الكريم، كما أنّه يتضمن ربط ولاء الإمام (عليه السلام) بنفسه وبموقعه لكي يفيد أنّ من لم يوال علياً بالولاء الخاص فإنّه لم يوال الرسول (صلى الله عليه وآله)، بل يفيد هذا القول الربط بين الإيمان بالولاء للرسول (صلى الله عليه وآله) والإيمان بالولاء للإمام (عليه السلام) فكأنه قال: (ألستم تؤمنون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم...فمن كان يؤمن بأني مولاه فعليه أن يؤمن بأنّ علياً مولاه).

ثم دعا ثانياً (صلى الله عليه وآله) لمن والاه بموالاة الله سبحانه له، وعلى من عاداه بمعاداة الله سبحانه إياه، وهذا يفيد لصوق هذا الولاء بالرسول (صلى الله عليه وآله) لبراءته ممن ينكث هذا الولاء ويعادي الإمام (عليه السلام) بدعائه عليه بمعاداة الله تعالى إياه، فلا رجاء في شفاعته (صلى الله عليه وآله) له بتاتاً.

كما أنّه من جهة أخرى يتضمن لصوق هذا الولاء بالله تعالى لمعاداة الله سبحانه لمن نكث الولاء المعقود استجابة منه لرسوله (صلى الله عليه وآله).

وهكذا نلاحظ دلالة الأساليب المستعملة في الخطبة على أمرين:

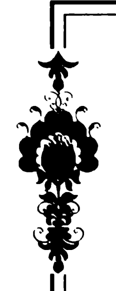
أحدهما: أهمية الموضوع في نفسه في الدين.

والآخر: ثقل ذلك على الحاضرين أو على فئة غير قليلة منهم، وهو محل الشاهد في مقامنا هذا، وهذه الدلالة تدل عليها بشكل خاص هذه الأساليب الثلاثة.

هذا عن دلالة لحن الخطبة على ثقل محتواها على الحاضرين.

وهكذا اتضح أنّ خطبة الغدير ألقيت في أجواء معارضة لتمييز النبي (صلى الله عليه وآله) أهل بيته (عليهم السلام) وابن عمه (عليه السلام) في هذه الأمة، وهذا هو الذي يفسر الأساليب التي تضمنتها هذه الخطبة والملابسات التي اختيرت لها من الزمان والمكان على ما شرحناه[1].

(١) وربما اعتقد بعض علماء المسلمين ـ من المعتزلة وبعض الزيدية ـ من قبل أنّ خطبة الغدير نص خفي في استخلاف الإمام علي (عليه السلام)، وكأنه نظر في مبرر إلقاء النص بهذه الطريقة إلى وجود معارضة للإمام علي (عليه السلام) مما أدى إلى تجنب النبي (صلى الله عليه وآله) التصريح باستخلاف الإمام (عليه السلام). **ولكن هذا الاعتقاد** ليس تاماً كما ذكرنا من قبل، فإنّ النص وافٍ بتمييز أهل البيت (عليهم السلام) عن سائر الأمة وعقد الولاء الخاص المماثل لولائه (صلى الله عليه وآله) على الأمة للإمام علي (عليه السلام).



الإيضاح التاسع

حول واقعة الغدير ودلالاتها في ضوء التحديات الاجتماعية المتوقعة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) التي تحدثت عنها هذه الخطبة، وأكدت عليها سائر الأحاديث التي رويت عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) بشأنها.

١. نظر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذه الخطبة إلى صيانة الأمّة عن الضلالة والهلاك من بعده.

٢. بيان أنّ الضلال والهلاك الذي كانت الأمة مظنة له بعد وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) إنّما هو التفرق في تحديد الهدى وفي الولاء.

٣. إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في سائر أقواله عن الفتن التي سوف تقع من بعده.

٤. ابتلاء الأمّة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالتفرق والضلالة والهلاك نتيجة عدم التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) كما وقع الإخبار عنه في خطبة الغدير.

٥. تأثير إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الفتن الواقعة بعده على دلالة خطبة الغدير.

الإيضاح التاسع

حول واقعة الغدير ودلالاتها في ضوء التحديات الاجتماعية المتوقعة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) التي تحدثت عنها هذه الخطبة، وأكدت عليها سائر الأحاديث التي رويت عنه (صلى الله عليه وآله) بشأنها[١].

إنّ خطبة الغدير تتضمن بشكل واضح قلق النبي (صلى الله عليه وآله) من ضلال هذه الأمة وهلاكها من بعده؛ لمكان قوله في ذكر التمسك بالثقلين: (ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً)، وقال: (ولا تتقدموا عليهم فتهلكوا ولا تقصروا عنهم فتهلكوا).

كما يبدو من سياق هذه الخطبة أنّ الغرض المقصود بها هو صيانة المسلمين عن هذا الخطر الداهم بعد وفاته؛ لأنّ ما سبق فقرة التمسك بالثقلين إنّما هو تمهيد

---

(١) إنما أدرجنا هذا الإيضاح في هذا القسم المخصص لذكر ملابسات الواقعة ودلالاتها بالرغم من أنّ تلك التحديات كانت متوقعة، وقد وقعت بالفعل بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، كما أنّ الأحاديث التي رويت عن النبي (صلى الله عليه وآله) هي وقائع تقع بعد هذه الواقعة أو قبلها وليست ملابسات هذه الحادثة؛ لأنّ الحديث في هذا الإيضاح لم يكن عن تلك التحديات بوصفها وقائع مستقبلية، بل بلحاظ مبادئها الحاضرة حين النص، فإنّ مبادئ تلك التحديات كانت الطبائع والأعراف الاجتماعية القائمة حين النص والتي يشير إليها النص بما تتضمنه من إبداء التخوف من ضلال الأمة وهلاكها بعده إن لم تتمسك بالكتاب والعترة، وتلك المبادئ ملابسات حافة بالنص وهي موضحة لمدلوله وفق الشرح الآتي فلاحظ.

للخطبة تضمن ذكر قرب وفاته، وإقرار الناس على تعاليم الدين وعلى نصحه لهم، كما أنّ ما بعد فقرة التمسك ـ وهي فقرة الولاء ـ هو في الحقيقة تفريع على التمسك بالثقلين؛ إذ أنّ الإمام علياً (عليه السلام) الذي عقد له (صلى الله عليه وآله وسلم) الولاء من بعده هو أوّل أهل بيته وعترته والذي هو أحد الثقلين، والباقون منهم: فاطمة (عليها السلام) والحسنان (عليهما السلام)، وكانا صغيرين في السابعة والسادسة حين الخطبة، وقد كان عقد الولاء له بالنظر إلى أنّه (عليه السلام) مسدّد لا يضلّ فيكون التمسك بولائه ضماناً للهدى وأماناً من الضلالة والهلاك.

والالتفات إلى طبيعة التحديات التي كان المسلمون عرضة لها بحسب السنن الاجتماعية القائمة آنذاك ـ والتي أكدت عليها سائر الأحاديث النبوية الواردة حول الفتن التي توقعها من بعده ـ **ينبّه** على أنّ نظر هذه الخطبة التي ألقاها (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ذكر قرب وفاته ووداعه مع الناس إلى عقد مرجعية دينية واحدة وولاء مركزي واحد يلتف حوله المسلمون جميعاً، فيصونهم ذلك عن اختلاف الآراء والأهواء وما يتبعها من التفرق والتخاصم والقتال.

توضيح ذلك: أنّ ما كانت الأمّة عرضة له من بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) هو نمطان من الضلال: ضلال كفر، وضلال فتنة.

أمّا ضلال الكفر: فهو بالارتداد عن الإسلام والرجوع إلى الشرك، وقد وقعت ردةٌ في بعض الجزيرة العربية، ولكنها لم توجب خطراً على الإسلام والمسلمين؛ لأنّ الارتداد لم يكن واسعاً، وكان المسلمون حين طروّه متحدين ومتكافئين، فانقضّوا على المرتدين بالقتال حتى انتهت الردة.

وأمّا ضلال الفتنة: فهو أن يقع الخلاف بين المسلمين، ويقاتل بعضهم بعضاً، وهذا هو الخطر العظيم على هذا المجتمع الجديد؛ لأنّه يؤدي إلى حدوث الفرقة في الدين، فيتهم بعضهم بعضاً بالضلالة ويستبيح ـ نتيجة لذلك ـ حرماته، فتزول قدرتهم المرهونة بتوحدهم، ويكون بأسهم بينهم، فيرجعون القهقرى إلى التفرق والشتات، كما كانوا عليه قبل الإسلام.

ولا شك أنّ ما أبدى النبي (صلى الله عليه وآله) قلقه منه في هذه الخطبة إنّما هو ضلال الفتنة، وليس ضلال الكفر والارتداد؛ إذ لا يحول دون الكفر والارتداد الوصية بالتمسك بالكتاب والعترة، فإنّ المرتد لن يقرّ بالكتاب ولا بالرسول (صلى الله عليه وآله) ولا بعترته (عليهم السلام)، فكيف يُوصى بالتمسك بهما حتى يقيه ذلك من الارتداد والكفر؟

وإنّما تصلح هذه الوصية للمؤمنين بالقرآن والرسول (صلى الله عليه وآله)؛ لأنّهم يقرّون بالرسول (صلى الله عليه وآله) ورسالته وهي القرآن الكريم، فلو عملوا بهذه الوصية لصانهم ذلك عن الفتن والشبهات.

هذا، وضلال الفتنة إنما يقع بين المسلمين وسائر المجتمعات العامة عند وقوع حادث مثل وفاة القائد ـ ولا سيما ذلك في المجتمعات الدينية السياسية، ونعني بها المجتمعات التي يوجد فيها حكم سياسي على أساس الدين ـ بسببين مترابطين:

أحدهما: التشتت في الآراء.

وثانيهما: التشتت في الولاءات.

وينشأ التشتت في الآراء في المجتمعات الدينية عن عدم وجود مرجعية دينية يلتزم الجميع بهداها، بل يعمل كل برأيه في الدين.

كما ينشأ التشتت في الولاءات عن عدم وجود ولاء مركزي جامع ينظر في مصالح الجميع ويواليه الجميع، بل يكون لكل جماعة ولاء خاص بنفسها ومصالحها.

والأساس الأوّل لكل هذا التشتت هو التنافس على كسب الجاه والمال وفق المصالح الفئوية الضيقة التي تمثلها الولاءات الخاصة وتكون الآراء الدينية واجهة لتلك الولاءات لأجل توجيهها والاحتجاج لها.

وقد كان المجتمع العربي الذي اعتنق الإسلام حديثاً عرضة للتشتت على الوجهين..

أمّا التشتت في الولاءات فهو بالنظر إلى الولاءات القبلية الضيقة التي كانت سائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام، حيث كان المجتمع بدوياً يعيش على شكل قبائل متفرقة لا حكومة واحدة تحكمها، غايته أن يكون هناك تعاقدات على السلم بين مجموعة منها، أو يكون هناك أحياناً تحالفات على النصرة فيما بينها، وكثيراً ما كان يحدث بينها القتال والإغارة والنهب، ورغم أنّ الإسلام وحّد العرب جميعاً على أساس الإسلام، ولكنه لم يمح الولاءات القبلية الضيقة القائمة في نفوس كثير من الناس بين عشية وضحاها بطبيعة الحال.

وأمّا التشتت في الهدى فلأنّ صاحب كل ولاء يصطنع شبهة لتبرير اتجاهه، واعتباره هو الاتجاه الحق والصائب، وأنّ ما عداه باطل وظلم، على أنّ الصحابة كانوا قوماً مختلفين في الفقه والاطلاع على القرآن والسنة، وكان هذا مظنة لأن يختلفوا ويتصادموا بتمسك كل امرئ بفهمه ورأيه وما اطلع عليه.

ولذلك كله كان المسلمون عرضة للضلالة والهلاك جرّاء التشتت في تشخيص الحق والباطل والهدى والضلال، وجرّاء تفرقهم في الولاء.

وقد كان النبي (صلى الله عليه وآله) في حياته هو مرجعية الأمة في الهدى إذا اختلفوا، وقد أمر الله سبحانه بالرجوع إليه عند النزاع، كما في آية التنازع، قال سبحانه: ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾(١) وقد أكد الله سبحانه على طاعة رسوله وعدم مماراته في آيات لا تحصى كقوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾(٢).

كما أنّه (صلى الله عليه وآله) هو مركز الولاء في الأمة حصراً فلا ولاء غير ولائه كما قال تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾(٣).

وبعد وفاته (صلى الله عليه وآله) يفتقد المجتمع هذه المرجعية والمركزية في الولاء.

وهذا الأمر يوضح أنّ مفاد خطبة الغدير التي خصّها النبي (صلى الله عليه وآله) بالحديث عن قرب وفاته، وما يخاف منه على المسلمين من بعده، إنما هو نصب أهل بيته (عليهم السلام) وعترته هداة للأمة من بعده، وعقد الولاء للإمام (عليه السلام) من بعده على حدّ ولائه الذي كان (صلى الله عليه وآله) به أولى بالمؤمنين من أنفسهم كما نص عليه القرآن الكريم.

عقد نقاط

ولنذكر مزيد توضيح للموضوع من خلال عدة نقاط:

---

(١) سورة الأنفال: آية ٤٦.

(٢) سورة الحشر: آية ٧.

(٣) سورة الأحزاب: آية ٦.

١.نظر النبي (صلى الله عليه وآله) في هذه الخطبة إلى صيانة الأمّة عن الضلالة والهلاك من بعده.

٢.بيان أنّ الضلال والهلاك الذي كانت الأمة مظنة له بعد وفاته (صلى الله عليه وآله) إنّما هو التفرق في تحديد الهدى وفي الولاء.

٣.إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) في سائر أقواله عن الفتن التي سوف تقع من بعده.

٤.ابتلاء الأمّة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) بالتفرق والضلالة والهلاك نتيجة عدم التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) كما وقع الإخبار عنه في خطبة الغدير.

٥.تأثير إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) عن الفتن الواقعة بعده على دلالة خطبة الغدير.

الأولى: نظر النبي (صلى الله عليه وآله) في هذه الخطبة إلى صيانة الأمّة عن الضلالة والهلاك من بعده.

لا شك بالنظر في متن هذه الخطبة أنّها مسوقة لصيانة الأمة عن الضلالة والهلاك من بعده (صلى الله عليه وآله).

والضلالة هي الخروج من الحق والدخول في الباطل، ويكون ما يتمسك به المُبطل من قبيل الشبهة، وينتج ذلك حدوث الفتن الفكرية والثقافية في المجتمع.

وأمّا الهلاك فهو في الدنيا اعتداء بعض على بعض وحدوث الفوضى والقتال وهو ينشأ عن تعدد الولاءات في المجتمع ويوجب وقوع الفتن الاجتماعية والسياسية.

والذي يبين سوق الخطبة لصيانة الأمّة عن الضلالة والهلاك أنّها تتألف من

فقرات ثلاثة:

١.فقرة تمهيدية: تضمنت إقرار الناس على تعاليم الدين وأصوله من الإيمان بالله وبرسوله وبالدار الآخرة، وعلى نصح النبي (صلى الله عليه وآله) لهم.

٢.فقرة أصلية أولى: وهي الأمر بالتمسك بالثقلين الكتاب والعترة.

٣.وفقرة أصلية ثانية: وهي عقد الولاء بقوله: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله).

أمّا الفقرة التمهيدية فهي تمهيد ومقدمة فحسب، وليست الغاية المنظورة بالخطبة، وإنّما تتمثل الغاية منها في الفقرتين الأصليتين.

وقد اشتملت الفقرة الأصلية الأولى منها الآمرة بالتمسك بالثقلين على تعليل ذلك بأنّهم إن تمسكوا بهما لن يضلوا، ثمّ أكدت على التمسك بالعترة وعدم التقصير عنهم وعدم التقدم عليهم معللة ذلك بأنّ ذلك مدعاة للهلاك.

ولا شك في أنّ نظره (صلى الله عليه وآله) في الأمر بالتمسك بالثقلين وخوفه على الأمّة من الضلالة والهلاك إنّما هو بعد وفاته وليس في حياته، بدليل تعبيره بأنّه يستخلف فيهم الثقلين، ومعناه أنّه يتركهما خلفه أي بعد موته، مضافاً إلى أنّ الواجب في حياته (صلى الله عليه وآله) التمسك بالقرآن وبالنبي (صلى الله عليه وآله) نفسه، وهو الواقي عن الضلالة والهلاك.

على أنّ سياق الخطبة من بدايتها أنّها وصية منه إلى الأمّة آنذاك بالإخبار عن قرب وفاته، فقد تحدث فيها مع الحاضرين حديث مودع لهم فأقرهم على عقائد الدين وعلى نصحه لهم في أداء الرسالة.

وأمّا الفقرة الأصلية الثانية ـ وهي فقرة الولاء ـ فهي أيضاً ناظرة إلى الصيانة عن الضلالة والهلاك؛ لأنّها متفرعة على فقرة التمسك بالثقلين بحسب المناسبات الحافة بالكلام؛ إذ كان من عُقد له الولاء هو أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي هو أوّل أهل البيت (عليهم السلام) وسيدهم، كما أنّ الولاء بنفسه فرع الهدى، فإنّ أولى الناس بالولاء بحسب الارتكازات الفطرية هو أهداهم إلى الحق وأبعدهم عن الضلال الذي يوجب لمن تمسك به الصلاح والفلاح ويقيهم عن الهلاك والردى.

الثانية: بيان أنّ الضلال والهلاك الذي كانت الأمة مظنة له بعد وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) إنّما هو التفرق في تحديد الهدى وفي الولاء.

أنّ المجتمع الإسلامي في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رغم وحدته بالإسلام واجتماعه على الهدى باتباع تعاليم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى الولاء الواحد بالولاء للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإنّه كان يحمل في داخله مبادئ للانقسام إلى اتجاهات وولاءات مختلفة ومتصارعة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مما يجعل انقسامه وتشتته أمراً متوقعاً بوضوح منذ حياته (صلى الله عليه وآله وسلم) وفق السنن الاجتماعية العامة إن لم يجتمع على اتجاه وولاء واحد.

وذلك لسببين:

السبب الأوّل: الانقسام الاجتماعي الحاد في المجتمع العربي الذي كان عليه قبل الإسلام، فقد كان هذا المجتمع حتى الأمس القريب منقسماً إلى ولاءات متعددة وفق الانتماء القبلي الذي ينزع بطبعه إلى الصراع والتنافس بين القبائل المتعددة، ولم يكن قد عاش تجربة الولاء الموحد التي هي حالة حضريّة ومدنية إلا خلال عشرة

سنوات بالنسبة إلى أهل المدينة وقبائلها، ودون ذلك بالنسبة إلى سائر القبائل حسب تأريخ دخولها في الإسلام، حتى إنّ كثيراً منها لا يتجاوز تأريخ انضمامها إلى هذا الكيان نحو سنة واحدة أو أقل كما في القبائل التي وفدت وأسلمت في السنتين التاسعة والعاشرة للهجرة النبوية.

ولذلك كان الحفاظ على وحدة الولاء في المجتمع بعد النبي (ﷺ) المهمة الأساس التي كان ينبغي الاهتمام بها.

وكانت هناك تحديات عديدة أمام وحدة الولاء:

١. إنّ هذه القبائل ارتبطت من خلال الإسلام بحكم مركزي واحد، فكان هذا الحكم مظنة لتنافسهم جميعاً على الأمر، ولم يعد الحال كما كان عليه في الجاهلية، حيث كانت كل قبيلة تحكم نفسها بنفسها، فقبيلة قريش مثلاً كانت تحكم نفسها بنفسها في الجاهلية، وكذلك قبائل الأنصار في المدينة وسائر القبائل الأخرى، ولكن لم يعد الأمر كذلك بعد النبي (ﷺ)؛ لأنّ الخليفة هو الذي يمتلك جميع الصلاحيات في الحكم من تعيين الولاة والقيادات العسكرية والقضاة وتوزيع الأموال العامة وتحديد العطاءات وتمليك القطائع من الأراضي ولا شأن لغيره بتاتاً، وإذا كان هذا الخليفة من قبيلة ما كقريش فهو قد يُقرّب قبيلته وينحاز إليها في توزيع المناصب والأموال، ولا يراعي العدل بين الفئات الخاصة والعامة، وهذا المعنى كما ينطبق على الخليفة ينطبق على من يعينه من الولاة وغيرهم، فهؤلاء أيضاً ينحازون إلى قبائلهم.

٢. إنّ الحاكم الواحد على القبائل جميعاً يتحكم في إمكانات القبائل الداخلية بحكم وحدة الدولة، وهذا أمر يصعب تحمله على القبائل جداً.

فالدولة مثلاً تستوفي من القبائل الزكوات من الأموال الظاهرة من الأنعام والغلات وتجيء بها إلى المركز، وهذا تشريع جاء في السنة التاسعة أو العاشرة من حياة الرسول (صلى الله عليه وآله) في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[1]، وقد بعث النبي (صلى الله عليه وآله) العمال لاستيفائها.

وقد كانت الزكاة غير محددة بأموال خاصة، كما كان أداؤها مرهوناً بصاحب المال وإن كانت واجبةً، وقد يذم بعض الناس على عدم أدائها، ولكن لم تكن تؤخذ من أحد عنوة.

ولذلك كان هذا التشريع في غاية الصعوبة على القبائل، وقد ذكر أنّ جماعة مِمّن وصفوا بالردة لم ينكروا الشهادتين، بل امتنعوا من أداء الزكاة.

مثال آخر: وهو أنّ الأراضي العامة كانت من قبل على ضربين:

أراضٍ تابعة لقبائل خاصة تكون قاطنة فيها أو مجاورة لها.

وأراضٍ أخرى تستطيع كل قبيلة أن تذهب إليها وتحييها.

ولكن اختلف الأمر بالإسلام حيث صارت الأراضي العامة مثل أراضي الموات، والأخرى العامرة في نفسها من دون إحياء خاص ملكاً للرسول (صلى الله عليه وآله)، وسميت بالأنفال، ويحكم فيها من بعده، فكان النبي (صلى الله عليه وآله) يقطعها لمن يشاء، وقد أقطع النبي (صلى الله عليه وآله) بعض أراضي المدينة لمهاجرين من قبائل أخرى وافدين على

---

(١) سورة التوبة: آية ٦٠.

المدينة، كما ورد في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله)[١]، وكان هذا بطبيعة الحال يشق على الأنصار أهل المدينة.

٣.إنّ الوضع الجديد كان يقتضي خضوع الرجل من قبيلة لأمر من هو أعلى منه من قبيلة أخرى سواء كان هذا الأعلى في موقع الخلافة، أو في موقع الإمارة لبلدٍ، أو في موقع القيادة على الجند في الغزوات والسرايا، وهذا كان صعباً على الشخصية القبلية؛ لأنه يجد ذلك مساساً بعزته وكرامته لا سيما إذا كان الآخر يستعلي عليه بانتمائه القبلي، وقد فسّر بذلك جماعة مثل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[٢].

السبب الثاني: أنّه قد حدث بعد الإسلام مبادئ لوجوه من الاختلاف والتفرّق على وجه طبيعي، وظهرت ثنائيات عديدة تثير بطبيعتها الاختلاف والصراع إذا لم تلتفّ الأمة حول مركز واحد في الهدى والولاء.

ومن أهم تلك الثنائيات:

١.ثنائية الخاصة والعامة.

لقد أفرز وضع المسلمين بطبيعته انقساماً للمجتمع إلى الخاصة والعامة.

وهو انقسام اجتماعي يحدث في كل مجتمع بنحو ما.

---

(١) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ٦١/٤.

(٢) سورة النساء: آية ٥٩.

فالقبيلة مثلاً تشتمل على خاصة هم رؤساؤها وقياداتها وأهل الحل والعقد فيها، وعلى عامة وهم سائر أفراد القبيلة.

وكل نظام للحكم يفرز جماعة خاصة حول الحاكم من جهة نصرتهم له وإعانتهم إياه، ويعتبر هؤلاء تدريجاً لأنفسهم امتيازاً من بين جمهور الناس وعامتهم.

وقد نبّه الإمام عليّ (عليه السلام) في ما حكي من عهده إلى مالك الأشتر على هذا التصنيف على وجه واضح، قال: (أَنْصِفِ اللّه وأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ، ومِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ، ومَنْ لَكَ فِيه هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ)[1] وقال: (ولْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ وأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ، وإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعَامَّةِ، ولَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَئُونَةً فِي الرَّخَاءِ، وأَقَلَّ مَعُونَةً له فِي الْبَلَاءِ، وأَكْرَه لِلإِنْصَافِ وأَسْأَلَ بِالإِلْحَافِ، وأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإِعْطَاءِ وأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ الْمَنْعِ، وأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ، مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ، وإِنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ وجِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ، والْعُدَّةُ لِلأَعْدَاءِ الْعَامَّةُ مِنَ الأُمَّةِ، فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ ومَيْلُكَ مَعَهُمْ)[2]، وقال: (ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وبِطَانَةً، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وتَطَاوُلٌ وقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ، فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ، ولَا تُقْطِعَنَّ لأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وحَامَّتِكَ قَطِيعَةً، ولَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي

---

(١) نهج البلاغة: ٤٢٨.

(٢) نهج البلاغة: ٤٢٩.

شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ، يَحْمِلُونَ مَئُونَتَه عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وعَيْبُه عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَه مِنَ الْقَرِيبِ والْبَعِيدِ، وكُنْ فِي ذَلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً، وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وابْتَغِ عَاقِبَتَه بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْه، فَإِنَّ مَغَبَّةَ ذَلِكَ مَحْمُودَةٌ)(١).

ولم يكن الأمر مختلفاً في زمان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد ظهر هناك خاصة غلب عليهم تدريجاً اسم الصحابة، وهو في الأصل بمعنى من له مزيد اختصاص بالشخص، وكانوا فريقين:

أحدهما: المسلمون المهاجرون من قريش، وهؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم قوم النبي وقبيلته، ويرون أنّ لهم امتيازاً على الآخرين من جهة السبق إلى الإيمان بالدين ونصرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

والآخر: الأوس والخزرج القاطنون بالمدينة، فهؤلاء أيضاً كانوا يرون لأنفسهم امتيازاً بإيواء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ونصرته في مقابل العداء بعد أن اضطهده قومه وهمّوا بقتله.

وهذان الفريقان هما اللذان اعتبرا أنفسهم أهل الحل والعقد بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسعى كل واحد منهما أن يكون خليفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكانوا هم الخاصة، وكان باقي المسلمين هم العامة.

وبذلك كان هناك جماعة من المسلمين يرون لأنفسهم امتيازاً على سائر

(١) نهج البلاغة: ٤٤١ ـ ٤٤٢.

المسلمين، إمّا من جهة الانتماء إلى قبيلة النبي (ﷺ) والسبق إلى الإسلام والهجرة من وطنهم لأجله إلى المدينة، وهؤلاء هم المهاجرون من قريش، أو من جهة إيوائهم النبي (ﷺ) ونصرتهم إياه وهؤلاء هم الأوس والخزرج الذين كانوا قاطنين بالمدينة وقد عرفوا بالأنصار.

هذا، وقد كان بعض العامة ينحاز إلى قومه من الخاصة، فالذين لم يهاجروا من قريش حتى فتح مكة وجاؤوا إلى المدينة بعدهم مثل خالد بن الوليد ومعاوية بن أبي سفيان كانوا على هوى المهاجرين من قريش.

وقد يخطر في الذهن بدواً أنّ القرآن الكريم هو الذي أرسى وجود (الخاصة) بجنب عامة المؤمنين والمسلمين؛ لأنّه بجنب الثناء العام على المؤمنين أثنى ثناء خاصاً في بعض آياته على المهاجرين منذ العهد المكي(١)، وعلى الأنصار منذ السنة الثانية من الهجرة كما يتمثل في آيات الأنفال(٢) التي نزلت في السنة الثانية، ثمّ في سور

---

(١) ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة النحل: آية ٤١)، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة النحل: آية ١١٠).

(٢) ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ * إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (الأنفال: آية ٨ ـ ٩). ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سورة الأنفال: آية ٧٢)، {وَالَّذِينَ آمَنُوا

أخرى منها سورة الحشر التي نزلت في السنة الثالثة، ثمّ سورة الحج[١] التي يتوقع نزولها حوالي السنة الثامنة، ثمّ سورة التوبة[٢] التي نزلت في السنة التاسعة للهجرة، فأعطى بذلك وجود مزية لهم على الآخرين.

ولكن هذا الأمر غير صحيح، وذلك لأنّ ثناء الله سبحانه على المهاجرين والأنصار إنّما كان من باب تقدير الأعمال الصالحة والتشويق إليها وتقدير أهل الفضل والفضيلة؛ لأنّ المهاجرين منهم كانوا قد تغرّبوا في سبيل الدين عن أوطانهم ليسلموا عن الفتنة أو ينصروا الدين، كما أنّ الأنصار استقبلوا المهاجرين إليهم في مدينتهم ومساكنهم وآخوهم وأشركوهم في أموالهم.

فكان الثناء على المهاجرين والأنصار نظير ما جاء في تفضيل المجاهدين على القاعدين[٣]، وتفضيل من أسلم من قبل الفتح وقاتل على الذين أسلموا من بعد

وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} (سورة الأنفال: آية ٧٤).

(١) ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (سورة الحج: آية ٥٨).

(٢) ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (سورة التوبة: آية ٢٠).

(٣) ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: آية ٩٥).

وقاتلوا[١].

وكان هذا الثناء مما يقتضيه الإنصاف والتقدير للحسنى بمثلها، ولولا تقدير الله سبحانه الأعمال الصالحة وأصحابها لم يتشوّق الناس إليها، ولكن لم يكن المقصود بهذه الآيات صناعة طبقة اجتماعية تطلب المزايا السياسية والاجتماعية والمالية على أساس السبق والهجرة والنصرة بما ينقض أصل التكافؤ بين الناس والمؤمنين.

وقد عطف القرآن الكريم التابعين على السابقين؛ لأجل توحيد المجتمع الإيماني في تلميح إلى عدم المبالغة في تفضيل السابقين، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[٢]، وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ * وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٣]، وقال سبحانه بعد ذكر المهاجرين والأنصار: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ

---

(١) ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحديد: آية ١٠).

(٢) سورة التوبة: آية ١٠٠.

(٣) سورة الأنفال: آية ٧٣ ـ ٧٥.

بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾(١).

وقد كان النبي (صلى الله عليه وآله) في حياته يسعى إلى تجنّب هذه الآفة مع تقديرٍ ملائمٍ لكل فضيلة ولو بحسب ظاهر الفعل حيث إنّ الفضيلة الواقعية هي ما اقترنت بالإخلاص وحافظ عليها صاحبها بالبقاء على الاستقامة، ولذلك كان (صلى الله عليه وآله) يساوي بين الناس في العطاء، وربما روّض بعض أصحاب الشأن بجعلهم تحت قيادة غيرهم كما أمّر ـ وهو في مرض موته (صلى الله عليه وآله) ـ أسامة بن زيد ـ ولم يبلغ العشرين ـ على شيوخ المهاجرين والأنصار مثل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم، هذا في ما عدا الإمام علياً (عليه السلام)، فإنّه لم يقرنه بغيره في مؤاخاة أو غيرها ولا جعله تحت قيادة مدنية أو عسكرية لغيره.

والحاصل: أنّ الثناء في القرآن الكريم على المهاجرين والأنصار إنّما كان ذا بُعد إيماني محض تقديراً للمواقف الإيمانية المختلفة المميزة، وليس ذا مدلول اجتماعي.

نعم قد انتفع هؤلاء الخاصة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) بهذه النصوص في طلب التفضيل السياسي والاجتماعي والمالي لأنفسهم، كما أنّ الخلفاء أيضاً منذ زمان عمر فضلوهم في العطاء، ولعله كان لأجل إرضائهم بالوضع القائم بعد صرف الأمر عن أهله، وهم بنو هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) الذين لو تصدوا للأمر لجروا على سنة الرسول (صلى الله عليه وآله) في التسوية في العطاء، ومن مظاهر تفضيل هؤلاء البناء على أنّهم هم أهل

---

(١) سورة الحشر: آية ١٠.

الحل والعقد، فإذا بايعوا شخصاً على الأمر كان ذلك مشروعاً.

وقد تطور الموقف لاحقاً منذ زمان معاوية إلى إثبات تزكية خاصة لهؤلاء بجعل جميع أفعالهم قائمة على أساس تحري الحق والحقيقة، بل عمّموا ذلك لجميع الصحابة ولو بمستوى أدنى، فقالوا بعدالة الصحابة، وهذا بالرغم مما لوحظ بينهم من اتهام بعضهم لبعض بالكفر والفسق والظلم والكذب وقتل النفس المحترمة وارتكاب الفواحش وما يتضمّن ذلك من الشواهد الواضحة على طلب الدنيا من الجاه والمال كما وقع ذلك ممن بعدهم.

والحاصل: أنّ ثنائية الخاصة والعامة في المسلمين كانت من جملة مبادئ الفتنة والاختلاف بينهم من جهة طلب الخاصة للاستئثار، وهي تكون على وجه طبيعي في جميع الثورات حتى وإن كانت حقة وعادلة في أصلها؛ إذ يتجه فريق من الخاصة إلى طلب الامتياز السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأنفسهم وتُوجّه الثورة إلى هذا الاتجاه، وتبتني الخصوصية فيها على السبق والنصرة وسائر السوابق الفكرية والجهادية، فتجعل من هذه السوابق استحقاقات وأولويات سياسية واجتماعية ومالية، ويُتمسك بالنصوص الأولى لقادة الثورة في الثناء عليهم، فتلك آفة تصيب الثورات كلها إن لم يكن هناك قيّم عادل يسير على المبادئ العامة للثورة ويمنع من الاستئثار.

وقد أعاد أمير المؤمنين (عليه السلام) في زمن خلافته العمل بسنّة النبي (صلى الله عليه وآله) في رعاية العدل، وسوّى بين الناس في العطاء، وكان هذا مما زاد في إثارة قوم من الخاصة عليه، كما جاء اعتراض طلحة والزبير عليه في ذلك، فاعتذر (عليه السلام) باتباعه سنة

الرسول (صلى الله عليه وآله)، وربما كان ذلك من عوامل نكثهما لبيعتهما له (عليه السلام) وخروجهما عليه بذريعة ظلامة عثمان بعد أن كانا بأنفسهما يحرضان عليه لإيثاره لبني أمية من دون سائر رجال قريش.

على أنّه ينبغي الالتفات إلى أنّ ما ذكرناه من عدم صحة تبديل السوابق الحسنة إلى أولويات سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية لا ينفي عدم تقدير السابقة الحسنة وفضل أهلها متى اقترن بالمؤهلات، ولم يكن على حساب التفريط بها، ومتى لم يتبدل إلى عرف مطرد برأسه يعطي استحقاقاً كاذباً لغير أهله، وهذا يطابق سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله) والإمام عليّ (عليه السلام) في خلافته كما هو ظاهر بالاطلاع عليها.

٢. ثنائية المهاجرين والأنصار داخل الخاصة.

وهذه ثنائية اجتماعية حدثت بشكل طبيعي بعد هجرة المسلمين إلى المدينة التي كانوا غرباء فيها، فكانوا جماعة طارئة على المدينة من غير أهلها.

وتحدث مثل هذه الثنائية في الحالات المماثلة عند الهجرة الواسعة إلى مدينة ما حيث لا يذوب المهاجرون في السكان الأصليين، بل يحافظون على كيانهم وتمايزهم، فتحدث ثنائية مرشحة لإيجاد الفتنة في المدينة، ولايزال السكان الأصليون والمهاجرون يمثلون ثنائية تثير اضطرابات وخلافات في بعض المدن في الزمان الحاضر.

وقد قدم الأنصار حقاً أمثلة رائعة في استقبال المهاجرين وإيوائهم ومساعدتهم، كما أثنى الله سبحانه بذلك عليهم.

ولكن لم يزل الفاصل الاجتماعي بين الفريقين؛ إذ لم يذب المهاجرون في الأنصار

ذوبان الذين يُخلعون من عشائرهم في العشائر الأخرى التي يلتحقون بها، بل حافظ المهاجرون على كيانهم الأخص إذ كانوا يعتبرون أنفسهم أشرف من الأنصار، بل هم صاحب هذا الكيان السياسي الذي تحقق في موطن الأنصار؛ إذ كان تحققه بفضل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو منهم.

وهكذا كان لكل من الجماعتين كيانه الاجتماعي الخاص، حتى كان لكل منهم راية في حروب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) غير راية الآخر، فكانت هناك راية للمهاجرين وراية للأنصار.

وكانت هذه الثنائية منشأ للحزازة والاختلاف بعض الشيء، فكان الأنصار يرون أنّهم أهل المدينة والمهاجرين غرباء فيها، ولكن المهاجرين كانوا يرون أنّ المدينة إنّما هي مدينة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الإسلام؛ إذ اتخذها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مركزاً لحكمه، وصار الناس سواسية فيها، وقوم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هم ورثة موقعه في مركز حكمه.

ومرّ ذكر حادثة اعتداء أحد المهاجرين في السنة السادسة في غزوة بني المصطلق على أنصاري، وكيف استصرخ كل منهما قومه حتى دعا بعض المنافقين من الأنصار إلى إخراج النبي من المدينة، فتأذى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وخرج مع المهاجرين عن المدينة نحو مكة، فتدارك الأمر بعض الأنصار، واعتذروا إليه وأرجعوه والتأم الأمر.

وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يسعى رغم تقدير فضيلة كل من الفريقين إلى إيجاد الأخوّة بينهما، وقد آخى بين واحد من المهاجرين وواحد من الأنصار في بداية الهجرة، وترتب عليه الميراث على المشهور إلى أن نسخ ذلك في السنة الثانية بعد غزوة بدر

بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾(١).

كما أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يقسم المهمات الحربية بينهم فيبعث سرايا من المهاجرين وأخرى من الأنصار، ويشرك بينهما في غزواته (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويخلف على المدينة طوراً رجلاً من الأنصار، وآخر رجلاً من المهاجرين، وربما جعل بعضهم تحت إمرة بعض آخر.

كما أنّ القرآن الكريم رغم الثناء على كل من الفريقين حثّهما على الفناء في الولاء الجامع بينهم على أساس الإيمان، وجعل بعضهم من بعض، كما قال تعالى في سورة الأنفال التي نزلت في السنة الثانية من الهجرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾(٢).

٣.ثنائية بني هاشم وسائر بطون قريش، فقد كانت بطون قريش قبل بعثة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منسجمة ومسالمة إلى حد كبير، على أنّ بني هاشم كانوا أوجههم وأرفعهم، وأكثرهم تقلّداً للمناصب العليا في سدنة البيت الحرام، وكانوا معروفين بالنبل والأخلاق، وكان فيهم موحدون على ملة إبراهيم، وفيهم شخصيات اشتهرت في الجزيرة العربية بسموها ومكانتها مثل عبد المطلب، حتى جاء عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال في بعض ما ارتجزه: (أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)(٣)، وكان ينافس بني

---

(١) سورة الأنفال: آية ٧٥.

(٢) سورة الأنفال: آية ٧٢.

(٣) صحيح البخاري: ٣/ ٢٢٠، ٢٣٣، وغيره.

هاشم بشكل خاص بنو أمية، حيث إنّهما كانا يلتقيان في أصل قريب، فإنّ عبد شمس جد بني أمية وهاشم كانا ابنين لعبد مناف، وقد حُكي بعض ما يتعلق بهذا التنافس في كتب السيرة[١].

ثمّ حدثت هذه الثنائية بين بني هاشم وسائر بطون قريش بعد بعثة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منذ إظهاره لدعوته، لحماية بني هاشم له (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعاداة سائر قريش إياه، فقد بدأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد مضي ثلاثة سنوات على البعثة ـ والتي كانت دعوته فيها إلى الدين سريّة ـ بإظهار دعوته أوّلاً لقومه بني هاشم لأغراض ثلاثة، هي:

١. جلب حمايتهم له سواء آمنوا به أو لا، فإنّه منهم، وشأن المرء أن تحميه عشيرته، ولم يكن له (صلى الله عليه وآله وسلم) محيص عن ذلك؛ إذ لا يستطيع من أن يأمن من دون حمايتهم.

٢. دعوتهم إلى الإيمان به، وكان إيمان من يؤمن منهم بطبيعة الحال يقوي إصراره على حمايته.

٣. اتخاذ وزير منهم يكون له الأمر من بعده، ولم يستجب له غير الإمام عليّ (عليه السلام) فاتخذه وزيراً.

وقد استجاب بنو هاشم وشيخهم أبو طالب ـ الذي كان كافل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد جده عبد المطلب ـ لطلب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الحماية، فحموه من كيد قريش ومن أذاها إلى

---

(١) لاحظ: تاريخ الطبري: ٢/ ١٢ ـ ١٣، الكامل في التاريخ (ابن الأثير): ٢/ ١٦ ـ ١٧، النزاع والتخاصم (المقريزي): ص ٤٧، نهج البلاغة (شرح محمد عبده): ١/ ٤٧ متنا وهامشاً.

حد كبير، وتحملوا لأجل ذلك حصار قريش على عامة بني هاشم ثلاث سنوات لا يخالطوهم، ولا يتعاملون معهم، ولا يبيعونهم، حتى عزّ عليهم المأكل، وذلك معروف في السيرة النبوية.

وبعد وفاة أبي طالب ضعف موقف بني هاشم في حمايته (صلى الله عليه وآله) وإن بقي عامة بني هاشم على عهدهم في حمايتهم إياه.

ثمّ عزمت قريش في السنة الثالثة عشر بعد البعثة على قتله (صلى الله عليه وآله) من قبل رجال ينتمي كل واحد منهم إلى أحد بطون قريش كي يضيع دمه بينها، ويبدو أنّهم حيث كانوا يراقبون دعوة النبي (صلى الله عليه وآله) للحجاج من القبائل العربية، وإيمان بعضهم به كقبائل المدينة، ويخشون من هجرته من مكة إليهم فيفلت من أيديهم، وتستقوي به تلك القبائل ويكونون عوناً له في إظهار دعوته التي كانت ضد دين عامة قريش ودين آبائها منذ قرون، والذي كان يضمن لها المركزية في الجزيرة العربية لوضع جميع القبائل العربية أصنامهم في البيت الحرام وحجها إلى البيت من أجلها.

فأخبر الله سبحانه رسوله (صلى الله عليه وآله) بعزم قريش على قتله وأمره بالهجرة إلى المدينة.

هذا، وقد كانت قريش تنظر إلى ادّعاء النبي (صلى الله عليه وآله) للرسالة بأنّه زعم كاذب غرضه التسيّد على قريش والعرب، وهذا ما أثار فيهم روح الغيرة والحسد والتنافس الشديد مما منع من إيمانهم بالرغم من شواهد صدق النبي (صلى الله عليه وآله) قبل البعثة وبعدها، وعامة ما جاء في القرآن في السور المكية من قول المشركين ووصف معارضتهم

للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقولهم عنه أنّه ساحر أو مجنون[١] أو نحو ذلك إنّما هو من قول مشركي قريش في مكة.

ولم يؤمن في العهد المكي من رجال قريش إلا أفراد معدودون كانوا ضعفاء في عشائرهم، ولم يكونوا من زعمائها والنافذين فيها بحيث يستطيعون أن يوجهوا عشائرهم إلى حماية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو كف الأذى عنه، وإن كان بعضهم كأبي بكر وعمر لا ينال من الأذى والعذاب شيئاً، كما كان يناله بنو هاشم وبعض المستضعفين، ولذا لم يهاجروا من مكة إلى الحبشة أو المدينة قبل هجرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وهكذا نجد أنّ التوتر بين بني هاشم وسائر قريش كان على أشده في العهد المكي؛ إذ كان بنو هاشم يعانون من أذى قريش لهم عناء شديداً، بلغ أقصاه في حصارهم بشعب أبي طالب، وكانوا يرون أنّ قريشاً لا حق لها في التعرض لابنها ـ أي ابن بني هاشم ـ وهو النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنّه يدعو دعوة سلميّة إلى التوحيد ونبذ الشرك، ولم يعتدِ على قريش ورجالها، وإنّما نفى ألوهية أصنامهم، وهو في ذلك على دين جدهم إبراهيم (عليه السلام)؛ إذ كان من المعروف عندهم جميعاً أنّه كان موحداً، وفي مقابل ذلك كانت قريش ترى أنّ المفروض ببني هاشم أن يتخلوا عن حماية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لكي يقلع عن هذه الدعوة أو يقتل؛ لأنّه خرج على دين الآباء ونسف عقائدهم، كما أنّه يهدد مكانة قريش الاجتماعية بين العرب ووضعها الاقتصادي

---

(١) لاحظ مثلاً قوله تعالى: ﴿عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ (سورة ص: آية ٤)، و﴿يَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾ (سورة الصافات: آية ٣٦)، و﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾ (سورة الدخان: آية ١٤).

المتقوم بحج العرب إلى مكة؛ لأنّ الناس إنّما يحجون إلى أصنامهم، ولو انتشر التوحيد في مكة لأصبحت العرب معادية لقريش وانقطعت عن الحج.

وبعد هجرة النبي (صلى الله عليه وآله) من المدينة اضطر بنو هاشم الباقون في مكة إلى مجاراة قريش، فكانوا يخرجون مكرهين إلى حرب النبي (صلى الله عليه وآله).

وقد ازداد عداء قريش للرسول (صلى الله عليه وآله) ومن معه من رجال قريش، ولا سيما رجال الحرب منهم مثل الإمام (عليه السلام) وحمزة؛ إذ أفلت هؤلاء منهم، والتجؤوا إلى قبائل أخرى لحمايتهم وتوفير جو آمن لدعوتهم إلى هذا الدين الجديد، ومن طبيعة القبائل أن يكون عدائها أزيد لمن خرج عن ولائها والتجأ إلى قبيلة أخرى.

ولذلك خاض رجال قريش وخاصة بنو أمية حروباً متعددة ضد النبي (صلى الله عليه وآله) ومن معه من عشيرته بني هاشم وأنصاره وسائر المهاجرين، منها بدر وأحد والأحزاب.

وبذلك حدثت ثارات بين بني هاشم وبين سائر قريش، إذ قُتِل كثير من قيادات قريش ورجالها في هذه الحروب على يد بني هاشم وعمدتهم الإمام عليّ (عليه السلام) ثمّ عمّه حمزة بن عبد المطلب (عليه السلام) عمّ النبي (صلى الله عليه وآله)، كما أنّ قريشاً قتلت رجالاً من بني هاشم؛ إذ قتل حمزة في حرب أحد في السنة الثالثة للهجرة.

وقد بقي عامة رجال قريش على الشرك بعد هجرة النبي (صلى الله عليه وآله) حتى فتح مكة عدا قليلاً ممن هاجر، ثمّ أسلم أكثرهم عن كره واضطرار بعد فتح مكة في السنة الثامنة إلى السنة التاسعة التي منع فيها المشركون من دخول المسجد الحرام، وقد عفا النبي (صلى الله عليه وآله) عنهم عند فتحه مكة شريطة الإسلام، فأسلموا عنده، فقال: (اذهبوا

فأنتم الطلقاء)، وكان ممن أسلم أبو سفيان وابنه معاوية، وهاجر العديد منهم إلى المدينة للتقرّب إلى النبي (ﷺ)، أو المشاركة في الحروب وكسب المغانم، أو للمؤامرة ضد النبي (ﷺ) كما اتفق من محاولة قتله في السنة التاسعة في رجوعه من غزوة تبوك حيث يحتمل أن يكون بعض الكائدين بالنبي (ﷺ) من هؤلاء المهاجرين من قريش، وقد كان هؤلاء ـ نعني عامة قريش الذين أسلموا عند فتح مكة وما بعدها ـ ينظرون إلى الإسلام بما يتضمنه ـ من التوحيد، ونبذ الشرك السائد في الجزيرة العربية ومن الإقرار برسالة النبي محمد (ﷺ) وما جاء فيها ـ على أنّه دين بني هاشم الذين سعوا أن يُخضعوا قريشاً والعرب وقد تأتى لهم ذلك.

كما لم تزل الحواجز النفسية القوية ومشاعر الثأر التي كانت بينهم وبين بني هاشم، فهذه الحواجز لم تُمحَ من نفوسهم بإسلامهم، بل بقي العديد منهم يبغضون الإمام عليّاً (عليه السلام) بغضاً خاصاً لأجل قتله شيوخ قومهم وسائر قرابتهم ومن أولئك خالد بن الوليد الذي عُرِف ببغضه للإمام (عليه السلام).

ويبدو أنّ المسلمين من سائر قريش بعد فتح مكة كانوا متعاطفين مع المهاجرين منها من قبل؛ لأنّهم من عشائرهم، فهم يجدون معهم الولاء القبلي المشترك بينهم، ولم تكن لهم ثارات مع عامتهم، لاسيما الذين لم يقتلوا من قريش أحداً كأبي بكر وعمر وعثمان وأضرابهم، ولذلك كان من هاجر من مسلمي قريش بعد فتح مكة إلى المدينة متعاونين مع ذويهم الذين أسلموا وهاجروا من قبل.

كما أنّ المسلمين المهاجرين من قبل فتح مكة من سائر بطون قريش أيضاً يجدون قرباً مع ذويهم الذين أسلموا من بعد فتح مكة، كما أنّهم كانوا ـ بالرغم من إسلامهم

طوعاً وهجرتهم ـ متأذين من قتل سراة قومهم من قبل الإمام عليّ (عليه السلام)، ويجدون تجاهه حزازة في نفوسهم حتى كأنهم مجبورون عليها.

هذا، وقد تبيّنت حساسية سائر بطون قريش من بني هاشم بعقد الأمر لأحدهم في السقيفة، ومن غير إِطْلاع أحد من بني هاشم، ثمّ بوصية أبي بكر ـ وهو من بني تيم ـ إلى عمر ـ وهو من بني عدي ـ، ثمّ بتخطيط عمر ـ كما سبق ذكره ـ لتكوين ستة الشورى بخمسة من سائر بطون قريش وواحد من بني هاشم وهو الإمام عليّ (عليه السلام)، وكان الزبير ـ وهو من بني أسد بن عبد العزّى ـ يميل إلى الإمام (عليه السلام)؛ إذ كانت أمّه هاشمية، فلم يكن له ذاك التعصب ضد بني هاشم حينذاك، وإن كان وقوعه مع الإمام (عليه السلام) في مرتبة واحدة في الشورى السداسية قد ساعد على طمعه في الحكم بإزاء الإمام (عليه السلام) من بعد ذلك، حتى وقف ضده (عليه السلام) أيام خلافته.

بل أنّ عمر لم يكتف بجعل معظم الستة من سائر بطون قريش، بل جعل ترجيح الكفّة بيد عبد الرحمن بن عوف ـ وهو من بني زهرة ـ من سائر قريش على تقدير انقسام الستة إلى قسمين متساويين، ليضمن انتهاء الشورى إلى تولية عثمان الذي هو من بني أمية، حيث كان ابن عوف مرتبطاً مع عثمان بالمصاهرة.

وكان تخطيط عمر لتولي عثمان الأموي للأمر يعني بالمفهوم القبلي إيصال الحكم إلى بني أمية ألد خصوم بني هاشم كسبيل إلى إبعاد الحكم عن بني هاشم أبداً ما أمكن؛ إذ كان بنو أمية أشد الناس منافسة لبني هاشم، وأطمح فروع قريش في الرئاسة بالمكر والدهاء وأكثرهم تماسكاً وعصبية لأنفسهم، ولا يتوقع تسليمهم الأمر لأي فرع من قريش بعد الحصول عليه، فضلاً عن بني هاشم الذين كانوا

منافسيهم في الجاهلية وأعداءهم في الإسلام قبل فتح مكة، وغرماءهم الذين استسلموا لهم بعد فتح مكة، وقد تعصّب عثمان لعشيرته بني أمية على حساب سائر فروع قريش، وخصّهم بالمناصب والأموال وقرّبهم في المشورة حتى الفسّاق منهم والمطرودين من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله) كعمه الحكم بن العاص وابنه مروان بن الحكم.

وقُتِل عثمان من غير أن يستخلف أحداً، فخرج الأمر من يد قريش إلى فضاء المهاجرين والأنصار والثوار القادمين إلى المدينة من الكوفة ومصر فبويع الإمام (عليه السلام).

ولكن امتنع جمع من البارزين من رجال قريش مثل سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر عن البيعة للإمام (عليه السلام).

وندم طلحة والزبير القرشيان على بيعتهما للإمام (عليه السلام) فذهبا إلى البصرة، واستوليا عليها، وعزلا والي الإمام (عليه السلام)، وقد ذهبت معهما عائشة بنت أبي بكر القرشية التيمية، والتي عُرف عنها بغضها للإمام (عليه السلام).

وقاتل معاوية بن أبي سفيان الأموي الإمام (عليه السلام) فوقعت بينهم حرب صفين، وقُتِل الإمام (عليه السلام) ـ قبل أن ينتصر على معاوية ـ من قبل بعض الخوارج، وتراخى أهل الكوفة في قتال معاوية فصالحه الحسن (عليه السلام)، وبذلك استولى بنو أمية على الأمر وتوارثوه، وقد تعاملوا هم وولاتهم مع أولاد الإمام عليّ (عليه السلام) وأصحابه وشيعته تعاملاً شديداً بالقتل والتعذيب والتشريد وغير ذلك مما هو معروف في التأريخ، وما حدث في كربلاء مثاله الصارخ.

هذا، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) بعد هجرته إلى المدينة يراعي توازناً دقيقاً بين بني هاشم وبين من معه من مسلمي قريش مثل أبي بكر وعمر وعثمان وأبي عبيدة وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وغيرهم، على ما يتمثل في سيرته الكريمة حسبما يظهر بالدقة والإمعان فيها، فهو (صلى الله عليه وآله) يقوم بإسناد المهمات التي يريد تنفيذها طوراً لبني هاشم، وطوراً آخر لسائر رجال قريش، فهو مثلاً قد يبعث سرية بقيادة هاشمي كالإمام (عليه السلام) وحمزة، وقد يبعثها بقيادة سعد بن أبي وقاص، وقد كان بنو هاشم أقل عدداً لكنهم كانوا أكثر كفاءة، وقد قال الإمام عليّ (عليه السلام) في بعض رسائله لمعاوية أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان يدفع بقومه للمهام الصعاب[1]، وكان رجلهم البارز هو الإمام عليّ (عليه السلام)، وكان لحمزة أيضاً دورٌ بارزٌ حتى السنة الثالثة التي استشهد فيها في غزوة أحد، كما توفي عبيدة بن الحارث بن المطلب بعد إصابته في غزوة بدر.

ويبدو أنّ سائر رجال قريش كانوا ذوي حساسية تجاه بني هاشم، وكان أجرأهم على إبراز ذلك أبو بكر وعمر، وكان أبو بكر من شيوخ المهاجرين سناً، وهو من أسبقهم في الإسلام، وقيل بل كان أسبقهم جميعاً، وفي ذلك بحث معروف، وكان عمر أصغر من أبي بكر، لكنه كان أكبر من مثل طلحة وسعد، وقد جاء في الحديث

---

(١) نهج البلاغة: ٣٦٩، قال (عليه السلام): (كَانَ رَسُولُ اللّه (صلى الله عليه وآله) إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ، وأَحْجَمَ النَّاسُ، قَدَّمَ أَهْلَ بَيْتِه، فَوَقَى بِهِمْ أَصْحَابَه حَرَّ السُّيُوفِ والأَسِنَّةِ، فَقُتِلَ عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ يَوْمَ بَدْرٍ، وقُتِلَ حَمْزَةُ يَوْمَ أُحُدٍ، وقُتِلَ جَعْفَرٌ يَوْمَ مُؤْتَةَ، وأَرَادَ مَنْ لَوْ شِئْتُ ذَكَرْتُ اسْمَه، مِثْلَ الَّذِي أَرَادُوا مِنَ الشَّهَادَةِ).

المصحّح عند النقاد ما يمثل غيرة أبي بكر تجاه الإمام عليّ (عليه السلام)، وهو ما مرّ من قوله: (طال نجواك مع ابن عمك)، وهو قول عجيب؛ لأنّه يمثّل غيرته من طول نجوى النبي (صلى الله عليه وآله) مع الإمام (عليه السلام)، مع أنّه (عليه السلام) ابن عمه وصهره وهو أخصّ الناس به، فما ظنك بغيرته فيما يزيد على ذلك؟ وقد أجابه النبي فقال: (ما انتجيته بل الله انتجاه).

وكان من هموم النبي (صلى الله عليه وآله) أنّ هناك مهمات لم يكن يستطيع غير الإمام عليّ (عليه السلام) القيام بها، ولكنه (صلى الله عليه وآله) إذا كلف الإمام (عليه السلام) بها ابتداء اتُّهِم بأنّه ينحاز لابن عمه، فكان من أساليبه لتوقي ذلك أنّه كان يندبهم للقيام بها مرة أو مرتين أو ثلاثاً، فإذا لم يتصدّ لها أحد كلف بها الإمام علياً (عليه السلام)، كما فعل في غزوة الأحزاب، عندما نادى عمرو بن عبد ود ـ وكان فارس قريش ويُعد بألف فارس ـ وطلب المبارزة، وربما بعث (صلى الله عليه وآله) من يرغب في السعي إلى ذلك، فإذا عجز كلّف به الإمام (عليه السلام) كما فعل في غزوة خيبر.

وهناك مهمات لم تكن قابلة للتجربة كما في اكتشاف رسالة تحملها امرأة إلى قريش تتضمّن إخبارهم بمقدم النبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه إلى مكة للعمرة في السنة السادسة للهجرة، فكلّف بها الإمام (عليه السلام)، واكتشف الرسالة بفطنته وأساليبه[1]، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) يبدي مكرراً أنّه مأمور، وتدعمه في ذلك آيات قرآنية تتضمن

---

(١) لاحظ مثلاً: المعجم الكبير: ٣/ ١٨٤.

الأمر بإطاعته وتؤكد على الأخذ بما أتى به[١].

وربما كلف (صلى الله عليه وآله) بعض رجال قريش ـ فيما يبدو أنّه كان تحرجاً ـ ليأتي الوحي بما يراه، كما في يوم إرسال رسول بآيات البراءة إلى مشركي مكة حيث بعث أبا بكر، فلما ذهب أبو بكر جاء جبرائيل يقول: (لا يؤديها إلا أنت أو رجل منك)، فأرجعه، وأخبره، وبعث الإمام (عليه السلام).

ولكن رغم كل الصعاب لم يكن للنبي (صلى الله عليه وآله) وفق ما خطّ له الوحي أن يتساهل في شأن مكانة عليّ (عليه السلام) بما يُغمط حقه وفضله، فلم يقرنه بغيره أبداً في مؤاخاة أو غيرها كما فعل بأخص قرابته مثل عمه حمزة، ولا جعله تحت إمرة غيره في أي واقعة في سرية أو استخلاف، فلم يكن عليه أمير في شيء من المواطن غير النبي (صلى الله عليه وآله) نفسه، وخصّه (صلى الله عليه وآله) بمؤاخاته واستيزاره وبمظاهر من عنايته منها جُمل كبيرة تمناها مثل سعد بن أبي وقاص من رجال قريش، كما أفصح عنه ذات مرة للاعتذار عن سبّه الذي أمره به معاوية، وكان ذلك شهادة منه للإمام (عليه السلام) بعد مضي عشرات السنين من وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وكان آخر تلك المظاهر واقعة الغدير، التي خطب (صلى الله عليه وآله) فيها في شأن الأمر من بعده، فأعلن عن قرب وفاته ونصب أهل بيته أعلام هدى للأمة، وعقد للإمام (عليه السلام) مثل ولائه على الأمّة الذي يتضمن أولويته بها من نفسها.

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ**﴾ (سورة آل عمران: آية ٣٢)، ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾ (سورة النساء: آية ٥٩) (سورة الأنفال: ٢٠).

فهذا بعض ما يتعلق بثنائية بني هاشم وبني أمية في الإسلام.

٤ .ثنائية المسلمين والمنافقين وهذه الثنائية تلحظ بشكل واضح منذ العهد المدني حيث نجد في أوّل سورة نزلت بالمدينة ـ وهي سورة البقرة ـ حديثاً عن المنافقين بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا كَمَا آَمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آَمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[١].

والسرّ فيه ـ كما يبدو ـ أنّ قرار جلّ شيوخ الأوس والخزرج على الإيمان بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن مرضياً لدى فريق منهم، ولكن صعب على كثير منهم مخالفة قرار جمهورهم في الدخول في الإسلام، ولذلك أسلموا ظاهراً انسجاماً مع بيئة المدينة أو لغايات أخرى مثل تحصيل الغنائم أو المناصب أو ليكونوا بطانة سوء للمسلمين لإفساد عقائدهم وتثبيط هممهم من الداخل، من غير أن يؤمنوا بالدين باطناً وقلباً.

وكان النفاق يتسع كلما اتسعت دائرة الإسلام؛ لأنّ غلبة الإسلام كانت تؤدي إلى دخول أقوام في الإسلام لم يدخل الإيمان في قلوبهم، فكان أمرهم في الحقيقة

---

(١) سورة البقرة: آية ٨ ـ ١٤.

أقرب إلى الاستسلام منه إلى الإسلام، فقد كان النفاق أوّلاً في أهل المدينة ومن هاجر إليها من الأعراب، ثمّ مع فتح سائر القرى والبلاد كان يؤمن جماعة وينافق آخرون، ولما فُتِحَت مكة أسلم جماعة طوعاً واعتقاداً، وأسلم آخرون كأبي سفيان كرهاً، وهاجر العديد من هؤلاء المسلمين ظاهراً إلى المدينة فكانوا من جملة أهلها.

وكان هؤلاء المنافقون على مراتب في النفاق، فمنهم من عرف نفاقه في الأزمات لمخالفة توجهاته لأوامر الرسول (صلى الله عليه وآله) واعتراضه عليه في قرار الحرب والسلم، وسعيه إلى الحياد في الأخطار، والتخلف عن مرافقته في الجهاد بغير عذر، ومنهم من كان يعرف في لحن القول كما قال سبحانه: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[1]، ومنهم من كان يستر على نفاقه أزيد، كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[2].

وكانت ظاهرة النفاق مستمرة حتى وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وتصف سورة التوبة التي نزلت جلّ آياتها في غزوة تبوك في السنة التاسعة ـ أي قبيل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) بسنة واحدة ـ نشاطاً كبيراً للمنافقين عند تلك الغزوة، وفي هذه الغزوة حاول جماعة منهم ـ وهم ملثمون ـ قتل النبي (صلى الله عليه وآله) بإلقائه من العقبة، فلم يستطيعوا ذلك، وقد أخبر جبرئيل النبي (صلى الله عليه وآله) بأسماء هؤلاء، ولكن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يبدها، وأسرّها إلى حذيفة بن اليمان.

---

(١) سورة محمد: آية ٣٠.

(٢) سورة التوبة: آية ١٠١.

وقد كان مما كشف المنافقين في هذه الغزوة أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) أمر فيها بالنفير العام بمعنى أنّ على كل من يستطيع القتال أن يرافقه؛ لأنّه كان يسعى إلى زيادة العدد في مقابل الروم الذين عُدَّ جيشهم بمائة ألف أو يزيدون، فتبيّن من هم المتخلفون من غير عذر حقيقي، على أنّ منهم من رافق النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد حاول قتله، كما مرّ، وكان يبث الشبهة بين الجنود، كما ذكر تفصيل ذلك في سيرته.

ومما يثير الانتباه أنّ آية مستحقي الزكاة التي نزلت في السنة التاسعة للهجرة بعد أن قرر النبي (صلى الله عليه وآله) للزكاة أجناساً بعينها ـ وهي الأنعام الثلاثة والغلات الأربعة والنقدان ـ جعلت من المستحقين صريحاً (المؤلفة قلوبهم)، وهم الذين يستمالون إلى الإسلام أو الإيمان ببذل مال لهم؛ لأنّ موقفهم اتجاه الدين لم يكن من جهة عدم قناعة موضوعية، بل من جهة عدم انتفاعهم به في دنياهم أو فقدانهم لمنافعهم ومكانتهم بهذا الدين، فكان في بذل المال لهم تليناً لقلوبهم وإزاحة لِعِللهم، كما أنّ الله سبحانه قد جعل الأنفال والفيء لرسوله (صلى الله عليه وآله)، وجعل له في خمس الغنائم حقاً، فكان يؤلف قلوب من أسلم ـ من دون أن يدخل الإسلام قلبه ـ بالمال، ولقد قسّم النبي (صلى الله عليه وآله) ما غنمه من هوازن في يوم حنين في السنة الثامنة على قريش في مكة، وكانوا حديثي عهد بالإسلام إذ فتحت مكة في تلك السنة نفسها من غير قتال، ثمّ ذهب النبي (صلى الله عليه وآله) منها إلى وادي حنين لما بلغه اجتماع هوازن بها لقتاله، وهم يتهمون قريش بالضعف والجبن، وقد اعترض بعض الأنصار على تخصيص النبي (صلى الله عليه وآله) قومه بالغنائم، فقال لهم: (ألا يسركم أن يذهب الناس بالغنائم وتذهبون بي إلى المدينة) فرضوا.

ومن اللافت أنّ المنافقين كانوا يباينون الإمام علياً (عليه السلام) من بين المسلمين على وجه خاص، وذلك أمر معروف، وقد ورد في الحديث عن الإمام عليّ (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: (يا عليّ لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق).

كما أنّ من اللافت غياب ذكر ظاهرة النفاق والمنافقين بعد النبي (صلى الله عليه وآله) تماماً حتى كأنّ الإيمان دخل في قلوبهم من بعده، فلا تجد في زمان أبي بكر أو عمر أي ذكر للمنافقين، بل جاء أنّ عمر ألغى سهم المؤلفة قلوبهم، وكأنّ الباعث على ذلك أمور:

١. إنّ المنافقين قد كسبوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله) امتيازاً في العطاء من قبل عمر الذي ترك سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) في التسوية في العطاء.

وقد أُشرِكوا في المناصب الثانوية ـ غير الإمارة ـ ولذلك اندمجوا بين المسلمين تدريجاً.

٢. إنّه كان من أسباب النفاق هو اضطرار المنافقين إلى الاشتراك في القتال، وهم لم يكونوا مقتنعون بالتضحية لأجل هذا الدين بطبيعة الحال، ولكن الاشتراك في القتال لم يعد إلزامياً بعد النبي (صلى الله عليه وآله) لاتساع رقعة بلاد المسلمين وكثرة المتطوعين تدريجاً، لاسيما مع ازدياد انتصارات المسلمين وكثرة غنائمهم في زمان عمر.

٣. إنّ تحقق الفتوحات الكبيرة على الأقوام الأخرى في زمان الخلفاء ـ كما كان قد وعد بها النبي (صلى الله عليه وآله) ـ وكثرة الغنائم من السبي والأموال أدّى إلى تقوية اعتقاد المنافقين بالدين من جهة عموم الخيرات في الجزيرة العربية بعد الفقر والمسكنة التي كانت شائعة فيها، وقد قال الله سبحانه عن قوم: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى**

حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ﴾[1]، فكان المنافقون ممن أصابه الخير فاطمئن به، لكن الإيمان الناشئ عن مثل ذلك بطبيعة الحال كان يوجب زيادة الفتن في داخل المجتمع الإسلامي.

٤. إنّ من أسباب النفاق خاصة في أوساط قريش أنهم كانوا يرون أنّ الأمر (ونعني به الحكم) أصبح حصراً في بني هاشم، كما كان هناك ملامح ظاهرة لذلك منذ البداية، وازداد الأمر تأكّداً بمرور الوقت من خلال مواقف النبي (صلى الله عليه وآله) وأقواله، وقد أفصح عنه الرسول (صلى الله عليه وآله) في واقعة الغدير، وهذا كان أمراً لا يطاق بالنسبة لهم؛ لأنّهم كانوا يرون أنّ قبائل قريش لا بدّ أن تكون متكافئة في استحقاق هذا الأمر، ويكفي في امتياز بني هاشم أنّ النبوة كانت فيهم، وقد ورد في حديث رواه أحمد في مسنده أنّ العباس عمّ النبي (صلى الله عليه وآله) شكى من أنّه إذا دخل على قريش سكتوا أمامه[2]، فلما وقعت حادثة السقيفة وأزيح بنو هاشم عن الحكم ووقع الأمر

---

(١) سورة الحج: آية ١١.

(٢) ورد في مسند أحمد بن حنبل (١/٢٠٧) حديث العباس بن عبد المطلب، قال: (حدثنا جرير بن عبد الحميد أبو عبد الله عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد المطلب بن ربيعة، قال: دخل العباس على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله إنا لنخرج فنرى قريشاً تحدث فإذا رأونا سكتوا، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرّ عرق بين عينيه، ثمّ قال: والله لا يدخل قلب امرئ إيمان حتى يحبكم لله ولقرابتي)، ورواه في المسند أيضاً (٤/١٦٥) بالإسناد واللفظ نفسه في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

ورواه من طريق آخر بلفظ يدل على أنّ قريشاً كانت تنظر إلى بني هاشم خاصة بوجوه منقبضة، وهو لا ينافي ما جاء في النقل الأوّل من سكوتهم أمام بني هاشم، بل يتناسب مع ما حكي فيه من الانقباض والسكوت المقصود، وقد ينقل الراوي بعض الموقف دون بعض.

وطريقه إلى هذا اللفظ الثاني هو الحسين بن محمد عن يزيد بن عطاء عن يزيد بن أبي زياد إلى آخر الإسناد المتقدم، قال: (دخل العباس على رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضباً، فقال له: ما يغضبك، قال: يا رسول الله مالنا ولقريش إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة وإذا لقونا لقونا بغير ذلك، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرّ وجهه وحتى استدرّ عرق بين عينيه، وكان إذا غضب استدر، فلما سرى عنه قال: والذي نفسي بيده ـ أو قال والذي نفس محمد بيده ـ لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله عز وجل ولرسوله ثم قال يا أيها الناس من آذى العباس فقد آذاني إنما عمّ الرجل صنو أبيه) (المسند: ٤/ ١٦٥).

وروى الترمذي (٥/٣١٧ رقم ٣٨٤٧) هذا اللفظ أيضاً من طريق قتيبة عن أبي عوانة عن يزيد بن أبي زياد..، ثمّ قال: (هذا حديث حسن صحيح).

وأخرجه النسائي في فضائل الصحابة (ص ٢٢) وفي السنن الكبرى (٥/٥١ رقم ١٧٦) بمثل إسناد الترمذي.

وروى هذا اللفظ أيضاً الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٣/٣٣٣ و٤/٧٥) بأسانيد عن يزيد بن أبي زياد، وقال: (ويزيد [بن أبي زياد] وإن لم يخرجاه (يعني لم يخرج له البخاري ومسلم في الصحيحين)، فإنّه أحد أركان الحديث في الكوفيين).

ورواه ابن أبي شيبة الكوفي في المصنف (٧/٥١٨، ح١) عن ابن فضيل عن يزيد المذكور، وروى أيضاً من طريق آخر عن مسلم بن صبيح، قال: (قال العباس: يا رسول الله إنا لنرى وجوه قوم من وقائع أوقعتها فيهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لن يصيبوا خيرا حتى يحبوكم لله

بيد سائر قريش ـ وهم عازمون على أن يتلاقفوها ويزيحوا الأمر عن بني هاشم حسبما يبدو من تخطيط عمر لاستخلاف عثمان، وهو بمعنى استخلاف بني أمية ألد منافسي بني هاشم في الجاهلية وأعدائهم بعد الإسلام ـ اختلف الأمر وسلموا بهذا الدين

ولقرابتي، ترجو سلهف [حي من أحياء العرب] ضفاعتي [شفاعتي] ولا يرجوها بنو عبد المطلب).

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٥/٢٠) من طريق ابن أبي شيبة صاحب المسند ومن غيره، إلى غير ذلك من المصادر التأريخية والحديثية كابن كثير في البداية والنهاية (٣١٥/٢)، وفي التفسير (١٢٢/٤)، والسيوطي في الدر المنثور (٧/٦).

وفي هذه الرواية دلالة ظاهرة على أنّ قريشاً كانت لا تحب بني هاشم.

هذا، ويزيد بن أبي زياد الذي هو مدار الحديث اختُلف فيه، فقد وثقه جماعة، وعلى ذلك ابتنى إيراد الترمذي من أصحاب الصحاح الستة والحاكم في مستدركه، وذكر بعضهم أنّه قد ساء حفظه عندما كبر، وقال الذهبي عنه بعد وصفه: (بالإمام المحدث أبو عبد الله الهاشمي مولاهم الكوفي): (كان من أوعية العلم وليس هو بالمتقن، فلذا لم يحتج به الشيخان)، وعنه أيضاً أنه قال: (شيعي، عالم، فهم، صدوق، رديء الحفظ لم يترك)، وقال: (وقد علق البخاري له لفظة فقال: قال جرير، عن يزيد: القسية: ثياب مضلعة. وقد روى له مسلم فقرنه بآخر معه. وقد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال) (سير أعلام النبلاء: ٦/ ١٣٠)، وعن أبي داوود: (لا أعلم أحداً ترك حديثه) (سؤالات الآجري لأبي داوود: ٣٠٣/١)، وبذلك وغيره يعلم أنّ في الرجل ليناً منشؤه بعض التغير في آخر عمره، وأنّه ليس متروكاً، ولذلك أورد أحمد حديثه هذا وأحاديث أخرى، وروى عنه جماعة من المحدثين على ما ذكرناه، فتصلح روايته أن تُخرج شاهداً لا سيما في القضايا التأريخية.

تسليماً.

وأياً كان، فإنّ وجود ظاهرة المنافقين في المجتمع الإسلامي كان بطبيعة الحال من عوامل التشويش على المسلمين بعد النبي (صلى الله عليه وآله) فهو مما يؤدي إلى الفرقة فيما بينهم.

فهذه ثنائيات متعددة حدثت بعد الإسلام كانت تمثل بطبيعة الحال تحديات لثبات المسلمين على الهدى والوئام، وسلامتهم من الهلكة والتفرق في الولاءات والأهواء من بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وواقعة الغدير قد جعلت مركزاً للولاية، لو تمسكت بها الأمّة لتوحدت وذابت هذه الثنائيات فيها ولم تقع في الضلال والهلاك والفتنة والشبهات.

الثالثة: إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) في سائر أقواله عن الفتن التي سوف تقع من بعده.

قد ذكرنا أنّ خطبة الغدير تتضمن صريحاً وعد الأمة بأنّها إن تمسكت بأهل البيت (عليهم السلام) من بعد النبي (صلى الله عليه وآله) أمنت من الضلال والهلاك كما في عهد النبي (صلى الله عليه وآله)، وإن تفرقت عنهم وقعت فيهما لا محالة.

ويعلم من سياق الحديث أنّ التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) يتحقق في أوّل مراحله ـ وهي المرحلة التي تلي وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) مباشرة ـ بالالتزام بولاء الإمام عليّ (عليه السلام) الذي هو أوّل أهل البيت (عليهم السلام)، فالإمام عليّ هو والي الأمة وهاديها بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

والذي نلفت النظر إليه أنّ ما أشارت إليه خطبة الغدير من ضلال الأمة

وهلاكها إن لم تتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) فصّلته أحاديث كثيرة أخرى متواترة ومتفق على صحتها تتحدث عن طبيعة التحديات التي تواجهها الأمة، وتخبر عن وقوع هذه الأمّة في الفتن والشبهات فعلاً، ويبيّن بعضها أنّ العَلَم الهادي في تلك الفترة التي وقع القتال فيها بين المسلمين هو الإمام عليّ (عليه السلام).

وهذه الأخبار كثيرة جداً، وهي على طوائف:

الطائفة الأولى: ما يدلّ على خوفه (صلى الله عليه وآله) على الأمة من الفتن الواقعة بعده طلباً للدنيا، كما روى البخاري ومسلم عن عقبة بن عامر، ففي لفظ البخاري قال: (صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد بعد ثماني سنين كالمودع للأحياء والأموات ثمّ طلع المنبر فقال: إني بين أيديكم فرط، وأنا عليكم شهيد، وإنّ موعدكم الحوض، وإني لأنظر إليه من مقامي هذا، وإني لست أخشى عليكم أن تشركوا ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها، قال: فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)(١).

وفي لفظ مسلم قال: (صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد ثمّ صعد المنبر كالمودع للأحياء والأموات، فقال: إني فرطكم على الحوض، وإن عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة، إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها وتقتتلوا فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم، قال عقبة:

---

(١) صحيح البخاري: ٥/٢٩.

فكانت آخر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر)[١].

ويدل هذا الحديث على أنّ هذا القول منه (ﷺ) إنما كان في أواخر أيامه.

ولا يخفى أن ما جاء في هذا الحديث من خشيته (ﷺ) على الاقتتال يدل على وقوع الاختلاف في الولاء والآراء؛ لأن الاقتتال بين طائفتين مسلمتين لن يكون إلا بذلك، لوضوح أصل حرمة القتال بين المسلمين.

الطائفة الثانية: ما يدل على وقوع الفتنة بين الصحابة على وجه الإجمال.

وقد روى المحدّثون في الصحاح والسنن والمسانيد الروائيّة حديثاً مستفيضاً عن النبيّ (ﷺ) في شأن الفتن بعده (ﷺ)، وقد تضمّن جملة منها التصريح بسقوط رجالٍ من الصحابة في الفتن اللاحقة، وجاء في بعضها (سقوط رهطٍ منهم)، وفي بعضها الآخر ما يدل على أنّ الذي يسلم منهم قليل بمثابة (همل النعم)[٢].

روى البخاريّ وغيره عن أبي هريرة قال: (يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي، فيقول: إنّك لا تعلم بما أحدثوا بعدك، إنّهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى)[٣].

ومن طريق آخر عن أبي هريرة وزاد فيه: (فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل

---

(١) صحيح مسلم: ٧/ ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) صحيح البخاري: ٧/ ٢٠٩، كتاب الرقاق.

(٣) صحيح البخاري: ٧/ ٢٠٨.

النعم)(١).

وعن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: خطب رسول الله (ﷺ) فقال: (يا أيّها الناس إنّكم محشورون إلى الله حفاةً عراة... ألا وإنّه يُجاء برجال من أمّتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا ربّ أصحابي، فيُقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(٢)، فيُقال: إنّ هؤلاء لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم)(٣).

وعن عبد الله بن مسعود، عن النبيّ (ﷺ) قال: (أنا فرطكم على الحوض، وليرفعنّ رجال منكم، ثمّ ليختلجنّ دوني فأقول: يا ربّ أصحابي، فيُقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك)(٤).

---

(١) صحيح البخاري: ٢٠٨/٧. وضمير (منهم) في هذه الزيادة في هذا اللفظ إن رجع إلى (أصحابي) اقتضى أنّ من يسلم من الصحابة من الفتن قليل، وإن رجع إلى (رهط) لم يقتض ذلك، لكن يبدو أنّ الأوّل أقرب، وذلك:

أوّلاً: لأنّ المفروض الحكم على الرهط بأنّهم ارتدّوا القهقرى، فلا يناسب افتراض نجاة بعضهم.

وثانياً: أنّ المقارنة بين صدر الحديث في هذا النقل وصدره في النقول السابقة يدلّ على هلاك الرهط والحجب بينهم وبين النبيّ (ﷺ).

(٢) سورة المائدة: آية ١١٧.

(٣) صحيح البخاري: ١٩٢/٥، ٢٤٠/٥، ١٩٥/٧.

(٤) صحيح البخاري: ٢٠٦/٧.

وعن سهل بن سعد، عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) قال: قال: (إنّي فرطكم على الحوض، مَن مرّ عليّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردنّ عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثمّ يُحال بيني وبينهم)[١].

وعن أبي سعيد الخدريّ مثل ذلك، وزاد: (فأقول إنّهم منّي، فيُقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غيّر بعدي)[٢].

يلاحظ أنّ ما ورد من التعبير بالارتداد على الأدبار والأعقاب ورجوع القهقرى هو على حدّ التعبير القرآني الذي ورد عن حال الصحابة في غزوة أحد بعد انتشار نبأ مقتل النبي (صلى الله عليه وآله)، قال تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾[٣]، ولكن المراد في هذا الحديث بالارتداد ليس ارتداد كفر بل ارتداد فتنة، والمراد بذلك تشبيههم بحالهم قبل الإسلام، حيث كان العربُ قبائلَ متفرقةً ذوي ولاءات مختلفة وأهواء متفرقة يقتل بعضهم بعضاً، ثمّ جمع الله سبحانه بعضهم بالإسلام وألّف بين قلوبهم بالإيمان، ونظير هذا التعبير ما ورد في نهج البلاغة عن الإمام عليّ (عليه السلام) يصف حال المجتمع في أوّل خلافته حيث انتشرت الفتن بعد مقتل عثمان وكثر التفرق بين الناس: (أَلَا وإِنَّ بَلِيَّتَكُمْ قَدْ عَادَتْ كَهَيْئَتِهَا يَوْمَ بَعَثَ اللَّه

---

(١) صحيح البخاري: ٧/٢٠٧ـ٢٠٨.

(٢) صحيح البخاري: ٧/٢٠٨، كتاب الرقاق.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٤٤.

نَبِيِّه (صلى الله عليه وآله وسلم))(١)(٢).

ومن اللافت أنّ هذه الروايات واضحة في عدم معذورية الساقطين في الفتنة من الصحابة حيث يؤخذ بهم إلى النار، ولا يكون هناك محل لشفاعة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم بتاتاً، بل في بعضها أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما يطلع على ما ارتكبوه يقول: (سحقاً)، وذلك يدل على أنّهم أخلّوا بأمر عظيم جداً من الدين لن يكونوا معه مشمولين بالشفاعة، بل لا يرغب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الشفاعة لهم، وقد دلّت جملة من هذه الأحاديث على عموم هذا الافتتان فيهم، ولن ينجو منهم إلا مثل ما يتفرق من الغنم عن القطيع، ومعنى ذلك أنّ الاتجاه العام فيهم يتجه إلى الضلالة والخطأ، كما يتجه قطيع الغنم إلى مسار معين، ولا يتخلف عنه إلا القليل، وهذا إنّما ينطبق على الإعراض الذي وقع عن أهل البيت (عليهم السلام) في السقيفة وما بعدها.

---

(١) نهج البلاغة: ٥٧.

(٢) ربما ينزّل هذا الحديث على أنّ المقصود هو ارتدادهم عن الدين علناً ويكون إشارة إلى المرتدين بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما ورد في حجة الوداع (لا ترجعن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) (صحيح البخاري: ١٦/٨، صحيح مسلم: ١٠٨/٥)، ولكن الصحيح أنّ نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ارتداد الفتنة لا ارتداد الكفر والشرك، وأمّا قوله: (لا ترجعوا بعدي كفاراً...) فقد لا يوثق بلفظه، ولعل الراوي وهم فيه بقرينة سائر الروايات الواردة بهذا المضمون، أو يحمل على أنّ المقصود بقوله: (كفاراً) على سبيل التنزيل والمجاز استعظاماً لقتل المسلم للمسلم، أو يكون نظره (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا الحديث إلى عامة العرب حيث حكى ذلك عن خطبته في حجة الوداع، وأمّا قوله عن ارتداد أصحابه فهو يتعلق بالمهاجرين والأنصار الذين كانوا يعدون صحابة له من جهة المعاشرة والألفة بينه وبينهم، وهم لم يكونوا عرضة للشرك بالله تعالى والردة عن الإسلام.

ومع ذلك يقول من يقول بعدالة الصحابة جميعاً، وإنّ ما ارتكبوه من قتل للنفوس البريئة وتعذيب وهتك للأعراض وخروج على الحاكم العادل وتسبيب إلى قتل عشرات الألوف من المسلمين كان كله عن اجتهاد وتأويل يعذرون فيه، بل يثابون عليه لأنّ للمجتهد إذا أخطأ أجر واحد.

الطائفة الثالثة: ما يشير إلى الفتن التي تتفق في زمان الإمام عليّ (عليه السلام)، وهي على أقسام:

أوّلاً: ما أخبر به (صلى الله عليه وآله) الصحابة من قتال الإمام عليّ (عليه السلام) بعده (صلى الله عليه وآله) على تأويل القرآن، روى أحمد[1] وآخرون عن أبي سعيد الخدريّ قال: (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنّ منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله، قال: فقام أبو بكر وعمر، فقال: لا، ولكن خاصف النعل، وعلي يخصف نعله).

وفي لفظ الحاكم: (فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر، قال أبو بكر: أنا هو؟ قال: لا، قال عمر: أنا هو؟ قال: لا، ولكن خاصف النعل، يعني عليّاً، فبشّرناه فلم يرفع به رأسه كأنّه قد كان سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وآله))[2].

وقد روي هذا الحديث عن أكثر من واحد من الصحابة، وأكثر طرقه شهرة وانتشاراً طريق أبي سعيد الخدري، وقد صحّحه جمع من النقاد، بل ذكر غير واحد أنّه صحيح على شرط مسلم[3].

---

(١) مسند أحمد: ٣/ ٣٣.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٣/ ١٢٣.

(٣) لاحظ سلسلة الأحاديث الصحيحة: حديث ٢٤٨٧.

ثانياً: ما أخبر به عن الخوارج الذين قاتلوا الإمام (عليه السلام)، وقد أشار (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أحد صحابته مخبراً عن أنّه وأصحابه سوف يمرقون من الدين في فرقة من الناس، وذكر (صلى الله عليه وآله وسلم) علامة جسدية محددة تحققت بوضوح في الذين خرجوا على الإمام (عليه السلام).

والروايات في ذلك ـ مما جاء عن عدد من الصحابة بطرق عديدة ـ حكم جميع المحدثين بصحتها، وأوردوها في الصحاح والسنن وغيرها.

وأشهر رواياته هي ما جاء عن الإمام عليّ (عليه السلام) عند مقاتلته للقوم، وقد شهده في مشهده ذاك عدد من صحابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وغيرهم ورووه عنه، وفيهم من كان قد سمعه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من قبل ووجد صدق ذلك بنفسه، كأبي سعيد الخدري، وقد روي حديثه من طرق عديدة.

ومن جملة ذلك ما رواه البخاريّ عن أبي سعيد الخدريّ قال: (بينما نحن عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يقسم قسماً إذ أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم فقال: يا رسول الله اعدل، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل، فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): دعه، فإنّ له أصحاباً يحقّر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية... آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر، ويخرجون على حين فرقة من الناس. قال أبو سعيد: فأشهد أنّي سمعت هذا الحديث من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأشهد أنّ عليّ بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك

الرجل فالتمس فأتى به حتى نظرت إليه على نعت النبي (صلى الله عليه وآله) الذي نعته)[١].

ثالثاً: ما أخبر به عن افتتان بعض نسائه، وهي عائشة التي قاتلت الإمام (عليه السلام) في حرب الجمل، فقد جاء في التأريخ والتراث المصحّح فيما رواه أحمد بن حنبل وغيره عن قيس بن أبي حازم قال: لمّا أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلاً نبحت الكلاب، قالت: أيّ ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوأب، قالت: ما أظنّني إلّا إنّني راجعة، فقال بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله عزّ وجلّ ذات بينهم، قالت: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لها ذات يوم: (كيف بإحداكنّ تنبح عليها كلاب الحوأب؟)[٢]. وفي رواية ذكر أنّ بعض من كان معها هما طلحة والزبير.

وهذا الحديث صحيح اتفاقاً، وإذا كان البخاري ومسلم لم يورداه فالظاهر أنه لاعتبارات أخرى؛ إذ صرح عدد من النقاد أنّ الحديث صحيح على شرط الشيخين.

وروى الحديث غير واحد بطريق صحّحه الحفاظ الناقدون كابن حجر والهيثمي عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو عند أزواجه: (ليت شعري، أيّتكن صاحبه الجمل الأدبب تخرج فينبحها كلاب الحوأب يقتل عن يمينها وعن يسارها قتلى كثير، ثمّ تنجو بعد ما كادت)[٣].

---

(١) صحيح البخاري: ٤/١٧٩.

(٢) مسند أحمد: ٦/٥٢، ٦/٩٧، المستدرك على الصحيحين: ٣/١٢٠، وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد (٧/٢٣٤): (رجال أحمد رجال الصحيح)، وذكر روايات أخرى مصحّحة في كون عليّ (عليه السلام) على الحقّ. وكذلك ابن حجر في فتح الباري: ١٣/٤٥.

(٣) مجمع الزوائد: ٧/٢٣٤.

والحَوْأَب كما قال ابن الأثير: (منزل بين مكة والبصرة، وهو الذي نزلته عائشة لما جاءت إلى البصرة في وقعة الجمل)، والجَمَلِ الأدبَبِ: (أراد الأدبّ فأظهر الادغام لأجل الحوأب، والأدبّ: الكثير وبر الوجه)[١].

وروى البخاري في صحيحه وغيره من طريق جويرية عن نافع قال: (قال قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال هٰهنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان)[٢].

والمفهوم من الحديث بهذا اللفظ الإشارة إلى دور عائشة في إثارة الفتنة، لكن جماعة من المحدثين وغيرهم اهتموا بتوجيه الحديث على وجه مختلف، وانطلق العديد منهم من تنزيه عائشة، وهو منطلق غير صائب، وقد عرف دورها في حرب الجمل على الإمام عليّ (عليه السلام)، والذي قتل إثرها ألوف المسلمين، وقد اعترف العديد من علماء أهل السنة بخطئها في ذلك، ناقلين أنّها ندمت على فعلها، لكنهم زعموا حسن نيتها، وأنّها اجتهدت وأرادت الإصلاح، فلها أجر واحد، وهذا الدفاع لو صح ـ وهو غير صحيح ـ لا ينافي كون صنيعها إثارة للفتنة، غايته أن يُدّعى خطؤها من غير تقصير، وليس كل مفتون بملومٍ.

---

(١) لاحظ: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٤٥٦، ٢/٩٦.

(٢)صحيح البخاري: ٤/٤٦، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٧٩).

رابعاً: ما أخبر (صلى الله عليه وآله) به من قتال الزبير للإمام (عليه السلام) ظالماً له، حيث جاء في التأريخ والأثر أنّه (صلى الله عليه وآله) قال للزبير عن عليّ (عليه السلام): (لتقاتلنّه وأنت له ظالم)[١]، كما جاء أيضاً أنّ الإمام علياً (عليه السلام) قد ذكّر به الزبير في حرب الجمل، فتراجع لأجل ذلك.

وقد روي هذا الحديث من طرق عدة وقد صحّحها أو وثق بها جماعة من النقاد مثل الحاكم النيسابوري من المتقدمين والألباني من المتأخرين وحاتم العوني من المعاصرين، وهؤلاء بعضهم صحّحه ببعض طرقه، ومنهم من صحّحه بمجموعها.

وعدّ أفضل طرقه وألفاظه حديث ابن أبي الأسود الدؤلي ـ حيث عدّ إسناده حسناً ـ قال: (لما دنا عليّ وأصحابه من طلحة والزبير، ودنت الصفوف بعضها من بعض، خرج عليّ، ـ وهو على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فنادى: ادعو لي الزبير بن العوام، فإني علي، فدعي له الزبير، فأقبل، حتى اختلفت أعناق دوابهما، فقال علي: يا زبير، نشدتك بالله، أتذكر يوم مرّ بك رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن في مكان كذا وكذا، فقال: يا زبير، تحب علياً؟ فقلت: ألا أحب ابن خالي وابن عمي وعلى ديني!! فقال: يا عليّ أتحبه؟ فقلت: يا رسول الله ألا أحب ابن عمتي وعلى ديني!! فقال: يا زبير، أمّا والله لتقاتلنه وأنت له ظالم. قال الزبير: بلى والله!! لقد نسيته منذ سمعته من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمّ ذكرته الآن، والله لا أقاتلك. فرجع الزبير على دابته يشق الصفوف، فعرض له ابنه عبد الله بن

(١) تاريخ الطبريّ: ٣/ ٥١٤، المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٣٦٦.

الزبير، فقال: ما لك؟! فقال: ذكرني عليّ حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمعته يقول: لتقاتلنه وأنت له ظالم، فلا أقاتله. قال عبد الله بن الزبير: وللقتال جئت؟! إنّما جئت تصلح بين الناس، ويصلح الله هذا الأمر!! قال قد حلفت ألا أقاتله. قال: فأعتق غلامك جرجس، وَقِفْ حتى تصلح بين الناس، فأعتق غلامه، ووقف، فلما اختلف أمر الناس، ذهب على فرسه)[١].

خامساً: ما أخبر به من مقتل عمار من قبل الفئة الباغية، في إشارة إلى قتال معاوية للإمام (عليه السلام) الذي قاتل عمار تحت لوائه، حيث قال (صلى الله عليه وآله) لعمّار عند قدومه إلى المدينة وسعيه إلى بناء مسجده المعروف: (تقتلك الفئة الباغية)[٢].

وهذا حديث متفق عليه، وقد أورده حتى البخاري[٣] رغم حذره في إيراد ما يوجب طعناً في الصحابة، وقد رواه عن أَبِي سَعِيدٍ الخدري في ذكر بِنَاءِ المَسْجِدِ، قَالَ: (كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فينفض التراب عنه، ويقول: ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال: يقول عمار: أعوذ بالله من الفتن).

وقد كان هذا الحديث دليلاً على حقّانيّة الإمام عليّ (عليه السلام) في قتاله لمعاوية،

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٣/٣٦٦، تاريخ مدينة دمشق: ١٨/٤٠٩، البداية والنهاية: ٦/٢٣٨.

(٢) صحيح البخاري: ٣/٢٠٧، صحيح مسلم: ٨/١٨٦، مسند أحمد: ٢/٢٠٦، ٣/٢٢، سنن الترمذي: ٥/٣٣٣.

(٣) صحيح البخاري: ٣/٢٠٧.

وكان قد اشتهر قبل مقتل عمّار؛ إذ كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد قاله منذ أوائل هجرته إلى المدينة يوم كان يبني مسجده، وكان عمار يساعده في ذلك، وقد أوقع الحديث تردداً في نفوس بعض من كان يقاتل مع معاوية، ومِن ثمّ أوّله معاوية عند مقتل عمّار على يد جُنده بأنّ قاتِل عمّار هو مَن جاء به إلى الحرب أي الإمام عليّ (عليه السلام)[١].

ومن اللافت أنّ هذا الحدث يصرح بأنّ الفتنة الأخرى هي راية تدعو إلى النار، ومع ذلك يقول بعض المسلمين إنّ معاوية وعمرو بن العاص اجتهدا وتحريا الحق في قتال الإمام (عليه السلام) بصفين!

وسادساً: أنّ ما أخبر به (صلى الله عليه وآله) الإمام علياً (عليه السلام) من شهادته على الحق كما حكاه (عليه السلام) في نهج البلاغة قبل حادثة قتله، قال (عليه السلام): (فَقَالَ[(صلى الله عليه وآله)] يا عليّ إِنَّ أُمَّتِي سَيُفْتَنُونَ بَعْدِي، فَقُلْتُ يَا رَسُولُ اللَّه، أَولَيْسَ قَدْ قُلْتَ لِي يَوْمَ أُحُدٍ، حَيْثُ اسْتُشْهِدَ مَنِ اسْتُشْهِدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وحِيزَتْ عَنِّي الشَّهَادَةُ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقُلْتَ لِي أَبْشِرْ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ وَرَائِكَ، فَقَالَ لِي إِنَّ ذَلِكَ لَكَذَلِكَ فَكَيْفَ صَبْرُكَ إِذاً، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّه لَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاطِنِ الصَّبْرِ، ولَكِنْ مِنْ مَوَاطِنِ الْبُشْرَى والشُّكْرِ)[٢]، وقد جاء في سيرته أنّه (عليه السلام) كان ينتظر ذلك في أواخر أيامه[٣].

إذاً نلاحظ بذلك أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قد أشار إلى الفتن الثلاثة في زمان ولاية الإمام عليّ (عليه السلام)، ونبّه على أنّه (عليه السلام) مع الحق، وأنّ مَن لم يتولاه وخالفه وعاداه كان على

(١) كما في تاريخ الطبريّ: ٤/٢٩.

(٢) نهج البلاغة: ٢٢٠.

(٣) الإرشاد (المفيد): ص١١ وما بعد.

الخطأ.

ومن اللافت في أخبار الفتن أمور:

١. إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) اقتصر في ما أخبر به وأشار به من الفتن الخاصة على ما وقع في زمان خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) خاصة، ولم يُشر في شيء من الأخبار المأثورة عنه بتاتاً إلى ما وقع في زمان أبي بكر من قتالٍ مع مانعي الزكاة والمرتدين والروم بأي شكلٍ من الأشكال، رغم أنّ بعض ذلك من جملة الفتن، فلا أثنى عليه كما أثنى على الإمام عليّ (عليه السلام) في قتاله على تأويل القرآن، ولا أخبر عن بعض أصحاب الفتنة كما أخبر عن ذلك في شأن ما وقع في زمان الإمام (عليه السلام).

بل من اللافت جداً أنّه لما أخبر عن أنّ هناك من يقاتل على تأويل القرآن، سأله أبو بكر ثمّ عمر إن كان يشير (صلى الله عليه وآله) إليه، فقال (صلى الله عليه وآله): لا ولكن خاصف النعل، وكان الإمام (عليه السلام) يخصف النعل كما تقدم.

وكأن نفيه (صلى الله عليه وآله) قتال أبي بكر على تأويل القرآن نفي ضمني لشرعية قتاله، وهو ينشأ عن نفي شرعية خلافته؛ إذ كان القتال مع المرتدين حقيقة مثل سجاح ومسيلمة وأصحابهما أمراً مشروعاً في نفسه، ولكن حيث ساق (صلى الله عليه وآله) كلامه سوق الثناء على من يقاتل لم يذكر قتال أبي بكر، لأنّ أبا بكر لم يكن - فيما تولاه من الخلافة والقيادة - في الموقع الصحيح.

٢. ويجري مثل ذلك في شأن عمر؛ إذ في زمان عمر قاتل المسلمون الكفار من الفرس والروم وتحققت الفتوحات الواسعة، وقد وردت عن النبي (صلى الله عليه وآله) أخبار مشيرة إلى تحقق الفتوحات، ولكن لم يذكر أنّ ذلك يتمّ على يد عمر، ولا اعتبر قتال

عمر لهم قتالاً على تأويل القرآن، بل نفى ذلك على وجه ضمني من خلال الحديث المذكور.

يضاف إلى ذلك: أنّ عمر قد قضى قتيلاً، ولم يرد عن النبي (صلى الله عليه وآله) بتاتاً أنّه أخبر عمر عن مقتله وشهادته أو أخبر غيره بذلك، كما أخبر عن شهادة الإمام عليّ (عليه السلام)، وكذا أخبر عن شهادة ابنه الإمام الحسين (عليه السلام)، ومقتل عمار بن ياسر، ولو كان قد صدر منه الإخبار عن مقتل عمر لحكي ذلك، ولبعض التروك دلالات كدلالات الأفعال، ومن ثمّ يلوح من ذلك أنّه (صلى الله عليه وآله) تجنّب الثناء عليه؛ لأنّه لم يكن في الموقع الحق.

٣.وكذلك الحال في شأن عثمان؛ إذ:

أوّلاً: قد تحققت فتوحات للمسلمين في عصره.

وثانياً: أنّ عثمان قد مضى قتيلاً في فتنة، وهي أوّل فتنة وقعت بين المسلمين، ولكن لم يذكر النبي (صلى الله عليه وآله) مقتله، ولا ذكر ما يدل على أنّه كان على الحق في هذه الفتنة بتزكية له أو ذم لبعض من هيّج الناس عليه كطلحة والزبير، كما ذكر بعض رجال الفتنة في خلافة الإمام (عليه السلام).

ومن المتوقع جداً أنّ ذلك أيضاً كان جرّاء كونه في الموقع الخطأ، بل في الموقف الخطأ أيضاً بإيثاره قومه بني أمية في المناصب والأموال، وتقريب الفساق منهم، وامتناعه عن العدل والإصلاح والاستقالة.

٤.إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لم يشر إلى فتنة السقيفة من بعده إشارة خاصة، كما أشار إلى الفتن في زمان الإمام عليّ (عليه السلام).

ويبدو أنّه (صلى الله عليه وآله) اكتفى باندراجها في الأخبار المجملة التي أخبر فيها عن وقوع الفتن من بعده، وكأن اهتمامه بذكر الفتن في زمان الإمام عليّ (عليه السلام) لأجل إقامة الحجة للناس على حقانيته إذ كانت أوّل حروب تقع بين المسلمين، ولذلك كانت الشبهة شديدة على فئة من المسلمين.

هذه نبذة من أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) حول مخاوفه على المسلمين من بعده، وإخباره عن الفتن التي يقع فيها أصحابه، والتي تماثل ما ذكره في خطبة الغدير من وقوع الأمة في الضلال والهلاك إن لم تتمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، ومعناه الأمر بالتمسك بالإمام عليّ (عليه السلام) الذي عقد له الولاء في الفقرة التالية؛ لأنّه كان في موقع المسؤولية للهداية من بعده من الأربعة التي خصّ لهم هذا العنوان، وهم الإمام وفاطمة والحسنان (عليهم السلام).

ويترتب على الالتفات إلى هذه الأحاديث عدة أمور:

١-إنّها تفصّل ما أجمله (صلى الله عليه وآله) في خطبة الغدير من ضلال الأمّة وهلاكها إن لم تتمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، ومن المتوقع أنّها عموماً صدرت في أواخر أيامه بعد أن رسم الاتجاه الصحيح للأمّة من بعده في واقعة الغدير، وقد صرّح في حديث عقبة بن عامر بما يدل على أنّ ذلك كان في أواخر أيامه (صلى الله عليه وآله).

٢-إنّ خطبة الغدير تدلّ على أنّ جميع تلك الفتن إنّما وقعت نتيجة عدم التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء لهم؛ لأنّها صرحت بأنّ الأمّة إذا تمسكت بهم لم تقع في الضلالة أبداً، وحيث وقعت في الضلالة كشف ذلك عن أنّها لم تتمسك بهم، وهذا يبيّن انحراف المسيرة بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

٣-إنّها دلت على أنّ السبب في تلك الفتن تعدد الولاءات والأهواء تنافساً على الدنيا، مما يساعد على فهم أنّه (صلى الله عليه وآله) حيث اعتنى بصيانة الأمّة عن الضلال والهلاك في خطبة الغدير إنما أراد أن يحدّد لها المركز الصحيح من بعده للهدى والولاء، وهم أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) كأوّل واحد منهم.

٤.إنّها دلت من خلال أخبار الفتن الخاصة، والتي اختصت بما يدل على تزكية الإمام (عليه السلام) وموقفه، وإهمال الفتن والحروب الخاصة التي وقعت في زمان الخلفاء الثلاثة قبله، على أنّ الولاء المشروع في الأمّة بعده كان للإمام عليّ (عليه السلام).

إنني عندما أجد مثل هذه الأقوال التي قالها النبي (صلى الله عليه وآله) بشأن أصحابه، والتي تدلّ الباحث النابه على حقيقة الأمور بعده (صلى الله عليه وآله)، والتي نقلها جمهور الصحابة ومن بعدهم من السائرين على طريق مدرسة الخلفاء من حيث لا يحتسبون، أشعر بمدى المقدرة البلاغية له (صلى الله عليه وآله) في الإدلاء بأقوال منبهة وموقظة على شكلٍ تبقى محفوظةً من حيث لا تريد السلطة والمتأثرون بها وتعبر من غربالهم لتكون دوالَّ باقية على الحق، وأعلاماً شاخصة على الهدى، وكذلك الحال في شأن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي أدلى بأقوالٍ حول مكانة أهل البيت (عليهم السلام) بقيت محفوظة رغم مخالفتها للاتجاه العام.

الرابعة: ابتلاء الأمّة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) بالتفرق والضلالة والهلاك نتيجة عدم التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) كما وقع الإخبار عنه في خطبة الغدير.

قد عرفنا أنّ خطبة الغدير اشتملت على بشارة وإنذار للأمّة..

فالبشارة هي أنّها إن تمسكت بالقرآن الكريم وأهل البيت (عليهم السلام) وأوّلهم الإمام عليّ (عليه السلام) لم تضل ولم تهلك أبداً.

والإنذار هو أنّها إن تركت التمسك بهما وقصرت أو تقدمت على أهل البيت (عليهم السلام) ضلت وهلكت، ومعنى الضلالة والهلاك أنّها سوف تبتلى بالفتن والشبهات التي تفرّق بينها في الولاءات والآراء.

وقد ابتُليت الأمّة فعلاً بعد النبي (صلى الله عليه وآله) مباشرة باختلافات في تقدير ما يستوجبه الرشد والهدى، وفي الولاء بين الصحابة والمسلمين، واتفقت في أوساطهم بسببها شبهات وفتن فكانوا على محاور وفرق بسبب ذلك، ومن اللافت أنّ الإمام (عليه السلام) كان دائماً في مدة حياته قائداً لمحور معين منها، ولو اتبعته الأمّة لسلمت مما وقعت فيه من الضلال والهلكة، وكذلك كان سائر أهل البيت (عليهم السلام) كالإمام الحسن (عليه السلام) ثمّ الحسين (عليه السلام) من بعده (عليه السلام) بحسب سيرتهما في التأريخ.

أمّا في مدة حياة الإمام (عليه السلام):

أوّلاً: فأوّل فتنة وتضارب في الرأي اتفقت هي فتنة الخلافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) مباشرة.

وقد انقسم الصحابة في السقيفة وخارجها وفق المعلومات التأريخية المتفق

عليها إلى ولاءات ثلاثة كما بيّنا من قبل:

١.ولاء الأنصار: وكان ولاؤهم لأنفسهم، بمعنى أنّهم كانوا يريدون أن يتولى الخلافة واحد منهم، وقد عقدوا اجتماعاً داخلياً في مجلسهم سقيفة بني ساعدة دون إخبار المهاجرين وأهل البيت (عليهم السلام) لعقد الأمر لأحدهم، وجعل المهاجرين جميعاً في مقابل الأمر الواقع، وكان المرشح الأبرز منهم سعد بن عبادة زعيم الخزرج الذين كانوا أكثر عدداً من الأوس، وكان سعد من سابقي الأنصار وأحد النقباء ومن أصحاب بيعة العقبة، ولكن لم ينجحوا في ذلك لاطّلاع بعض المهاجرين ودخولهم السقيفة فاختلف الأمر فيها.

٢.ولاء المهاجرين القرشيين الثلاثة أبي بكر وصاحبيه، حيث كان ولاؤهم لقبيلة قريش، وقد تمت بيعتهم لأحدهم وهو أبو بكر باعتباره أسن المهاجرين من قريش، واستطاعوا في نهاية الأمر من أن يغلبوا الأنصار، وأن ينتزعوا منهم البيعة، ولم يخبروا بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) بالأمر بتاتاً، ورغم أنّ هؤلاء المهاجرين الذي حضروا كانوا ثلاثة فقط، إلا أنّ من المتوقع أنّهم كانوا يمثلون البيئة العامة في داخل مهاجري قريش في المدينة، كما يدل عليه انتماؤهم إلى هذا الفريق من قريش[1] الذي كان يجمع عامة بطون قريش عدا بني هاشم، وكأنه كانت هناك مداولات سابقة بين هؤلاء وغيرهم من مهاجري قريش مثل عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله وكان اختيار هؤلاء الثلاثة لأنّهم

---

(١) وقد تقدم توضيح هذا الانقسام في المهاجرين من قريش في المدينة.

كانوا رؤوس هذا الفريق من قريش بحسب الاعتبارات المناسبة، وكان أبو بكر مرشح هذا الفريق؛ لأنّه كان أسن مهاجري قريش؛ إذ كان يبلغ آنذاك إحدى وستين سنة، وللعمر أهميته لا سيما في العرف القبلي، وكان أبو بكر نفسه يطمح في الخلافة كما يدلّ عليه حضوره في السقيفة، وينبّه عليه فلتات من كلماته ومواقفه المذكورة في سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، كقوله هو وعمر عندما أخبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّ فيكم من يقاتل على تأويل القرآن، فقال كل منهما: (أنا هو يا رسول الله)، وقال يوم الطائف ـ لما ناجى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً ـ: (أطلت نجواك لابن عمك).

وأمّا عمر وأبو عبيدة فكان امتيازهما على سائر رجال قريش من هذا الفريق ـ كما يبدو ـ بمجموع العمر والحزم، فهما كانا كهولاً في هذا الفريق؛ إذ كان عُمْر كل منهما آنذاك خمسين سنة، فهما أكبر من مثل طلحة وسعد بن أبي وقاص وأضرابهما ممن كانوا بعمر الإمام عليّ (عليه السلام) أو قريباً منه.

نعم، كان عثمان بن عفان في العمر مثل عمر وأبي عبيدة، لكنه لم يكن حازماً مثلهما، وكان ابن عوف أكبر من هؤلاء؛ إذ كان يبلغ إذ ذاك سبعاً وخمسين سنة ولكنه كذلك لم يكن حازماً ولا متحمساً في هذا الشأن، وقد بايع عثمان وهو أكبر منه، ولذلك كله فإنّ حضور هؤلاء الثلاثة من هذا الفريق من قريش لخصوصية فيهم؛ إذ كانوا هم أبرز أهل الرأي من هذا الفريق من قريش كما دلت عليه الحوادث اللاحقة.

٣.ولاء بني هاشم وأهل البيت (عليهم السلام) وعدد من المهاجرين، وكان ولاؤهم للإمام عليّ (عليه السلام).

إذاً فما اتفق في حادثة السقيفة وما حولها كان مشهد انقسام ثلاثي في الولاء يحتج

كل طرف منه بدعاوي استحقاقات مختلفة ترى أنها صحيحة ومطابقة للرشد والهدى، ولم يكن ذلك تداولاً أوّلياً للرأي أفضى إلى الاستقرار الطوعي على رأي مشترك على أنّه هو الأهدى..

فقد كان مؤدى حجة الأنصار في يوم السقيفة ـ كما جاء عنهم في أخبارها ـ أنهم الذين آووا النبي (ﷺ) ونصروه عندما هجّره قومه، وكادوا يقتلونه ثمّ تعقبوه، وأثاروا الحروب ضده ليقتلوه ويقضوا عليه وعلى من تبعه، فهم أحق بمكانته التي حصل عليها بنتيجة هذا الإيواء والنصرة، وليس من المعقول أن لا يكون لهم في الأمر نصيب.

وكانت حجة المهاجرين من قريش في مقابل الأنصار أنهم قوم النبي (ﷺ) وعشيرته وقوم الرجل أحق بميراثه، ولم يذكروا حجتهم في مقابل بني هاشم لا في السقيفة ولا بعدها؛ لأنهم لم يُطلِعوا بني هاشم على الأمر، بل بايعوا صاحبهم من دون إبلاغهم وأخذ رأيهم، وأمّا بعد السقيفة فكان إلزام بني هاشم بالبيعة على أساس الأمر الواقع، لكن يبدو أنّ حجتهم هي استحقاق سائر فروع قريش (غير بني هاشم)، ذلك أنّ قريشاً هي القبيلة الأم للنبي (ﷺ)، وإذ تمّ لبني هاشم الموقع الأعظم وهو النبوة، فالمفروض أن يكون الأمر بعده لسائر فروع قريش.

وأمّا الإمام عليّ (عليه السلام) فما حكي عنه في الاحتجاج على الأنصار والمهاجرين في النصوص المتفق عليها أنّه أولى منهم بالأمر جميعاً، وهي حجة إجمالية توضحها كلماته بعد الخلافة التي تضمنت أنّه أولى عرفاً وشرعاً..

أمّا عُرفاً: فلأنّ بني هاشم أقرب الناس إلى النبي (ﷺ)، وهم حماته (ﷺ) في

العهد المكي، كما أنّهم أشد الناس نصرة له في العهد المدني، فكان الإمام أولى بمقامه حتى وفق منطق احتجاج المهاجرين والأنصار.

وأمّا شرعاً: فلتعيين النبي (صلى الله عليه وآله) إياه في يوم الغدير لقوله: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه).

وقد احتدّ النزاع في السقيفة بين الأنصار والمهاجرين حتى انتهى إلى التهديد، ولكن المشهد تغيّر بمباغتة عمر الأنصار بمبايعته أبا بكر، وتنافس جناحي الأنصار الأوس والخزرج.

وأمّا ما جرى خارجها فكان امتناعَ الإمام عليّ (عليه السلام) ومن معه من بني هاشم والمهاجرين من القبول ببيعة أبي بكر، وكان فحوى الامتناع من بيعة أبي بكر عدم الإقرار بشرعية ما وقع في السقيفة؛ إذ يبدو أنّ الإقرار بشرعية الخلافة يقتضي مبايعة وجوه أهل الحل والعقد، ولا يجوز الامتناع عنها كما لا يجوز معارضتها، وقد ذمّ الإمام (عليه السلام) بنفسه في أيام خلافته امتناع جماعة من بيعته؛ إذ قال: (لم ينصروا الحق ولم يخذلوا الباطل).

ولكن تمّ إكراه مَن عدا الإمام (عليه السلام) على مبايعة أبي بكر، ولم يستجب الإمام (عليه السلام) للإكراه وامتنع من مبايعة أبي بكر لعدة أشهر، ثمّ بايع كارهاً ـ من دون طيب بالنفس بتاتاً ـ لعدم وجود ناصر له في مقابل ما وقع، مضافاً إلى خشيته الفرقة بين المسلمين وحذر اتساع الردة عن الإسلام كما جاء ذكر ذلك في خطبه ورسائله

المأثورة في التأريخ، ومِن جملتها ما جاء في نهج البلاغة[١].

فهذا هو المشهد بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) وهو يمثل الاختلاف العميق والخطير في الآراء والولاءات.

وذلك ضرب من وقوع الفتنة كما عبّر عنه الإمام (عليه السلام) في كلام له في نهج البلاغة[٢]؛ إذ كان هذا الاختلاف والتفرق مرشّحاً لأن يؤدي إلى الاصطدام والقتال، لكنها هدأت من دون قتال لعوامل خاصة كان منها رعاية الإمام عليّ (عليه السلام) لمصلحة الدين كما قال (عليه السلام).

على أنّ الواقع أنّ ما حدث في السقيفة كان لقاحاً لكل الفتن المقبلة، إذ غدت الخلافات كالجمر تحت الرماد، من حيث عدم تحديد آلية عقلانية لاختيار ولي الأمر، بل كان تعيينه على أساس تغييب بعض أهل الرأي والعقد، والسبق إلى البيعة قبل الحسم، وإكراه آخرين على البيعة، مما أدى إلى القبول باستبداد الحاكم لتعيين من بعده كما فعل أبو بكر ثمّ عمر، وارتكبه بعد ذلك معاوية وصارت سنّة جارية.

---

(١) نهج البلاغة: ٤٥١.

(٢) في كلامه (عليه السلام) للعباس وأبي سفيان عندما طلبا مبايعته فقال: (أَيُّهَا النَّاسُ شُقُّوا أَمْوَاجَ الْفِتَنِ بِسُفُنِ النَّجَاةِ، وعَرِّجُوا عَنْ طَرِيقِ الْمُنَافَرَةِ، وضَعُوا تِيجَانَ الْمُفَاخَرَةِ، أَفْلَحَ مَنْ نَهَضَ بِجَنَاحٍ أَوِ اسْتَسْلَمَ فَأَرَاحَ، هَذَا مَاءٌ آجِنٌ ولُقْمَةٌ يَغَصُّ بِهَا آكِلُهَا، ومُجْتَنِي الثَّمَرَةِ لِغَيْرِ وَقْتِ إِينَاعِهَا، كَالزَّارِعِ بِغَيْرِ أَرْضِه. فَإِنْ أَقُلْ يَقُولُوا حَرَصَ عَلَى الْمُلْكِ، وإِنْ أَسْكُتْ يَقُولُوا جَزِعَ مِنَ الْمَوْتِ، هَيْهَاتَ بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي، واللَّه لَابْنُ أَبِي طَالِبٍ آنَسُ بِالْمَوْتِ مِنَ الطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّه، بَلِ انْدَمَجْتُ عَلَى مَكْنُونِ عِلْمٍ لَوْ بُحْتُ بِه لَاضْطَرَبْتُمُ اضْطِرَابَ الأَرْشِيَةِ فِي الطَّوِيِّ الْبَعِيدَةِ) (نهج البلاغة: ٥٢).

فهذا ما كان من الأمر في تعيين من يلي الحكم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وثانياً: أنّ أبا بكر عيّن عمر للخلافة من غير أن يستشير الإمام (عليه السلام) ولا أي شخص آخر، ولا شك أنّ وجهة نظر الإمام (عليه السلام) وبني هاشم وكذلك وجهة نظر الأنصار بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كانت جارية بعينها في هذه المرحلة، ولكن على وجه كامن؛ إذ لم يكن هناك مجال لخلاف معلن من أحد، فقد كان من الواضح أنّ تعيين أبي بكر أوّلاً كان بنفسه تعييناً لعمر من بعده، فقد كان عمر هو القوة المحركة لأبي بكر وصاحب الرأي النافذ في حكومته ووزيره فيها، وقد جاء أنّ أبا بكر أغمي عليه عند الوصية بالأمر، فكتب عثمان اسم عمر فلما أفاق استصوبه، فهو يدل على الوضوح البالغ لذلك.

هذا، ولكن رغم عدم حدوث خلاف معلن فإنّه لم يكن بناء الأمر سليماً، بل كان استمراراً في بناء أساس خاطئ؛ لأنّها كانت المرة الأولى التي يحتكر الخليفة فيها تعيين من بعده ويستبد به، وأسّس ذلك - كما قلنا - لتوريث الحكم من قبل معاوية، وفي ذلك يعلم أنّ رأي الإمام (عليه السلام) استبعد في هذه المرحلة أيضاً كما فيما بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في يوم السقيفة حتى على مستوى المشورة فضلاً عن مستوى التمسك والاهتداء والولاء، ولو أنّه استشير لما كان رأيه مختلفاً عمّا كان عليه بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

وثالثاً: أنّ عمر عيّن للخلافة بعده ستة على أن يكون الأمر شورى بينهم، وهم الإمام عليّ (عليه السلام) وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وكان من الواضح في حينه أنّ المرشح الحقيقي من الستة

اثنان: عثمان المتواجد إلى جانبه وجانب أبي بكر دائماً، والإمام عليّ المستقل عن جهاز الخلافة. هذا، وكان من المعلوم للصحابة في حينه ـ كما يظهر من التأريخ بوضوح ـ أنّ الرجل المقرّب إلى عمر وإلى أبي بكر من قبل هو عثمان بن عفان، لكن تعيين عثمان لم يكن وجيهاً مع وجود الإمام عليّ (عليه السلام)؛ لأنّه لم يكن ذا شخصية قوية ومناسبة، كما أنّ الإمام (عليه السلام) لم يعد شاباً كما كان عليه بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، فقد بلغ عمره خمساً وأربعين سنة، ولم يكن لعثمان ما يوجب ترجيحه على الإمام (عليه السلام) عدا كونه أسن وأخضع لأبي بكر وعمر.

هذا، ولكن يبدو أنّ عمر خطّط للوصول إلى تعيين عثمان بجعل الأمر محصوراً في ستة أشخاص يحمل ثلاثةٌ منهم ولاءً متوقعاً لعثمان، وواحدٌ منهم ـ وهو الزبير الذي كانت والدته هاشمية وهي عمة النبي (صلى الله عليه وآله) ـ يحمل ولاءً متوقعاً للإمام (عليه السلام)، جاعلاً الترجيح في تحكّم واضح منه لابن عوف المقرّب إلى عثمان في الانتماء القبلي بحيث ينتهي الأمر إلى الرجل المفضل لديه وهو عثمان.

هذا، وقد شدّد عمر على أنّ على الستة تعيين أحد منهم خلال ثلاثة أيام وإلا قُتِل من خالف، ويبدو أنّ ذلك كان تهديداً بشكل خاص للإمام (عليه السلام) الذي علم أنّه يرى نفسه أولى على كل حال، فكأنه خشي أن يحوّل (عليه السلام) الأمر إلى شورى بين المهاجرين والأنصار، ويحتجّ لنفسه ويَلِي الأمر.

وبذلك نلاحظ أنّ الإمام (عليه السلام) في هذه المرحلة رغم أنه كان موجوداً في ضمن المرشَّحين والمنتخبِين، ولكنه قُيِّد بدهاء من عمر على وجه لا يستطيع أن يخرج عن قرار فريق قريش ورجالها البارزين، كما لا يستطيع أن يطرح الموضوع في الفضاء

العام للمهاجرين والأنصار ليكون الأمر شورى بينهم ويتيح له ذلك الاحتجاج في هذا الفضاء، ولو أتيح له ذلك لكان المتوقع أن يكون له الأمر بإقناع جمهور الأنصار الذين كان أكثرهم أقل عصبية من رجال قريش، ومن المتوقع أنّه يستطيع بحجته إقناع بعض قريش، لكن الذين اختيروا للشورى السداسية من رجال قريش كانوا متعصبين في موقفهم، ولم يكن تغييرهم لقرارهم وارداً، وإذا كان قد حكي عن ابن عوف أنّه قد اقترح على الإمام أن يبايعه على سنّة الشيخين، فإنّه كان يشير على الأغلب إلى سنتهما في عدم جعل الأمر في فرعهم من قريش، ومعنى هذا جعل الإمام (عليه السلام) في ضمن خطة قريش من تداول الأمر بين رجال قريش ليقرّ بعدم خصوصية أهل البيت (عليهم السلام)، لكن الإمام (عليه السلام) لم يوافق؛ لأنّ في القبول بذلك مخالفة للدين.

ولم يكن الإمام (عليه السلام) بطبيعة الحال غافلاً عن مقاصد عمر، ولكنه رأى أنه لو امتنع من الشركة في الشورى لأصبح ذلك من الشبهات التي تثار عليه غداً إذا أتيح له التصدي للسلطة، ومن المتوقع ـ كما ورد فعلاً في بعض الأخبار التأريخية ـ أنّ الإمام (عليه السلام) احتجّ على ستة الشورى بأولويته بالأمر، لكن قرار رجال قريش كان قاطعاً.

والحاصل: أنّ إشراك الإمام (عليه السلام) في الشورى لم يكن تمسكاً بالإمام (عليه السلام) كما اقتضاه حديث الثقلين في خطبة الغدير، بل تبعيداً له.

ورابعاً: وبعد ذلك وقعت الفتنة الكبرى في آخر عهد عثمان الذي كانت ولايته نتاجاً لاستبداد عمر وتحكمّه في تعيين من بعده، وعدم إحالة الأمر شورى بين

المهاجرين والأنصار، وكان ذلك بعد عقدين ونصف من وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) فقط.

وقد عمل عثمان تدريجاً على منهج قبلي يبتني على الإثرة لقومه الأقربين (بني أمية) في التعيين والعطاء، وحملهم على ظهور الناس، مما أدى إلى نشوب الفتنة الكبرى، حيث اعترض عليه كثير من رجال قريش من فريقه، وثار عليه الناس في المدينة وبعض الأمصار كالكوفة ومصر، وقد وفدوا إلى المدينة للاعتراض عليه، وكان الثوار يبلغون رسائلهم إليه عبر الإمام عليّ (عليه السلام)، ولكنه لم يستجب للإصلاح ولا للاستقالة حتى أدى ذلك إلى مقتله، فكان أوّل خليفة يقتل في تأريخ المسلمين.

وقد كان الإمام (عليه السلام) أيضاً محوراً اجتماعياً ودينياً في هذه الفتنة، لا بمعنى أنّه كان داعياً إلى العنف، بل بمعنى أنّه كان مشاركاً للرأي مع الثوار في مطالبهم من إصلاح الأمور ورعاية العدل، بإزاء عمل عثمان، ولم يكن يرى لعثمان عذراً في الامتناع عن ذلك، وقد ذكر له ذلك صريحاً حيث كان (عليه السلام) هو الوسيط بين الثوار وبين عثمان كما هو معروف، ومن المعلوم أنّه كلما كانت هناك فتنة في المجتمع الإسلامي كان على قيادات المسلمين وعامتهم أن يوالوا الطرف المحق فيها ويعادوا الطرف المُبطل، كما دل على ذلك قوله تعالى:﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا...**﴾[1].

وخامساً: بعد مقتل عثمان تمت مبايعة الإمام (عليه السلام) من قبل جمهور المهاجرين

---

(١) سورة الحجرات: آية ٩.

والأنصار والثوار، ولكن ازدادت الفتن شدة وتوالدت في عهد الإمام عليّ (عليه السلام).

فكانت أولاها: فتنة عائشة وطلحة والزبير.

فقد خرج طلحة والزبير على الإمام (عليه السلام) رغم مبايعتهما أوّلاً مع جمهور المهاجرين والأنصار لخيبة أملهما فيما كانا يتوقعانه من الإمام (عليه السلام)، وقد اعترضا عليه في التسوية في العطاء، وكان عمر قد جعل طلحة والزبير كفأين للإمام (عليه السلام) في الشورى السداسية، ومنّاهما بذلك بالخلافة، مع أنّهما ـ فيما يتوقع وفق طبيعة الأمور ـ لم يكونا آنذاك يعتبران أنفسهما في عداد الإمام (عليه السلام) بالنظر إلى خصوصياته وسوابقه، وقد اختار الزبير الإمام (عليه السلام) ـ وكان ابن عمته ـ في الشورى كما كان موالياً له بعد السقيفة، واختار طلحة عثمان.

وخرجت على الإمام (عليه السلام) عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مع طلحة والزبير، وقد علم عنها ـ وفق أقوالها وسيرتها ـ أنّها كانت تجد حزازة في نفسها تجاه الإمام (عليه السلام)، ولا تطيقه بحال، وذلك أمر معروف عنها، ويبدو أنّ ذلك لتعصبها لفرعها من قريش (بني تيم)، مضافاً إلى مشاعر نسائية حيث كان الإمام (عليه السلام) صهر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على فاطمة ابنة خديجة ضرتها، ورغم أنّ خديجة كانت قد توفيت قبل زواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من عائشة، إلا أنّها كانت تشعر بحالة الضرائر تجاه خديجة، كما تدل عليها أحاديثها نفسها[1].

وكانت الفتنة الثانية: من قِبَل معاوية والي عمر على الشام المتميّز من بين ولاته

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ٢٣١.

على الأمصار، وكان وارث البيت الأموي الذي كان منافس بني هاشم في الجاهلية وبعد الإسلام، وقد اضطر إلى دخول الإسلام كرهاً يوم فتح مكة بعد انكساره في الحرب.

وكانت الفتنة الثالثة: تلك التي أشعلها الخوارج الذين نشؤوا في عهد الخلافة السابقة، جرّاء البعد عن الفقه والاقتصار على كثرة العبادة وقراءة القرآن من غير تبصر، ولا اهتمام بالسنة، بل مُنِع الناس من تدوين الحديث وتداوله تعليلاً بالشبهات الواهية مما أدى إلى نشأة الجهل المقرون بالقداسة، ولو كان الإمام عليّ (عليه السلام) قد تولى الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) وتربى الناس تحت منبره وبخطاباته التي نشهد أمثلة منها في نهج البلاغة قبل أن تدخلهم الشبهة لاختلف الأمر.

وقد أدت هذه الفتنة الثالثة إلى استشهاده (عليه السلام)، تاركاً وراءه دوام فتنة معاوية التي كان يسعى إلى إخمادها، واستمرت فتنة قومه بني أمية من بعده لما يزيد على سبعين عاماً، إلى الفتن أخرى التي تتالت بعد ذلك.

فهذه هي الفتن التي اتفقت بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) بين المسلمين في حياة الإمام (عليه السلام).

وهكذا نجد أنّه لم تزل تتعاظم الفتن بعد النبي (صلى الله عليه وآله) حتى أدى إلى نهاية حكومة المهاجرين من قريش بصلح الإمام الحسن (عليه السلام) مع معاوية ووقوع الخلافة بيد طلقاء بني أمية الذين كانوا قد أسلموا كرهاً بعد فتح مكة وسقوط عاصمة الشرك، وجرَّ ذلك إلى الاستهتار بقيم الإسلام ومبادئه مما أدّى بعد نصف قرن إلى تولي مثل يزيد بن معاوية لأمر المسلمين مع ما هو عليه من الاستهتار

والمجاهرة بالفسق والفجور، وسعيه إلى إكراه شخصية مثل الإمام الحسين (عليه السلام) إلى البيعة، كما حاولوا غداة السقيفة إكراه أبيه ومن كان معه، مما أدى إلى مقتل سبط النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حشد من أهل بيته وأصحابه، وسوق نسائه وذريته إلى الخليفة في الشام للتشفي، وكل ذلك حدث في وقت لم يزل يوجد الجيل الأخير ممن رأى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وصحبه، ثمّ ما كان من مبعوث يزيد من استباحة المدينة بعد انتفاضة الأنصار وارتكاب الفواحش في أهلها، وهتك حرمة الحرم ومكة المكرمة والمسجد الحرام عند قيام عبد الله بن الزبير بها بضرب الكعبة بالمنجنيق، إلى غير ذلك مما هو معروف في التأريخ.

ومن خلال هذا العرض الإجمالي للوقائع بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يتضح أنّ الخطر الذي كان قد أنذر به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في خطبة الغدير من ضلال المسلمين وهلاكهم إن لم يقع التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والولاء للإمام (عليه السلام)، والذي أنذر به أيضاً في أقوال مستفيضة أخرى عن الفتن مِن بعده وافتتان معظم أصحابه بذلك، هذا الخطر قد وقع فعلاً من جهة تشتت الآراء والولاءات.

فهذه الوقائع تبيّن طبيعة ما أشارت إليه خطبة الغدير وأحاديث الفتن عما يقع بعده، وبذلك تكون موضحة لهذه الخطبة توضيح الوقائع الخارجية للإخبارات المسبقة عنها.

الخامسة: تأثير إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) عن الفتن الواقعة بعده على دلالة خطبة الغدير

أنّه يظهر من خلال إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) عن الفتن التي تقع بعده وما وقع منها فعلاً أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قصد بهذه الخطبة ـ التي نبّه فيها على أنّه (صلى الله عليه وآله) قد اقترب أجله ـ تحديد الاتجاه الصحيح في الولاء والعداء من بعده في الفتن التي يتوقع حدوثها وأخبر عنها، وجعل الإمام علياً (عليه السلام) هو المقياس، أو قل ـ بالتعبير العرفي المعروف ـ المسطرة التي تقاس بها المواقف في صوابها وخطأها، وتحديد ما يصح ويخطئ من الانقسامات التي يمكن أن تطرأ غداة وفاته.

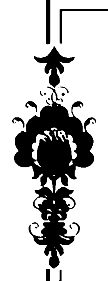
وقد كان ذلك أمراً مهماً بالفعل في آخر حياته (صلى الله عليه وآله)، لضرورة إيجاد ولاء اجتماعي وسياسي موحد لما بعده، فإنّ موضوع الولاء والعداء الموحد قبيل وفاة القائد هو أهم موضوع يتعلق بالأمن والسلم الاجتماعي في المجتمعات كلها، لا سيما في المجتمعات القبلية.

ولو أنّ المسلمين ـ ونعني المؤثرين في القرار من الأنصار والمهاجرين ـ اتفقوا على الولاء لأمير المؤمنين (عليه السلام) بعيداً عن النزعات القبلية التي تمسكوا بها، واستمعوا إلى خطبه وحكمه ونصائحه ومواعظه، لم تحدث الفتن التي حدثت في يوم السقيفة ولا في عهد عثمان، ولا في عهد الإمام (عليه السلام)، ولا قتل (عليه السلام) في إثر هذه الفتن، وكان الأمر مختلفاً جداً عما وقع في حياة الإمام (عليه السلام) وما بعده تماماً.

والشاهد من ذلك كله أنّ **كون** خطبة الغدير في وقت مشرف على وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وما اتفق بعده من فتن وانقسامات في الولاء كان النبي (صلى الله عليه وآله) نفسه قد

أخبر عنها ينبّه على أنّ هذه الخطبة كانت تدبيراً منه (صلى الله عليه وآله) لإيجاد ولاء موحد يرجع إليه المسلمون جميعاً، وهذه الفتن هي عين ما أخبر عنه وتنبّأ به في خطبة الغدير من أنّ الأمة إذا تمسكت بالثقلين لن تضل أبداً، وإن قصرت أو تقدمت على أهل البيت (عليهم السلام) هلكت.

فهذه الخطبة بيّنت ـ في الحقيقة ـ أنّ مسار الهدى بعد النبي (صلى الله عليه وآله) هو مسار أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)، وأنّ جبهة وراية الحق هي جبهتهم ورايتهم، وأنّ الولاء الراشد الذي يكون امتداداً لولاء الله تعالى ولولاء رسوله (صلى الله عليه وآله) هو الولاء للإمام عليّ (عليه السلام)، كما تضمنت بيان أنّ العداء الخاطئ الذي يستوجب عداء النبي (صلى الله عليه وآله) ومعاداة الله سبحانه هو العداء للإمام عليّ (عليه السلام).



الإيضاح العاشر

في واقعة الغدير ودلالات مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) في القرآن والسنة من قبل هذه الواقعة

١.رعاية التدرج في تبليغ التعاليم الدينية في الإسلام

٢.مكانة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين قبل خطبة الغدير

٣.مكانة الإمام (عليه السلام) قبل خطبة الغدير من الموقع المعنوي المميز والولاءات الخاصة مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

١-ولاء القربى

٢-ولاء الوزارة

٣-ولاء المؤاخاة

٤-عقد المناصرة والتوريث

٤.تأثير وضوح موقع أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) على وضوح خطبة الغدير في اصطفائهم وولاء الاستخلاف للإمام (عليه السلام).

الإيضاح العاشر

في واقعة الغدير ودلالات مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) في القرآن والسنة من قبل هذه الواقعة

لقد اتفقت واقعة الغدير وخطبتها ـ كما عرفنا ـ قُبيل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بنحو من شهرين ونصف، كما أعلن (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه فيها عن قرب وفاته، وقد تضمنت أمرين:

أوّلاً: ـ وهو المضمون الأمّ في الخطبة ـ إيجاب التمسك بأهل البيت (عليهم السلام) لبلوغ الهدى والأمن من الضلالة.

وثانياً: ـ وهو بمثابة التفريع عن الأوّل ـ عقد مثل الولاء الخاص للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على الأمة للإمام عليّ (عليه السلام).

ومن الضروري للباحث حول واقعة الغدير ودلالتها أن يلتفت إلى شخصية أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) ومكانتهم عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بحسب سيرته وأقواله قبل واقعة الغدير وخطبتها؛ لأن ذلك يساعد على فهم أوضح لمغزى هذه الواقعة ومؤدى كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها وغاياته.

وذلك لأنّ الحديث عندما يكون حول شخص ما أو فئة معيّنة فإنّ معرفة شخصية ذاك الشخص أو الفئة التي جرى الحديث عنها يساعد على فهم مبادئ القول وأسسه وركائزه ومقاصده وغاياته، ويكون المتلقي مهيّأً ذهنياً ونفسياً لفهم مداليل الخطاب، وهو يختلف عمّا إذا لم يعرف الإنسان من يجري الحديث عنه إلا من

خلال الحديث نفسه، فقد يكون بُعْده عن إدراك شخصية من يجري الحديث عنه مؤشراً على عدم فهم الكلام على وجهه، وهذا المعنى على الإجمال أمر بديهي، فإنّ الشخصية الحاضرة التي يجري الحديث عنها من أهم الملابسات الحافة بالكلام، وهذه الملابسات تمثل في مورد النصوص التأريخية ذهنيات المخاطبين بالكلام حول تلك الشخصية التي قد يكون المتكلم قد عوّل عليها[١].

وإذا تأمّلنا شخصية أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقواله والتي تظلل على هذا النص بطبيعة الحال فإنّنا نجد أنّها تأتي ملائمة للنظر في هذا الحديث إلى إثبات اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في هذه الأمة بالهدى والتسديد وإقامة الإمام عليّ (عليه السلام) مقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بعده في ولايته على المسلمين وولائهم له.

هذا على أنّ لهذا الموضوع ـ ونعني الحديث عن مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) قبل هذه الواقعة ـ بعداً آخر، وهو أنّ هذه الواقعة وخطبتها هل تؤسس هذا الموقع لأهل البيت (عليهم السلام) وللإمام عليّ (عليه السلام)، فلم يكن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

---

(١) وبهذا الاعتبار كان الحديث عن شخصية أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) عند واقعة الغدير في أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مرتبطاً بموضوع هذا القسم، وهو ملابسات هذه الواقعة ودلالتها، وإن كان الحديث عن تلك الحوادث السابقة التي ترسم الشخصية الحاضرة لمن جرى الحديث عنها يندرج في القسم الثالث الآتي، والذي يدور حول الحوادث قبل الواقعة ودلالاتها، ولذلك جاء الحديث عن تلك الحوادث في هذا القسم حديثاً مؤخراً، أوكلنا مزيد تفصيله إلى القسم الثالث الآتي.

قد ذكر هذا المضمون في حق أهل البيت (عليهم السلام) والإمام علي (عليه السلام)، أو أنّه كان قد ذكر ذلك لأصحابه، ولكنه في هذه الخطبة أعلن ذلك لعامة المسلمين؟

وإذا كان إعلان هذا المعنى في هذه الخطبة لأوّل مرة، فما هو مؤدى النصوص الواردة من قبل حول أهل البيت (عليهم السلام) وحول الإمام عليّ (عليه السلام) مثل آية المباهلة وآية التطهير وحديث المنزلة وأحاديث مكانة الإمام عليّ وفاطمة والحسنين (عليهم السلام)؟ وما هي المكانة التي دلّت عليها تلك النصوص؟ وما الفارق بينها وبين ما جاء في خطبة الغدير؟ وهذه النقطة هي أمر مهم في فهم واقعة الغدير وخطبتها وما أضافته هذه الخطبة على ما عُهد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبلها في شأن أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام)، كما أنّ ذلك يساعد على فهم سرّ إلقاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطبة الغدير قبيل وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) والإعلان عما أعلنه في هذا التوقيت، ويوضح دلالات هذه الخطوة بالمقارنة مع ما سبقها، ويبيّن عند التأمّل الجامع أسلوب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنهجه وتخطيطه في إبلاغ مكانة الإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام).

والواقع: أنّ الأحاديث الواردة في شأن الإمام (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) في سيرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقواله تدلّ على مكانة مميزة لهم قبل هذه الواقعة وخطبتها، وهي تلائم دلالة حديث الغدير على اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الأمّة وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام).

إلا أنّ في تلك المكانة احتمالين:

الاحتمال الأوّل: أن تكون المكانة التي جاءت في هذه الخطبة قد جاءت في نصوص متواترة ومتلاحقة من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تبيّن وجوب التمسك بأهل البيت

(عليهم السلام) وعقد الولاء الخاص، وعلى هذا الاحتمال يكون ما جاء في هذه الواقعة وخطبتها مجرد إعلان عام عنه، فإنّ ذلك يكون قرينة واضحة على نظر هذه الخطبة إلى هذا المعنى ذاته.

الاحتمال الثاني: أن تكون المكانة التي تدل عليها الأحاديث الواردة قبل واقعة الغدير هي أصل تميّزهم عن سائر الأمّة عند الله سبحانه وعند رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكن هذه الواقعة بالإضافة إلى ذلك تدلّ على نصب أهل البيت (عليهم السلام) هداة مسددين للأمة ومرجعاً لها في الدين، وتدل على عقد ولاء الحكم للإمام (عليه السلام) على حد ولاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فيكون ملائماً مع المكانة المعهودة لهم (عليهم السلام) من قبل، ويكون مضمون خطبة الغدير تتويجاً متوقعاً لما تقدّم وتصريحاً ملائماً لاتجاهها.

عقد نقاط:

ولتوضيح ذلك نذكر عدة نقاط:

١. بيان رعاية التدرج في التعاليم الدينية في الإسلام على وجه عام.

٢. مكانة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين قبل خطبة الغدير.

٣. مكانة الإمام عليّ (عليه السلام) قبل خطبة الغدير.

٤. تأثير وضوح مكانة أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) على فهم مؤدى خطبة الغدير في حقهم (عليهم السلام).

الأولى: رعاية التدرج في تبليغ التعاليم الدينية في الإسلام.

والموجب لبيان هذه النقطة هو السؤال الذي يقع للباحث عن السبب في

التدرج في إبلاغ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) لهداية الأمّة والولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام)، فلماذا لم يعلن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منذ البداية أنّ الله اصطفاه مع أهل بيته (عليهم السلام)، وأنّ الأمر من بعده للإمام عليّ (عليه السلام) ثمّ لعترته حتى يكون ذلك أمراً مستقراً واضحاً طيلة (٢٣) سنة من رسالته، ولا يتأخر ذلك إلى قبيل وفاته بشهرين؟

والجواب عن ذلك: أنّ السبب في ذلك هو التدرج في بيان الأمور.

وتوضيحه: أنّ من الظواهر الملحوظة في القرآن الكريم والسيرة النبوية هي التدرج في بيان الأمور التي يثقل على المجتمع تحملها، فيتدرج في بيانها والتأكيد عليها حتى لا توجب ردة فعل فيهم، وربما يُوكل بعضها إلى طرو مناسبة من سؤال أو موقف فيأتي بيانها.

ومن الأمثلة المعروفة لذلك هو حرمة الخمر، فإنّ الخمر كان محرماً في الشرائع السابقة قبل الإسلام وكان يتجنبه كثير من الأشراف والمُوّحدين كالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل البعثة، ويبدو أنّ حرمته من الدين الإلهي الجامع بين رسالة الإسلام والرسالات قبلها، ولكن كان تحريمه أمراً غير هيّن لتعارف شربه في المجتمع العربي، وهو بطبعه يوجب الإدمان، فلا يسهل انقطاع شاربه عنه.

وعندما بعث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة كان الاهتمام في تلك المرحلة ـ كما يتمثل في القسم المكي من القرآن الكريم ـ بأمور أربعة:

١. تصحيح منهج التفكير الديني مثل رفض اتخاذ الدين على أساس العصبيات والأفكار الموروثة، وإثارة روح التعقل والتفكير وحظر القول بغير علم.

٢. بيان أصول الدين والاحتجاج المعقول عليها من توحيد الله سبحانه ورسالة

رسوله (صلى الله عليه وآله) وإثبات اليوم الآخر ودفع الاستبعاد عنه.

٣.تثبيت القيم الأخلاقية العامة مثل وجوب العدل والإنفاق على الفقراء ومعونة اليتامى وحرمة الظلم والعدوان والكذب.

٤.نبذ الخرافات والأوهام المنسوبة إلى الدين مثل جملة من المحرمات والعادات والتقاليد الخاطئة التي وصفت في سورة الأنعام.

فهذه هي الأمور التي اعتُنيَ بها في العهد المكي، ولم يكن هناك عناية في تلك المرحلة بالتشريعات التعبدية.

ثم عندما هاجر (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة وتكونت الدولة المسلمة كان من الطبيعي الاهتمام بنَظْم المجتمع المسلم وسنّ التشريعات المناسبة، وكان كثير من هذه التشريعات يأتي عقيب السؤال من بعض الصحابة.

وقد وقع السؤال عن الخمر والميسر في السنة الأولى من الهجرة فجاء النص مُنفّراً عنهما، ولكن من غير تشديد يقطع على المصرّ على شربه شبهته وعذره تماماً، وقد تضمنت تعليلاً معقولاً ومناسباً لذلك، وهو أنّ الحزازة التي يورثها تناول الخمر واللعب بالميسر في قلب الإنسان لهي أزيد من نفعهما، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾[1].

ثمّ كان التشديد عليه في السنة العاشرة للهجرة في سورة المائدة ـ التي نزلت في تلك السنة ـ فجاء تسميته بالرجس ونُهي عنه نهياً شديداً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) سورة البقرة: آية ٢١٩.

آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ * لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[١].

ومن الملاحظ شدة التأكيد في هذه الآيات من حيث المفردات والأدوات المستخدمة، فالخمر رجس من عمل الشيطان يجب اجتنابه، ويرجى الفلاح بتركه، وهو مبعث للعداوة والبغضاء ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ولذلك يتخذه الشيطان للوصول إلى هذه المآرب، فيجب طاعة الله ورسوله في النهي عنه والحذر من مخالفتهما، ولا جناح فيما طعمه المسلم من قبل[٢] إذا اتقى الله فيما يستقبل من أمره وتجنب المحرمات.

وقد جاء في السيرة النبوية أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أَمَرَ أمراً قاطعاً بتجنّب الخمر ووجّه بإراقة الخمور من الأواني[٣]، ولا يبعد أنّ ذلك بعد نزول هذه الآية.

---

(١) سورة المائدة: آية ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) نظر الآية إلى ما طعمه من قبل مبني على أحد الوجهين في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾.

(٣) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ٣/١٠٢، مسند أحمد: ١/٢٣٠، المعجم الكبير: ١٢/١٨٠ ـ ١٨١.

وهناك أمثلة عديدة لهذه الحالة بمتابعة الآيات التشريعية في القرآن الكريم، وتأمّل مواضيعه وفق التسلسل التأريخي، وكذلك الحال في السيرة والسنة النبويتين.

والذي يظهر بالتأمّل الجامع في السيرة النبوية وأحوال المجتمع العربي وقبائله آنذاك أنّ بيان الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأمر مكانة أهل البيت (عليهم السلام) وعقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) كان على وجه التدريج على هذا المثال، وذلك لأنّ الإعلان عن ذلك منذ البداية كان يؤدي بطبيعة الحال إلى إثارة روح العصبية في سائر فروع قريش والقبائل العربية؛ لأنّ ذلك يعني تمييزاً مؤبداً لبني هاشم ولعترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالخصوص، وحكماً لهم على سائر قريش والعرب، وهذا أمر لم يكونوا يطيقونه بطبيعة الحال لوجهين[1]:

الأوّل: أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) لو أعلن ذلك لصار التلقي العام لدى قريش وعامة القبائل في الجزيرة العربية أنّ مشروعه (صلى الله عليه وآله وسلم) هو مشروع تسليطٍ لبني هاشم على قريش والعرب من خلال دينه الجديد، فلم يكن هناك محيص عن أن يجعل الأمر مسكوتاً عنه إلى أن يحين موعده، ولقد جاء في السيرة النبوية أنّ **النبي** (صلى الله عليه وآله وسلم) في العهد المكي الذي كان يواجه فيه تهديد قريش بعد وفاة أبي طالب **التجأ** إلى القبائل العربية لأجل مناصرته، فكانوا يطلبون أن يكون الأمر لهم من بعده إذا احتضنوه وآووه ونصروه، فيقول (صلى الله عليه وآله وسلم): إنّ الأمر لله يضعه حيث يشاء، إلى أن قَبِلَت قبائل الأنصار بإيوائه

---

(١) لاحظ زيادة توضيح لذلك في الإيضاح السابع حول واقعة الغدير وأجواء معارضة امتياز الإمام علي (عليه السلام) وأهل البيت (عليهم السلام) في هذه الأمة في الحكم والهدى.

ونصرته دون شرط، بل تعاقد معهم على أن لا ينازعوا الأمر أهله.

الثاني: أنّ مبادئ الاستحقاق لبني هاشم بحسب العرف لم تكن قد تمّت بعد، فإنّ بني هاشم وإن كانوا أقرب الناس إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ وذلك يجعلهم أولى به من الآخرين في العرف العام السائد حين ذاك ـ إلا أنّ الذي يثبت هذه الأولوية عرفاً هو موقفهم من رسالة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومناصرته.

وهذا الموقف إنّما تحقق تدريجاً منهم بعد إعلان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دعوته بمكة حيث التزمه عمه أبو طالب شيخ بني هاشم وسائر أفراد العشيرة وسبق جماعة منهم إلى الإيمان به كان أوّلهم الإمام عليّ (عليه السلام)، ثمّ كان لموقف الإمام عليّ (عليه السلام) في المدينة ولموقف عمه حمزة وابن عمه جعفر الذي استشهدوا في حروبه ما يؤدي إلى تثبيت هذا الاستحقاق، ولذلك جُعل لبني هاشم تدريجاً سهم مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الخمس في السنة الثانية للهجرة، ثمّ جعل لهم حق في الفيء في السنة الثالثة للهجرة، فلم يكن من الملائم الإعلان عن أولويتهم بالأمر قبل تمام أسبابه التي توجبه في المنظور العرفي العام.

ولأجل ذلك كان المنهج المتّبع في النصوص القرآنية والنبوية في شأن كل من مكانة أهل البيت (عليهم السلام) وموقع الإمام عليّ (عليه السلام) من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ترتيب بيان ذلك على وجه تدريجي على النحو الذي يأتي بيانه.

الثانية: مكانة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين قبل خطبة الغدير.

قد يظن الباحث في بادئ النظر أنّ ما تتضمنه خطبة الغدير من أمر الأمّة

بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) مع القرآن الكريم للأمن من الضلالة والهلاك جاء تعليماً دفعياً من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من غير أن يكون هناك ما يوجد أرضية ذهنية ونفسية مسبقة وملائمة في أوساط المسلمين، ولذلك قد يستبعد بعضهم أن ينهض هذا الحديث بفكرة جوهرية وخطيرة للغاية وهي اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) في الدين وتسديدهم من عند الله سبحانه لهداية الأمة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويرى أنّ هذه الفكرة لو كانت مقصودة بهذه الخطبة فعلاً فالمفروض أن يُبلَّغ اصطفاء أهل البيت (عليهم السلام) مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من قَبْل؛ لأنّ أهل البيت (عليهم السلام) إذا كان قد تمّ اصطفاؤهم من عند الله سبحانه مع رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهذا الاصطفاء يكون من قبل ولن يكون دفعياً قبيل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بشهرين وأيام فقط.

وهذا الظن خاطئ، وذلك أنّ الذي يظهر بتأمّل نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وفق المنهج التأريخي ـ وهو منهج ضروري للغاية في رسم صورة متسلسلة وملائمة للأمور ورفع شوائب الاضطراب والارتباك فيها ـ أنّ النصوص القرآنية والنبوية التي جاءت بالمناسبات المختلفة تدلّ على امتياز أهل البيت (عليهم السلام) عند الله سبحانه وعند رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) منذ بداية البعثة، فالإمام عليّ (عليه السلام) الذي كان موجوداً وراشداً منذ بعثة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على صغر عمره آنذاك؛ إذ لم يتجاوز عشر سنوات على المشهور، تميز عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقد آمن بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو لم يبلغ الحلم، وهو الصبي الوحيد الذي ارتضى إيمانه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما حكاه، حيث إنّه (عليه السلام) كما حدّث بنفسه سمع رنة الشيطان عند البعثة فأخبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (إنّك تسمع ما أسمع ولا ترى ما أرى وإنّك وزير ولست بنبي وإنّك

على خير)[١]. ثمّ عندما أظهر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دعوته لقومه، رغب في أن يتخذ منهم ظهيراً خاصاً ووزيراً يؤازره وينصره على وجه خاص، فأعلن ذلك لهم فلم يستجب له أحد من بني هاشم عدا الإمام (عليه السلام)، وكان عمره حين ذاك ثلاثة عشرة سنة، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) له: (أنت أخي ووزيري وخليفتي ووارثي ووصيي).

ثمّ خصه بمؤاخاته عندما آخى بين أصحابه في السنة الخامسة للهجرة وتوالت النصوص والمواقف النبوية الخاصة بالإمام (عليه السلام) تترى منذ هجرته إلى المدينة، ومن أبرزها تخصيصه بالمؤاخاة في السنة الأولى للهجرة عندما آخى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بين المهاجرين والأنصار وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام (عليه السلام) مهاجرين كليهما، ولكنه لم يرد أن يقرن علياً بأحد غير نفسه، مع أنّه آخى بين عمه حمزة وبين مولاه زيد بن حارثة، وقيل إنّه آخى بين جعفر أخي الإمام (عليه السلام) وبعض الأنصار أيضاً.

وعندما تزوج الإمام (عليه السلام) ابنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمة (عليها السلام) في السنة الثانية للهجرة، ثمّ ولد الحسن (عليه السلام) في السنة الثالثة، والحسين (عليه السلام) في السنة الرابعة للهجرة، بدأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تدريجاً بتخصيص أهل بيته (عليهم السلام) بمزيد من الثناء والعناية، فعندما نزل ما يدل على عناية الله تعالى بأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في السنة الخامسة للهجرة بقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٢] جمع (صلى الله عليه وآله وسلم) هؤلاء الأربعة تحت الكساء مع نفسه، في حادث

---

(١) لاحظ: نهج البلاغة: ٣٠١.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٣٣.

معروف ومتفق عليه فقال: (اللّهم إنّ هؤلاء أهل بيتي فطهرهم تطهيراً)، ولم يسمح لأم سلمة أن تدخل معهم تحت الكساء لما سألته ذلك، وقال لها (أنت على خير).

ثمّ لما نزل في السنة نفسها أَمْرُ المؤمنين بالصلاة على الرسول (صلى الله عليه وآله) بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾(١) عَلَّمَ أصحابه أن يصلوا عليه وعلى آله معاً في دلالة على أنّ آله من السلالات المصطفاة، ولذلك قُرنوا بآل آل إبراهيم كما ورد في أحاديث متفق عليها، لكن ربما أضاف بعض الرواة في بعضها أصحابه وأزواجه، وذلك تنفيه الأحاديث غير المشتملة على هذه الإضافة.

وقال يوم خيبر في السنة السادسة للهجرة: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يخيبه الله)، وقال يوم الطائف لما خصّه بمناجاته بمشهد من أصحابه، واعترض أبو بكر على إطالته المناجاة معه: (ما أنا انتجيته ولكن الله انتجاه).

وفي السنة الثامنة أمر الله سبحانه رسوله (صلى الله عليه وآله) بمباهلة النصارى بعد الاحتجاج عليهم في كون عيسى بن مريم رسولاً وليس إلهاً فضمّ هؤلاء الأربعة إلى النبي (صلى الله عليه وآله) من دون سائر قرابته وأزواجه وأنصاره وأصحابه.

وقال (صلى الله عليه وآله) عنه (عليه السلام) في غزوة تبوك في السنة التاسعة للهجرة عندما خلف الإمام (عليه السلام) وطعن فيه المنافقون: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنّه لا

---

(١) سورة الأحزاب: آية ٥٦.

نبي بعدي).

وفي السنة التاسعة نزلت أوّل آيات سورة براءة، فبعث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر ليبلغ بها المشركين في مكة، فإذا بجبرائيل ينزل عليه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويقول: (لا يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك)، فردّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر وأرسل الإمام علياً (عليه السلام) بها.

وفي السنة العاشرة وهي سنة حجة الوداع أدرك الإمامُ عليّ (عليه السلام) ـ عند رجوعه من اليمن ـ النبيَّ (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة، ولم يكن (عليه السلام) قد ساق الهدي، وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أمر أصحابه بحج التمتع، لكنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أشرك علياً في الهدي وأمره بحج القِران، ثمّ انتهى الأمر إلى واقعة الغدير.

فهكذا كان الإمام عليّ (عليه السلام) قبل واقعة الغدير ابنَ عمّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي كان ملازماً له (صلى الله عليه وآله وسلم) وأخاه ووزيره وظهيره والمميز عند الله سبحانه ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وأما سائر أهل البيت (عليهم السلام) فإنّ فاطمة (عليها السلام) قد ولدت في مكة بعد البعثة، وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حين ذاك في مكة بين المشركين، ولم يكن بين أصحابه من يحمل عنه أحاديثه بشأنها، ولكن منذ هجرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المدينة ثمّ زواجها (عليها السلام) من الإمام (عليه السلام) بدأت أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضلها (عليها السلام) ومقارنتها بالأماثل المصطفيات من النساء وهنّ خديجة ومريم وآسيا زوجة فرعون، ولم يقل مثل ذلك في شأن غيرها من النساء من قرابته وأزواجه عدا خديجة في بعض تلك الأحاديث، وقال عنها: إنها (عليها السلام) سيدة نساء العالمين، وكانت مشمولة في آية المباهلة وفي النصوص التي تذكر أهل البيت (عليهم السلام).

وأمّا الحسنان (عليهما السلام) فهما أيضاً كانا محل الثناء المميز في رواياتٍ متفق عليها،

كقوله (صلى الله عليه وآله) عنهما: (إنّهما سيدا شباب أهل الجنة)، و(إنّهما سبطان من الأسباط) وغير ذلك.

فجاءت واقعة الغدير حول أهل البيت (عليهم السلام) مسبوقة بكل هذه المواقف والحوادث والذكريات الحاضرة في أذهان المسلمين لا سيما الخاصة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) وغيرهم ممن كان قد شهدها، فهذه المواقف والنصوص كانت تدل على أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) يميز أهل بيته (عليهم السلام) من بين هذه الأمة على وجه خاص، والمراد بهم ـ كما نص عليه في حديث الكساء المتفق عليه ـ هؤلاء الأربعة، ولكن الذي أضافته واقعة الغدير وخطبتها هو نصبه (صلى الله عليه وآله) إياهم أعلاماً مسددين لهداية الأمّة بعده يجب التمسك بهم، كما يجب عليهم التمسك بالقرآن الكريم، فهما معاً واقيان للأمة من الضلالة والهلاك، ولا وقاية لها من دونهما ولا بالقرآن وحده، مؤكداً على ذلك تأكيداً بالغاً.

والواقع: أنّ مكانة أهل البيت (عليهم السلام) عند الله ورسوله التي بَلَّغها النبي (صلى الله عليه وآله) قبل واقعة الغدير تستبطن الدلالة على أنّهم أعلام هدى في هذه الأمة يجب على الأمّة التمسك بهم، فيكون ذكرها إرهاصات ممهدة لما تمّ الإفصاح الصريح عنه في خطبة الغدير، فواقعة الغدير أتمت تلك النصوص بشكل واضح وصريح، وأوضحت أنّهم لن يضلوا أبداً، وأنّهم قرين القرآن مكانة وهدى، وأوضحت التمسك بهم كمرجعية دينية للمسلمين كافة من بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

الثالثة: مكانة الإمام (عليه السلام) قبل خطبة الغدير من الموقع المعنوي المميز والولاءات الخاصة مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

قد يُظَنّ بدواً أنّ الإمام (عليه السلام) كان رجلاً من المسلمين لكنه كان من أفضل رجالهم على حد آخرين كانوا مثله، وربما كان بعضهم أبرز أو أفضل منه، ولم يكن للإمام (عليه السلام) أي موقع معنوي ولا رسمي خاص من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

وهذا الظن خاطئ، فالصحيح كما أشرنا بإيجاز في ضمن النقطة السابقة أنّه قد كان للإمام (عليه السلام) قبل واقعة الغدير موقع معنوي مميز وولاءات متعددة: بعضها عامة وبعضها خاصة مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يؤكد بعضها بعضاً.

ولنفصل ذلك مزيد تفصيل هٰهنا، وإن لم يخل عن بعض الإعادة تأكيداً وبلاغاً.

أمّا موقعه المعنوي: فيدلّ عليه كما اتضح قسمان من النصوص:

الأوّل: ما اشترك (عليه السلام) فيه مع سائر أهل البيت (عليهم السلام) وهم فاطمة والحسنان (عليهم السلام) مما جاء بعنوان (أهل البيت) أو (آل محمد) أو نحو ذلك، وهذا القسم من النصوص ـ حسب التتبع التأريخي ـ يبدأ منذ زواج الإمام عليّ (عليه السلام) بفاطمة (عليها السلام) ابنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في السنة الثانية للهجرة في المدينة، ثمّ ولادة الحسنين (عليهما السلام) في السنة الثالثة والرابعة للهجرة.

وهذا القسم يتمثل في كلّ من نصوص القرآن وأقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)..

فممّا جاء في القرآن الكريم حول أهل البيت (عليهم السلام):

١ـ آية التطهير التي نزلت في السنة الخامسة للهجرة بضميمة السنّة النبوية المتفق عليها المتمثلة بحديث الكساء.

٢ـ آية المباهلة التي نزلت في السنة الثامنة للهجرة عند المحاجة مع نصارى نجران وخصت هؤلاء الأربعة مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمباهلة.

ومما جاء في سيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وسنته:

١ –حديث الكساء الوارد حول آية التطهير.

٢ –حديث ضمّ الآل إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الصلاة والدعاء لهم وتنزيلهم منزلة إبراهيم وآل إبراهيم (عليهم السلام)، وقد أوضحنا مداليل ذلك في موضعه من هذه الأبحاث.

الثاني: ما اختص بالإمام (عليه السلام) من وجوه الثناء.

وهذا الثناء على الإمام عليّ (عليه السلام) ـ كما ذكرنا ـ يبدأ في العهد المكي منذ بعثته (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو (عليه السلام) مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وليس معهما ثالث، كما حكاه الإمام عليّ (عليه السلام) في خطبته في نهج البلاغة، وقد اشتمل على قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) له (عليه السلام): (إنّك لست بنبي، ولكنك وزير)، ثمّ جاء الحدث المهم عند إظهار دعوته لقومه (بني هاشم)، حيث اتخذ (صلى الله عليه وآله وسلم) منهم علياً (عليه السلام) أخاً ووزيراً ووصياً ووارثاً، ولم يكن الإمام (عليه السلام) حينئذٍ يتجاوز (١٣) سنة، ولم ينتظر (صلى الله عليه وآله وسلم) لهذا التعاقد على المؤازرة والاستخلاف أن يؤمن رجل أكبر منه مثل عمه حمزة الذي كان في مثل عمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان أخاه من الرضاعة، ثمّ جاء الإعلان العام عن أخوّته بمناسبة إخائه بين المؤمنين، وهذا بالرغم من أنّ علياً كان في العمر بمثابة ابنه، وربما كان هناك من أسلم من قومه حينئذٍ من هو أكبر من الإمام (عليه السلام) مثل عمه حمزة وأخيه جعفر الذي كان أكبر من الإمام (عليه السلام) بعشر سنوات.

وقد استمر الثناء على الإمام عليّ (عليه السلام) في العهد المدني بوجوه مختلفة في مناسبات مختلفة مثل المواقف المميزة للإمام (عليه السلام) في نصرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حروبه أو غير ذلك، ومنها على سبيل المثال:

١.قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم غزوة خيبر بين أصحابه وفيهم وجوه المهاجرين والأنصار: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، كراراً غير فرار، لا يخيبه الله).

وفي هذا التعبير تعريض ضمني ذكي بالذين تقدموا بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ليقوموا بذلك كأبي بكر وعمر، ثمّ لم يستطيعوا ذلك[1].

٢.وقول جبرئيل عندما بعث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر بسورة البراءة في السنة الثامنة: (لا يؤدي إلا أنت أو رجل منك)، وهو نص موحى به من الله في أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) دون أبي بكر أو غيره، والظاهر أنّ ذلك بالنظر إلى كون الإمام عليّ (عليه السلام) وزير الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أداء الرسالة.

هذا مضافاً إلى نصوص الولاءات التي سيأتي ذكرها، فإنها مضافاً إلى مضمونها الخاص تدل على الثناء المميز على الإمام (عليه السلام).

وأمّا الولاءات التي كانت للإمام عليّ (عليه السلام) مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فهي أربعة:

---

(١) وقد ضمّ (صلى الله عليه وآله وسلم) في ثنائه على الإمام (عليه السلام) عدة صفات: (يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار، لا يخيبه الله) وكأنه أراد بجمعه لهذه الصفات أن يوهم من عُرّض به بأنّه ليس واجداً لهذه الصفات معاً وليس لكل واحد منها، بينما يلتفت المتفطن أنّه يريد نفي ذلك كله وهذا كلام بليغ جداً.

١.ولاء القربى.

٢.ولاء الوزارة.

٣.ولاء المؤاخاة.

٤.عقد المناصرة والتوريث.

فكان الإمام (عليه السلام) موالياً للنبي (صلى الله عليه وآله) بولاء القربى، وأخاه بالأخوة الخاصة التي عقدها النبي (صلى الله عليه وآله) معه، ووزيره في أداء الرسالة كوزارة هارون النبي (عليه السلام) لموسى (عليه السلام) إلا أنّ الإمام (عليه السلام) لم يكن نبياً، وقد تعاقد النبي (صلى الله عليه وآله) معه يوم إنذار عشيرته الأقربين (بني هاشم) على نصرته ليكون خليفته ووارثه.

وهذه المعاني كلها قد وردت في نصوص نبوية مشهورة في السيرة والسنّة النبويتين، ولكن ربما لم ينتقل بعض أهل العلم إلى مداليلها الدينية الاجتماعية والتشريعية (القانونية).

وعليه فإنّ الإمام (عليه السلام) كان له موقع فعلي من الرسول (صلى الله عليه وآله) في يوم الإنذار منذ العهد المكي الذي كان النبي (صلى الله عليه وآله) فيه رسولاً من الله سبحانه من غير أن يكون رئيساً لدولة، ثمّ العهد المدني الذي كوّن فيه النبي (صلى الله عليه وآله) الدولة المسلمة.

وبذلك كان جعل ولائه (عليه السلام) على المسلمين يوم الغدير مماثلاً لولاء النبي (صلى الله عليه وآله) عليهم ترقية لموقع ولاء القرابة والمؤاخاة والوزارة إلى موقع القيادة، وإيفاءً من النبي (صلى الله عليه وآله) بما تعاقد معه (عليه السلام) من عقد المناصرة.

وهذه الولاءات الأربعة تضاف إلى ولاء الإيمان الذي انعقد بإيمان الإمام عليّ (عليه السلام) بنبوة النبي (صلى الله عليه وآله) ورسالته، وكان أسبق في هذا الولاء من سائر المؤمنين عدا

زوجته خديجة.

وبيان هذه الولاءات الأربعة على وجه الإيجاز كما يلي:

١.ولاء القربى.

لقد التزم الإمام (عليه السلام) نصرة النبي (صلى الله عليه وآله) مع سائر أفراد عشيرته بني هاشم منذ إعلان النبي (صلى الله عليه وآله) دعوته إلى حين وفاته، حيث كان إعلان دعوته لهم طلباً لحماية خاصة منهم، ومن حق بعض القرابة على البعض عرفاً إعانته في مصاعب الحياة، ويشمل ذلك ما لو نشأ عن الإيفاء بوظيفة الهداية والتبليغ.

وهذا ولاء عام لبني هاشم مع النبي (صلى الله عليه وآله) عدا من شذّ وعادى النبي (صلى الله عليه وآله) كعمه أبي لهب، ولكنّ الإمام علياً (عليه السلام) كان مميزاً في هذا الولاء مع أبيه أبي طالب الذي توفي في السنة العاشرة من البعثة وهي السنة الثالثة قبل الهجرة، ثمّ انفرد الإمام (عليه السلام) بالولاء المميز للنبي (صلى الله عليه وآله) منذ وفاة أبيه إلى آخر حياة النبي (صلى الله عليه وآله).

هذا وقد يظن أنّ هذا الولاء مبني على العصبية القبلية فهو مُلغى بالإسلام.

وهذا الظن خاطئ، فإنّ الإسلام لم يلغِ الولاءات السابقة سواء كانت مبنية على الجوانب الفطرية كالقربى أو على التعاقد فيما لم يوجب خطيئة وإثماً، ولذا قال النبي (صلى الله عليه وآله) عن حلف الفضول: (لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أنّ لي به حمر النعم ولو أدعى به في الإسلام لأجبت)[1]، وكان هذا الحلف قد انعقد

---

(١) لاحظ مثلاً: السنن الكبرى (البيهقي): ٣٦٧/٦، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٢٠٣/١٥ و٢٢٤.

في دار عبد الله بن جدعان التيمي القرشي ـ أحد سادات قريش ـ بين عدد من بطون قريش في مكة، وهم بنو هاشم بن عبد مناف وبنو المطلب بن عبد مناف وبنو أسد بن عبد العزى وبنو زهرة بن كلاب وبنو تيم بن مرة، حيث تعاهدوا فيه على أن لا يُظلَم أحد في مكة إلا ردّوا ظلامته، وقد شهد النبي (صلى الله عليه وآله) هذا الحلف وله من العمر عشرون سنة، ويترتب على هذا الولاء في العرف القبلي أنّ القريب أولى بمقام قريبه وجاهه.

٢.ولاء الوزارة.

لا ريب عند المسلمين في نصوص وزارة النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام)، ومن أشهرها قوله في غزوة تبوك: (أما يرضيك أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي).

وقد مرت وزارة الإمام عليّ (عليه السلام) للنبي (صلى الله عليه وآله) بثلاث مراحل:

الأولى: المرحلة الباطنة، وكان ذلك منذ بعثة النبي (صلى الله عليه وآله)، حيث إنّه ذكر (صلى الله عليه وآله) له (عليه السلام) أنّه اتخذه وزيراً على غرار اتخاذ موسى (عليه السلام) منذ بداية بعثته هارون وزيراً بإذنه تعالى، وكان ذلك أيضاً بين موسى (عليه السلام) وبين ربّه.

وقد حدّث عن هذه المرحلة الإمام عليّ (عليه السلام) بنفسه في نهج البلاغة[1]؛ إذ لم يكن معهما من يشهد ما اتفق بينهما.

الثانية: مرحلة إظهار النبي (صلى الله عليه وآله) ذلك على وجه محدود في اجتماعه مع عشيرته

---

(١) لاحظ مثلاً: نهج البلاغة: ٣٠١.

الأقربين بني هاشم، وكان ذلك عندما أخبر عشيرته يوم أراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إظهار دعوته في السنة الثالثة بعد البعثة وهي السنة العاشرة قبل الهجرة، فأبرزها أوّلاً لعشيرته كي يضمن مناصرتهم له وطلب منهم نصرة أحدهم له بشكل خاص ليكون وزيره فاستجاب الإمام عليّ (عليه السلام)، فقال: (أنت أخي ووزيري)، وهذا هو الحدث المتضمن لعقد المناصرة بين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبين الإمام (عليه السلام)، وقد أخرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الوزارة في هذا العقد مخرجَ عقدٍ ثنائي ملزم مع الإمام (عليه السلام).

الثالثة: مرحلة الإظهار لسائر المؤمنين، وقد وقع ذلك في وقت لاحق، وقد وردت فيه روايات عديدة بعضها غير مؤرّخة.

ومن المؤرخ منها ما صدر من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في يوم تبوك في السنة التاسعة ـ أي قبل واقعة الغدير بسنة فقط ـ بمناسبة استخلافه (صلى الله عليه وآله وسلم) الإمام عليّاً (عليه السلام) على المدينة خشية إحداث المنافقين الذين تخلفوا عن هذه الغزوة حدثاً ما فيها، فأراد فيما يبدو أن يخلّف رجلاً قوياً، وقد طعن المنافقون على الإمام عليّ (عليه السلام) بترك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إياه على خلاف عادته، فقال قولته التي أعجب بها وتمناها سعد بن أبي وقاص وغيره من الصحابة: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي)(١).

ثمّ كانت حادثة الغدير التي تضمنت جعل الإمام (عليه السلام) ولياً على الأمة بعد

---

(١) لاحظ مثلاً: صحيح البخاري: ١٢٩/٥، صحيح مسلم: ٣٠١/٥، مسند أحمد: ٣/٥٠، تاريخ الطبري: ١٠٤/٣.

النبي (صلى الله عليه وآله) وجعل ذلك الولاء من ولاء الرسول (صلى الله عليه وآله).

وهذا يُمثل حالة ملائمة، فيكون الوزير للرئيس الذي هو الرجل الثاني بعد الرئيس هو خليفته بعد وفاته.

٣. ولاء المؤاخاة.

وهي علاقة اجتماعية تكون فيها صلة بين طرفين.

والفرق بين الأخوّة والوزارة: أنّ الأخوة ذات بُعد اجتماعي، وأمّا الوزارة فهي مشاركة في أداء مهمة الرسالة على حد وزارة هارون لموسى (عليهما السلام).

وهذا الولاء كان على مرحلتين[١]:

المرحلة الأولى: إظهار ذلك لقومه الأقربين عند قصد إظهاره دعوته فإنه قال: (أنت أخي ووزيري).

المرحلة الثانية: إظهار ذلك لعامة المؤمنين، وقد أعلن النبي (صلى الله عليه وآله) عنها عند المؤاخاة بين المسلمين في مكة المكرمة وكأنها كانت في السنة الخامسة للبعثة فآخى بين عليّ (عليه السلام) وبين نفسه (صلى الله عليه وآله)، وقد أكدها في المدينة في أوائل هجرته إليها عندما آخى بين واحد من المهاجرين وآخر من الأنصار، حيث آخى بينه (صلى الله عليه وآله) وبين عليّ (عليه السلام)، وأكدها في مواطن أخرى من أبرزها ما وقع في غزوة تبوك في قوله المعروف

---

(١) وربما كان قبلهما مرحلة باطنة منذ البعثة متزامنة مع الوزارة، إلا أنّ ما حكي من قول الإمام (عليه السلام) في نهج البلاغة في حكاية ما اتفق بينه وبين الرسول (صلى الله عليه وآله) عند البعثة تضمّن أنّه (صلى الله عليه وآله) قال له: (ولكنك وزيري) ولم يتضمن ذكر المؤاخاة.

المتقدم حيث قال له: (أنت أخي ووزيري).

٤. عقد المناصرة والتوريث.

وكان ذلك عند الإعلان عن دعوته (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث أعلنها أوّلاً لعشيرته ليدعوهم إلى الإيمان وليضمن نصرتهم له على وجه عام، وليتخذ منهم نصيراً خاصاً يستخلفه، فجاء ذلك بصيغة عقد المناصرة بينه وبين الإمام عليّ (عليه السلام)، حيث إنه سأل قومه بني هاشم عمّن يؤازره ويؤاخيه فيكون وارثه ووصيه وخليفته، فلم يستجب أحد لذلك غير الإمام (عليه السلام)، فقال ما مؤداه: (أنت أخي ووزيري ووارثي ووصيي).

وفي هذا الموقف نظّم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أخوّته مع الإمام عليّ (عليه السلام) ووزارة الإمام (عليه السلام) له في ضمن عقد عرفي في مقابل التزام الإمام (عليه السلام) نصرته ومؤازرته.

وكان ذلك مما يقطع منافسة أي أحد من بني هاشم للإمام عليّ (عليه السلام) في الأمر من بعده بدعوى كونه أقرب أو أسن كما لو أراد أن ينافسه عمُّه العباس في ذلك.

وهذا الحادث في الحقيقة هو المرحلة الأولى من استخلاف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام (عليه السلام).

وكانت المرحلة الثانية: هي مرحلة الإعلان العام لجماهير المسلمين عند قرب وفاته.

وتلك هي واقعة الغدير، وكان ذلك في الحقيقة من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إيفاءً بما تعاقد عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الإمام عند إبلاغه عشيرته يوم الإنذار.

هذا، ولم يتخلل ـ فيما نعلم بين الإعلان المحدود لهذا الأمر لقومه والإعلان الجماهيري له قرب وفاته في يوم الغدير ـ أيُّ إعلان بذلك لعامة أصحابه رغم مضي عشرين عاماً على الإعلان المحدود المذكور رعايةً للتدرّج الذي وصفناه.

وهكذا يتضح أنّ عقد النبي (ﷺ) الولاء الخاص للإمام عليّ (عليه السلام) المماثل لولائه (ﷺ) على الأمة يوم الغدير لم يكن أمراً مبتدأً ولا مفاجئاً، بل كان مسبوقاً بولاءات قائمة للإمام عليّ (عليه السلام) مع النبي (ﷺ)، كما كان مسبوقاً بالتعاقد على هذا الاستخلاف من خلال عقد المناصرة بينهما في اجتماع محدود للنبي (ﷺ) مع عشيرته الأقربين بني هاشم.

والواقع أنّ كل ما جاء في السنّة النبوية مما يمثل العلاقة الوثيقة بين النبي (ﷺ) وبين الإمام (عليه السلام) من مساعي الإمام عليّ (عليه السلام) في نصرة النبي (ﷺ) ومساعي النبي (ﷺ) في إبراز شخصية الإمام عليّ (عليه السلام) في كل فرصة مؤاتية هو من تجليات ولاء القربى والأخوة والوزارة والمناصرة، مضافاً إلى ولاء الإيمان.

وبذلك نعرف أنّ استخلاف النبي (ﷺ) للإمام (عليه السلام) كان جامعاً للبعد الديني المبني على الاصطفاء الإلهي لهذه السلالة أسوة بالسلالات المصطفاة في الأمم السابقة وللبعد العرفي المبني على الولاء العشائري والعقدي.

هذا بيان الموضوع على وجه الإيجاز(١).

---

(١) سيأتي مزيد تفصيل لذلك في ضمن القسم الثالث في ذكر الحوادث السابقة على واقعة الغدير ودلالاتها.

الرابعة: تأثير وضوح موقع أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) على وضوح خطبة الغدير في اصطفائهم وولاء الاستخلاف للإمام (عليه السلام).

قد اتضح مما تقدم أنّ **النصوصَ** الواردةِ حول أهل البيت (عليهم السلام) والإمام عليّ (عليه السلام) قبل واقعة الغدير وما تمثله من مكانة وموقع لهم **تلائم** دلالة خطبة الغدير على جعل أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هدى للأمة وإيجاب التمسك بهم مع القرآن الكريم وعقد ولاية الأمر للإمام عليّ (عليه السلام)، ففي شأن أهل البيت (عليهم السلام) نجد أنّ هذه النصوص تثني عليهم بوجه مميز بالمقارنة مع سائر هذه الأمّة حتى الحسن والحسين (عليهما السلام) اللذين كانا صبيين آنذاك، فدلّ ذلك على أنّهم العباد الصالحون المصطفون من هذه الأمّة كاصطفاء سلالات الأنبياء في الأمم السابقة، وهذا يلائم بطبيعة الحال ما دلّ عليه حديث الغدير من نصب أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هدى للأمة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يجب عليها التمسك بهم.

وفي شأن الإمام عليّ (عليه السلام) دلّت النصوص:

أوّلاً: على امتياز الإمام (عليه السلام) عن سائر الأمة وهذه النصوص تفي بوجوه مختلفة من التصريح والتلويح باصطفائه (عليه السلام).

وثانياً: على ولاءات خاصة للإمام (عليه السلام) مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو ولاء الإخاء الخاص، والوزارة على حدّ وزارة هارون من موسى، وهذا بطبيعة الحال يلائم استخلاف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إياه من بعده، كما أنّ عقد المناصرة والتوريث في جمع عشيرته الأقربين بني هاشم عند إظهاره لدعوته يطابق تماماً خطبة الغدير، بل هذه الخطبة تفي بما تعاقد عليه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع الإمام (عليه السلام).

وهكذا لاحظنا أنّ النصوص السابقة على حادثة الغدير في شأن أهل البيت (عليهم السلام) والإمام (عليه السلام) تساعد على وضوح معنى خطبة الغدير، وتدفع عنه الشك والشبهة، وتبيّن أنّ مفادها نصب أهل البيت (عليهم السلام) أعلام هدى يجب التمسك بهم والرجوع إليهم، وأنّ الإمام (عليه السلام) هو ولي الأمر بعد الرسول (صلى الله عليه وآله).

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا القسم حول ملابسات واقعة الغدير ودلالاتها في شأن هذه الواقعة، وقد اتضح وضوحاً لا لبس فيه أنّ فهم هذه الواقعة في ضوء ملابساتها وفق قواعد فهم الكلام وأصوله يؤكد دلالة نصّها على تضمنها الإعلان عن كون أهل البيت (عليهم السلام) عباداً مصطفين مسددين في هذه الأمّة ونصبهم هداة يجب على الأمّة التمسك بهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، كما أنّها تتضمن عقد الولاء للإمام عليّ (عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله) على حد ولائه (صلى الله عليه وآله) على الأمّة في حياته.

والحمد لله ربِّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

المصادر

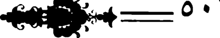
القرآن الكريم.

- إثبات الوصية: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي الهذلي (ت: ٣٤٦ هـ)، ط. الثانية ١٤٠٩ هـ، المطبعة: دار الأضواء - بيروت - لبنان.
- أحكام القرآن: الجصاص (ت: ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط. الأولى ١٤١٥ - ١٩٩٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤، المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- الإرشاد: الشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، ط. الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- الاستيعاب: ابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. الأولى ١٤١٢ - ١٩٩٢ م، الناشر: دار الجيل - بيروت - لبنان.
- إعلام الورى بأعلام الهدى: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت: ٥٤٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط. الأولى، ربيع الأوّل ١٤١٧ هـ.
- أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين (ت: ١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج: حسن

الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان.

- الأمالي: الشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ)، تحقيق: حسين الأستاد ولي، علي أكبر الغفاري، ط. الثانية ١٤١٤ ـ ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦ هـ)، تحقيق: الأستاذ علي شيري، الناشر: دار الأضواء.
- إمتاع الأسماع: المقريزي (ت: ٨٤٥ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، ط. الأولى ١٤٢٠ ـ ١٩٩٩ م، الناشر: منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت: ٢٧٩ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، سنة الطبع: ١٩٥٩ م، المطبعة: مطابع دار المعارف بمصر، الناشر: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر.
- بحار الأنوار: العلامة المجلسي (ت: ١١١١هـ)، ط. الثانية المصححة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م، الناشر: مؤسسة الوفاء ـ بيروت ـ لبنان.
- البداية والنهاية: ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، ط. الأولى ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم البحراني (ت: ١١٠٧هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة ـ قم.

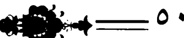
- بلاغات النساء: ابن طيفور (ت: ٣٨٠ هـ)، الناشر: مكتبة بصيرتي ـ قم المقدسة.
- البلدان: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الشهير باليعقوبي (ت: ٢٨٤ هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، مراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، ط. الرابعة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط. الأولى ١٤١٧ ـ ١٩٩٧ م، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: علي شيري، سنة الطبع: ١٤١٥هـ، المطبعة والناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- تحفة الأحوذي: المباركفوري (ت: ١٣٥٣ هـ)، ط. الأولى ١٤١٠ ـ ١٩٩٠ م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- تذكرة الخواص: سبط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤ هـ)، تحقيق حسين تقي زادة، المجمع العالمي لأهل البيت (عم)، لبنان بيروت، ط. الثانية ١٤٣٣ هـ.
- تفسير الرازي: فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، ط. الثالثة.
- تفسير السمرقندي: أبو الليث السمرقندي (ت: ٣٨٣ هـ)، تحقيق: د.محمود مطرجي، المطبعة والناشر: دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، ط. الأولى ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤ م،



الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- جواهر المطالب في مناقب الإمام علي (عليه السلام): محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي (ت: ٨٧١ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط. الأولى سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: دانش، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم - ايران.
- الخصال: الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ - ١٣٦٢، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المشرفة.
- خصائص الأئمة: الشريف الرضي (ت: ٤٠٦ هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤٠٦هـ، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - الآستانة الرضوية المقدسة - مشهد - إيران.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- دلائل الإمامة: محمد بن جرير الطبري (الشيعي) (ت: ق ٤)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، ط. الأولى ١٤١٣هـ، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه: الدكتور عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- الرياض النضرة في مناقب العشرة: أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد محب الدين الطبري (ت: ٦٩٤ هـ)، ط. الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، ط. الأولى جمادى الأولى ١٤٠٧ ـ كانون الثاني ١٩٨٧ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سبيل الهدى والرشاد: الصالحي الشامي (ت: ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط. الأولى ١٤١٤ ـ ١٩٩٣ م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، عدد الأجزاء: ٦، (ت: ١٤٢٠هـ)، الرياض الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، عام النشر: جـ ١ ـ ٤: ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م جـ ٦: ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م جـ ٧: ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد الرياض.
- سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣ هـ)، تحقيق وترقيم وتعليق:



محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، ط. الأولى ١٤١٠ ـ ١٩٩٠ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- سنن الترمذي: الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. الثانية ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الفكر.
- السنن الكبرى: النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط. الأولى ١٤١١ ـ ١٩٩١ م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- سؤالات الآجري لأبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط. الأولى ١٤١٨ - ١٩٩٧ م، الناشر: مكتبة دار الاستقامة ـ السعودية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ لبنان.
- سير أعلام النبلاء: الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط، تحقيق: حسين الأسد، ط. التاسعة ١٤١٣ ـ ١٩٩٣ م، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.
- السير والمغازي: ابن إسحاق (ت: ١٥١ هـ)، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار

الفكر، ط. الأولى، ١٣٩٨ هـ.

- السيرة الحلبية: الحلبي (ت: ١٠٤٤هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٠هـ، الناشر: بيروت ـ دار المعرفة دار المعرفة.
- السيرة النبوية (عيون الأثر): ابن سيد الناس (ت: ٧٣٤ هـ)، الطبعة مصححة ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان.
- السيرة النبوية: ابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، سنة الطبع: ١٣٩٦ ـ ١٩٧٦ م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- السيرة النبوية: ابن هشام الحميري (ت: ٢١٨هـ)، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، سنة الطبع: ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣ م، المطبعة: المدني ـ القاهرة، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ـ بمصر.
- الشافي في الإمامة: الشريف المرتضى (ت: ٤٣٦هـ)، ط. الثانية ١٤١٠هـ، المطبعة والناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.
- شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني (ت: ١٠٨١هـ)، مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، ط. الأولى ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠ م، المطبعة والناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- شرح صحيح مسلم: النووي (ت: ٦٧٦هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧ م، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى ١٣٧٨ ـ ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: الحاكم الحسكاني (ت: ق ٥)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط. الأولى ١٤١١ ـ ١٩٩٠ م، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
- صحيح ابن حبان: ابن حبان (ت: ٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. الثانية ١٤١٤ ـ ١٩٩٣ م، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- صحيح البخاري: البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، سنة الطبع: ١٤٠١ ـ ١٩٨١ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- صحيح مسلم: مسلم النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.
- الطبقات الكبرى: ابن سعد (ت: ٢٣٠ هـ)، المطبعة: دار صادر ـ بيروت، الناشر: دار صادر ـ بيروت.
- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: السيد ابن طاووس (ت: ٦٦٤ هـ)، ط. الأولى ١٣٩٩، المطبعة: الخيام ـ قم.
- العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: دكتور عبد الحميد الترحيني، الناشر دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط. الأولى

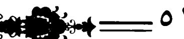
١٤٠٤ هـ ١٩٨٣ م.

- عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار: ابن البطريق (ت: ٦٠٠ هـ)، سنة الطبع: جمادي الأولى ١٤٠٧، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم المشرفة.
- الغدير: الشيخ الأميني (ت: ١٣٩٢هـ)، ط. الرابعة ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧ م، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- الفصول المهمة في معرفة الأئمة: علي بن محمد أحمد المالكي (ابن الصباغ) (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: سامي الغريري، ط. الأولى ١٤٢٢ هـ، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر.
- فضائل الصحابة: أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي (ت: ٣٠٣ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- الكافي: الشيخ الكليني (ت: ٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط. الخامسة ١٣٦٣هـ، المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.
- الكامل في التاريخ: ابن الأثير (ت:٦٣٠ هـ)، سنة الطبع: ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦م، المطبعة والناشر: دار صادر للطباعة والنشر.
- كتاب الأم: الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، ط. الثانية ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي): الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، ط.

الأولى ١٤٢٢ ـ ٢٠٠٢م، المطبعة والناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

- لسان العرب: ابن منظور، (ت: ٧١١ هـ)، سنة الطبع: محرم ١٤٠٥ هـ، الناشر: نشر أدب الحوزة.
- مجمع الزوائد: الهيثمي، (ت: ٨٠٧هـ) سنة الطبع: ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، ط. الأولى، ١٤٢٠ هـ، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت.
- المحبر: محمد بن حبيب البغدادي (ت: ٢٤٥ هـ)، سنة الطبع: ذي القعدة ١٣٦١، المطبعة: مطبعة الدائرة.
- المسائل الجارودية: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان ابن المعلم أبو عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد كاظم مدير شانجي، ط. الثانية ١٤١٤ ـ ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- مسند أحمد: الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، الناشر: دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
- المصنف: ابن أبي شيبة الكوفي، (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، ط. الأولى جماد الآخرة ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- المصنف: عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١ هـ)، تحقيق: عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي.
- معاني القرآن: النحاس (ت: ٣٣٨ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، ط. الأولى ١٤٠٩هـ)، الناشر: جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية.
- المعجم الكبير: الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الثانية، مزيدة ومنقحة الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- المغازي: الواقدي (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مارسدن جونس، سنة الطبع: رمضان ١٤٠٥، الناشر: نشر دانش إسلامي.
- المغني: عبد الله بن قدامه (ت: ٦٢٠ هـ)، تحقيق: الطبعة: جديدة بالأوفست، الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: دكتور جواد علي.
- مقدمة فتح الباري: ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، ط. الأولى ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: علي



أكبر الغفاري، ط. الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: للإمام الحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي (ت: ٨٣٣هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد هادي الأميني.
- مناقب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): محمد بن سليمان الكوفي (ت: ٣٠٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط. الأولى محرم الحرام ١٤١٢هـ، المطبعة: النهضة، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم المقدسة.
- النزاع والتخاصم: المقريزي (ت: ٨٤٥ هـ)، تحقيق: السيد علي عاشور.
- نظم درر السمطين: الشيخ محمد الزرندي الحنفي (ت: ٧٥٠ هـ)، ط. الأولى ١٣٧٧ - ١٩٥٨ م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب: النويري (ت: ٧٣٣ هـ)، المطبعة: مطابع كوستاتسوماس وشركاه، الناشر: وزارة الثقافة والارشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ط. الرابعة ١٣٦٤ ش، الناشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع - قم - ايران.
- نهج الإيمان: زين الدين علي بن يوسف بن جبر (ت: ق ٧)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط. الأولى سنة الطبع: ١٤١٨هـ، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مجتمع

إمام هادي (عليه السلام) ـ مشهد.

- نهج البلاغة (شرح الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقاً): الجزء الأوّل، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- نهج البلاغة: خطب الإمام علي (عليه السلام) (ت: ٤٠هـ) (تحقيق صالح)، ما اختاره وجمعه الشريف الرضي، ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية: الدكتور صبحي صالح، ط. الأولى ١٣٨٧ ـ ١٩٦٧ م، بيروت.
- نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم): الشيخ مؤمن بن حسن مؤمن الشبلنجي، قدم له دكتور عبد العزيز سالمان، المكتبة التوفيقية.
- نيل الأوطار: الشوكاني (ت: ١٢٥٥ هـ)، سنة الطبع: ١٩٧٣، الناشر: دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان.

الفهرست